وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: دراسات اقتصادية ومالية

العنوان

آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة (2000ـ 2017)

من إعداد

مزلف سعاد

نوقشت وأجيزت بتاريخ :2020/09/16 أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. مصطفى مختاري	استاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الجلفة	رئيسا
د. شليحي الطاهر	استاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
د.معمر فطوم	استاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الجلفة	ممتحنا
د. لسبط عبد الله	استاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الجلفة	ممتحنا
د. طيبي حمزة	استاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة المسيلة	ممتحنا
اد. دراجي كريمو	استاذ	جامعة الجزائر03ـ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

نشكر الذي خلقنا و شق سمعنا بحوله و قوته الله عز وجل نحمده حمدا كثيرا
أن وفقنا لاتمام هذا العمل.

أرفع خالص الاحترام و التقدير و أبلغ معاني الشكر للأستاذ المشرف
"هليحي الطاهر" عن التوجيهات القيمة فجزاه الله كل خير .
أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة **"معمر فطوم "**،والاستاذ **"طويجيني زين العابدين"**
بجامعة قسنطينة 2، والأستاذ **"علة مراد"**، الاستاذ **"شيبوط سليمان "**،
و خالص الشكر للاستاذة **"تيز النخلة "** التي صححت هذا العمل من الناحية اللغوية.
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأصدقاء **"بن سليم بلقاسم "**، و" **جرفي زكريا"**،
و" **بن غربي ياسن سي لخضر"**، والشكر إلى صديقتي وأختي **"بن ملوكة عيشة"**،وإلى
الصديقة **"حمودة أم الخير"**،
و أتقدم بخالص شكري إلى كل الزملاء في العمل وعلى رأسهم السيد المدير
" قرش أحمد" والأستاذ **"بن علي محمد "**
والشكر أيضا إلى الأخ **" حانطي عبد القادر"**، الذي قدم لي يد المساعدة منذ بداية
هذا العمل وحتى نهايته.

لكل من علمنا ....وأزال غيمة الجهل عن عيوننا
ولكل من صحح مسارنا،ومد لنا يد العون في لحظات تعثرنا
لكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاح هذا العمل.
شكرا

اهـــداء

إلى أغلى ماأملك والدي الكريمين

حفظهما الله ورعاهما وبارك فيهما؛

إلى إخوتي وأفراد عائلتي أنار الله طريقهم

إلى كل الأهل والأصدقاء؛

إلى كل من قدم لي دعما معنويا وأيدني ولو بكلمة أو

دعاء أهدي هذا العمل.

مزلفه سعاد.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مختلف الآليات من سياسات وهياكل وبرامج داعمة بهدف ترقية وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب، والوقوف على أسباب تعثرها. وذلك باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل مختلف المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالقطاع مع ايضاح أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الفلاحية.

لقد توصلنا إلى أن الجزائر والمغرب يملكان من الإمكانيات الطبيعية والبشرية مما يجعل للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الوطني لكل منهما. وقد ساهمت السياسات الفلاحية التي اتبعتها الجزائر والمغرب بداية من سنة 2000 في تطوير الأنشطة الفلاحية بزيادة حجم الاستثمارات وزيادة حجم الانتاج. إلا أن الأداء التنموي لم يصل الى النتائج المرجوة. وهو مايتضح من خلال العجز الكبير في الميزان التجاري الفلاحي للبلدين، والتجاري الغذائي في الجزائر بسبب مجموعة من العوائق.

الكلمات المفتاحية: قطاع الفلاحي، تنمية اقتصادية، سياسات فلاحية، برامج تنموية.

Abstract :

This study aims to assess different policy mechanisms, structures and support programs in order to promote and develop the agricultural sector in Algeria and Morocco and identify the causes of its stumbling block. We used the descriptive approach and the analytical approach to analyze the different data and indicators related to the sector while clarifying the most important problems and obstacles facing agricultural development.

We concluded that Algeria and Morocco have natural and human potentials, which makes the agricultural sector has a major role in the development of the national economy of each of them. The agricultural policies carried out by Algeria and Morocco, from the year 2000, contributed to the development of agricultural activities by increasing the volume of investments and increasing the volume of production. However, development performance has not achieved the desired results. This is evidenced by the large deficit in the agricultural trade balance of the two countries and the food trade in Algeria due to a series of obstacles.

Keywords: *Agricultural sector, economic development, Agricultural policies, Development programs*

Résumé :

Cette étude vise à évaluer différents mécanismes de politiques, structures et programmes de soutien dans le but de promouvoir et de développer le secteur agricole en Algérie et au Maroc et d'identifier les causes de son achoppement. On a utiliser l'approche descriptive et l'approche analytique pour analyser les différentes données et indicateurs liés au secteur tout en clarifiant les problèmes et obstacles les plus importants auxquels est confronté le développement agricole.

Nous avons conclu que l'Algérie et le Maroc possèdent des potentiels naturels et humains, ce qui fait que le secteur agricole a un rôle majeur dans le développement de l'économie nationale de chacun d'eux. Les politiques agricoles menées par l'Algérie et le Maroc, à partir de l'an 2000, ont contribué au développement des activités agricoles en augmentant le volume des investissements et en augmentant le volume de la production. Cependant, la performance de développement n'a pas atteint les résultats souhaités. En témoigne le déficit important de la balance commerciale agricole des deux pays et le commerce alimentaire en Algérie en raison d'un ensemble d'obstacles.

Mots clés: *Secteur agricole, développement économique,Politiques agricoles, programme de développement .*

.

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	I
الاهداء	II
ملخص بالغة العربية	III
ملخص بالغة بالانجليزية	IV
ملخص بالغة الفرنسية	V
فهرس المحتويات	VII
فهرس الجداول	X
فهرس الأشكال	XIII
فهرس الملاحق	XIV
قائمة المختصرات	XV
مقدمة	أ-ل
الفصل الأول: السياسة التنموية لقطاع الفلاحة	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول مفهوم الفلاحة	3
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة وأهميتها	3
المطلب الثاني: خصائص الفلاحة	7
المطلب الثالث: أنواع الفلاحة	11
المبحث الثاني: تطور الفلاحة في نظريات الفكر الاقتصادي	14
المطلب الأول: الفلاحة في الفكر الاقتصادي	14
المطلب الثاني: الفلاحة في الفكر الاقتصادي الحديث	26
المطلب الثالث: الفلاحة في الفكر الاقتصادي الاسلامي	28
المبحث الثالث: مضامين السياسة الفلاحية	33
المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية	33
المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية	36
المطلب الثالث: الأمن الغذائي	42
المطلب الرابع: مؤشرات الأمن الغذائي	57
خلاصة الفصل	62

الفصل الثاني: أساسيات حول مفهوم التنمية الاقتصادية	
تمهيد	64
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	65
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	65
المطلب الثاني: مقومات ومعايير التنمية الاقتصادية	75
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	79
المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية	82
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية في فكر التجاريين والطبيعين	82
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية	84
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث	90
المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي	98
المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها	102
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية المعتمدة على التنمية الفلاحية	102
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية المعتمدة على التنمية الصناعية	117
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية المعتمدة على تطوير العنصر البشري	120
المطلب الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	122
خلاصة الفصل	126
الفصل الثالث :تطور السياسة التنموية الفلاحية في الجزائر والمغرب	
تمهيد	128
المبحث الأول: السياسات الفلاحية في الجزائر بين النتائج والأهداف	129
المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي بعد الاستقلال	129
المطلب الثاني: الاصلاحات الفلاحية واعادة الهيكلة (1980-1990)	138
المطلب الثالث :مرحلة اعادة الاصلاح (1990 – 1999)	142
المبحث الثاني : تأهيل القطاع الفلاحي في ظل برامج الإصلاح الفلاحي المستحدثة (2000-2017)	145
المطلب الأول: القطاع الفلاحي في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي	145
المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	151
المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي	156

المطلب الرابع: آليات دعم وتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر 2000-2017	160
المبحث الثالث: مسار الإصلاحات الفلاحية بالمغرب	171
المطلب الأول: تحديث القطاع الفلاحي وعصرنته (1956-1965)	171
المطلب الثاني: مخطط التقويم الهيكلي الفلاحي(1980-1990)	173
المطلب الثالث: مرحلة الاستراتيجيات (1990-2008)	173
المبحث الرابع: مخطط المغرب الأخضر للنهوض بالقطاع الفلاحي	176
المطلب الأول: مخطط المغرب الأخضر ،أهدافه ومبادئه	176
المطلب الثاني: آليات دعم وتمويل مخطط المغرب الأخضر	182
المطلب الثالث: اتفاقيات الشراكة مع العالم الخارجي في المجال الفلاحي	191
خلاصة الفصل	195
الفصل الرابع: الدور التنموي الاقتصادي للقطاع الفلاحي وأهم آليات تطويره في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000- 2017)	
تمهيد	197
المبحث الأول: الامكانيات الطبيعية والبحثية والتقنية للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب	198
المطلب الأول: الموارد الطبيعية	198
المطلب الثاني: الموارد البشرية	221
المطلب الثالث: المؤشرات التقنية البحثية، المالية للقطاع الفلاحي	227
المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب(2000-2017)	232
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة في الجزائر والمغرب	232
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب	240
المبحث الثالث: تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب والحلول المقترحة	275
المطلب الأول: عوائق تطوير التنمية الفلاحية في الجزائر والمغرب	275
المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية المتكاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب	280
خلاصة الفصل	287
خاتمة	288
قائمة المراجع	294
الملاحق	316

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
01-01	الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيناي	17
02-01	صنفي انعدام الأمن الغذائي	52
03-01	مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لمنظمةالأغذية والزراعة للأمم المتحدة	60
04-01	مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية	61
01-02	تطور مفهوم التنمية وأدوات قياسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	72
02-02	دور الفلاحة في تحقيق النموالاقتصادي والحد من الفقر والجوع بحسب نوع الاقتصاد	113
01-03	توزيع الأراضي المؤمنة	132
02-03	الغلاف المالي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي وتقسيماته حسب المحاور خلال الفترة (2001-2004)	146
03-03	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2005-2009)	147
04-03	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	148
05-03	تطور الاعتمادات المالية للقطاع الفلاحي ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 -2019)	150
06-03	أنواع القروض الفلاحية في الجزائر	168
07-03	أنواع القروض الفلاحية المدعمة في الجزائر	169
08-03	تطور القروض الفلاحية في الجزائر (2000 -2017)	170
09-03	موارد واستعمالات صندوق التنمية القروية في المغرب (2008-2015)	186
10-03	دعم تمويل القطاع الفلاحي في المغرب	188
11-03	القروض الممنوحة من القرض الفلاحي المغربي (2007-2011)	188
01-04	تطور توزيع الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر (2000 -2017)	200
02-04	تطور استخدام الأراضي الصالحة للفلاحة في المغرب (2000 -2017)	203
03-04	المساحة الكلية الصالحة للفلاحة والمساحة المزروعة في الجزائر والمغرب (2000 – 2017)	205
04-04	تطور نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية (2000 – 2017)	206
05-04	أهم السدود في الجزائر وسعتها والمخزون السنوي لها وحصة الفلاحة منها	209

06-04	تطور المساحة الفلاحية المسقية في الجزائر (2000 – 2015)	211
07-04	السدود الرئيسية في المغرب	214
08-04	الأحواض الهيدولوجية المغربية ومساحتها ومتوسط تدفق والامكانيات القابلة للاستغلال	215
09-04	الموارد المائية في الجزائر والمغرب لسنة 2017	218
10-04	استخدام الماء حسب القطاع في الجزائر والمغرب لسنة 2014	218
11-04	المؤشرات البيئية الرئيسية في الجزائر والمغرب	219
12-04	معدل الهطول السنوي للجزائر والمغرب لسنة 2014	220
13-04	متوسط نصيب الفرد من اجمالي حجم الطلب على الموارد المائية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب لسنة 2014	221
14-04	تطور المجتمع الريفي في الجزائر والمغرب 2000-2017	222
15-04	تطور القوة العاملة الفلاحية مقارنة بالقوة العاملة الكلية بالجزائر والمغرب (2000 - 2017)	224
16-04	بنية التشغيل حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر والمغرب (2000- 2017)	226
17-04	تطور مؤشر الآلية في الجزائر والمغرب (2000 -2017)	227
18-04	استخدام الأسمدةفي الجزائر والمغرب (2000 – 2016)	228
19-04	الانفاق على البحث العلمي الفلاحي وعدد الباحيثين الفلاحيين في الجزائر والمغرب لسنة 2012	229
20-04	اعتمادات الاستثمار الفلاحي العمومي في الجزائر والمغرب (2000-2017)	230
21-04	تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر والمغرب (2000-2017)	233
22-04	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي في الجزائر والمغرب(2000-2017)	237
23-04	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب(2000-2017)	237
24-04	تطور انتاج الحبوب والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	241
25-04	تطور انتاج البقوليات والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	243
26-04	تطور انتاج البطاطا والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	244
27-04	تطور انتاج جملة الخضر والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	246
28-04	تطور انتاج جملة الفواكه والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	247
29-04	تطور انتاج السكر والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	248
30-04	تطور انتاج الزيوت والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	249

31-04	تطور أعداد الثروة الحيوانية في الجزائر والمغرب(2000-2017)	251
32-04	تطور انتاج اللحوم الحمراء والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	252
33-04	تطور انتاج اللحوم البيضاء والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	254
34-04	تطور انتاج الألبان ومنتجاتها والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	255
35-04	تطور انتاج البيض والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	257
36-04	تطور الانتاج السمكي والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب(2000-2017)	258
37-04	المؤشر العام لأسعار الغذاء في الجزائر والمغرب(2010-2017)	260
38-04	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الجزائر والمغرب وفقا لتعادل القدرة الشرائية (2000-2017)	261
39-04	تطور عدد السكان مقارنة بتطور مؤشر الانتاج الغذائي في الجزائر والمغرب(2000-2016)	262
40-04	تطور الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر والمغرب(2000-2017)	263
41-04	تطور الوادات الغذائية في الجزائر والمغرب(2000-2017)	265
42-04	تطور الصادرات الغذائية في الجزائر والمغرب(2000-2017)	267
43-04	تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر والمغرب(2000-2017)	269
44-04	نسبة مساهمة الجزائر والمغرب في الفجوة الغذائية العربية والمغربية (2009-2017)	270
45-04	تطور نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى إجمالي السكان في الجزائر والمغرب(1990-2017)	271
46-04	تطور مؤشر الجوع في الجزائر والمغرب 1990-2014	272
47-04	متوسط نصيب الفرد من الطاقة والدهون والبروتين في الجزائر والمغرب(2010-2014)	273

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-02	عدد الفقراء في العالم من 1993- 2002 (خط الفقر عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم)	111
01-03	ركائز سياسة التجديد الفلاحي	157
01-04	التقسيم العام للاراضي الفلاحية في الجزائر	199
02-04	نسبة المساحة الكلية الصالحة للفلاحة (2000- 2017)	201
03-04	توزيع المساحة الفلاحية الصالحة بالمغرب	203
04-04	تطور المساحة المسقية في الجزائر (2000 – 2017)	212
05-04	تطور المساحة المسقية بالمغرب (2003 – 2018)	217
06-04	تطور سكان الريف في الجزائر والمغرب (2000-2017)	223
07-04	تطور العمالة الفلاحية في الجزائر والمغرب (2000-2017)	225
08-04	بنية التشغيل حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر والمغرب (2000- 2017)	226
09-04	حجم استخدام الأسمدة في الجزائر والمغرب مقارنة بالمتوسطين العالمي والعربي (2002-2014)	229
10-04	تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر والمغرب (2000-2017)	234
11-04	تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر والمغرب(2000-2017)	235
12-04	نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي في الجزائر والمغرب(2000-2017)	238
13-04	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة الاجمالية (2000-2017)	239
14-04	تطور الصادرات والواردات الفلاحية في الجزائر والمغرب(2000-2017)	264
15-04	تطور الواردات الغذائية في الجزائر والمغرب (2000-2017)	266
16-04	تطور الصادرات الغذائية في الجزائر والمغرب(2000-2017)	268

فهرس الملاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	تـوزيع العمال في القطاع المسير ذاتيا	**317**
02	برنامج التجديد الفلاحي	**317**
03	برنامج التجديد الريفي	**318**
04	برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية	**319**
05	الميزانية المخصصة للبرنامج التجديد الفلاحي والريفي	**320**
06	المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2000 – 2009	**321**
07	مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم (2009-2013)	**321**
08	مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2017)	**322**
09	مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في المغرب (2000-2017)	**323**

المختصر	معنى المختصر	المدلول بالغة العربية
MADR	**M**inistère de l'**A**griculture et du **D**éveloppement **R**ural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
ONS	**O**ffice **N**ational des **S**tatistiques	الديوان الوطني للاحصائيات
PNDA	Le **P**lan **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	Le **P**lan **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole et **R**ural	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
PRAR	**P**olitique de **R**énovation **A**gricole et **R**urale	سياسةالتجديد الفلاحي والريفي
SAT	**S**uperficie **A**gricole **T**otale	المساحة الفلاحية الإجمالية
SAU	**S**uperficie **A**gricole **U**tile	المساحة الفلاحية المستغلة
SYRPALAC	**S**ystème de **R**égulation des **P**roduits **A**gricoles à **L**arge **C**onsommation	نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع
FAO	**F**ood and **A**griculture **O**rganization	منظمة الأغذية والزراعة
OADA	**O**rganisation **A**rabe pour le **D**éveloppement **A**gricole	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
OACDE	**O**rganisation **A**rabe de **C**oopération **E**conomique	منظمة التعاون الاقتصادي العربي
PSRE	**P**rogramme de **S**outien à la **R**elance **E**conomique –	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
PCSC	**P**rogramme **C**omplémentaire de **S**outien à la **C**roissance	البرنامج التكميلي لدعم النمو
PCCE	**P**rogramme de **C**onsolidation de la **C**roissance **E**conomique	برنامج توطيد النمو الاقتصادي
PAS	**P**rogramme d'**A**justement **S**tructur	برنامج التكييف الهيكلي
PSAA	**P**rogramme d'**A**justement **S**tructur et **A**gricol	برنامج التكييف الهيكلي الفلاحي
BADR	**B**anque d'**A**griculture et de **D**éveloppement **R**ural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
ANDI	**A**gence **N**ationale de **D**éveloppement des l'**I**nvestissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ANGEM	L'**A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**icrocredit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANDI	**A**gence **N**ationale de **D**éveloppement des l'**I**nvestissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANEM	**A**gence **N**ationale de l'**E**mploi	الوكالة الوطنية للتشغيل
ANSEJ	**A**gence **N**ationale de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	La **C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **C**hômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CNMA	La **C**aisse **N**ationale de **M**utualité **A**gricole	الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي
FDRMVTC	**F**onds de **D**éveloppement **R**ural pour la **M**ise en **V**aleur du **T**erres par la **C**oncession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FGCA	**F**onds de **G**arantie **C**ontre les **C**alamités **A**gricoles	صندوق التأمين ضد الكوارث الفلاحية
FNDIA	**F**onds **N**ational pour le **D**éveloppement des **I**nvestissements **A**gricoles	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRDA	**F**onds **N**ational de **R**égulation et de **D**éveloppement **A**gricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FNRPA	**F**onds **N**ational de **R**égulation de **P**roduction **A**gricole	الصندوقا لوطني ضبط الإنتاج الفلاحي
FPZPP	**F**onds de **P**romotion **Z**OO sanitaire et de la **P**rotection **P**hytosanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
FSAEPEA	**F**onds **S**pécial d'**A**ppuiauxeleveurs et **P**etits **E**xploitants **A**gricoles	صندوق دعم مربي المواشي وصغارالمستغلين الفلاحيين

ADA	**A**gricultural **D**evloppement **A**gency	وكالة التنمية الفلاحية
ONCA	**O**ffice **N**ational de **C**onsultation **A**gricole	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
FDA	**F**ond de **D**evloppement **A**gricole	صندوق التنمية الفلاحية
FDVM	**F**ond de **D**evloppement des **V**illage et des **M**ontagnes	صندوق التنمية القروية والجبلية
PAM	**P**rét **A**gricole **M**arocain	القرض الفلاحي المغربي

مقدمة

1- تمهيد

عرف مفهوم التنمية الاقتصادية اهتماما كبيرا من طرف العديد من المفكريين الاقتصاديين عبر مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة وفي كل دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، وفي هذا الإطار سعى رواد مدارس الفكر الاقتصادي إلى تعميق البحث والتفكير في أهم العناصر التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية ومنها النشاط الفلاحي في ظل المشكلة الاقتصادية المعروفة بعدم التوازن بين المنافع المادية النادرة والحاجات البشرية المتعددة، فطوروا العديد من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية، وابراز مقوماتها وأبعادها ومؤشرات قياسها والاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ودراسة أهم العقبات التي تحول دون قيام عملية التنمية.

إن التنمية الاقتصادية تتطلب مجهودات متعددة وممركزة على جميع المستويات. فهي لا تتحقق إلا باتباع الاستراتيجيات الملائمة وتوفير الأموال اللازمة، وهذا ما جعل الدول النامية عاجزة على تحقيق درجة معينة من التنمية الاقتصادية. إذ أنها تعاني من نقص مواردها المحلية لتمويل التنمية لذا نجدها مضطرة إلى تمويلها من مختلف المصادر الخارجية والأجنبية من أجل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

وباعتبار الفلاحة أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية فقد حظيت بالاهتمام الكبير بالرغم من الاختلافات بين الآراء الاقتصادية حول مكانة وأهمية الفلاحة في الفكر الاقتصادي. وهذا راجع لاختلاف البيئة الاقتصادية التي نشأت وتبلورت فيها مدارس الفكر الاقتصادي والاختلاف في داخل البيئة الاقتصادية نفسها وتأثيرها على المجتمع والظروف السائدة بوجه عام.

لقد اعتمدت الدول استراتيجية التنمية الفلاحية لتطوير القطاع الفلاحي. إذ أن الفلاحة تمثل نظام حياة، يأتي الغذاء على رأس أولوياته بوصفه ركيزة الأمن الغذائي، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته والفلاحة ضمان للسيادة وللاستقرار والسكينة لكل بلد. وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الهام لاستراتيجية التنمية الفلاحية في إحداث التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات. حيث تشير التجارب في مجال التخفيف من الفقر أن تأثير النمو الفلاحي على التنمية الاقتصادية أقوى من تأثير النمو في القطاعات الأخرى في البلدان النامية. ويقلل النمو في الريف من حدة الفقر، لاسيما في ظل توجهات المجتمع العالمي نحو النظام الاقتصادي الحر. مما أوجب على الحكومات إدارة القطاع الفلاحي بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. ولايكون ذلك إلا من خلال إقامة السياسة الفلاحية التي تعمل على تحسين الانتاجية الفلاحية وتخفيض التكاليف وايجاد حلول متوازنة للموارد المتاحة وتوجيه الانتاج حسب الحاجات والحد من المشكلات التي تعاني منها الفلاحة.

وبالنسبة للجزائر فقد التزمت منذ السنوات الأولى للاستقلال في إطار سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية بطرح عدة برامج وسياسات للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الطاقات الانتاجية ومن ثم ارتفاع كل من معدلات تكوين رأس المال ونسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي وتشغيل نسبة مهمة من اليد العاملة. وفي نهاية سنة 1999 بدأت تظهر بوادر انفراج أمني وسياسي ما

جعل القائمين على القرار في البلاد يفكرون في تعويض الخسائر الحاصلة آنذاك ومحاولة اللحاق بركب التنمية الحاصل في العالم وذلك بالاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية التي تميزت باتساع النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع الطلب على مصادر الطاقة التي تحوز الجزائر جزءا مهما منها في منطقة شمال إفريقيا.

لقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة إنفاق توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة.

حيث سطرت الجزائر عدة برامج هامة لدفع هذا القطاع، وعلى رأسها البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2001-2004) وصولا لبرنامج التجديد الريفي والفلاحي (2009-2015). فالقطاع الفلاحي المتطور والمنتج يمثل أساس تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، وهو يكفل تجسيد أعلى مستويات الركيزة الأولى له ممثلة في توفير الغذاء للأفراد وطنيا (تحقيق الاكتفاء الذاتي)، كما أنه المحرك الرئيسي لنمو القطاعات الأخرى، فيعتبر الخط الخلفي للقطاع الصناعي، وكذا قطاع التجارة الخارجية الذي يساهم في تحصيل العملة الصعبة. ويعتبر أيضا حسب خبراء الاقتصاد من بين أهم القطاعات إلى جانب القطاع السياحي، التي تشكل منفذا هاما للجزائر للتخلي عن صفة الدولة الريعية والمساهمة في بناء نموذج اقتصادي جديد.

وفي دراستنا الموازنة بين الجزائر والمغرب نجد أنه بالرغم من الجهود المبذولة فإن قطاع الفلاحة في الجزائر يواجه بعض العوائق عند مقارنة أوضاعها بنظيراتها من الدول المجاورة كالمغرب. حيث تعتبر كل من الجزائر والمغرب عينة من الدول التي تسعى إلى تصحيح أوضاعها الاقتصادية وتوفير المستوى المعيشي اللائق لأفرادها. اذ اعتمد البلدان منذ حصولهما على الاستقلال على عدة استراتيجيات وسياسات بهدف تحسين أداء القطاع الفلاحي. حيث تبوأ النشاط الفلاحي بالمغرب منذ الاستقلال مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ عرف خلالها جملة من المخططات الفلاحية الإصلاحية التي كثيرا ما تميزت بعدم الاستقرار منذ الاستقلال وإلى حدود بداية القرن العشرين إلى غاية اطلاق مخطط طموح جديد بمفاهيم جديدة سنة 2008 يتمثل في"مخطط المغرب الأخضر".

من خلال هذه الدراسة سنتناول تقييم الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية مقارنة بالقطاع الفلاحي في المغرب، من خلال مناقشة منظومة من المعايير والمؤشرات المختارة المعبرة عن ذلك، كما سنسلط الضوء على أهم قيود ومعيقات النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية.

2- الاشكالية

حظي القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب باهتمام واسع من قبل أصحاب القرار لتطويره وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، وهو ماتترجمه مختلف البرامج والاجراءات المنتهجة من البلدين في السنوات الأخيرة من أجل

ادخال حركية كبرى على القطاع الفلاحي. غير أن أثر القطاع الفلاحي في التنمية يختلف من دولة لأخرى بناء على عدة مقومات. لذلك يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الآليات المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017) ؟

3- التساؤلات الفرعية:

ولمعالجة هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل ساهمت السياسات التنموية الجديدة المنتهجة للقطاع الفلاحي في البلدين في الرفع من أداء القطاع الفلاحي؟
- ✓ ما أثر قيمة المخصصات المالية المقدمة في إطار تنفيذ استراتيجيات التنمية الفلاحية في البلدين على مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الناتج الوطني الاجمالي والتنمية الاقتصادية ككل؟
- ✓ ماهي أهم التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي للحد من المعوقات والمشاكل؟

4- فرضيات الدراسة:

للاجابة على التساؤلات الفرعية:

- ✓ البرامج التنموية المعتمدة في كل من الجزائر والمغرب ساهمت في تحسن القطاع الفلاحي؛
- ✓ مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر ضئيلة مقارنة مع المغرب؛
- ✓ الموارد البشرية والموارد الطبيعية من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والمغرب.

5- أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسبات الموضوعية التالية:

- اعادة الثقة إلى مكانة وأهمية القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للتنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تحريك عملية التنمية الاقتصادية؛
- درجة التبعية الغذائية المرتبطة بضعف معدلات نمو الناتج الفلاحي في الجزائر مما أدى إلى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية وما يصاحبها من غلاء مستمر في أسعار المواد الغذائية؛
- التأخر الذي شهده القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة مع التقدم الكبير في الدول المتقدمة والدول النامية والمجاورة في المجال الفلاحي ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي لها؛

6- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أفضل الآليات التي وضعتها الجزائر والمغرب وأثرها على القطاع الفلاحي والتنمية ككل. ورصد أهم متطلباته لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر والمغرب، حيث يكتسي القطاع الفلاحي أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول نامية كانت أم متقدمة. فهو يعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، ويشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية ويستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما يساهم في توفير المدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات، ويساهم في الحصول على الموارد المالية من خلال عائد الصادرات من المنتجات الغذائية، ويعمل القطاع الفلاحي على توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

7- أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ابراز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية؛
- تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- مدى قدرة القطاع الفلاحي في البلدين على تغطية متطلبات الأمن الغذائي؛
- عرض مختلف الآليات التي اتخذتها الجزائر والمغرب من برامج واجراءات للنهوض بالقطاع الفلاحي؛
- تقييم وتحليل أثر هذه الآليات على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة؛
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها؛
- محاولة الوصول إلى اقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

8- منهجية الدراسة

من أجل الالمام بكل جوانب الدراسة والإجابة عن الاشكالية الرئيسة والتساؤلات المطروحة ودراسة مختلف الفرضيات، تم استخدام المنهج التاريخي، وذلك في تتبع مسار الاصلاحات الفلاحية التي تبنتها الجزائر والمغرب خلال فترة من الزمن كما تم استخدام المنهج الوصفي، وذلك في التعريف بموضوع الفلاحة والتنمية الاقتصادية، بالاضافة إلى استخدام المنهج التحليلي في تحليل وتفسير النتائج بالاعتماد على البيانات الاحصائية والمعلومات المتعلقة بالموضوع المقدمة من طرف الهيئات الرسمية.

9- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

من أجل حصر اشكالية البحث وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، حددنا أبعاد هذه الدراسة كمايلي:

- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة في إطارها المكاني على الجزائر والمغرب، من خلال تشخيص مكانة القطاع الفلاحي في البلدين، بالاضافة إلى مسار الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها كل من الجزائر والمغرب؛

- الحدود الزمنية: تنحصر هذه الدراسة في اطارها الزمني في الفترة (2000-2017) وذلك تزامنا مع دخول الجزائر في مرحلة المخططات الفلاحية، ومواكبة انطلاق برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر، في المقابل تبني المغرب خلال هذه الفترة لمخطط المغرب الأخضر الطموح الذي يوحي بمستقبل واعد للفلاحة المغربية، حتى يتسنى ابراز أثر هذه البرامج الحكومية على القطاع الفلاحي والتنمية الاقتصادية في ظل السياسة المالية التوسعية المنتهجة من البلدين للارتقاء بقطاع الفلاحة.

– **الحدود الموضوعية:** ارتبطت هذه الدراسة بمتغيرين أساسيين يشكلان نموذج الدراسة، هما: القطاع الفلاحي كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع.

10– صعوبات الدراسة:

لعل أبرز الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

- نقص الاحصائيات والمعطيات الخاصة بحجم الاستثمارات الفلاحية المنجزة على المستوى الكلي؛
- نقص الاحصائيات الفعلية لمدفوعات المخصصات المالية الموجهة لدعم القطاع الفلاحي؛
- التأخر الكبير في مسايرة الأحداث لبعض المواقع الرسمية المصدرة للأرقام والاحصائيات؛
- تضارب الاحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية خاصة بين: وزارة المالية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للاحصاء، ونفس المشكل بالنسبة للمغرب، وكذا احصائيات المنظمة العربية للزراعة، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO.

10– الدراسات السابقة

نظرا لأهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد كان ضمن إهتمامات العديد من الباحثين تعددت الدراسات وتنوعت أهدافها ونذكر منها:

✓ **دراسة رابح زبيري: "الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **1996** تهدف الدراسة إلى تحليل شامل للاصلاحات التي مست مختلف جوانب القطاع الفلاحي في علاقتها ببعضها البعض، والوقوف على مدى شموليتها وتناسقها من جهة، وآثارها مفردة ومجتمعة على تطّور القطاع من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن تعدد محاولات الإصلاح واعادة الإصلاح خلق جوا غير مستقر، جعل المتعاملين في قطاع الفلاحة في حالة ترقب وانتظار دائمين لما قد يأتي من جديد، ومن ثم اكتفائهم بالحد الأدنى من الجهد الاستثماري الذي يسمح فقط بضمان مواصلة الاستغلال الريعي للأرض، مما ترتب عنه ضعف نمو وتدهور رأس المال الانتاجي خاصة الأرض، وتغليب الاعتبارات السياسية والاجتماعية فيما طبق من إصلاحات، في الوقت الذي كان المجتمع ينتظر من القطاع الفلاحي أن يوفر له منتوجات ذات جودة وبأسعار منخفضة، بالاضافة لعدم شمولية الاصلاحات لمختلف جوانب العناصر المكونة للبنية الفلاحية، الأمر الذي يدفع في كل مرة إلى القيام باصلاح جديد، من ذلك أن سياسة البحث والتكوين والارشاد الفلاحي التي لم تطلها الاصلاحات أضحت عاجزة تطوير القطاع، كما أن جميع الاصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي لم تكن نابعة من تكفل خاص من الدولة بهذا القطاع، وإنما جاءت غالبا في سياق إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني في مجموعه، بالاضافة إلى التسّرع والانحراف في الاصلاحات.

- ✓ **دراسة لـ: محمد بويهي** بعنوان:**"القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية-فرع التسيير-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2004/2003**، تهدف الدراسة إلى رصد الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في القطاع الفلاحي أو التي يمكن أن تكون في خدمته، والوقوف على أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي، وابراز أهمية التمويل كسياسة تعمل على تدعيم القطاع، مع تبيان مدى نجاحة الاصلاحات المالية في هذا القطاع، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي عن طريق زيادة زراعة مختلف حقول الأشجار المثمرة والمتنوعة، وتجديد الحقول المسنة، وكذا حفر الآبار وبناء السدود، واعطاء أهمية لتمويل القطاع الفلاحي، حيث يعتبر من أهم الوسائل والسياسات التي تعمل على تدعيم القطاع الفلاحي وتنميته، كما يجب اعتماد سياسة تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر بالنسبة لبقية القطاعات الأخرى هو ضرورة اقتصادية تفرض نفسها وذلك للأسباب التالية: المساحة الفلاحية الشاسعة التي تملكها الجزائر، وأيضا الموقع الجغرافي وما يترتّب عنه من مناخ معتدل ممطر صالح لمعظم المنتوجات الفلاحية، الثروة المائية الهائلة التي يمكن استغلالها استغلالا عقلانيا في كثير من الميادين الاقتصادية، توفر اليد العاملة، تنوع الانتاج الفلاحي، وامكانية زيادة عدد الدورات الانتاجية لكثير من المنتوجات الفلاحية، وسهولة تنمية الثروة الحيوانية.

- ✓ **دراسة لـ:الطاهر مبروكي** بعنوان:**"الأمن الغذائي في المغرب العربي"**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، توصلت الدراسة إلى: أنه رغم الامكانيات المادية والبشرية التي يحوزها الاتحاد المغاربي في الميدان الفلاحي إلا أنه يعاني من عجز كبير في توفير الغذاء الصحي لمواطنيه، ويتفاقم هذا العجز في المواد الأساسية وذات الاستهلاك الواسع، وتعتبر ظاهرة الهجرة الريفية في الدول المغاربية نحو المدن بسبب السياسات التصنيعية من حيث سياقها الزمني مبكرة نوعاً ما، إذ سبقت فترة التصنيع الكافي، كما أنها تجري بتسارع وحجم كبيرين يتجاوزان بوضوح فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى المستقبلة، وتتجاوز امكانات الاستيعاب المحدودة للمدن المغاربية بوضعها الراهن، وتكمن أهم دوافع الهجرة إلى حد كبير في ضعف القطاع الفلاحي والريفي عموماً، والتخلف النسبي لمستوى الخدمات في الريف، وفي جاذبية المدينة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويضاف إلى كل هذه العوامل السالفة الذكر ضعف الاستثمارات المادية والبشرية في الميدان الفلاحي نتيجة ضعف المردودية وعدم وجود إستراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع.
- ✓ **دراسة لـ:طالبي رياض** بعنوان: **"التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب** "، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، **2011**، قام الباحث من خلالها بتوضيح دور الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، ومساهمة هذه الأخيرة في لتنمية المستدامة والأمن الغذائي المستدام، مع قيامه بالمقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مفتاح نجاح

أو فشل مشاريع التنمية الريفية المستدامة، كما خلص إلى أن كل من الجزائر وتونس والمغرب أعطت أهمية كبيرة للموارد الطبيعية المتجددة والتنمية الريفية المستدامة وخاصة مورد المياه.

- ✓ **دراسة لـ:بن خزناجي أمينة** بعنوان:" **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف1، 2012 / 2013**، حاولت هذه الدراسة أن تستشرف دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بإمكان الدول المغاربية أن تحقق إكتفاء ذاتيا نسبيا بناء على ما تتمتع به من مقومات، غير أن واقع الفلاحة لم يرق إلى المستوى المطلوب، تجلى ذلك في تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي وارتفاع حجم الفجوة الغذائية، ما يثبت فشل البلدان المغاربة في تحقيق الأمن الغذائي باعتمادها على السياسات والبرامج الفلاحية بصفة قطرية، ويعتبر تفعيل التكامل المغاربي ضرورة للتنمية الشاملة في جميع المجالات خاصة مجال الأمن الغذائي.
- ✓ **دراسة لـ: سفيان عمراني** بعنوان: "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية غ م تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، ، **2014–2015**، تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000- 2013) لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برامج انعاش الاقتصاد الوطني، بالاضافة إلى تشخيص واقع وتحديات التنمية الفلاحية في الجزائر عموما وولاية قالمة على وجه الخصوص لتحقيق التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة لم يكن أولوية في سياسات الدولة على أرض الواقع، بل كان في الخطاب الرسمي فقط؛ فقد عانى من تهميشه في مجال الاستثمارات العمومية، وكانت النتائج ضعيفة مقارنة بالأغلفة المالية المخصصة له، كما أن القطاع الفلاحي لم يرق إلى المستوى المطلوب بالرغم من الامكانيات الفلاحية الموجودة، ويعود ذلك إلى الاستغلال غير الأمثل للثروات الفلاحية من جهة، وغياب أو تغييب الثقافة الفلاحية من جهة أخرى، في ظل مشكل العقّار الفلاحي، وعزوف الشباب عن العمل في الفلاحة، والتغّيرات المناخية، وبيروقراطية الادارة المحلية وسوء التسيير، زيادة على عدم إشراك الفلاح في اعداد وتنفيذ البرامج الفلاحية
- ✓ **دراسة لـ: مراد جبارة** بعنوان :"**دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي–حالة دول شمال إفريقيا– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة المطبقة في دول شمال إفريقيا في

تحسين أوضاع الأمن الغذائي، وقد اختارت الدراسة عينة من دول شمال إفريقيا هي مصر، الجزائر، المغرب وتونس كدراسة حالة.وتوصلت الدراسة إلى: أن التنمية الزراعية وخلال فترة الدراسة (2001-2012)، لم تحسن من أوضاع الأمن الغذائي، وتمتلك دول شمال إفريقيا رصيدا ضخما من الموارد مثل الأراضي الفلاحية والمورد البشري والمالي، والبعض الآخر تمتلك الحد الأدنى الذي يضمن تبني تنمية فلاحية مستدامة، مثل المورد المائي والبحوث والتقنيات الفلاحية والجوانب البيئية والاهتمام بالمرأة الريفية، اضافة أنها أكثر المناطق استفادة من تغيرات المناخ، كما أن هناك إرادة ملموسة من طرف حكومات كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب لتبني مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، تجسدت في السياسات والاستراتيجيات الزراعية المنفذة خاصة مع بداية الألفية الجديدة رغم كل التحديات التي تواجهها.

- ✓ **دراسة لـ: جميلة معلم** بعنوان:" **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة :إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة باتنة 1، الجزائر، **2017/2016**، قامت الباحثة من خلالها بدراسة وتقييم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر والمغرب، وتسليط الضوء على البدائل التنموية التي تسمح بالقضاء عن مظاهر التبعية في البلدين وتحريرهما من التخلف، وتناولت الدراسة مقارنة بين القطاع الفلاحي والصناعي في الجزائر والمغرب، وقد تبين من هذه الدراسة أن الوصول إلى مصاف الدولة المتقدمة وتحقيق التنمية الاقتصادية لا يكون باتباع نموذج تنموي محدد، لأن ما يصلح لبلد معين لا يتناسب بالضرورة مع البلدان الأخرى، كما أن الاستراتيجية التنموية المتبعة تختلف باختلاف مراحل التنمية، إذا كان النهوض بالقطاعين الفلاحي ثم الصناعي شرطا ضروريا للتنمية فانه ليس شرطا كافيا حيث يجب أن يتزامن مع الاهتمام بالعنصر البشري لأن الإنسان يعتبر وسيلة التنمية وغايتها في الوقت ذاته، فقد أثبتت دراسة التجارب التنموية الناجحة أنه في المراحل الأولى لابد من تطوير القطاع الفلاحي، ثم تحويل الفائض الاقتصادي المحقق إلى القطاع الصناعي ويعتبر تطوير هذا الأخير شرطا ضروريا لتحقيق التنمية، حيث لابد من الاهتمام بفروع الصناعة التحويلية على وجه الخصوص باعتبارها مصدرا للقيمة المضافة العالية، كما بينت المساهمة المتواضعة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب في الناتج المحلي الاجمالي وفي توفير مناصب الشغل، كما تبين أن البلدين يعتمدان على الاستيراد لتلبية حاجياتهما من عدة مواد غذائية أساسية، حيث يتصف الوضع في الجزائر بالاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، بمعنى أن انخفاض ايرادات الصادرات من المحروقات قد يؤدي إلى تأخير أو الغاء تنفيذ البرامج التنموية، وتعاني الجزائر والمغرب على حد سواء من تبعية للخارج لتلبية حاجاتها من المواد الغذائية الأساسية، مع الإشارة إلى أن قيمة صادرات المغرب من المواد الغذائية تغطي قيمة وارداتها، ويستوجب على الجزائر اتخاذ تدابير استعجاليه للنهوض بالقطاع الفلاحي لعل أهمها هو تطبيق التقنيات الفلاحية الحديثة خاصة المتعلقة بترشيد استخدام المياه وتطوير الفلاحة البيولوجية التي من شأنها ضمان الاستدامة الفلاحية.

- ✓ **دراسة لـ:سهيلة مصطفى** بعنوان :"**الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا** "، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص:إدارة الأعمال والتجارة الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، **2017/2016** : تناولت عرض لمختلف السياسات والبرامج القطاع الفلاحي لدول شمال افريقيا وتطور الاستثمار الفلاحي في إطارها، ومن بينها الجزائر والمغرب محل دراستنا، وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض السند المنطقي الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار الفلاحي في دول شمال إفريقيا والجزائر وتفحص تأثيره على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية، وتوصلت الدراسة إلى: أنه رغم المحاولات المتكررة لحل مشكل الغذاء في دول شمال إفريقيا تعكس الكثير من السلبيات التي ظلت تحدث على أرض الواقع، وما صاحبها من ممارسات وتداعيات حتى يومنا هذا، إلا أننا نجد أن متوسط نسبة مساهمة الناتج المحلي الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول عرف تحسنا خلال الفترات التي تلت أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008، أما عن مقومات الاستثمار الفلاحي في دول شمال إفريقيا فإن المساحة المزروعة تشكل نسبة هامة من المساحة المزروعة في الدول العربية (21%)، ما يفسر الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه دول شمال إفريقيا في مجال الاستثمار الفلاحي مقارنة بباقي الدول العربية، وبالنسبة للعمالة الفلاحية في دول شمال إفريقيا، فإنها لا تزال بعيدة عن مستوياتها العالمية، ويبرر ارتفاع قيم القروض المخصصة لتمويل المشاريع الفلاحية في أحد صوره زيادة اهتمام حكومات دول شمال إفريقيا بزيادة التدفقات النقدية الموجهة للاستثمار الفلاحي، وعن ضعف استخدام الأسمدة في دول شمال إفريقيا يرجع أساسا إلى عد توفرها بالكميات الكافية وفي الأوقات الملائمة، فضلا عن الارتفاع المتواصل في أسعارها، وارتفاع تكاليف النقل وعدم المام الفلاحين بالطرق الحديثة والصحيحة لاستخدامها. وعن حالة الجزائر تعتبر سنة 2009 نقطة انعطاف حاسمة نحو زيادة انتاج بعض السلع الغذائية تجاوزت 50% في أغلبيتها في متوسط الفترة 2009-2014 مقارنة بالفترة 2000-2008، إلا أن الواردات الغذائية هي الأخرى ارتفعت كما وتكلفة بسبب ارتفاع العديد من السلع الغذائية سنة 2008 وبقيت الصادرات الغذائية شبه منعدمة.
- ✓ **دراسة لـ: لخلف عثمان** بعنوان:"**واقع ومساهمات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة تحليلية مقارنة لحالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة(2005-2012)** "، مداخلة مقدمة في الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الشلف، **يومي 23 و24 نوفمبر 2014**، قام الباحث بتحليل مدى مساهمة القطاع الفلاحي لهذه الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي خلال فترة الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: بينت هذه الدراسة أن للجزائر، تونس والمغرب مقومات زراعية

معتبرة مكنتها من تحقيق معدلات انتاج لابأس بها في بعض المنتجات، لكن هذا لا يعني أن القطاع الفلاحي للبلدان الثلاث يحقق الاكتفاء والأمن الغذائي، ولايزال القطاع الفلاحي ضعيف والأمن الغذائي مرهون بالاستيراد الغذائي المرتفع التي تعرفه كل من الجزائر، تونس والمغرب، ومرهون بمدى الاهتمام ونجاعة الاستثمارات الزراعية، كما بين احصائيات ومعطيات الدراسة ارتفاع مؤشر التغذية والجوع، وارتفاع مستوى مساهمة الجزائر، تونس والمغرب في الفجوة الغذائية العربية بنسبة كبيرة خلال الفترة الراهنة(2010-2012)، وربما يرجع ضعف القطاع الزراعي نتيجة إلى أثار التقلبات المناخية أي تقلب الأمطار وتذبذبها، والموارد المحدودة من الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، ، ضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج.

- ✓ **دراسة لـ:طويجيني زين العابدين** بعنوان:"**القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي في الجزائر: الأداء الاقتصادي والقيود خلال الفترة 1999-2017**"، المؤتمر الوطني حول: "رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية الدولية الحالية" أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، يومي 22و23 أكتوبر**2017**، تهدف هذه الورقة العلمية إلى تقديم تقييم موضوعي للأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر بالمقارنة مع دول مشابهة (المغرب وتونس)، مع مناقشة أهم العراقيل والقيود التي يعاني منها، وتوصلت الدراسة إلى مايلي : يعد الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر ضعيف مقارنة مع الامكانيات التي تمتلكها وبالمجهودات التي بذلتها، وهو ما يتضح من خلال العجز الكبير الذي يعاني منه كل من الميزان التجاري الفلاحي والتجاري الغذائي، وكذا ضعف مساهمته في الناتج المحلي الخام. ويتضح مما سبق أن عجز القطاع الفلاحي في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الامكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للامكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذا القطاع، كما أن مكانة هذا القطاع في الاقتصاد في تراجع مستمر بسبب تراجع عدد العمال الفلاحيين وكذا مكانته لدى المجتمع من خلال إهمال الفلاح للنشاط الفلاحي، وتعاني الفلاحة الجزائرية من العديد من المعيقات التي حالت دون النهوض بها. كما أن عملية تمويل مختلف القطاعات في الجزائر بما فيها قطاع الفلاحي تبقى رهينة التقلبات في سوق المحروقات.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تتضح الاضافة التي جاءت بها هذه الدراسة في اجراء دراسة مقارنة لمسار الاصلاحات الفلاحية التي شملت القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب من خلال تقديم تقييم موضوعي للأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر بالمقارنة مع المغرب بالاعتماد منظومة من المعايير والمؤشرات المختارة المعبرة عن ذلك، واعطاء تصور لاستراتيجية اقتصادية متكاملة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب.

11- هيكل الدراسة

اشتملت الدراسة بالاضافة إلى مقدمة وخاتمة على أربعة فصول حاولنا من خلالها تكييفها للاجابة عن الاشكالية المطروحة. حيث يتناول الفصل الأول: السياسة التنموية لقطاع الفلاحة والذي تطرقنا فيه للمباحث التالية :أساسيات حول مفهوم الفلاحة، ثم تتبع تطور أهمية الفلاحة في الفكر الاقتصادي، ولاتكون فعالية القطاع الفلاحي وتقدمه ونموه إلا من خلال السياسات الفلاحية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى وأحسن انتاج وضمان استمراره، لذلك تناولنا في المبحث الثالث مضامين السياسة الفلاحية، من حيث مفهومها وأهدافها وأنواعها، مع التركيز على الأمن الغذائي كونه أولوية تسعى لتحقيقها السياسة الفلاحية في كل بلد.

أما الفصل الثاني من الدراسة فتناولنا فيه أساسيات حول مفهوم التنمية الاقتصادية إذ اشتمل على ثلاث مباحث. المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية وابراز مقوماتها وأبعادها ومؤشرات قياسها، ثم عرض وتحليل لنظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية المختلفة، كما تتطلب التنمية الاقتصادية مجهودات متعددة وممركزة على جميع المستويات، فهي لا تتحقق إلا باتباع الاستراتيجيات الملائمة وتوفير الأموال اللازمة، حيث تطرقنا في المبحث الثالث للاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، مع التركيز على استراتيجية التنمية الفلاحية باعتبار القطاع الفلاحي محور دراستنا. من خلال ابراز دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

وبخصوص الفصل الثالث من الدراسة مخصص للقيام بدراسة تطور السياسات التنموية الفلاحية في الجزائر والمغرب. فتم التطرق فيه إلى أهمية الفلاحة ومكانتها ضمن المخططات التنموية للجزائر والمغرب من خلال إلى أربع مباحث كمايلي: المبحث الأول تعرضنا فيه للسياسات الفلاحية في الجزائر بين النتائج والأهداف، أما المبحث الثاني فتناول تأهيل القطاع الفلاحي في ظل البرامج والاصلاحات المستحدثة خلال الفترة (2000-2017)، وتطرقنا بعدها للسياسات الفلاحية في المغرب من خلال مبحثين، فتناول المبحث الثالث الاصلاحات الفلاحية في المغرب، وفي المبحث الرابع مخطط المغرب الأخضر للنهوض بالقطاع الفلاحي.

وأخيرا الفصل الرابع دراسة تحليلية مقارنة للدور التنموي الاقتصادي للقطاع الفلاحي وأهم آليات تطويره في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)، من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول دراسة تقييمية للامكانيات الطبيعية والبحثية والتقنية والمالية للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب، وفي المبحث الثاني قمنا بتقييم الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب (مؤشرات إقتصادية دالة)، وتناولنا فيه أيضا مساهمة القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب في تحقيق الأمن الغذائي (مؤشرات كمية). وفي الأخير تطرقنا إلى تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب الحلول المقترحة.

الفصل الأول:
السياسة التنموية لقطاع الفلاحة

تمهيد:

تمثل الفلاحة القطاع الأكبر في معظم الدول السائرة في طريق النمو، نظرا للدور الكبير والهام للفلاحة كمحرك للتنمية الاقتصادية، لذلك فإن عملية التنمية في مثل هذه الدول تستوجب تحقيق فائض فلاحي يكفي لسد حاجيات السكان وتحقيق مساهمة فعالة في التكوين الرأسمالي لأغراض التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق اعطاء دفع قوي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتعد الفلاحة نقطة محورية لازالة أغلب العوائق التي تكبح عملية التنمية الاقتصادية، كما أنه من الناحية التاريخية تفيد تجارب العالم المتقدم أن عملية الانطلاق في التنمية الاقتصادية متوقفة على التقدم والنمو الذي يحرزه القطاع الفلاحي، ولا تكون فعاليتها إلا من خلال السياسات الفلاحية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى وأحسن انتاج وضمان استمراره. وتتمثل المهمة الرئيسة للفلاحة في أي بلد في توفير الغذاء للسكان، الذي هو محرك الانسان، ويعتبر توفير الغذاء واستقراره من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي الذي هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لمواطنيه، ولما كانت مسألة الأمن الغذائي مرتبطة بالأمن القومي، الأمر الذي أدى للاهتمام والنهوض بالسياسات الفلاحية الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي، وعليه سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول مفهوم الفلاحة؛

المبحث الثاني: تطور أهمية الفلاحة في الفكر الاقتصادي؛

المبحث الثالث: مضامين السياسة الفلاحية.

المبحث الأول: أساسيات حول مفهوم الفلاحة

تعتبر الفلاحة من أهم الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بفعالية في النمو والتطور الاقتصادي، سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض العناصر التي تبين مفهوم الفلاحة وأهميتها وأهم خصائصها وأنواعها، بالاضافة إلى أهم النظم الفلاحية.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة وأهميتها

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارس فيها الناس نشاطاتهم، المرتبطة بالأرض وزراعتها وانتاج الغذاء من مصدره النباتي والحيواني، من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات في الأدبيات الفلاحية مثل: الفلاح، الفلاحة، الزراعة....إلخ[1].

الفرع الأول: تعريف الفلاحة

سنتناول بعض المفاهيم المرتبطة بالفلاحة، من خلال مداخل لغوية وتعارف علمية واجرائية:

- **الزراعة لغة:** زرع (زرع الأرض): ألقى فيها البذر (البذر).[2]
- **الفلاحة لغة:** فلح الأرض: شقها، والفلاحة: القيام بشؤون الأرض من الحراثة والري ونحو ذلك، والفلاح محترف الفلاحة هو من يحرث الأرض ليزرعها.[3]
- **وفي اللاتينية:** من كلمة **AGER** أي الحقل أو التربة وكلمة **CULTURE** أي العناية والرعاية، بمعنى العناية بالحقل أو التربة. إذا فالزراعة هي: بذر الأرض والعناية بالنبات والتربة.

والفلاحة في المدلول الاقتصادي تشير إلى تحديد مجموعات تاريخية متميزة، ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه الجماعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية، فعندما نقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها الحصول على الأرض.[4]

– إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد أن كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين Ager (أي الحقل أو التربة) وكلمة Culture (أي العناية)، وعلى هذا يمكن القول بأن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض، أما بالمعنى الذي نقصده هنا الزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لانتاج المحاصيل البنائية واقتناء الحيوانات الزراعية لانتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها. وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة، لاعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن

---

[1] زويتر الطاهر، **إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص08.

[2] إبراهيم أنيس عطية الصوالحي، محمد خلف الله وآخرون، **معجم الوسيط**، الطبعة الرابعة، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 392.

[3] نفس المرجع، ص ص 699 – 700.

[4] زويتر الطاهر، **مرجع سابق**، ص 10.

أو الوسطاء. فالفلاحة هي علم وفن ومهنة حذق ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية. وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش.[1]

– ويعرف البعض الفلاحة بأنها علم وفن فلاحة التربة وتعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات انتاجية لانتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالاضافة إلى كونها مهنة أو فن.[2]

– وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الفلاحة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد انتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية.

– تعريف آخر جدير بالاعتبار هو أن الفلاحة تتضمن كل مايقوم به المزارع من: [3]

- فلاحة الأرض وزراعتها لانتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية؛
- اقتناء الحيوان الزراعي لانتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود؛
- تربية الدواجن والنحل والقز؛
- أي عمل يجزي بالمزرعة لاحق أو متصل بالعمليات الفلاحية المختلفة كاعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن والعملاء أو شركات النقل لتصديره إلى الخارج.

– تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة (FAO): وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للفلاحة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والارشاد والامدادات بمستلزمات الانتاج الفلاحي وانتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والري. أما التعريف الواسع فهو بالاضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الفلاحية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الفلاحية.[4]

إن الفلاحة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الانتاج لتحسين نمو الانتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان.[5]

غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء. غير أن هذه التعريفات لاتعكس ولا تفسر بقية النشاطات الفلاحية كتربية الحيوانات وزراعة البساتين، إذ أن الفلاحة الحديثة أصبحت لاتقتصر فقط على

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد، العراق، 1969، ص 37.

[2] جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 81.

[3] نفس المرجع، ص 83.

[4] زويتر الطاهر، **مرجع سابق**، ص 09.

[5] عامر منصور أحمد، **سياسات الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990–2012**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015 / 2016، ص 24.

العمليات الخاصة برعاية التربة والأرض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوانات وتحسين سلالتها، وتحسين نوعية النبات ومستلزمات الزراعة من أسمدة وبذور وأدوية لمقاومة الأمراض والآفات اضافة إلى توفير الآلات الفلاحية، كما أن النشاطات الفلاحية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه، وبناء السدود واقامة مراكز التخزين والتحويل، وشق الطرق والمسالك والمواصلات والتسويق وغيرها من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي.[1]

من خلال التعاريف السابقة، الفلاحة هي جميع الأنشطة التي تعمل على تطويع الموارد الطبيعية (الأرضية، المائية، النباتية والحيوانية)، وتسخير الموارد البشرية من خلال استخدام الأساليب البحثية والتقنية والطرق العلمية التي تضمن اشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة من الغذاء وتوفير المواد الأولية.

الفرع الثاني: أهمية الفلاحة

الفلاحة هي المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء والمعامل بالمواد الأولية، ومع استطاعتنا انتاج مواد عضوية داخل المعامل الكيميائية إلا أن الكائنات الحية، أي النباتات والحيوانات هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه اعتمادا أساسيا في الحصول على البروتينات والنشويات والدهون بالكميات والنسب التي يحتاجها العنصر البشري.

ومن الحقائق الواضحة أن الفلاحة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه. واحترافها جميع الشعوب قبل أن تحترف الصناعة أو أية مهنة أخرى، ولم تتقدم أمه من الأمم في الصناعة والتجارة إلا بعد أن احترفت الفلاحة وعاشت عليها مدة من الزمن ولا يمكن لشعب من الشعوب أن يحيا بدونها رغم ما تقدمه الصناعة من وسائل الراحة والكمال، وإن استيراد الغذاء والمواد الأولية ليس مضمونا ولا يتيسر دائما، وخاصة ما كان يحدث في أوقات الحرب.[2]

تعد الفلاحة من أهم الحرف التي عرفتها المجتمعات البشرية سواء من حيث انتشارها وعدد العاملين بها أو من حيث فائدتها للفرد البشري، وبالرغم من تزايد أهمية التعدين والصناعة والصيد في بعض بلدان العالم تبقى الفلاحة على غاية كبيرة من الأهمية لمساهمتها العالية في الانتاج العالمي.وتشكل المنتوجات الفلاحية مهما كان تعدادها وأنواعها فرعين رئيسين هما:

- الانتاج الغذائي: سواء كانت غذاء للإنسان كالحبوب والفواكه والخضروات أم علفا للحيوان كالشعير والبرسيم والذرة وغيرها؛

[1] عيسى بن ناصر، **اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في المجتمع القروي (دراسة ميدانية لعينة من شباب قرية فلاحيه بالجنوب الجزائري)**، رسالة ماجستير، تخصص تغيّر اجتماعي، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 54 -55

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سابق**، ص ص37-38.

- الانتاج في شكل مواد خام للصناعة: كالقطن والخضروات ونباتات الزيوت وغيرها.

وتتميز الفلاحة عن غيرها من الحرف بسعة انتشارها لأن عوامل نشأتها تختلف عن بقية الحرف الصناعية التي تتركز في مناطق محدودة من العالم والتعدين الذي يتركز في أماكن معينة، على سبيل المثال لا يمكن أن يتواجد البترول في كل مكان من العالم بينما يمكن للفلاحة أن تتواجد حيثما يتواجد الإنسان.[1]

لقد وجدت الفلاحة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض، وكانت الفلاحة ولا تزال من أهم وأوسع الفعاليات الاقتصادية في العالم وهي كذلك من أهم العوامل الأساسية اللازمة لضمان استمرار بقاء البشر ولولا الفلاحة لكانت الحياة مستحيلة على وجه الأرض، وفيما يلي يمكن أن نبين أهمية الفلاحة من عدة نواحي أهمها:

أولا–الناحية الاقتصادية: إن وجود قطاع فلاحي قوي يسوده التحديث والميكنة عن طريق الاستفادة من انجازات العلوم الحديثة وأساليب التقنية المعاصرة، أصبح ضرورة لا تقبل المناقشة، فوجود مثل هذا القطاع الفلاحي إلى جانب قطاع صناعي قوي إنما يمثل غاية ما تصبو إليه أي دولة، لأن ذلك يعمل على توفير سبل الرخاء والرفاهية لأبنائها. وليس أدل على ذلك مما أسفرت عنه تجارب التنمية الاقتصادية في عدد من الدول – أعقاب الحرب العالمية الثانية والحقبة التالية لها– من نتائج مخيبة للآمال وذلك نتيجة تطبيق خطط تنموية تعتمد على القطاع الصناعي في المحل الأول وتهمل القطاع الفلاحي نسبيا. كذلك فإن فشل العديد من التجارب التنموية لبعض الدول النامية أنما يرجع أيضا إلى قصور القطاع الفلاحي فيها وتخلفه عن مواكبة القطاع الصناعي وتلبية احتياجاته من مواد أولية بل وفشله حتى في تلبية احتياجات السكان من المواد الغذائية.[2] كذلك تتجلى الأهمية الاقتصادية للفلاحة من خلال توفير فرص عمل كثيرة وتعد الفلاحة سوقا واسعا للمنتجات الصناعية، وفيما يخص توفير الموارد المالية، فإن الفلاحة توفر الموارد النقدية وتقديمها لغرض استخدامها في برامج التنمية الاقتصادية من خلال زراعة أنواع من المحاصيل الزراعية وخاصة التصديرية منها. كذلك تمد الفلاحة القطاعات الاقتصادية الأخرى بالأيدي العاملة الفائضة عن حاجتها وذلك لارتفاع الانتاجية الفلاحية من جهة ونمو القطاعات الاقتصادية غير فلاحية من جهة أخرى؛[3]

ثانيا–الناحية الاجتماعية: فإن أهمية الفلاحة تظهر في تغلغل العمل الفلاحي في حياة الفلاح، فلهذه الحرفة تأثير مباشر على سلوك الفلاحين وعلى عاداتهم وتقاليدهم وميولهم فتطبعهم بطابع خاص وهو الطابع القروي، واختصاصهم بها وهذا يختلف من الحرفتين الرئيسيتين الصناعة والتجارة، حيث لا تتغلغل هاتان الحرفتان في حياة الإنسان وبيئته كتغلغل الفلاحة؛

---

[1] طالبي رياض، **دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017/2016، ص39.

[2] كامل بكري، محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص 83.

[3] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 41.

ثالثا–الناحية السياسية: لا ترجع أهمية الفلاحة إلى التفوق العددي للفلاحين في كثير من الأقطار فحسب بل إن هذه الطبقة بالنظر إلى صلابتها وتمسكها الدائم بصالحها تعتبر ذات نفوذ كبير يخشاه السياسيون حتى البلدان التي لا يطغون فيها على مجموع السكان كالولايات المتحدة الأمريكية. وتظهر أهمية الفلاحة في التجارة الأولية، إذ أن معظم هذه التجارة تكون من منتجات فلاحية تشحن لغرض استبدالها بالمنتجات الأخرى والخدمات.[1] كذلك يجب أن تعمل السياسات الوطنية على تحقيق السيادة الوطنية في شؤون الغذاء (الاكتفاء الذاتي الأساسي للأمة) وليس مجرد القدرة على مجرد الأمن الغذائي (أي القدرة على دفع قيمة المواد الغذائية المستوردة لاستكمال النقص في الانتاج الوطني للغذاء)، الأمر الذي يحاول البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فرضه، فمقرطة المجتمع تفترض ترك مجال واسع للمفاوضات الجماعية بين المنظمات الفلاحية والنقابات العمالية، وبين عالم الريف ومنظمات المستهلكين بتأييد من الدولة، ويتعرض الانتاج الفلاحي في الوقت الحالي لهجوم معولم من رأس المال الاحتكاري تقوم به أجهزة منظمة التجارة العالمية في إطار الاستراتيجية المسماة "انفتاح الأسواق" وهي تعني في الواقع انفتاح أسواق الجنوب من جانب واحد أمام متطلبات توسع رأس المال الاحتكاري للشمال[2].

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة

تتميز الفلاحة بالمميزات التالية مجتمعة، ولا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الفلاحة، ومن الضرورة فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الفلاحية وايجاد الحلول المناسبة لها، وفيما يلي أهم هذه المميزات:[3]

1– التقدم العلمي بطيء الأثر في الفلاحة: الفلاحة فرع مهم من فروع الانتاج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضها، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له، وتحتاج التجارب الفلاحية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية. ولذلك بقي الجهل مخيما على الفلاحة أطول مما هو مخيم على الصناعة لأن دورة الناتج الفلاحي طويلة، أما دورة الناتج الصناعي فإنها قصيرة وقد تؤثر التجارب العلمية في الانتاج في سنة واحدة أكثر مما تؤثر التجارب الفلاحية في سنين عديدة، وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهضة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الفلاحية على نطاق أوسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل. وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة؛

2– عنصر المغامرة كبير في الفلاحة: تؤثر العوامل الطبيعية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان خضوعا تاما، ولهذا يصعب على المزارع أن يتنبأ عن

[1] جواد سعد العارف، **مرجع سابق**، ص 83.

[2] مدحت أيوب، **بدائل التنمية العربية**، الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والافريقية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 2008، ص 191.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سابق**، ص ص 42 – 43

مقدار ومصير انتاجه وهذا ما يجعل الفلاحة عملا فيه كثير من المغامرة، وتمنع اقامة توازن بين التكاليف الحدية والانتاج الحقيقي؛

3- فترة الانتظار طويلة في الفلاحة: إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الانتاج وبين الحصول على الانتاج طويلة أي أن دورة الانتاج الفلاحي طويلة بينما دورة الانتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان، يقوم صاحب المعمل بانتاج سلعة لسوق حاضرة إجابة لطلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات يحد من انتاجه وإذا اضطرت الحالة فيتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه.ولكن الفلاح في الفلاحة لايلبي طلبات تلقاها. أي أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبله وهو لا يعلم كيف ستكون حالة العرض والطلب والأسعار عند نضوج محصوله؛

4- تناقص نسبة الزراع: أظهرت الدراسات أن نسبة المشتغلين في الفلاحة في العالم في تناقص ولقد بدأت هذه النسبة تتناقص منذ منتصف القرن العشرين في جميع أنحاء العالم، ويعود سبب ذلك إلى زيادة الانتاجية الفلاحية، الناتج من استعمال المكننة والتقدم العلمي والتكنولوجي كالآلات والمحسنات الزراعية، وهذا مما زاد في الانتاج الفلاحي وترك فائضا من الأيدي العاملة للاشتغال بمهن أخرى.ومما أدى أيضا إلى تناقص عدد الزراع قيام المصانع بآداء الكثير من العمليات التي كانت تؤدى في المزرعة؛

5- صعوبة التمويل الفلاحي: وبسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الفلاحة في انتاجها فإن تمويلها أي تزويد الفلاحين بالقروض اللازمة لاستمرارهم في الانتاج يصبح أصعب بكثير من تمويل الصناعة دائن يتردد في تسليف المزارع أو يطلب فائدة كبيرة مقابل استعمال رأسماله في الفلاحة وذلك لسببين:

- **الأول:** إن الضمان الأول لسداد السلف الفلاحية هو الانتاج النباتي والحيواني وهذا الانتاج يتكون من محاصيل بيولوجية تتعرض للتلف في مراحل نموها وتحضيرها وخزنها ونقلها.
- **الثاني:** إن أسعار المحاصيل الزراعية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض من غير أن تستقر على حالة واحدة لمدة طويلة تبعث على الاطمئنان في أداء السلفة عند أجلها خصوصا ماكان منها طويل الأمد كالسلف العقارية الفلاحية والتي تمثل جزءً مهماً من السلف الفلاحية؛[1]

6- خضوع الفلاحة إلى مجموعة من القوانين الاقتصادية منها:

أ-قانون تناقص الغلة: إن هذا القانون يبين ماينفقه المنتج الفلاحي على عوامل الانتاج لانتاج سلعة معينة وبين معدل الناتج من تلك السلعة، وينص هذا القانون على أنه "إذا أضيف مقادير متساوية من عامل انتاجي متغيير من عوامل الانتاج إلى عامل انتاجي أو عوامل انتاجية ثابتة الكمية، فإن الزيادات الحاصلة في الانتاج من جراء هذه الاضافات ستصل إلى حد معين وستبدأ بعد هذا الحد بالتناقص"، إن

[1] جواد سعد العارف، **مرجع سابق**، ص87

التحليل الاقتصادي لهذا القانون يوضح لنا أنه عند زيادة كمية العامل المتغير المضاف إلى عامل انتاجي ثابت قد يؤدي إلى زيادة الناتج بسرعة في بداية الأمر أي زيادة الانتاج بنسبة متناقصة، حتى يصل الأمر في النهاية إلى الزيادة السلبية؛

ب–قانون التكاليف المتزايدة: تختلف الأراضي الفلاحية بجودتها باختلاف كميات الخصوبة المتوافرة فيها، فقد يلجأ المنتجون الفلاحيون إلى توسيع رقعة الأرض الفلاحية التي يستغلونها بسبب التزايد السكاني وزيادة الطلب على المواد الغذائية، فيؤدي هذا إلى زيادة الانتاج والانتاجية إلى حد يضطر فيه اللجوء إلى استغلال أرض إضافية ضعيفة في خصوبتها أو تشغيل عمال إضافيين قليلي الخبرة في العمليات الفلاحية، ولذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الأيدي العاملة وعوامل الانتاج الأخرى فيضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الانتاج؛

جـ– قانون المنافسة الحرة: يسري هذا القانون على الانتاج الفلاحي بسبب طبيعة هذا الانتاج والظروف الكثيرة التي تكتنفه، فكثرة عدد الفلاحين ومساهماتهم الضئيلة في الانتاج لا يؤثر أحدهم عند تغير وجهة انتاجه من محصول معين إلى محصول فلاحي آخر. وكذلك ينطبق هذا القانون على الطلب لعوامل الانتاج من قبل المنتج إذ أن أي تغيير في طلبية المنتج على كمية أو نوعية عامل انتاجي معين لا تؤدي إلى السيطرة على أثمان السلع الفلاحية ولا حتى أسعار عوامل الانتاج.[1]

7– انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الفلاحية: تعبر المرونة السعرية للطلب على السلع الفلاحية عن مدى استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع لعملية التغير في أسعارها، تتميز المرونة السعرية للطلب على السلع الفلاحية بأنها منخفضة أي أن التغير في السعر لا يؤثر على الكميات المطلوبة من هذه السلع وذلك لأن معظم هذه السلع سلع ضرورية لا يوجد لها بدائل كونها رئيسية في النمط الاستهلاكي للفرد؛[2]

8– تفاوت المرونة الدخليّة للطلب على السلع الفلاحية: تعبر المرونة الدخليّة للطلب على السلع الفلاحية عن مدى استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع لعملية التغير في دخول المستهلكين، وتتميز المرونة الدخليّة على السلع الفلاحية في الدول المتخلفة أو التي في طور النمو بأنها مرتفعة بسبب عدم الاشباع من هذه السلع رغم أنها ضرورية للنمط الاستهلاكي في هذه الدول مما يعني أن الكميات المطلوبة من هذه السلع في تلك الدول التي قطعت شوطا معقولا في التنمية ولكنها لم تصل إلى مصاف الدول المتقدمة فإن المرونة الدخليّة للطلب على السلع الزراعية فيها متوسطة؛[3]

[1] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 35.

[3] نفس المرجع، ص ص 35 – 36.

9- انخفاض المرونة السعرية للمعروض من السلع الفلاحية: تعبر المرونة السعرية للعرض لأي سلعة زراعية عن مدى استجابة الكميات المعروضة من هذه السلعة للتغير الذي قد يحدث في سعر هذه السلعة وتتميز المرونة السعرية للعرض في السلع الفلاحية بالانخفاض أي أن الكمية المعروضة من هذه السلع لا تتأثر بتغير أسعارها.يعود الانخفاض في هذه المرونة إلى صعوبة الدخول والخروج من النشاطات الفلاحية المختلفة بسبب ارتفاع الأهمية النسبية لرأس المال الثابت في النشاط الفلاحي مقارنة بإجمالي رأس المال المستثمر، كما أن تأثير العوامل الطبيعية على الانتاج الفلاحي يمنع الاستجابة للتغيرات السعرية التي تحدث خلال فترة الانتاج وكذلك عدم توفر المعلومات عن السوق أو صعوبة الحصول عليها من قبل ممارس النشاط الفلاحي يؤدي إلى انخفاض هذه المرونة؛[1]

10- ارتباط العمل المزرعي بالمعيشة: إن طبيعة المجتمع الريفي تحكم على اندماج العمل المزرعي بالمعيشة الريفية لذلك أصبحت هذه السمة من السمات الرئيسية للفلاحة وقد يؤدي هذا الارتباط أحيانا إلى جعل الفلاحة أكبر من مجرد نشاط اقتصادي بل هو أسلوب اجتماعي للحياة لذا نجد دائما انشداد المجتمع الريفي إلى الريف. ومن الصعوبة تغيير مجرى حياته الريفية، فمنزل الفلاح يعد بمثابة ادارة المزرعة وكثير من العمليات الفلاحية يجرى اعدادها في ذلك المنزل. وقد يؤدي هذا الاندماج بين الادارة والعمل المزرعي إلى تحسين معيشة المزارع وزيادة مدخولاته؛[2]

11- ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة في القطاع الفلاحي: تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط فلاحي ما نسبته 70% تقريبا من تكاليف النشاط الكلية، تتمثل التكاليف الثابتة عادة في عناصر مثل: المباني والآلات والأرض الفلاحية، ويتحمل المنتج تكاليف صيانة واندثار هذه العناصر سواء قام بالعملية الانتاجية أم لا، إن ارتباط سعر السوق لسلعة ما بمتوسط التكاليف الثابتة لانتاج هذه السلعة يحث المنتج في القطاع الفلاحي على تخفيض متوسط هذه التكاليف إلى الحدود الدنيا لأن ارتفاع هذا المتوسط يؤدي إلى ارتفاع متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى الخسارة الاقتصادية؛[3]

12- موسمية الانتاج الفلاحي: المقصود بموسمية الانتاج الفلاحي هو: أن العمليات الانتاجية الفلاحية تختلف بفتراتها الزمنية باختلاف وتباين أنواع المحاصيل الفلاحية ويمكن أن تعزى موسمية الانتاج الفلاحي إلى سببين رئيسين أولهما أن الفلاحة ترتبط بالعامل البيولوجي لما تتأثر بالكثير من الكائنات الحية، وثانيهما ارتباط الفلاحة بالعوامل الطبيعية والظروف الجوية. ويترتب على موسمية الانتاج الفلاحي عدة نتائج بعضها داخل نطاق صناعة الفلاحة وبعضها خارجة، فالنتائج الداخلية منها موسمية العمل الفلاحي وموسمية الدخول الفلاحية، أما أهم نتائج العوامل الخارجية فهي موسمية بعض الصناعات الزراعية، أي تلك الصناعات التي يعتمد انتاجها على المواد الأولية

[1] علي جدوع الشرفات، **مرجع سابق** ، ص 36 .

[2] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سابق**، ص 39.

[3] علي جدوع الشرفات، **مرجع سابق**، ص ص 33- 34.

الفلاحية، ومشكلة المنطقة الزمنية للانتاج الفلاحي الموزعة على شهور الاستهلاك المختلفة، والمقصود بالمنطقة الزمنية للانتاج الفلاحي هو توزيع الانتاج الفلاحي على شهور الاستهلاك المختلفة طول العام وحالة علاقته بمشكلات التخزين، وتعد الأسعار أهم متغير يؤدي إلى خلق المنطقة الزمنية للانتاج الموسمي.[1]

المطلب الثالث: أنواع الفلاحة

عرفت المجتمعات البشرية عبر تاريخها الطويل أنماطا متعددة من الفلاحة تبعا للأماكن التي تواجدت بها وللظروف الطبيعية المحيطة والمستوى الحضاري الذي وصلت إليه المجتمعات عبر العصور، وعلى هذا يمكن أن تأخذ الفلاحة الأنماط التالية:

1- الفلاحة البدائية المتنقلة: يتوقف نوع الفلاحة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أراضي جديدة غيرها؛[2]

2- الفلاحة الكثيفة: يسود هذا النوع من الفلاحة المناطق التي يزدحم بها السكان وتقل الأرض القابلة للفلاحة بالنسبة لعدد السكان الأمر الذي يستدعي زراعة كل شبر فيها، وقد يلجأ الإنسان في هذه الأماكن إلى اقامة المدرجات على السفوح الجبلية وزراعتها في الأماكن قليلة الأمطار حيث يضطر الإنسان إلى اتباع طرائق مختلفة لتأمين مياه الري وبوسائل مختلفة كاقامة السدود والقناطر واقامة النواعير لرفع المياه وغيرها من الطرائق، وتستخدم هذه الوسائل في دول متعددة وفي المناطق الصحراوية والواحات، يلجأ الناس لحفر الآبار كما هو الحال في الجنوب، يستخدم الفلاحون في هذا النوع من الفلاحة الأسمدة بكثرة كما أنهم يزرعون الأرض لأكثر من موسم في السنة الواحدة، حيث نجد الفلاحين في هذه المناطق قد اكتسبوا خبرة كبيرة في الفلاحة تساعد على انتاج المحاصيل التي تؤمن لهم أكبر ربح في أقصر مدة.كما أنهم يعرفون بخبرتهم نظام الدورة الزراعية التي تمكنهم من زراعة ثلاثة محاصيل أو أربعة محاصيل خلال العام، ويخفف هذا التنويع في الفلاحة من اجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجويد خصوبتها؛[3]

3-الفلاحة الواسعة: ينتشر هذا النوع من الفلاحة في المناطق الفلاحية الواسعة وقليلة السكان، حيث هذا النوع من الفلاحة لا يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، بل إلى مساحات واسعة، لذلك يعتمد المزارعون على استخدام الآلة الميكانيكية في الفلاحة على أوسع نطاق، كما أن شق الطريق وتسيير سبل النقل يساعد على زراعة مساحة واسعة من الأراضي الصالحة للفلاحة كما أنه يؤدي في الوقت ذاته إلى الانتاج الوافر لسد حاجات سكان العالم المتزايد إلى الموارد الفلاحية سواء كمادة خام للصناعة أم كمادة غذائية. وبالرغم من أن التبعية الانتاجية في هذا

[1] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 55- 56.

[3] طالبي رياض، **مرجع سابق**، ص ص 39- 40

النوع من الفلاحة تقل عن مثيلاتها في الهكتار الواحد في الفلاحة الكثيفة إلا أن انتاج الفرد أكبر بكثير بسبب استخدام الآلات بشكل واسع في مختلف مراحل الفلاحة، والانتاج في هذا النوع يزيد عن حاجة الاستهلاك لذلك فإن قسما كبيرا منه يدخل في التجارة الدولية على خلاف الانتاج في الفلاحة الكثيفة التي يوجه انتاجها بكامله للاستهلاك المحلي؛[1]

4-الفلاحة المتنوعة: في هذا النوع من الفلاحة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر للسوق فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، ومن فوائدها:

- المحافظة على خصوبة التربة عن طريق اتباع نظام الدوريات الفلاحة؛
- توزيع العمل على فصول السنة وعلى محاصيل مختلفة للاستفادة من العمال والآلات طوال السنة؛
- امكانية انتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته؛
- تجنب الخسارة الحتمية نظرا لتنوع النشاط الفلاحي بصورة دورية؛
- الجمع بين عدة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج أحد المشاريع؛
- يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة بدلا أن يتحقق مرة واحدة.

5- الفلاحة المتخصصة: وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي والمطاط والبن وغيرها ومن أهم فوائد التخصص مايلي:[2]

- يسهل عمليات الزراعة كالحراثة والحصاد والري والمكافحة؛
- يسهل عملية تصنيف الحاصل؛
- يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات الفنية؛
- يسهل عملية التسويق؛
- يزيد من مهارة المزارع.

6- الفلاحة المختلطة: وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية ومنتوجات حيوانية ويتم التنسيق بينها بواسطة خطة مزرعية واحدة ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية. إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة. وينتشر هذا النمط من الفلاحة في الدول المتطورة، وبهذا النمط من الفلاحة يتفادى المزارعون الاعتماد على محصول واحد لأنهم يقومون بزراعة نباتات متعددة لتربية الحيوانات إلى جانب محاصيل أخرى؛

7- الفلاحة العصرية: بدأ هذ النمط في النصف الثاني من القرن العشرين وقد انتشر بسرعة كبيرة إلى الكثير من دول العالم إلا أن المساحات المستخدمة في الفلاحة مازالت محدودة جدا ولا تتجاوز مساحة المزرعة الواحدة أكثر

[1] طالبي رياض، **مرجع سابق** ، ص 40.

[2] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية، مرجع سابق**، ص 56.

من 500 متر مربع، ومع ذلك تعطي مردودا مرتفعا يزيد بسبعة أضعاف عما تعطيه الفلاحة الكثيفة مثلا، كما أنه يقلل من استهلاك المياه والحاجة إلى الأيدي العاملة الكثيرة مع أنه يحتاج إلى أيد خبيرة مدربة، ويمكن تميز نوعين من الفلاحة في هذا النمط :[1]

أ-الفلاحة الحيوية التي أساسها الفلاحة المائية داخل أنابيب زجاجية عوضا من زراعتها في التربة وتغذى بالمحاصيل الغذائية المؤلفة من أسمدة محلولة بالماء تنمو فيها النباتات بمعزل عن جميع العوامل التقليدية المعروفة في الفلاحة؛

ب- الفلاحة التي تقوم على أساس حماية المزروعات من مختلف العوامل الطبيعية وذلك بانشاء البيوت الزجاجية أو البلاستيكية التي تسمح بدخول أشعة الشمس كما أنها تجهز بالحرارة والكهرباء وأنابيب المياه، ومن وجهة النظر الاقتصادية يعد هذا النمط من الفلاحة مربحا للفلاحين من جهة، كما أنه يقدم محاصيل متعددة وعلى مدار السنة للمواطنين من جهة ثانية، ويزيد ريعية الانتاج الفلاحي من ناحية أخرى، وكون هذه الزراعة ذات تكاليف مرتفعة فقد أخذت الدول تمد الفلاحين بالقروض اللازمة لانشاء هذه المزارع.

أهم المزروعات في هذا النمط هي الخضروات بالدرجة الأولى كالبندورة ،الباذنجان، الفاصوليا، الخيار، الخص وغيرها كما نجحت زراعة الفطر بمختلف الأنواع، نجد هذا النمط من الفلاحة في معظم دول أوروبا.

[1] طالبي رياض، **مرجع سابق**، ص ص 40-41.

المبحث الثاني: تطور الفلاحة في نظريات الفكر الاقتصادي

اختلفت نظرة المفكرين والعلماء عبر الزمن في تقييم وتحديد أهمية القطاع الفلاحي، واحتلت الفلاحة مكانة كبيرة داخل الفكر الاقتصادي واختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية واختلاف آراء روادها في صورة نظريات اقتصادية تصب في مجملها في رسم معالم القطاع الفلاحي لتطويره وتنمية ريفه، وسنبين في هذا المبحث تطور أهمية الفلاحة في نظريات الفكر الاقتصادي والفلاحة من المنظور الإسلامي.

المطلب الأول: الفلاحة في الفكر الاقتصادي

لم تحظ الفلاحة بنفس الاهتمام في نظريات الفكر الاقتصادي المختلفة، ويختلف هذا الاهتمام من فكر إلى آخر وهذا ماسنتناوله في مايلي:

الفرع الأول: الفلاحة في فكر التجاريين والطبيعين

أولا–الفلاحة عندالتجاريين:

فقد كان موقفهم سلبيا اتجاه دور الفلاحة، نظرا لكون الثروة وفقا لاعتقادهم تتمثل فقط في التجارة والصناعة واتساع التداول بالنقود المعدنية من الذهب والفضة، وبذلك فإنهم قد أكدوا على أهمية الدور الاستراتيجي للتجارة والصناعة دون اعطاء أي أهمية لدور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.[1]

يرى التجاريون[2] أن القطاع الفلاحي قطاع ثانوي يعتمد في تطويره على الصناعة والتجارة، أي تطوير القطاعين السابقين يؤديان إلى تطوير القطاع الثالث (الفلاحة) لكن مع ذلك دعوا إلى الاهتمام بقطاع الفلاحة وعدم اهماله، خاصة في المجال الذي يهم القطاع الصناعي، مثل انتاج المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الغذائية.إذ جعل القطاع الفلاحي قطاعا ثانويا لا يعني اهماله بالمرة، بل يعتبر مساعدا على تهيئة الوضع للقطاعين الأساسيين[3]، ودعوا أن تكون الفلاحة في خدمة الصناعة من أجل الغرض نفسه مع اختلاف في التطبيق من بلد لآخر، أي يمكن القول أن التجاريين لم يهملوا القطاع الفلاحي على الرغم من الأهمية الكبيرة التي حضي بها القطاعين الصناعي والتجاري عندهم، باعتبارهما مصدرين لتحقيق الثروة، حيث كانوا يرون أن الفلاحة هي الأخرى تعد مصدرا هاما في توفير المادة الأولية الضرورية لقيام الصناعات التحويلية، ومن جهة أخرى في توفير المواد الغذائية الضرورية لسكان المدن وعمال الصناعة، وعلى هذا الأساس فإن أفكارهم تؤكد على ضرورة قيام الدولة بتخفيض تكاليف الانتاج، وذلك عن طريق تخفيض الضرائب حتى تكون لمنتوجاتهم القدرة التنافسية في

---

[1] بن لاغة محمد رضا، **انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000– 2010**، رسالة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013/2012، ص 3.

[2] التجاريون **Mercantilistes**: جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسات الاقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر في بريطانيا،إسبانيا،فرنسا،وهولندا,

[3] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية)**، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص57.

الأسواق الخارجية، ومن جهة أخرى لابد من ابقاء تكاليف الانتاج في المجال الصناعي متدنية عن طريق الابقاء على أسعار المواد الفلاحية متدنية حتى لا يطالب عمال الصناعة بزيادة أجورهم.[1]

ومما سبق يمكن القول أن الفلاحة لم تكن قطاعا ثانويا عند التجاريين بصفة عامة يجب أن يكون في خدمة القطاعات الأخرى المهمة عندهم. وهي التجارة والصناعة اللذان اعتبرا أساس التنمية الاقتصادية مع أن **R.Cantillon** عارض هذه الفكرة واعتبر أن الأرض هي المصدر لانتاج الثروة، وعمل الإنسان هو الطريقة التي تنتجها، وأن الثروة ذاتها ليست إلا الطعام والرفاهية ومتع الحياة.[2]

ثانيا–الفلاحة عند الطبيعيين:

لقد اشتهر **فرانسوا كيناي** (**1694–1774**)* ثم الطبيعيون من بعد بأنهم اعتمدوا النشاط الفلاحي الذي يعتبر وحده القطاع المنتج، أما بقية القطاعات الأخرى من تجارة وصناعة فهي مجرد قطاعات مكملة أو عقيمة، ويتكلم فرانسوا كيناي عن الثروة على أنها تيار متدفق وليس رصيد من العملة كالذهب والفضة كما كان يعتقد التجاريون.[3]

أولت المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) اهتماما فائقا بالنشاط الفلاحي، حيث عملت على ابراز أهمية الطبيعة والأرض والتأكيد على أهمية دور الفلاحة، بعد الإهمال الكبير الذي لقيته في عصر التجاريين، فالبنسبة للطبيعيين، تعد الأرض المصدر الأول للثروة، بل وذهبوا إلى القول بأنها العنصر الانتاجي الوحيد القادر على انتاج الثروة، دون غيره من العناصر الانتاجية الأخرى، وبصفة عامة الطبيعة تتعاون مع الإنسان بفاعلية لتعطي منتجات تفوق كميات البذور المزروعة بكثير، في حين أن بقية الأنشطة الاقتصادية، وبالرغم مما لها من أهمية، فإنها تعد في اعتقاد الفيزيوقراطيين– أنشطة عقيمة لا تضيف شيئا للثروة.[4]

ولقد كتب **ماركيز دو ميرابو**** في منتصف القرن الثامن عشر يقول: " إن الفلاحة هي المهنة الوحيدة التي تتكرم فيها الطبقة بالعمل لصالحنا طيلة أشهر كاملة، وهذا مقابل أيام عمل معدودة تبذل من طرفنا....إنها

---

[1] صدوقي زروق، **دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية–دراسة حالة ولاية البليدة**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص25.

[2] Allain Samuelson, Les Grands Courant de pense Economique, OPU, Alger,1993, P 35.

***فرانسواكيناي**: (**1694–1774**) من أبرز الاقتصاديين في المدرسة الطبيعية كان طبيبا في البلاط الفرنسي ويعرف بصياغته للجدول الاقتصادي في عام 1758، والذي وفر فيه أسس أفكار الفيزيوقراط، ويمثل الجدول الاقتصادي أولى المساهمات المهمة في الفكر الاقتصادي.

[3] زويتر الطاهر، **مرجع سابق**، ص 12

[4] بن لاغة محمد رضا، **مرجع سابق**، ص 4.

****ماركيز دو ميرابو"Marquise de Mirabeau "**: كان خبيرا اقتصاديا فرنسيا في المدرسة الفيزيوقراطية، من أشهر أقواله" أن هناك ثلاث اختراعات أثرت في تقدم الجنس البشري هي الطباعة والنقود والجدول الاقتصادي، الذي ابتدعه كيناي عميد المدرسة الفيزيوقراطية.

صناعة يشترك فيها الإنسان مع خالق الطبيعة...ولقد خصها الله بقدرة انتاجية...تمنحها الخصوبة بصورة تفوق خصوبة الأعمال الانتاجية الأخرى".[1]

وباعتبار الفلاحة هي المصدر الأساسي للثورة، لما تتميز به الأرض من قدرات متجددة ودائمة، إذ يعتبر المزارع عندهم هو المنتج الحقيقي والوحيد للثورة، أما أصحاب النشاط الصناعي والتجاري وأرباب الحرف فيمثلون الطبقة العقيمة، وتوجد طبقة وسطى بين الطبقتين المنتجة والعقيمة تتمثل في ملاك الأراضي، الذين يقومون باجراء التحسينات العقارية الضرورية واستصلاح الأراضي بهدف رفع الانتاج[2]، ومما سبق قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات هي: [3]

- طبقة الملاك (ملاك الأراضي)؛
- وطبقة المنتجين وهي طبقة الفلاحين المباشرين؛
- والطبقة العقيمة وهي طبقة الصناع، لأن الفلاحة وحدها التي تزيد من الثروة، أما القطاع الصناعي فإنه يعمل على تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة أو نهائية.

وقد كان تحليل الجدول **الاقتصادي*** لفرانسوا كيناي (الصادر في 1758)، والذي شبه فيه تداول المال داخل الجماعة بالدورة الدموية مأثرة مرموقة في الفكر الاقتصادي وفي التحاليل الاجتماعية، حيث أظهر لأول مرة أن طبقة الفلاحين هي الطبقة المنتجة الوحيدة فهي التي تقوم بانتاج المنتوج الصافي الذي على أساسه يعاد الانتاج مرة أخرى وهكذا تستمر متابعة الدورة الاقتصادية الانتاجية، أي حسب كيناي ليس هناك من قطاع اقتصادي يساعد على التراكم والاستثمار والنمو الاقتصادي سوى قطاع وحيد هو القطاع الفلاحي.[4]

وعبر كيناي على هذه العلاقات بين طبقات المجتمع في شكل جدول وهو الجدول الاقتصادي، واعتمد في تحليليه هذا على اعتبار أن هناك ثلاث وظائف أساسية في المجتمع: وظيفة الانتاج، وظيفة السيادة، وظيفة الاستهلاك، فالوظيفة الانتاجية الأولى هي من اختصاص طبقة الفلاحين، أما الوظيفة الثانية فهي من نصيب طبقة أصحاب السيادة أو الحكم، أما الوظيفة الثالثة فتقوم بها طبقة التجار والصناع.

---

[1] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر(الفترة 2000 – 2006) نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر قائد، تلمسان، الجزائر، 2007/2006، ص ص 8-9.

[2] صدوقي زروق، **مرجع سابق**، ص 26.

[3] إسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص 59.

[4] زويتر الطاهر، **مرجع سابق**، ص 12.

* الجدول الاقتصادي: هو جدول قدمه فرانسوا كيناي ويمثل تداول الناتج والدخل من الفلاحة في الحياة الاقتصادية وشبهه بالدورة الدموية في جسم الإنسان.

ويمكن إظهار دورة السلع من خلال المثال الذي قدمه، حيث افترض أن طبقة الفلاحين قد أنتجت 5000 فرنك وكانت قد استهلكت أثناء عملية الانتاج 2000 فرنك، وبالتالي الانتاج الصافي هو 3000 فرنك.

(5000- 2000= 3000) هذا المبلغ بدوره يدفع منه 2000 فرنك مقابل إيجار الأرض إلى طبقة ملاك الأرض، و1000 فرنك يوجه إلى شراء السلع المصنوعة من الطبقة العقيمة.كما أن الملاك بدورهم يوجهون 1000 فرنك لشراء السلع الفلاحية من الطبقة المنتجة والباقي 1000 فرنك لشراء السلع الصناعية من الطبقة العقيمة وبالتالي أصبح دخل الطبقة العقيمة 2000 فرنك. وبدورها توجه هذا المبلغ 2000 فرنك لشراء السلع الفلاحية من الطبقة المنتجة ليصبح قيمة الناتج الصافي 3000 فرنك لهذه الأخيرة، وبهذا تتم الدورة الاقتصادية ويمكن تلخيص العمليات السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01– 01): الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيناي **الوحدة: فرنك**

إلى	المزارعون	ملاك الأراضي	الصناع	المجموع
المزارعون	_	2000	1000	3000
ملاك الأراضي	1000	_	1000	2000
الصناع	2000	_	_	2000
المجموع	3000	2000	2000	_

المصدر: محمد عمر أبوعبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر2009، ص 155.

ويصنف كيناي الأراضي الفلاحية إلى نوعين: [1]

1- الأراضي الخصبة التي تحتوي على العناصر المعدنية التي تساعد على رفع المردودية الانتاجية ورفع الناتج الصافي الكلي؛

2- الأراضي الضعيفة أو الفقيرة وهي تلك الأراضي التي تحتوي على العناصر المعدنية القليلة، وهذه الأراضي تكون ضعيفة المردودية الانتاجية وتساهم بشكل ضعيف في الناتج الصافي الكلي.

وبناء على هذا التصنيف الخاص بالأراضي الفلاحية فإنه يتشكل نظامان للانتاج الفلاحي:

أ– النظام الذي يعتمد على تكثيف الانتاج في الأراضي الفلاحية الخصبة وذلك باستخدام رأس المال الثابت والمتداول والدورات الفلاحية للرفع من المردودية في الوحدات الانتاجية الكبيرة؛

ب– النظام الذي يعتمد على الفلاحة الواسعة والذي يقوم أساسا في الأراضي الفقيرة والتي لا تعتمد على رأس المال والوسائل الفنية بهدف تحسين المردودية الانتاجية.

[1] زويتر الطاهر، **مرجع سابق**، ص 12.

ركز كيناي على الوحدات الانتاجية الكبيرة التي تخلق الفائض في الانتاج وتنظمه، حيث تعتمد على رأس المال المكثف والعمال الاجراء، وتطوير الوسائل الفلاحية التي ترقى بالقطاع الفلاحي إلى مكانة تجعله الأول في التبادلات التجارية، ويستبعد الوحدات الانتاجية الصغيرة ذات الطبيعة التقليدية التي توجه للاستهلاك الذاتي.

إن التنمية الاقتصادية عند الطبيعين تعتمد على القطاع الفلاحي كقطاع أساسي لاحداث التطور، أما باقي القطاعات فإنها ثانوية. ولذلك نادى الطبيعيون بما يلي:

- زيادة رأس المال الفلاحي؛
- ايجاد سوق كافية لتصريف المنتجات الفلاحية؛
- ادخال التقدم التكنولوجي والعلمي في المجال الفلاحي والنابع من زيادة رأس المال؛
- توسيع نطاق الفلاحة عن طريق البحث عن مساحات فلاحية أخرى، وهذا ما أدى إلى استعمار بلدان تمتاز بأراضي فلاحية واسعة [1].

وهكذا نجد أن القطاع الفلاحي في فكر الطبيعين هو النشاط الأساسي الذي يدفع التطور الاقتصادي إلى الأمام، وهو المحرك للقطاعات الأخرى غير الفلاحية. بل إن نمو هذه القطاعات مرهون بنمو القطاع الفلاحي

الفرع الثاني: الفلاحة عند الكلاسيك

لقد نال القطاع الفلاحي حظا كبيرا في الفكر الكلاسيكي من خلال تحديد أهميته، ودوره في تحقيق التنمية عند مفكريه، فقد أكدوا على التفرقة بين القطاع الفلاحي والصناعي، حيث يسود قانون تناقص الغلة في الأولى(الفلاحة) وقانون تزايد الغلة في الثانية (الصناعة). وجاءت هذه الآراء لتحيز الطبيعيون إلى القطاع الفلاحي واهمالهم لبقية العمالة خارج الفلاحة تمثلت هذه الآراء كما يلي:

- فتحليل **آدم سميث(1723 – 1790)**: ركّز على أهمية القطاع الفلاحي كأساسي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع منتقدا رأي الطبيعيين المبني على أن القطاع الفلاحي هو القطاع الوحيد المنتج دون غيره من القطاعات[2]، كما تحدث عن الفائض الاقتصادي بأنه لا يقتصر وجوده على النشاط الفلاحي كما كان الحال عند الطبيعين الذين يقرون أن الفائض لا يتحقق إلا في الفلاحة، بل كل أنواع العمل المنتج في نظره تعطي فائضا ولهذا ركز على العمل المنتج كوسيلة لتراكم رأس المال وتحقيق الريع وبالتالي الفائض، وإن كانت الفلاحة في نظره أكثر انتاجية من غيرها من القطاعات.[3] أما من جهة تحدثه عن الريع يبدأ آدم سميث تحليله لريع الأرض في كتابه

[1] إسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص 59.

[2] هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974– 2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر القائد، تلمسان، 2015/ 2016، ص ص 5-6.

[3] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر(الفترة 2000 – 2006) نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**، مرجع سابق، ص 13.

ثروة الأمم (1776) وهو"أنه عندما يكون قد تم استغلال الأرض جميعها في دولة ما، يطلب ملاك الأرض **(ريعا)** حتى بالنسبة لما تغله من ناتج طبيعي. ومن ثم يتعين عل مستغل الأرض أن يدفع لمالكها مقابل السماح له بالعمل فيها والانتفاع بها وحتى ثمار التربة، وذلك بأن يعطي المالك جزءاً مما يجمعه من هذه الثروة أو نتيجة من العمل وهذا هو الريع ".[1]

ويتغير مقدار الريع حسب خصوبة الأرض وموقعها، فمثلا إذا كانت الأرض بعيدة عن السوق فإن الأمر يتطلب المزيد من حجم العمالة الفلاحية، ومن ثم فإن الفائض المتبقي لمالك الأرض (الريع) سوف يتراجع بعد اقتطاع الأجور والأرباح من سعر الناتج الفلاحي، لذلك فإن انتشار الطرق والقنوات والأنهار يساعد على ميل الريع نحو التعادل بين الأراضي في مختلف المواقع بالاضافة إلى أن الأرض الأكثر خصوبة تغل بطبيعة الحال ريعاً أكبر من الأرض الأقل خصوبة.

أعطى آدم سميث عناية كبيرة للفلاحة لكونها تؤمن الغذاء للإنسان، وحث على استخدام الآلات وتطبيق التقدم التقني الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج عن طريق زيادة الانتاجية التي تحدث نتيجة تقسيم العمل.[2]

- بينما يرى **دافيد ريكاردو (1772-1823)** أن الفلاحة هي أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها مورد الغذاء، ويشير ريكاردو أن الانتاج الفلاحي يتصف بقانون تناقص الغلة، أي أن الأرض الفلاحية بقدر ماتستغلها في الانتاج الفلاحي بقدر ماتعطي لنا أقل وبناء على ذلك فإن قانون تناقص الغلة وحصة الريع الذي يأخذها أصحاب الأراضي الفلاحية تشكل عوائق أمام التنمية الفلاحية، أي أنه بقدر مانقوم بالانفاق والتوسع في زيادة خصوبة الأرض بقدر ما تزداد حصة أصحاب الأراضي الفلاحية وبالتالي تستقطع من عملية الانتاج الفلاحي، كما تساهم هذه الاستثمارات في زيادة أسعار المواد الغذائية.[3] وقد ميز ريكاردو بين ثلاث أنواع من الأرض: [4]

- **الأرض فوق الحدّية:** وهي الأراضي الجيدة العالية الخصوبة التي تكون التكلفة المتوسطة فيها أقل من سعر انتاجها وهي التي تدر ريعاً اقتصاديا؛
- **الأرض الحدّية:** وهي أراضي أقل جودة وخصوبة، والتي تكاد تغطي سعر ناتجها المتوسطة فيها، وهي لا تدر ريعا اقتصاديا وإنما تغطي تكاليف انتاجها فقط؛

[1] محمد عمر أبوعبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2009، ص 197.

[2] صدوقي زروق، **مرجع سابق**، ص33.

[3] زويتر الطاهر، **مرجع سابق**، ص ص 13 – 14.

[4] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر(الفترة 2000 – 2006) نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**، **مرجع سابق**، ص 16.

- **الأرض تحت الحدّية**: وهي أراضي أقل من حيث الخصوبة، وتكون التكلفة المتوسطة فيها مرتفعة بحيث تفوق سعر الناتج، وهي لذلك تظل مهملة لا تزرع إلا إذا زاد الطلب على الانتاج الفلاحي وارتفع سعره إلى مستوى يغطي تكاليف الانتاج فيها.

وعليه يعرف ريكاردو الريع بأنه "الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع إلى مالكها مقابل استخدام قوى التربة الأصلية غير القابلة للفناء"، ومنه فإنه يعزو الريع إلى تفاوت خصوبة الأرض وكذلك بعدها أو قربها من السوق. بحيث أن الثمن السائد للمنتج في السوق يغطي التكاليف التي يتحملها المنتج على الأرض الأقل خصوبة أي الأرض الحدية، وبذلك فإن ثمن المنتوج يتحدد بتكاليف الانتاج على الأرض (الأقل خصوبة) التي تزرع وتستغل بسبب التزايد السكاني للمجتمع. وبما أن ثمن المنتوج هو ثمن واحد في السوق فسوف يظهر فائض على الأرض الأكثر خصوبة أو غير الحدية يساوي الفرق بين كميات الانتاج على كلا النوعين من الأرض (الأكثر خصوبة والحدية).[1]

من هنا نستنتج أن الريع الذي جاء به ريكاردو هو ريع فوقي أو الريع تفاضلي*. وهذا الريع التفاضلي ينتج عن عدم تجانس تكاليف الانتاج على الأراضي الفلاحية المختلفة الخصوبة من جهة، وضرورة اللجوء إلى أرض أقل خصوبة أكثر بعداً عن السوق عندما يشتد الضغط السكاني، ويزداد الطلب على المحاصيل الفلاحية من جهة أخرى، فمصدر الريع في الأساس- عند ريكاردو- هو زيادة تكلفة الوحدة الحدية كلما زاد الانتاج، وذلك بسبب خضوع الانتاج الفلاحي لقانون تناقص الغلة.

من خلال ماسبق نستنتج أن ريكاردو خالف الطبيعيين في زعمهم أن الريع من كرم الطبيعة، باعتباره يعود إلى بخل الأرض وشحها وبالتالي نسج علاقة عكسية بين الطبيعة والريع، ولم يعتبر الريع نفقة من نفقات الانتاج وبالتالي لايدخل في تحديد الثمن للمنتج، بل على العكس يتحدد بالثمن نفسه، فكلما ارتفع ثمن القمح مثلا تزايد نطاق الانتاج عن طريق اللجوء إلى الأرض الأقل خصوبة أو الاستغلال المكثف للأراضي المستغلة فعلا، ويتبع هذا زيادة في تكاليف الانتاج مما يؤدي إلى ظهور الريع وازدياده. كما أن التحسينات في الأراضي الخصبة تؤدي إلى زيادة الريع لأنها تؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة فيها وبذلك يزداد فائضها (الريع)، بينما التحسينات في الأراضي الرديئة إلى نقص الريع.

-**روبرت مالتس (1766-1834)**: اشتهر بنظريته في السكان عام 1798م التي عرف بها وهي أن: "قدرة السكان أكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للسكان"، وهي أن معدل تزايد السكان يفوق معدل زيادة انتاج المواد الغذائية.ووفقا لنظريته فإن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية، بينما يتزايد انتاج

[1] محمد عمر أبوعبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص 225.

*الريع الفرقي أو التفاضلي: هو ذلك المستوى من الريع الذي يساوي الفرق بين ناتج كمية العمل ورأس المال في الأرض الأكثر خصوبة وبين ناتج الكمية نفسها من العمل ورأس المال في الأرض الأقل خصوبة.

الفلاحي للمواد الغذائية بمتتالية حسابية. ويرجع ارتفاع الريع إلى تناقص الغلة حسب قوله: "الثمن المرتفع للانتاج الأولي والذي جعل للأرض ريعا كبيرا في البلدان الغنية والكثيفة بالسكان، وإنما يعود إلى تناقص الغلة".[1]

كما تصور أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أساسيين: أحدهما صناعي والآخر فلاحي (الثنائية الاقتصادية). وقصر مالتس ظاهرة التقدم الفني على قطاع الصناعي فقط ولهذا لأن القطاع الصناعي يتميز بظاهرة تزايد الغلة والقطاع الفلاحي يتميز بسريان ظاهرة نتاقص الغلة، كما يرى بأن وجود النشاط الفلاحي الكبير الذي يشيع فيه استخدام الوسائل الفنية المختلفة لابد أن يؤدي إلى اعاقة نمو النشاط الصناعي والتقدم الفني فيه. ولذلك اقترح اصدار قوانين الاصلاح الفلاحي بهدف ضمان نمو الانتاج.لأن هذه القوانين تعمل على الحد من خمول النشاط الفلاحي واعتماده على وسائل فنية مختلفة. بين مالتس أن التنمية الاقتصادية لابد أن تتضمن تغييرا هيكليا بطريقة تكفل تقليل الأهمية النسبية الكبيرة التي يحتلها النشاط الفلاحي في الاقتصاد النامي، واعتقد مالتس أن القطاع الفلاحي في حالة في حالة التوظيف الكامل وأن رأس المال الممكن استثماره وصل إلى أقصاه، أي أنه لم يعد هناك داخل القطاع الفلاحي أي فرصة جديدة للاستثمارات المربحة، وبالتالي فإن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي هو الاستثمار في القطاع الصناعي حيث توجد الفرص المربحة.[2]

– جون ستيوارت ميل(1873–1906): فقد ذهب أيضا إلى تأكيد تناقص الغلة من خلال اعتقاده أن الكمية التي يمكن انتاجها من الغذاء لا يمكن أن تكون إلا كمية محدودة، ويقول أن: "القانون العام للغلة المتناقصة من الأرض فقد يتوقف أثره مؤقتا– وإلى حد معين– ولكنها حينما يتزايد السكان بدرجة كافية فإن القانون العام يستعيد مساره وتنتج كل زيادة عن تكلفة متزايدة النسبة من العمل ورأس المال". وتحدث أيضا عن الريع، فقد لاحظ أنه حتى الأراضي الرديئة تتوصل بعائد الريع ما دامت هناك ضرورة ملحة لاستغلالها قصد اشباع رغبات السكان، فالريع ليس دخلا تفاضليا فحسب، بل دخل مطلق يتعلق بالأرض في حد ذاتها بسبب حاجة الناس لاستغلالها فالريع عائد ناتج عن ندرة الأرض التي تشتق قيمتها من قسمة انتاجها.غير أن هناك عوامل تتحكم في ارتفاعه وانخفاضه لمعرفتها يجب معرفة الأسباب التي تقود إلى زيادة الفرق بين أسعار المنتجات وتكاليفها الفلاحية، والتي تتمثل في: تراكم رأس المال، تزايد السكان، النظام المستخدم في الفلاحة، وأسعار المنتجات الفلاحية.[3]

من خلال ماسبق نستنتج أن:

[1] هاشمي الطيب، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] محمد عمر أبوعبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص 245.

[3] هاشمي الطيب، **مرجع سابق**، ص18.

- المفكرين الكلاسيكين يرون أن الاستثمارات في الفلاحة لاتساهم في التنمية الاقتصادية، فالصناعة هي الأداة الأساسية لتطور جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وكان ذلك انعكاسا وتجسيدا للتطور الصناعي وللثورة الصناعية في بريطانيا آنذاك؛
- ترفض المدرسة الكلاسيكية تعادل الأجر في كل من القطاع الفلاحي والصناعي مع أجر الكفاف*؛
- انطلاقا من خلفية قانون تناقص الغلة الذي يسود حسب اعتقاد أصحاب الفكر الكلاسيكي في القطاع الفلاحي بشكل كبير، ونظرا لظاهرة التزايد الواسع للكثافة السكانية، فإن الكلاسيكين قد أعطوا أولوية خاصة للقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي، حيث أن اهتمامهم الأكبر كان منصبا على الحافز الذي توفره الصناعة للفلاحة؛
- اتخذت المدرسة الكلاسيكية من تراكم رأس المال في النشاط الصناعي أساسا للنمو الاقتصادي بسبب سريان قانون تناقص الغلة على النشاط الفلاحي وهذا بناء على:

1- افتراض عرض الأرض الفلاحية ثابت وعدم تقدم الفن الانتاجي المستخدم في النشاط الزراعي وتزايد عدد سكان الذين يعملون على هذه الأرض الثابتة فإن ذلك يؤدي إلى:

- أن النشاط الفلاحي لا يمكن أن يكون فعلا محركا أو دافعا للنمو الاقتصادي؛
- تناقص انتاجية العامل المتوسطة وزيادة أسعار السلع الغذائية؛
- ارتفاع مدخرات الفلاحين التي قليلا ما تستخدم غي استثمارات مربحة.

2- النشاط الصناعي الذي يتميز على النشاط الفلاحي نسبيا بنوع من المرونة، فإنه يكون قادرا على:

- مواجه التغيرات في النشاط الاقتصادي؛
- استيعاب التطورات الفنية والتكنولوجية المستمرة والمستخدمة في العملية الانتاجية؛
- دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

3 – بقاء معدلات الأجور منخفضة يعتبر شرطا أساسيا لدعم عملية التراكم الرأسمالي واستمرارها في النشاط الصناعي الذي يعتبر المحرك والرائد لعملية النمو والتطور الاقتصادي.[1]

إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية تفرض تعادل الأجر في كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، رغم فرق المستوى المعيشي بين الريف والمدينة. غير أن المدرسة الكلاسيكية قد غالت كثيرا في سردها لآثار هذين العاملين، فبالنسبة لعامل السكان، لم تتحقق الزيادة بالصورة القائمة التي رسموها، بل مرت بعض الفترات التي كانت فيها بعض الدول الأوروبية والأمريكية تعمل على تشجيع النسل، ليمكنها ذلك من تحقيق زيادة مطردة في الانتاج.

[1] محمد عمر أبوعبيد، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص 264.

* أجر الكفاف: وهو الأجر الطبيعي الذي يمثل الحد اللازم من الأجر الذي يمكن العمال من البقاء وإدامة جنسهم دون زيادة أو نقصان.

وحتى بالنسبة لشبح النمو السكاني في الدول المتخلفة، فإنه لم يكن بالصورة التي رسمها مالتس، أما فيما يتعلق بظاهرة تناقص الغلة، فقد جاء التقدم التكنولوجي بأساليب من شأنها زيادة الانتاج في كلا من قطاعي الفلاحة والصناعة.

الفرع الثالث: الفلاحة عند كارل ماركس

يرى **ماركس(1818–1883)** مستقبل الفلاحة في الأشكال التنظيمية المتشابهة للمصالح الكبيرة، واعتبر أن وجود المزارع الفردية الصغيرة تعرقل التنمية، كما يرى أن طبقة الفلاحين هي جمهور أعضاؤه يعيشون في ظروف متشابهه، ولا يدخلون في علاقات الطبقات الأخرى، لأن أسلوب الانتاج يعزلهم ولا يربطهم، فكل عائلة فلاحية هي مكتفية بذاتها، ويرى أن الاختلاف الطبقي الناجم عن دخول الرأسمال إلى الفلاحة يؤدي حتما إلى ابراز طبقتين متنازعتين هما: [1] البروليتاريا الفلاحية والبرجوازية الفلاحية[2]. أما الريع عند ماركس يمثل"جزءاً من فائض القيمة المنتج في الفلاحة التي تسودها أو تسيطر عليها علاقات الانتاج الرأسمالية، ويحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلا له لكنه غير مكتسب".فمالك الأرض لا يساهم في عملية العمل الاجتماعي ولا يبيع قوة عمله، وهو يحصل على الريع بوصفه المالك القانوني للأرض التي تستخدم في إطار الانتاج الرأسمالي استخداما ينتج عنه فائض القيمة.و يذكر أن العمل الذي يقوم به العامل زائد عن الوقت اللازم لتغطية أجره هو مصدر القيمة والربح، ولتزايد المستمر لتراكم رأس المال.

الفرع الرابع: الفلاحة عند النيوكلاسيك

لقد اهتم النيوكلاسيك في دراستهم للظواهر الاقتصادية بالتحليل الجزئي بدلامن التحليل الكلي لهذا نجد عدم الاهتمام بالفلاحة كونها تتعلق بالموضوعات الكلية، كما نالت أسعار المنتجات الفلاحية جزء كبيرا من الدراسة والتحليل حيث يرجع السبب في هذا إلى ارتفاع كل من الريع وتكاليف نقل هذه المنتجات لهذا دعا رواد هذه المدرسة إلى ضرورة تواجد أسواق قريبة من الأراضي الفلاحية[3]، يؤدي إلى انخفاض الأسعار لانخفاض تكاليف النقل.

أما **ألفريد مارشال(1842– 1924)** فقد توصل إلى أن النمو في الطلب على الأغذية لم يعط لأصحاب الأراضي ريعا أكبر ونصيبا متزايدا من الدخل، فهو يرى أن تطبيق الفنون المتقدمة في الانتاجية الفلاحية يمكن أن

---

[1] **البروليتاريا الفلاحية**: هي الطبقة الكادحة من الفلاحين التي لا تملك الأرض وأي وسائل إنتاج، وعيش كليا من بيع قوة عملها فقط، ولا تتوقف معيشتها بل وجودها ذاته على مدى حاجة المجتمع إلى عملها؛

البرجوازية الفلاحية: وهي الطبقة التي تضم ملاك الأراضي ووسائل الإنتاج وهي طبقة غير منتجة تعيش من فائض قيمة عمل العمال (الريع).

[2] هاشمي الطيب، **مرجع سابق**، ص19.

[3] زاوي بومدين، **التمويل البنكي– الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2015 /2016، ص22.

تؤدي إلى تحسين المركز الاقتصادي للملاك وحصولهم على نصيب أكبر من الدخل القومي[1]، وذهب مارشال إلى أبعد من ذلك في توسيع النظرية الكلاسيكية في الريع إذ استخدم مصطلح "شبه الريع" للتعبير عن تلك العوائد الفرقية التي لا تحدث دوماً والتي تنشأ بسبب الانتاجية المتوقعة لوحدات رأس المال أو العمل. ولم يقتصر مفهوم الأرض عند مارشال على الفلاحة فقط، بل شمل جميع أنواع الأرض الفلاحية وغير الفلاحية عند تحديده الريع، هذا الأخير (الريع) يمكن أن يزداد ولكن لأسباب تختلف عن تلك التي تمسك بها الكلاسيكيون، وهذا التزايد للريع يأتي بسبب زيادة الطلب على الأرض من أجل اقامة المشروعات وتوسيعها بالاضافة إلى تزايد السكان.[2]

الفرع الخامس: الفلاحة في المدرسة الكينزية

تعود هذه التسمية إلى **جون مينارد كينز** (**1883-1946**) مؤسس المدرسة الكينزية، وتنصح المدرسة الكترية بعدم قيام الدولة بمزاحمة القطاع الخاص في ميدان الانتاج، وحصر مهمتها في توفير عناصر رأس المال الاجتماعي، على أن تترك للقطاع الخاص مهمة تجهيز رأس المال الانتاجي المباشر، وفي هذه المرحلة منحت الحكومة صلاحيات لم يكن يسمح الفكر الكلاسيكي بها، حيث خاض القطاع الخاص تجربة الاستثمار في جميع القطاعات منها القطاع الفلاحي بعد ما كان ينحصر استثماره عند ملاك الأراضي الفلاحية، فبنت هذه المدرسة مجمل أفكارها في التنمية الاقتصادية على أسس ظلت فعالة لمدة عقدين من الزمن، ويمكن إيجازها في :

- محاولة اكتشاف جديدة لمفهوم الفائض الفلاحي، ثم جعله محورا ارتكازيا لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، ويكون القطاع الفلاحي هو المحرك الأول لعملية التنمية؛
- استبعاد كل أشكال البطالة وهذا بالتشغيل الكامل؛
- استعمال متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمعيار أساسي للتنمية؛
- خضوع النشاط الفلاحي لدالة انتاجية متناقصة؛
- ارتباط اعادة هيكلة الاقتصاد بعملية التنمية، حيث يأخذ كل قطاع نسبة من هذه الهيكلة، ويرجح الثقل النسبي للقطاع الصناعي.

رغم هذه الأسس إلا أنها انتقدت وخاصة في المستوى الاقتصادي الذي أعطته للقطاع الفلاحي، حيث أن الكنزين افترضوا بأن القطاع الفلاحي هو المحرك الأول لعملية التنمية، إلا أنها لم تعطي أي اهتمام حقيقي للتنمية الفلاحية، حيث أن معدل نمو الناتج الفلاحي يقترب من الصفر، بينما يزداد معدل نمو الناتج الصناعي، ومن ثم فإن التنمية الفلاحية ينبغي تأجيلها وارجاؤها حتى تكتمل مراحل التنمية الصناعية (ماعدا التوسع الأفقي في الأراضي الجديدة)، وكل ما تحقق في القطاع الفلاحي يمثل الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

[1] صدوقي زروق، **مرج سابق**، ص34.

[2] محمد عمر أبوعبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص ص407 – 408.

الفرع السادس: الفلاحة في نظرية النمو غير المتوازن

بنى **ألبرت هيرشمان** صاحب نظرية النمو غير المتوازن (**1958**) فكرته على نقطتين، **الأولى** محدودية القطاع الفلاحي في تطوير مراحل التنمية، **والثانية** أن مبدأ التشغيل الكامل يكون في القطاع الصناعي، مما أدى إلى تزايد معدلات النمو في القطاع الصناعي بشكل متسارع.[1] وهذا ما وصلت إليه المدرسة الكلاسيكية كنتيجة.

لذا أكد هيرشمان: أن الحل الوحيد لاستمرار عملية التنمية هو اطلاق حافز النمو غير المتوازن الذي يسمح بـ[2]:

- تراكم رأس المال داخل القطاع الفلاحي كبداية للتنمية الزراعية الرأسية، ذلك عن طريق اعادة تعديل معدلات التبادل لصالح السلع الفلاحية؛
- تحويل فائض العمل الفلاحي إلى النشاط الصناعي.

من هذا تجمعت حول فكرة هيرشمان عدة أراء مساندة له منها: فكرة **كلارك** التي أكدت على ضرورة خفض الحجم المطلق للعمالة الفلاحية، ورأي **فروكس** الذي خلص إلى أن التنمية الاقتصادية في حاجة إلى قطاع قائد يلعب دور القاطرة من خلال تحقيق معدلات نمو متزايدة للناتج مع انتاجية متوسطة متناسبة للعمل وهذا ما نجده يتحقق في قطاع الصناعة دون غيره من القطاعات الأخرى.[3]

أما أفكار، **لويس، ونيركس** فركّزت على القطاع الفلاحي وجعلته الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، بداية من انتاج الفائض الفلاحي وتعبئته، إلى تحديد معدل نمو عرض العمل الصناعي، والذي يقاس على حجم العمالة الفلاحية المهاجرة، ويكون التعامل مع معدل النمو السابق كالتعامل مع معدل نمو الناتج القومي. واهتمت هذه المدرسة في أسلوبها على *التنمية الفلاحية الأفقية، وأهملت التنمية الرأسية **بسبب ضغط النمو الديمغرافي. تحث هذه المدرسة على جعل قطاع الفلاحة كقطاع مولد للتنمية وقد نادى بذلك **نيركس** في مدخله التحليلي: [4]

- الانتاجية الحدية للانتاج الفلاحي تعادل الصفر، أي أن القطاع الفلاحي يتسم بالبطالة المقنعة؛
- الفرق بين حجم العمالة الفعلية وحجم البطالة المقنعة في الريف يكفي لانتاج نفس القدر من الناتج؛

---

[1] هيشر أحمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص 6.

[2] نفس المرجع ، ص 6

[3] رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، المكتبة الاكاديمية، مصر،1998 ص ص 14-18.

[4] نفس المرجع، ص 13

***التنمية الفلاحية الأفقية**: تتمثل سياسات التوسع الفلاحي الأفقي في زيادة الرقعة الزراعية لأي محصول (الاعتماد على زيادة رقعة المساحات المزروعة)، وإضافة مساحات أرضية جديدة للزراعة، وإضافة مجتمعات جديدة – أسسها زراعية- تكون مراكز جذب سكانية، وتؤدي هذه السياسة إلى زيادة الإنتاج.

****التنمية الفلاحية الرأسية (التكثيف الرأسمالي)**: وتعني زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة أي دون إضافة مساحة جديدة، وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية الرأسية، ويتم ذلك في البلدان التي يزيد فيها عدد السكان وتقل فيها المساحة الزراعية.

- مكن نقل الفرق بين الفائض الفلاحي المحتمل والفائض الفلاحي الفعلي إلى القطاع الصناعي، وتوظيفه كاستثمارات صناعية؛
- رافق المرحلة السابقة نقل البطالة الفلاحية المقنعة إلى القطاع الصناعي ويتم استيعابها في النشاط الصناعي وفقا لقانون السوق.

المطلب الثاني: الفلاحة في الفكر الاقتصادي الحديث

تبلورت أفكار جديدة تماشيا والمعايير المستحدثة في التنمية الفلاحية مع منتصف الثمانينيات، وبروز معالم العولمة مع بداية التسعينيات فكانت: [1]

الفرع الأول: نظرية التنمية المستقلة

التي بنيت على معيارين رئيسيين مرتبطين مباشرة بالقطاع الفلاحي

- المعيار الأول: رفع مستوى المعيشة لمجموع السكان، الذي يرافقه زيادة معدل نمو الناتج الفلاحي؛
- المعيار الثاني: زيادة انتاجية العمل بمعدلات متنامية، بالمزيد من التكثيف الرأسمالي، دون الحاجة إلى نقل العمالة الفلاحية إلى خارج القطاع.

كان لهذه النظرية عدة اسهامات إيجابية في فكر التنمية الفلاحية تمثلت في :

- وضع علاقة جديدة بين الاستثمار والاستهلاك في القطاع الفلاحي؛
- ايجاد حل جديد لقضية الفقر في المناطق الريفية التي طبقت بها تجارب التنمية؛
- صياغة جديدة لمفهوم التنمية الريفية من خلال الربط بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية في اتجاه رفع معدلات استهلاك الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، المواصلات) للسكان الريفيين.

الفرع الثاني: نظرية التنمية المتواصلة

قيل عن هذه النظرية أنها النبض الجديد للتنمية الفلاحية، لأن من أولوياتها الاهتمام بالاستثمار الفلاحي ليكون عجلة التنمية الفلاحية، والعمل على استصلاح التربة الفلاحية باستعمال الأسمدة وتحسين طرق الري وانشاء شبكة للصرف الصحي. تهدف التنمية المتواصلة إلى عدم الوصول إلى نقطة توقف يستحيل عندها الدفع بالتنمية الفلاحية إلى الأمام، وبينت هذه النظرية أن:

- التنمية الفلاحية هي قضية غير قابلة للارجاء أو التأجيل يجب الاسراع بها؛
- مكافحة الفقر في المناطق الريفية هو واحد من أهم أهداف التنمية الفلاحية، باعتبار أن الفقر هو أحد أسباب تدمير البيئة وبالتالي فإن مكافحته لا يعود مجرد خيار اجتماعي، ولكنه خيار استراتيجي يربط المصير الإنساني ككل. [2]

[1] هيشر أحمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص ص 10- 11.

[2] نفس المرجع، ص 12.

واجهت نظرية التنمية المتواصلة عدة صعوبات، لوضعها حدا لكفاءة التعويض الرأسمالي فالمزيد من الاستثمارات قد لا يستطيع تعويض التربة عند الأوضاع الحرجة، كما أن التنمية الزراعية الرأسية سوف لن تقدر على الموازنة بين الأثر السلبي لانكماش المساحات المزروعة على الناتج الفلاحي وهذا في الأمد الطويل.

كما ظهرت عدة اسهامات في التنمية الفلاحية ارتبطت بمفكرين اقتصاديين منهم **لوكاس، رومر، بارو،** وآخرون، اهتمت هذه الآراء على رفع الانتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الفلاحي الذي يسمح بامتصاص العمالة الفلاحية، مع خفض معدل زيادة الأسعار الفلاحية كمعيار أساسي للتنمية الفلاحية.

-يفترض **روبرت لوكاس (1988)** أن رأس المال البشري، ممثلا في الدورات التدريبية والرعاية الاجتماعية سوف يثمر في زيادة انتاجية العمل، والمساهمة في تراكم رأس المال البشري من خلال الخبرات الميدانية التي سوف يكتسبها العامل، بالاحتكاك المباشر بتكنولوجيا العمليات.

-أما **بول رومر(1986)** فيضع المعرفة بديلا لرأس المال البشري كآلية لزيادة الانتاجية المتوسطة للعمل، وترتكز المعرفة لديه على: - تطوير التكنولوجيا الزراعية البيولوجية؛

- احداث تشغيل نظم الري الحديثة؛

- وعي العمال بأهمية الالتزام بالمعايير المقننة للمعاملات الفنية؛

- من جهة **روبرت بارو(1990)** قد ربط زيادة انتاجية العمل وسيطرته على تكنولوجيا العمليات، بالانفاق على البنية الأساسية وهو بذلك يلمح إلى الرعاية الاجتماعية للعمال من ناحية، وإلى الشروط الأساسية لادارة العمل بهدف السيطرة على تكنولوجيا العمليات من ناحية أخرى.

إن هذه التحليلات جاءت مفيدة للتنمية الزراعية الأفقية فهي تحث على زيادة انتاجية العمل، وزراعة أصناف جديدة، ثم فتح أبواب التصدير، والرفع من العمالة الفلاحية حتى يتعادل معدل التوظيف مع معدل نمو عرض العمل الفلاحي المحدد بـ 2.7%.[1]

من خلال ما تم ذكره نالت الفلاحة اهتماما كبيرا بالرغم من الاختلافات بين الآراء الاقتصادية حول مكانة وأهمية الفلاحة في الفكر الاقتصادي. وهذا راجع لاختلاف البيئة الاقتصادية التي نشأت وتبلورت فيها مدارس الفكر الاقتصادي والاختلاف في داخل البيئة الاقتصادية نفسها وتأثيرها على المجتمع والظروف السائدة بوجه عام. فالتجاريون أعطوا الأولوية للقطاع التجاري وأن الفلاحة قطاع ثانوي يعتمد في تطويره على الصناعة والتجارة، بسبب تخلف الهياكل الفلاحية حينها، بينما أعاد الطبيعيون للطبيعة الاعتبار من خلال اهتمامهم بالفلاحة، وهكذا لعبت الفلاحة في الفترة التي سبقت الثورة الصناعية دورا هاماً في التمهيد لهذه الثورة وغذتها فهي التي كانت تؤمن الغذاء وتقدم اليد العاملة اللازمة للصناعة وبدأت هي بدورها تتغذى من الصناعة وانتقلت

[1] هيشر أحمد التيجاني، **مرجع سابق** ، ص ص 12-13

الفلاحة من الاعتماد على الطبيعة إلى ظاهرة تصنيع الفلاحة. فظهر الفكر الكلاسيكي الذي وازن بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي كونهما يكملان بعضهما. بعد الأزمة العالمية 1929 استطاعت المدرسة الكينزية اعطاء الحل لهذه الأزمة وجعلت القطاع الفلاحي المحرك الأول لعملية التنمية واستمرت أفكار الكينزيين إلى أن سقط نظام التعامل بقاعدة الذهب الأمر الذي عجل بظهور نظرية عدم التوازن التي أعطت الأولوية للصناعة ثم الفلاحة، لأن الفلاحة مقيدة بغلال مبدأ تناقص الغلة ومع ذلك حاول رواد مدارس الفكر الاقتصادي دراسة كيفية التقليل من هذه الظاهرة، الأمر الذي أدى إلى انقسام نظريات التنمية الاقتصادية إلى قسمين: قسم يعتمد على أولوية الفلاحة وآخر يعتمد على أولوية الصناعة، غير أن تنامي الحاجة إلى الغذاء في الأوساط التي عايشها هؤلاء المفكرين كانت سببا من الأسباب التي دفعت بهم إلى تعميق البحث والتفكير في أهم العناصر التي ترتبط بالنشاط الفلاحي مثل التنظيم والتطور العلمي والتكنولوجي، مما ساهم في ظهور نظرية التوازن الاقتصادي بين القطاع الفلاحي والصناعي، والتي أتممت بآراء التنمية المتواصلة التي جعلت في طليعة أولوياتها تلبية الحاجات الغذائية للسكان من خلال تحقيق النمو المتواصل للقطاع الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية

المطلب الثالث: الفلاحة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

الإسلام دين كامل وشامل للبشر، لذا كان اهتمامه في كل ما يتصل بالإنسان اهتماما كبيرا، والفلاحة باعتبارها مصدر قوت الإنسان وقوام حياته فقد حظيت بقسط كبير من الرعاية والعناية والاهتمام.

الفرع الأول: الفلاحة من منظور إسلامي

لما كانت الفلاحة ضرورية لتوفير الغذاء وتأمين احتياجات الإنسان منه، فقد حث الإسلام على الاهتمام بها، إذ اعتبرها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد القوي وتأمين الحياة الكريمة.

– الفلاحة شرعا: للفلاحة دورا أساسيا من منظور إسلامي حيث أنها تعتبر عملا تعبديا يثاب عليه الإنسان في الدنيا والآخرة، فتوفير المنتجات الفلاحية فيه حفظ للكليات الخمس: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال، التي أمر الشرع بحفظها وصيانتها وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في مستوياتها الثلاث الضروريات، والحاجيات، والتحسينات.[1]

أولا– الفلاحة في القرآن الكريم:

نجد في القرآن الكريم العناية الكبيرة للزراعة، وما يتصل بها كما وكيفا، كما يتضح مما يلي: [2]

– بالنسبة للأراضي الفلاحية والموارد المائية الإروائية: من الآيات التي اهتمت بهذا الجانب نذكر قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ**﴾ ((الآية

[1] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 6.

[2] عبد الواحد غرده، **مقومات تحقيق الأمن الغذائي في المنهج الإسلامي**، الملتقى الدولي التاسع حول"استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الشلف، 2014، ص 05.

63 من سورة الحج)).وقوله: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ** ﴾((الآية 27 من سورة السجدة))، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ** ﴾ ((الآية 65 من سورة النحل)).

– **بالنسبة للمحاصيل الفلاحية:** مثل النبات والحب والثمرات والفواكه بشكل عام ثم بعض أنواع المحاصيل كالزيتون والنخيل والأعناب والعدس والبصل ومنها:

قوله تعالى: ﴿ **وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾((الآية 4 من سورة الرعد))، وقوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ** ﴾ ((الآية 57 من سورة الأعراف))

– **بالنسبة للثروة الحيوانية:** ومن الآيات التي تحدثت على الثروة الحيوانية، قوله تعالى: ﴿ **وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (٥) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ (٦) وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ (٧)** ﴾ ((الآيات 5و7 من سورة النحل)).

– **بالنسبة للنشاط الفلاحي:** مثل الحرث والزراعة والحصد والصيد ومن الآيات التي ذكر فيها هذا النشاط، قوله تعالى: ﴿ **أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤)**﴾((الآيات 63-64 من سورة الواقعة)).

ثانيا:الفلاحة في السنة النبوية الشريفة: على غرار الهدى القرآني جاءت السنة النبوية محتفية بالفلاحة، مبرزة لأهميتها، مقدمة العديد من الحوافز والتشريعات للنهوض بها، ومن الأحاديث الشريفة المحفزة لممارسة الفلاحة قوله صلى الله عليه وسلم: " **مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أو بَهِيمَةً إلاَّ كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ** ".[1] فالزارع فضل وصدقة وإن لم يقصد ذلك لما فيه من توسعة على الناس في الرزق.[2]

كما أن السنة النبوية تأمر بمداومة الزرع والغرس حتى في ظل الظروف غير الملائمة أو القاسية يقول صلى الله عليه وسلم: **"إِنْ قَامَتْ السَّاعةُ وفي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَة فإنِ اسْتَطَاعَ أَلَا تَقُومَ حتىَّ يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْها"**[3]، وفي سبيل توسيع الرقعة الفلاحية، قدمت السنة النبوية أقوى حافز دنيوي وديني لمن يقوم باستصلاح أرض وزراعتها،

[1] صحيح البخاري، مع شرحه فتح الباري، الجزء الثاني.

[2] خلف بن سليمان بن صالح النمري، ص 6.

[3] محمد ناصر الدِّين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، المجلد الأول، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1995، ص38.

وهو تَملك الأرض، اضافة إلى ماله في ذلك من الأجر يقول صلى الله عليه وسلم: **"مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَة فَهِي لَه"**.[1]

وقد اهتم الخلفاء الراشدون بالفلاحة وتطويرها واحياء الأرض، حيث يقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في توجيهاته لبعض ولاته: "أن الله قد استخلفنا على خلقه لنسد لهم جوعهم، ونستر عورتهم، ونوفر حرفتهم..".[2]

كما اجتهد العلماء والمفكرون المسلمين في مجال بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم وأهمها مشكلة الغذاء، ومحاولة استنباط الحلول في إطار الشريعة وعلى رأسهم نجد الإمام الغزالي وابن خلدون والمقريزي...

ويرى ابن خلدون أن الإنسان يحتاج إلى أشياء ضرورية تصمن بقاءه على قيد الحياة وتحقق له الاستمرار، وعلى رأسها الغذاء، والذي لا قوام له إلا به، ومن الأشياء الضرورية نجد الغذاء والملبس اللازم للبقاء على قيد الحياة والسلاح الذي يدافع به عن نفسه، ويرى في الفلاحة والصناعة والتجارة وجوه طبيعية للمعاش. أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم [3].حيث يقول: "فأما الضروري فالفلاحة والبناء والخياطة والتجارة والحياكة"، ويقر أن الفلاحة أول الصنائع التي مارسها الإنسان وتأتي على رأس الصنائع الضرورية لأنها تؤدي إلى توفير القوت للإنسان[4].

كما يرى ابن خلدون أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو وهي من أقدم الصنائع لأنها محصلة القوت المكمل لحياة الإنسان واختصت هذه الصناعة بالبدو. إذ قدمنا أنه أقدم من الحضر وسابق عليه فكانت هذه الصناعة يدوية ولا يقوم عليها الحضر، هذه الصناعة من فروع الطبيعيات وهي النظر في النبات من حيث تنميته ونشؤه بالسقي والعلاج وتعهده أي رعايته، وذلك لأن النشاط الفلاحي أصيل في الطبيعة وبسيط في منحاه فهو لا يحتاج إلى مهارات عالية ولذا لا تجده ينتحله أحد من أهل الحضر في الغالب ولا المترفين آنذاك فهي تخص أصحاب الدخل الضعيف.[5]

أما المقريزي فقد أرجع أسباب ظهور المجاعات في مصر في كتابه "تاريخ المجاعات في مصر"، إلى قلة منسوب مستوى المياه في النيل والناجم عن قلة سقوط الأمطار وسوء تدبير الملوك والحكام وغفلتهم عن مصالح العباد،

---

[1] عبد الواحد غرده، **مرجع سابق**، ص 07.

[2] مجذاب بدر عناد وآخرون، **تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول الإسلامية في مجال إنتاج الحبوب واللحوم**، مجلة الأندلس العلمية، المجلد (03)، العدد 06، 2011، ص 232

[3] صدوقي زروق، **مرجع سابق**، ص 23.

[4] هاشمي الطيب، **مرجع سابق**، ص 7.

[5] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، **مقدمة ابن خلدون**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص ص319-420.

ومعنى ذلك أن الفلاحة عندما تتوفر الشروط الضرورية فإنها تطرد الشر وتجلب الخير لا لبشر فحسب، ولكن حتى للبهائم والحيوانات.[1]

الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية الإسلامية

إن تحقيق الأمن الغذائي من وجهة نظر الإسلام تستوجب تصحيح وتكييف وتبنى عدة عناصر، فبالاضافة إلى ما جاء به الاقتصاد الوضعي، فهو يضيف ما يلي:

أولا – نظرة الإسلام إلى العمل وأثره على تنمية الانتاج الفلاحي:

ينظر الإسلام إلي العمل كنوع من العبادة ويعتبره سنة من سنن الأنبياء، فهو يحث على العمل والكسب ويعتبرها واجبا على كل شخص قادر[2]، يقول الله تعالى: ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ** ﴾ ((الآية 105 من سورة التوبة))، ويقول أيضا: ﴿ **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ ((الآية 10 من سورة الجمعة))

كما على الإنسان أن يلتزم بما أمره الله سبحانه وتعالى من اعمار الأرض الذي جعله مستخلفا فيها، وذلك عن طريق اكتشاف منابع الثروة، والمصادر الطبيعية، وبذل الجهد لاستغلال ما فيها بما يحقق مصلحته ومصلحة المجتمع والإنسانية. ومن القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ **هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾ ((الآية 61 من سورة هود)).

وفي هذه الآية أن في ذلك دلالة على وجوب عمارة الأرض بالفلاحة والغرس، وأطلق لفظ العمارة على حفر الأنهار واستصلاح الأراضي وغير ذلك وهو مايعبر عنه حاليا بالتنمية الاقتصادية، بالاضافة إلى أن المنهج الإسلامي يحمل في طياته مجموعة من التسهيلات التي تساعد على نجاح التنمية الفلاحية، فقد أتاح للفرد سبل التكاسب عن طريق نشر نطاق الملكية الخاصة وأتاح فرص التملك لكل قادر على استثمار ما يملك، كما عمل على تعبئة الطاقات البشرية للمجتمع ودفعها في مجالات الانتاج المختلفة مثل دفعها لاستصلاح الأراضي الموات التي يمتلكها من يستصلحها.[3]

ثانيا – أساليب التمويل الاسلامي الفلاحي:

وذلك عن طريق تشجيع الفلاحة والمحافظة على المزروعات وتشجيع الاستثمار الفلاحي عن طريق: [4]

1– المغارسة لتعمير أراضي البور: من بين محفزات العامل المشاركة في النتيجة، وقد سبق الإسلام إلى ذلك من خلال المغارسة وهي عند مالك أن يعطي رجل أرضه على أن يغرس فيها عدد معلوم من الثمار، فإذا

[1] زويتر الطاهر، **مرجع سابق**، ص 11.

[2] عبد الواحد غرده، **مرجع سابق**، ص 08.

[3] عبد الواحد غردة، **مرجع سابق**، ص09.

[4] نعامة مباركة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الوطن العربي)**، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011.ص ص 76-77

استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض، وهذا يعني أن الدولة تمنح أراضي غير مستصلحة مثل أراضي البور، لمن يستصلحها بغرس الأشجار المثمرة فيها، وعندما تصل مرحلة الانتاج تمنحه جزء من الأرض بأشجارها على سبيل التمليك جزاءا له، أما الجزء الباقي فللدولة حرية التصرف فيه، وهذا بغرض تحفيز الانتاج لدى الفلاحين وزيادة توسيع رقعة الأراضي الصالحة للفلاحة.

2 –المساقاة: هي إحدى وسائل الاستغلال وهي في جوهرها عقد بين أصحاب الأرض والعامل عليها، يقوم العامل بسقي الأرض وله جزء مما يخرج من الأرض، وبهذا تساعد هذه الطريقة على مضاعفة الانتاج من خلال الاستغلال من طرف العامل المجتهد الذي يسعى إلى زيادة جهده لمضاعفة ربحه في النهاية.

3 – المزارعة: هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر على صاحب الأرض، وبالتالي هي عقد بين مالك الأرض والعامل، يتعهد فيها المالك بتقديم الأرض والبذور اللازمة، كما يتعهد العامل بزراعتها واقتسام المحصول حسب ما أنفق عليه من نِسب.

4 –الإجارة: وهي عقد يقدم فيه مالك الأرض لشخص آخر يقوم ليستثمرها لصالحه بالزراعة مقابل قيمة نقدية متفق عليها بين المالك والمستأجر خلال مدة زمنية معينة.

5– منع الاحتكار ومحاربته: يعرف الاحتكار بأنه أن يشتري طعاما في بلد، ويمتنع عن بيعه مع حاجة الناس إليه، وذلك يضر بالناس، وهو فعل محرم، لأن فيه إضرارا بالعامة، وهذا ظلم لا ترضاه الشريعة الإسلامية، وقد وردت أحاديث كثيرة تنهى عن هذا الفعل، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: "من احتكر فهو خاطئ ".

المبحث الثالث: مضامين السياسة الفلاحية

تعد السياسات الفلاحية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي في إطار فلاحية مستديمة.[1]

المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية

يختلف مستوى السياسات الفلاحية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الفلاحي ونظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية للكثير من الدول، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الفلاحية من احتوائها على أهداف ووسائل وأدوات محددة لتحقيقها، لأنه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الفلاحية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الفلاحي وما يتاح من خطط نظرية.[2]

الفرع الأول: تعريف السياسة الفلاحية وأهدافها

تعد السياسة الفلاحية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات الأخرى وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحقيق أمن غذائي شامل.

أولا–تعريف السياسة الفلاحية:

يمكن تعريف السياسات الفلاحية على أنها:

- مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الفلاحي من الواردات، ورفع مداخيل الفلاحين.[3]
- هي مجموعة من الاجراءات المختارة من الوسائل الاصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الفلاحة، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته.[4]
- تعرف السياسة الفلاحية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها واعدادها وتطبيقها في القطاع الفلاحي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة. وتهدف السياسة الفلاحية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الفلاحية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين، أي تحقيق

---

[1] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (103)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص 13.

[2] صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، العدد 21، سبتمبر، 2003، ص 4.

[3] نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي(الجزائر أنموذجا)**، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016 / 2017، ص 18.

[4] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سابق**، ص: 199.

الكفاءة الانتاجية القصوى للموارد الفلاحية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الانتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة. وتتمثل السياسة الفلاحية في "مجموعة من الاجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الفلاحي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب ادارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الفلاحية".[1]

- مجموعة البرامج الفلاحية الانشائية والاصلاحية، التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الفلاحية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الفلاحي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأيضا بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة، وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الفلاحيين، أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الفلاحية.[2]

- وجاء تعريفها على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والاجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ أنها تعمل على احداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الفلاحي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي، والبنية الحيازية المزرعية، والفن الانتاجي، وهيكل الصادرات الفلاحية وغيرها، وهي بذلك تعمل على احداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الفلاحية.[3]

وبهذا فإن السياسة الفلاحية هي مجموعة الأهداف العامة المطلوب تحقيقها والتي تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية من خلال ضمان انتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالاضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاهية (الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أكبر عائد وضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي)، وذلك بصياغة سياسة فلاحية مناسبة تشكل جزءًا لا يتجزأ من سياسة تنمية المجتمع وتأخذ بعين الاعتبار الاعتماد المتبادل والمترابط فيما بين التنمية الريفية والحضرية والمتطلبات الخاصة بكل منهما.

ثانيا– أهداف السياسة الفلاحية:

تستهدف السياسة الفلاحية بشكل عام تحقيق تنمية ريفية متوازنة ولذلك لابد لها من أن تراعي وجود بنية فلاحية متنوعة، وأنظمة مختلفة لملكية الأرض الفلاحية والثروة الحيوانية، وتفاوتا في حجم الحيازات الفلاحية وأنواعها، وأن تأخذ بالاعتبار علاقات الترابط والاعتماد المتبادل بين التنمية الفلاحية والتنمية الريفية وبين الاستقرار والنمو الاقتصادي، وتعمل السياسة الفلاحية، من خلال وسائلها وأدواتها المختلفة على مساعدة الفلاحين للتوجه نحو انتاج سلع فلاحية بنوعية جيدة، واستعمال وسائل وتقنيات انتاج لا تتعارض مع الأهداف

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص ص 74-75.

[2] أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)**، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص44.

[3] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (103)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص 35.

الوطنية المتعلقة بحماية البيئة. كما أنها تعمل على تحقيق التوازن بين الحاجة للمحافظة على الموارد الفلاحية وحماية البيئة من ناحية. وبين مصالح الفلاحين واحتياجات ومصالح الفئات الأخرى من السكان وخاصة ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة من ناحية ثانية، وأن يقوم هذا التوازن على مبادئ العدالة والكفاءة والديمومة.[1]

وتهدف السياسة الفلاحية بآلياتها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع الفلاحي، إذ هي المعيار الأساس لنجاح تلك السياسة ويمكن تحديد أهداف السياسة الفلاحية بما يأتي: [2]

1- تحقيق الجدارة الانتاجية: ويعني هذا الهدف توفير جميع الموارد الفلاحية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الانتاجية الفلاحية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الفلاحية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

2- ارتفاع حجم الصادرات: إن من أهداف السياسة الفلاحية زيادة كمية السلع والغلات الفلاحية التي تصدر إلى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يستلزم دراسة قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الفلاحية وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الفلاحية الوطنية والأجنبية ومن ثمة التركيز على انتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية؛

3- عدالة التوزيع: إن عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الفلاحية، وتعني عدالة توزيع الدخول محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد، والعدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الانتاجية (العمل ورأس المال).

ومن هذا المنطلق تسعى الحكومات للوصول إلى:

- نظام فلاحي يعتمد التكنولوجيا المتطورة في انتاج سلع غذائية وفلاحية بمواصفات عالية وبما يلبي متطلبات السوق وأذواق المستهلكين؛
- قطاع فلاحي يسهم في حماية البيئة الطبيعية من خلال تبني تقنيات وأنماط استعمال للأراضي الفلاحية قابلة للاستدامة، وتتفق وأسس ومتطلبات المحافظة على التربة والمياه والحياة البرية؛
- قطاع فلاحي متنوع من حيث ملكية الأرض ومصادر المياه والثروة الحيوانية والنباتية؛
- قطاع فلاحي يشكل قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للمناطق الريفية؛
- قطاع فلاحي يعتمد على منتجين يشاركون وأسرهم مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛
- انتاج حيواني يرتبط بالأرض الفلاحية، ويتسم بالكفاءة والملائمة لظروف الانتاج وأساليب التربة المحلية؛

[1] وزارة الزراعة، **وثيقة السياسة الزراعية**، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني، 1995، ص6.

[2] رحمن حسن الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص 201-202.

- فلاحة تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي وتطوعه لخدمة المجتمع والبيئة حاضرا ومستقبلا؛
- اقتصاد فلاحي يوفر فرصا وحوافز للأجيال القادمة للاستثمار المجدي في القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: أنواع السياسات الفلاحية

تختلف السياسات الفلاحية وهذا باختلاف مجموعة من الظروف منها ظروف اقتصادية مثل (الأزمات المالية، القوة الصناعية، القدرة على الاستثمار والتمويل...) وظروف اجتماعية (عادات وتقاليد المناطق الريفية، سلوك المستهلك المحلي...) وظروف طبيعية (الموارد الطبيعية من أراضي ومياه الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والانجراف) كل هذه العوامل وغيرها تؤدي إلى ظهور العديد من السياسات الفلاحية، إذ يعمل كل نوع على مواجهة مشكلة معينة أو محاولة الوصول إلى أهداف محددة[1]، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيف السياسات الفلاحية إلى سياسات فلاحية رئيسية وسياسات فلاحية مدعمة، مع ضرورة التنسيق والتكامل بين هذه السياسات من أجل بناء قاعدة فلاحية متكاملة.

الفرع الأول: السياسات الفلاحية الرئيسية

تتعدد السياسات الفلاحية لمعالجة نواحي كثيرة حيث تقلبات الأسعار والتراجع في انتاج المحاصيل وعدم قدرتها على تلبية الطلب، كل هذه المتغيرات أدت إلى دراسة أنواع عديدة من السياسات الفلاحية الرئيسية، والتي تعتبر من المحددات الأساسية لانتاج المنتج الفلاحي، والذي هو بدوره يعتبر محور السياسة الفلاحية وقياس مدى نجاحها وفعاليتها.

أولا–السياسة الاستثمارية الفلاحية: السياسة الاستثمارية الفلاحية هي الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال اللازم واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه البحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة وفي أفضل سبل استخدامه في الانتاج والتسويق، وعليه فإن لرأس المال المستثمر دورا مهما في زيادة الانتاجية الفلاحية.[2]

وبهذا فإن سياسة الاستثمار الفلاحي هي السياسة التي تعتمد على مقدرة تحديد كفاءة استخدام رأس المال في المزرعة والعائد الاستثماري المتحصل عليه من العملية الاستثمارية، وقد أولت الدول النامية اهتماما متزايدا للاستثمار الفلاحي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات التحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الفلاحية، حيث استهدفت سياسات الاستثمار إجمالا:[3]

---

[1] زاوي بومدين، **مرجع سابق**، ص 38.

[2] أحمد أبو اليزيد الرسول، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[3] دبار حمزة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي– دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)**، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 62.

- توفير فرص عمل للسكان الريفيين للحد من مشكلة الفقر والبطالة؛
- الوصول للاستعمال الأمثل للموارد الفلاحية وتطوير البنية التحتية؛
- تطوير الخدمات الارشادية والزراعية في مختلف المناطق الريفية؛
- تسهيل منح القروض الفلاحية؛
- تحسين الأمن الغذائي للفلاحين؛
- ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير وتحسين التنافسية في الفلاحة؛
- تشجيع الاستثمار الخاص والمشترك ووضع تشريعات تنظيمية؛
- استقرار النظام المصرفي وعدم وجود قيود على العلاقات المصرفية والمالية؛
- عدم وجود قيود على التصدير.

ثانيا– السياسة التمويلية: يمكن تعريف السياسة التمويلية على أنها وسائل تمكين الفلاحين من الحصول على المبالغ اللازمة لغرض سد الاحتياجات الانتاجية والاستهلاكية التي يحتاجونها باستمرار، حيث يحتاج المنتج الفلاحي لشراء مستلزمات الانتاج المختلفة، وبمبالغ كبيرة لا يمكن توفيرها من مدخراته الخاصة، لذا يلجأ إلى السياسة التمويلية التي تعمل على القضاء على مشكل ندرة رأس المال[1]. تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها، كما تعتبر السياسة التمويلية من أهم السياسات المؤثرة على الانتاجية والنمو والاستقرار في الانتاج الفلاحي، فتوفر الأموال اللازمة للمشروعات الفلاحية من إصلاح للأراضي وتوفير الخدمات الفلاحية وتوفير مستلزمات الانتاج الفلاحي يعتبر من مهام السياسة الفلاحية، ويتم تمويل هاته المشروعات عن طريق القروض أو عن طريق تقديم الإعانات وتقديم الحوافز لدعم الانتاج الفلاحي.[2]

كما تشمل السياسة التمويلية في مجملها ثلاث توجهات رئيسية هي: الإقراض، البحث والتطوير، الارشاد الفلاحي، أما عن مصادر التمويل فهي تقسم إلى مصادر محلية مثل: القروض المحلية والتمويل الذاتي (أفراد أو مؤسسات) أو مصادر خارجية مثل القروض المصرفية أو صناديق التنمية الزراعية الخارجية (القروض الخارجية المباشرة، المشاريع المشتركة).[3]

ثالثا–السياسة المائية: السياسة المائية هي السياسة التى تعمل على توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائي والتعمق في دراسة وفهم النظم الهيدرولوجية والثروات المائية الجوفية بصورة أفضل، من حيث أحجامها

---

[1] نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي(الجزائر أنموذجا)، مرجع سابق**، ص 25.

[2] سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006 / 2007، ص 37.

[3] نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي(الجزائر أنموذجا)، مرجع سابق**، ص25.

وغزارتها ومعدلات تجددها وحمايتها من التلوث....إلخ، كما انتهجت الوسائل الحديثة مثل تقنيات الاستشعار عن بعد، التصوير الفضائي بأنواعه، والتصوير الحراري والراداري، وهي أساليب ذات أهمية كبيرة في الكشف والتنقيب هذا من جهة، والعامل التخطيطي ووضع استراتيجيات تنموية لاستغلال المياه الجوفية بما يضمن عدم استنزافها وديمومتها ليسمح للفلاحة بالاستمرار وتستفيد منه الأجيال القادمة من جهة أخرى، مراعاة لأخلاقيات عدالة توزيع الموارد بين الأجيال.[1]

الفرع الثاني: السياسات الفلاحية الفرعية

إن السياسات الفلاحية الرئيسية تضم مجموعة من السياسات الفرعية المدعمة لها والتي تستهدف تحقيق السياسة الفلاحية بحيث نجد:

أولا– السياسة السعرية: إن للأسعار والسياسة السعرية أهمية كبيرة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الانتاج وكذلك في توزيع الانتاج بين المستهلكين، اضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي في التجارة الخارجية الفلاحية وتأثيرها على المستوى المعيشي للفلاحين والمستهلكين على حد سواء، كما تلعب دورا هاما في معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وعليه فإن نجاحها يتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار، وحيث أن الأسعار الفلاحية تعاني من التقلب من موسم إلى آخر بسبب العلاقة التشابكية بين عرض المحاصيل والروابط التكاملية والتبادلية في جانب الطلب، فإن ذلك يقتضي في حالات كثيرة تدخلا حكوميا بهدف تعديل الأسعار وتوجيه الانتاج الفلاحي لأهداف متعلقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة أوضاع طارئة.[2]

فالسياسة السعرية تعبر عن الأسس والاجراءات التي يتم بموجبها تحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. وتتباين هذه الاجراءات باختلاف الأنظمة الاقتصادية، وهي وسيلة لاقامة نظام سعري من شأنه التأثير في قوى السوق (العرض والطلب) أو تحديد العلاقات النسبية السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة. وتنعكس آثار التغيرات في الأسعار على المنتجين الفلاحيين بصورة مباشرة على مستوى الأرباح والدخول الفلاحية، ومن ثم على اتجاهات الانتاج وقرارات الفلاحين بشأن العمليات الانتاجية في المواسم اللاحقة.

1–أهداف السياسة السعرية: تهدف السياسة السعرية إلى مايلي: [3]

- الحد من تذبذبات الأسعار للسلع الفلاحية والعمل على استقرارها؛
- دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الفلاحية وغير الفلاحية؛

[1] نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي(الجزائر أنموذجا)**، **مرجع سابق** ، ص30.

[2] صالح العصفور، **مرجع سابق**، ص 8-9.

[3] سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص ص 34 – 35.

- تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة وحماية المستهلك وتأمين احتياجاته ورعاية مصالح المنتجين؛
- تحقيق أهداف استراتيجية الاكتفاء الذاتي أو الحصول على العملة الصعبة؛
- التأثير في هيكل الدخل الوطني وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع نفسه؛
- الاستقرار الاقتصادي والسياسي وذلك عندما تتخذ اجراءات تأمين واستمرار دخول المنتجين الفلاحين واستقرار الأسواق؛
- رفع مستويات الدخول في القطاع الفلاحي وتحسين دخول المنتجين الفلاحين؛
- تغيير هيكل الانتاج الفلاحي وزيادة المساحة المزروعة واحياء الموارد الفلاحية المعطلة؛
- توفير السلع الغذائية الضرورية للمستهلكين بأسعار مناسبة؛
- الحد من تقلبات الأسعار للسلع الغذائية والفلاحية والعمل على استقرارها بقدر الامكان؛
- أهداف خاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمساهمة الفلاحة في الدخل الوطني، أو أهداف ترتبط باجراءات الدولة كالضرائب والرسوم، وتتبع الدول في ذلك مجموعة من الأساليب.

2-أهم السياسات السعرية: تتمثل أهم السياسات السعرية فيمايلي: [1]

أ- سياسة تحديد الأسعار الزراعية: وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الانتاج وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة، وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسة للدعم والإعانة؛

ب- سياسة الدعم: وتشمل كل أو بعض مستلزمات الانتاج والمدخلات والمخرجات الفلاحية، وفق أهداف محددة لهذه السياسة. وقد يكون هذا الدعم مباشراً يتأثر به كل القطاع الفلاحي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الفلاحية.كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للانتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي إلى مغادرة العمل في الفلاحة إلى قطاعات أخرى؛

جـ- سياسة الاعانة المالية: وتتبعها الحكومات ذات الوفورات المالية في دفع اعانات مالية للفلاحين وذلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الفلاحة؛

د- سياسة الأسعار التشجيعية: وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة؛

هـ- سياسة الأسعار الجبرية: وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك. وتتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية، كالخبز واللحم ومنتجات الألبان؛

[1] صالح العصفور، **مرجع سابق**، ص 10

و–سياسة ضريبة الدخل: وتتمثل هذه السياسة في إعفاء الفلاحين من ضريبة الدخل على دخلهم الفلاحي، والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الانتاج الفلاحي، وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية ما يشكل دعما لأسعار المستهلك.

ثانيا– سياسات التسويق الفلاحي: يهدف التسويق الفلاحي إلى تسهيل تبادل السلع الفلاحية بين الأطراف المعنية بها وبالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة. وبناء على ذلك يعرف التسويق الزراعي بأنه ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن انتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية، إن النظام التسويقي الفلاحي يعمل كحلقة وصل بين المزارع المنتج والمستهلك المستهدف[1]، ولأهمية التسويق الفلاحي كعنصر مكمل في الانتاج الفلاحي والجيد لدعم جميع الجهات ذات العلاقة بالانتاج الفلاحي من فلاحين ومستهلكين ومسوقين، لذلك يعتبر العامل الأساسي لاستمرارية التعامل في انتاج أي محصول من عدمه، وعليه فإن الاهتمام بهذا الجانب يصبح من الأمور المهمة والتي تأخذ جانب كبير من اعداد البرامج والخطط من اجل انجاح العملية التسويقية الزراعية وحصول المنتجين والمسوقين على حد سواء على عوائد مناسبة والتي تجعلهم يستمرون في هذا النشاط وعموما يمكن تحديد أهداف التسويق الفلاحي في النقاط التالية: [2]

- وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتجات الفلاحية بطريقة منتظمة ومستقرة وشاملة بهدف استقرار الوضع الاقتصادي؛
- العمل على توجيه الاستهلاك والاستفادة من المنتجات الفلاحية بأكبر قدر ممكن؛
- العمل على تحقيق المزيد من الدخل الصافي للفلاحين؛
- الاهتمام بالشق الخارجي للتسويق الفلاحي، وتحسين ظروفه والعمل على تنميته وتطويره مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الفلاحية؛
- العمل على الموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية.

ثالثا – سياسة التجارة الخارجية: تمثل هذه السياسة التجارية بصفة عامة جميع الاجراءات التي تصنع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، فالتجارة بصورة عامة، والزراعية منها خاصة، لها دور مهم وفعال في الأمن الغذائي، إذ يزهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الانتاج واحتياجات الاستهلاك، وتقليل التفاوت في الامدادات الغذائية وتعطي قوة دافعة للنمو الاقتصادي، وتسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد[3].

[1] جواد سعد العارف، **مرجع سابق**، ص123 .

[2] دبار حمزة، **مرجع سابق**، ص 59.

[3] رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سابق**، ص52

1- أهداف سياسة التجارة الخارجية: من أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مثل حماية غرب أوروبا للانتاج الزراعي؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير؛
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي.

2- أهم أشكال السياسات التجارية

للوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها هناك مجموعة من الأدوات التي تستعين بها الدولة ونذكر منها: [1]

أ- الرسوم الجمركية: تنقسم الرسوم الجمركية إلى:

أ-1- التعريفة الجمركية: إن الرسوم الجمركية عبارة عن نوع من الضريبة غير المباشرة التي تفرضها الحكومة على السلع المتداولة في إطار التجارة الدولية، ومن منظور اقتصادي فإنها أيضا شكل من أشكال ضريبة الاستهلاك، أي مقدار ما تفرضه الحكومة من رسوم على السلع المستوردة وتسمى رسوم الاستيراد، أما مقدار ما تفرضه الحكومة من رسوم مقابل حق التصدير للبضائع يسمى رسوم تصدير، وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية أهمها:

- **الرسوم الجمركية القيمية:** عبارة عن نسبة محددة من قيمة السلع الجاري استيرادها؛
- **الرسوم الجمركية المحددة:** عبارة عن مبلغ معين من المال يقتطع من قيمة السلع بصرف النظر عن سعر البضاعة.

أ-2- تعريفة الحماية الجمركية: هي تعريفة جمركية تقرر لغرض حماية وتشجيع الصناعات والمنتوجات المحلية، وذلك عن طريق زيادة أسعار الواردات من خلال زيادة نسبة التعريفة الجمركية المفروضة، وتحديدا تلك البضائع المستوردة التي تنافس البضائع المماثلة والمصنوعة محليا؛

أ-3- تعريفة المشتريات: تفرض الحكومات ضرائب على بعض المنتجات وبشكل أساسي على منتجات الكماليات الفاخرة والسلع الاستهلاكية الزائدة؛

أ-4- تعريفة القيمة المضافة: هي عبارة عن ضريبة تفرضها الحكومة على القيمة السوقية المقدرة والمضافة إلى المواد أو المنتجات في كل مرحلة من مراحل تصنيعها أو توزيعها وبيعها للمستهلك النهائي.

ب- دعم الصادرات: تشير النظريات الاقتصادية في أغلب الأحيان إلى أوجه القصور المترتبة على دعم الصادرات كانخفاض الكفاءة وارتفاع التكاليف والضرائب في البلدان التي تقدم الدعم للصادرات. وعلى الرغم من

[1] نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي(الجزائر أنموذجا)، مرجع سابق**، ص ص 42 – 43.

هذه الآثار، إلا أن البلدان النامية لا تتأثر بشكل مباشر من جرائها، وإنما يكون شكل التأثير صفة انخفاض حصيلة صادراتها، وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، نتيجة زيادة نصيب البلدان المصدرة الداعمة للصادرات وانخفاض أسعار السلع في السوق العالمية.[1]

رابعا– سياسة تخزين المنتجات الفلاحية: تختلف هذه السياسة باختلاف حجم الانتاج المحلي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية وباختلاف أهداف التخزين والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند على عنصرين هما: [2]

–تنمية الانتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الانتاج.

–تكوين مخزون استراتيجي لاستخدامه وقت الأزمات الحروب، الحصار، المقاطعة.

ويقودنا ذلك للوقوف على ماهية المخزون الغذائي وحجمه، فهناك نوعان من هذا المخزون هما:

1– **المخزون العامل**: وهو ضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم انتاجي معين، ويعتمد هذا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى حسب احتياجاتها؛

2– المخزون الاستراتيجي: وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب والحصار والمقاطعة، حيث يتوقف حجمه على الأهداف الدولة المستعدة إلى أنواع المخاطر

المطلب الثالث: الأمن الغذائي

إن انعدام الطمأنينة والأمن الإنساني من المشكلات التي تواجه الإنسان في حياته اليومية، مع ازدياد وتعقيد المشكلات المؤثرة على أمن الإنسان واستقرار المجتمع شاع مؤخرًا استخدام مصطلحات الأمن التخصصي مثل: الأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي وغيرها للدلالة على كل متطلب من متطلبات الأمن الإنساني بمعناه الشامل وكل حلقة من حلقاته المترابط والمتداخلة، والأمن الغذائي هو الارتباط الوثيق بين كل من الغذاء والأمن، فالغذاء هو أحد حاجات الإنسان الضرورية.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينات في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة1974 بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت مابين سنتي 1972و1974 حيث عرف الأمن الغذائي من طرف المؤتمرين بأنه "زيادة توفر الغذاء من خلال زيادة الانتاج وتحقيق الاستقرار الأكبر للموارد الغذائية المتاحة.[3]

---

[1] رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] دبار حمزة، **مرجع سابق**، ص 62.

[3] صيلع عبد الله، شلالي الطاهر حسام الدين، **التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية لتحقيق للأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول"دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة يحي فارس، المدية، يوم 10 مارس 2018، ص5.

أولا–تعريف الأمن الغذائي:

– تعريف الأمن: لغة من باب أمن وسلم، وهو من الأمن والأمان، وآمنه فهو آمن، وآمنه اطمئن ، فهو آمن، وأمين ويقال لك الأمان أي قد أمنتك، وأمن البلد اطمأن فيه أهله، وأمن الشر ومنه سلم.[1]

وآمنة غيره: من الأمن ،الأمان، والأمن ضد الخوف والآمنة وهو عدم توقع مكروه في المستقبل.

– تعريف الغذاء: لغة يقصد بالغذاء لغة ما به نماء الجسم وقوامه، ولغذاء بالدال طعام الغذَوة وتغذى أكل أول النهار، والغذاء ما يتغدى به الانسان من الطعام والشراب ويقال غذوت الصبي باللبن أي ربيته ولا يقال غذيته ولكن يقال غذّيته بالتشديد وجمعها أغذية.[2]

– تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة FAO :لقد عرفت منظمة الغذاء والزراعة الدولية الأمن الغذائي على أنه توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية لجميع الأفراد، وفي جميع الأوقات.[3]

كما عرفته الفاو أيضا "الأمن الغذائي هو الأمن الذي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاءٍ كاف ومأمون ومغذي، يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط".[4]

– تعريف البنك الدولي: الأمن الغذائي يعني امكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، وحتى في أوقات الأزمات، وحتى في أوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولية.[5]

– تعريف منظمة الصحة العالمية: بأنه تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات انتاج وتصنيع وتوزيع الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك البشري.[6]

– تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما في سنة 1996 :"يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الامكانات المادية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة".[7]

---

[1] نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي**، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014، ص35.

[2] نفس المرجع، ص 37.

[3] محمد عمار السعيد، **الأمن الغذائي بين (الواقع والمأمول) في المناطق المحررة ودوره في الأمن الاقتصادي**، المسار الاقتصادي، طوران للأبحاث والدراسات الاقتصادية، سوريا، 2017، ص 4

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، 2010، ص9.

[5] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 53.

[6] إبراهيم أحمد سعيد، **أهمية الإستمارات في الأمن الغذائي العربي**، جلة دمشق، المجلد 3، العدد 27، سوريا، 2011، ص 548.

[7] تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المنعقد في روما 1996.

– **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)**: جاء في تعريفيها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الانتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية.[1]

– فالأمن الغذائي مصطلح يقصد منه مدى قدرة بلد على تلبية احتياجاته من الغذاء الأساسي من منتوجه الخاص أو استطاعته على شرائه من الخارج تحت أي ظرف ومهما كان ارتفاع أسعار الغذاء العالمية.[2]

- **ويعرف الأمن الغذائي** أيضا على أنه قدرة جهاز الانتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع. لأن نظرة الدول إلى هذا المفهوم الكلي للأمن الغذائي تختلف بين البلدان المتقدمة المهيمنة على انتاج الغذاء، والبلدان النامية المستوردة للغذاء عموما. فبينما ترى البلدان المتقدمة أن الأمن الغذائي هو تلك الكمية الغذائية المنتجة التي تتجاوز الكمية الضرورية للحفاظ على العادات والأعراف الموجودة. ترى البلدان النامية أنه يكفي توفر الغذاء بمختلف أنواعه والذي يتناسب مع مستواها في ضمان الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة.وعلى هذا الأساس فإن الأمن الغذائي يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية ككل وقدرة جهاز الانتاج الفلاحي، دون أن ننسى قدرة البلاد المالية على تغطية العجز عن طريق الاستيراد.[3]

- **الأمن الغذائي المستدام**: تماشيا مع مفاهيم التنمية الشاملة والمستدامة خرج مفهوم الأمن الغذائي من إطاره التقليدي إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، الذي يركز اضافة على ما يتضمنه الأمن الغذائي على عنصر الاستدامة في ادارة الموارد الطبيعية والسمكية والمائية والغابات مع القدرة على حماية الأنظمة البيئية الوطنية والاقليمية والعالمية، وارساء أنماط انتاجية مستدامة ومتنوعة تراعي الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية للسكان دون الإضرار بصحتهم أو بالبيئة.[4]

الأمن الغذائي المستدام لبلد معين هو: "أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الفلاحية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج

---

[1] إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، **الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009، ص 16.

[2] أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر..الواقع والمأمول**، الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص 2

[3] بن تارزي خير الدين، **الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، تخصص تهيئة إقليمية، قسم التاريخ والجغرافيا، بوزريعة، الجزائر، 2016 / 2017، ص 175.

[4] لطرش ذهبية، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن المستدام**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 15، 2015، ص 200.

والمشروعات التي من شأنها زيادة انتاج السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة.[1]

- **المفهوم الاسلامي للأمن الغذائي:** يقتضي المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي ضمان الحد الأدنى من الضروريات الغذائية لجميع أفراد المتجمع في أي فترة من الزمن، وعرّفه آخرون بأنه ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن[2]. والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات.

من خلال التعاريف السابقة يمكن التميز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي وهي كالتالي :

1- **الأمن الغذائي المطلق:** ويتحدد به انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي، وهو صعب التحقق كما أنه يعوق عمليات التبادل التجاري بين الدول، مما يؤدي إلى القضاء على الميزة النسبية التي توجد بالدولة.

2- **الأمن الغذائي النسبي:** يعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا لضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وعلى هذا فان مفهوم الأمن الغذائي مفهوم نسبي لا يعني بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، ولكن يقصد به أساسا توفير المادة اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات يتميز بانتاجها القطر بميزة نسبية عن الأقطار الأخرى، وبالتالي المفهوم النسبي للأمن يعني تأمين الغذاء عن طريق التعاون مع الآخرين. من خلال المعنيين نلاحظ أنهما لا يختلفان عن مفهوم العام للأمن الغذائي، وإنما يكمن الاختلاف في الاصطلاح بالاضافة الى ذلك كيفية التحقيق.[3]

---

[1] رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام (واقع وآفاق)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص ص 51-52.

[2] محمد محمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 19، 2010، ص 194.

[3] عميش عائشة، **واقع الأمن الغذائي مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية " دراسة حالة الجزائر "**، الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص 6

ثانيا–مقومات الأمن الغذائي: إن تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع يتطلب توفير الدعامة الأساسية التي تعرف بمقومات الأمن الغذائي وتصنف في: [1]

1– المقومات الانتاجية: المقومات الانتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكن من انتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الصالحة للفلاحة، الموارد المائية، الغطاء النباتي والثروة الحيوانية بالاضافة الى الموارد البشرية التي تلعب دورا مهما من خلال القدرة على العمل، الانتاج والإبداع ؛

2– مقومات القدرة الشرائية: القدرة الشرائية وهي المقدرة المالية للمواطن لشراء الغذاء، وهنا تأتى أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية. لذا أصبح وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل(مدى توفير فرص العمل) وبين سياسات سوق الغذاء.

3– مقومات مساعدة: تشمل المقومات المساعدة مايلي: [2]

أ– الأمن: يعتبر الأمن من أهم مقومات الأمن الغذائي، فالأمن هو حالة الآمان والطمأنينة التي توفرها الدولة بالقوة العسكرية أو خلافها، وهي بذلك توفر الجو الآمن وجو السلامة للعمل والانتاج، وكذلك حركة المستهلك والأسواق؛

ب– التجارة العالمية: تكمن أهمية التجارة العالمية في أنها توفر العملة الأجنبية، التي يمكن أن تستغل في استيراد المدخلات (أليات، معدات تكنولوجيا) التي تطلبها برامج الأمن الغذائي، وفي بعض الأحيان استيراد الطعام. والتجارة الدولية تمارس من خلال عمليتي التصدير والاستيراد، فلابد من تقويتها وتنميتها ويشمل ذلك:

- تقوية المنافذ الدولية مثل المطارات والموانئ البحرية والجوية بتحديثها وتفعيلها وتوفير السلامة والأمن فيها؛
- الرفع من وتيرة التصدير وهذا بالاهتمام بمواصفات الجودة وتوفير الكميات المطلوبة مع الاستمرارية لضمان قوة المنافسة في الأسواق العالمية؛
- توفير فرص العمل حيث أصبح وضع أي سياسة غذائية مرتبط بسوق العمل كما أن تحسين عمليات الانتاج الفلاحي وتوفير البنى الأساسية اللازمة لسياسات سوق الغذاء ودعم ذلك بايجاد نظام تسويقي فاعل، والذي يساعد بشكل كبير على توسيع فرص العمل وبالتالي التحسين من أوضاع الأمن الغذائي.

---

[1] رزيقة غراب، **مرجع سابق**، ص 53.

[2] بركان يوسف، وسيلة بوقنشش، **الأمن المائي في الجزائر كأحد متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول حكومة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 27 و28 ماي، 2013، ص.05

الفرع الثاني: أهم المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي.

لا يمكن التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي دون دراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة به ومن بين هذه المفاهيم نجد الاكتفاء الذاتي والمخزون الاستراتيجي، اضافة إلى أمان الغذائي والتبعية الغذائية، الفجوة الغذائية...

أولا–الاكتفاء الذاتي الغذائي: هناك خلط بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ويعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي على أنه" : قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا.[1]

إنّ الاختلاف بين مفهومي الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي يكمن في نقطتين رئيسيتين: [2]

- **الأولى:** ينظر مفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلى الانتاج المحلي بوصفه المصدر الوحيد للإمداد، بينما يأخد مفهوم الأمن الغذائي في الاعتبار الواردات التجارية، والمساعدات الغذائية، كمصدر محتمل للامدادات السلعية الغذائية.
- **الثانية:** يميل الاكتفاء الذاتي من الغذاء فقط إلى توفير الأغذية المنتجة محليا، بينما يدخل الأمن الغذائي مسائل استقرار الامدادات، وفرص حصول الأفراد على الغذاء.

وعليه كلما كانت النسبة الأكبر من احتياجات المجتمع الغذائية منتجة محليا أي كلما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية عالية كلما كان ذلك أدعى لاستمرارية وعدم تهديد الأمن الغذائي. ولذلك يعتبر معدل تغطية الاحتياجات الغذائية من الانتاج الوطني من أهم مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، وتحسب درجة الاكتفاء الذاتي بالعلاقة التالية : **درجة الاكتفاء الذاتي = الانتاج المحلي/ 100 *المتاح للاستهلاك** فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس درجة الاعتماد على الذات فعند مساواتها لـ 100% نقول أن هناك اكتفاء ذاتي، ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك على الانتاج المحلي ويسمى أيضا العجز الغذائي.

كما أن مؤشر الاكتفاء الذاتي يعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الانتاج المحلي، وإذا تعذر ذلك يفترض ألا تكون قيمة المستوردات من السلع الغذائية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية، ويتحقق الاكتفاء الذاتي في حالة التوازن بين الانتاج والاستهلاك.[3] قد يعني الاكتفاء الذاتي للكثير من الباحثين أنه توفير الحاجات الأساسية من الغذاء للأفراد، وبالتالي هو غير مطالب بتوفير الكماليات من الغذاء التي تتطلبها الصحة العامة للأفراد والتي أضافتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ضمن مؤشرات الأمن الغذائي.

---

[1] دبار حمزة، **مرجع سابق**، ص56

[2] رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سابق**، ص 61.

[3] فضيل ابراهيم مزاري، **السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من 1962– 2016**، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص 38.

- **المخزون الاستراتيجي والاكتفاء الذاتي** :جعلت أزمات الغذاء في سبعينات القرن الماضي مفهوم الأمن الغذائي ينصب على نشاطين اقتصاديين هما :المخزون الاستراتيجي الغذائي والاكتفاء الذاتي من الطعام، يرتبط مفهوم المخزون الاستراتيجي بمفهوم الأمن الغذائي وهو أمر متعارف عليه دوليا... وهو عبارة عن سلع غذائية غير محددة تعتبر ذات ضرورة ماسة في حياة المواطنين . ويقصد بالمخزون الاستراتيجي الطعام المخزن لمقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام، وتستخدم في حالات معينة مثل: الكوارث الطبيعية . الحروب، الارتفاع المفاجئ غير الطبيعي في الأسعار، تغير الطلب والعرض العالمي على تلك السلع في حالة عدم انتاجها محليا.بينما الاكتفاء الذاتي غالبًا ما نعني به أن يكون لدى الدولة أو تحت تصرفها ما يكفي حاجتها من الغذاء إما بالانتاج أو الشراء.

ثانيا–أمان الغذاء: إن مفهوم منظمة الصحة العالمية لأمان الغذاء بأنه: جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات انتاج، تصنيع، تخزين وتوزيع واعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء أمنا، وموثوقا به، وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء يتعلق بكل المراحل من مرحلة الانتاج الزراعي حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، وتشير المنظمة أيضا أنه لم يعد كافيا أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشمل على محتوى غذائي واق باحتياجات الجسم ومغذ، لكن يجب أيضا أمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم.[1]

وبهذا تعني سلامة الغذاء خلو الأغذية من جميع عوامل التلوث والبكتيريا، وغير ذلك من المواد الضارة بصحة المستهلك، بما فيها عوامل التلف وانتهاء الصلاحية وتغير صنف الأغذية.....أو كيميائيا، أن تتوفر في جميع هذه الأمور الشروط الصحية، وأن تخضع للرقابة لكي لا تسبب أي مخاطر على صحة الإنسان، وعلى المستهلك نفسه دور في سلامة الغذاء وهو تطبيق الشروط الصحية أثناء تناول واعداد وتخزين المواد الغذائية، وأن يكون ملما وعلى معرفة بالمنتجات الغذائية التي يشتريها، ويتأكد من مصدرها وصلاحيتها وتاريخ انتاجها، كما أن تزايد استخدام الكيماويات في الفلاحة الحديثة وتزايد الانتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كبيرة للمستهلكين.[2]

ثالثا–الفجوة الغذائية: تعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وبعبارة أخرى فإن الفجوة تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي. ويتم تقدير هذا العجز بثبات الفرق بين حجم المنتجات الغذائية المحلية والاستهلاك المحلي ومن ثم فهي تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان منها.[3] وبناءا عليه نجد أن الفجوة الغذائية تتأثر بمتغيرين أساسيين وهما:

---

[1] أبو بكر عبد الله سليمان، **الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 03، العراق، ماي 2009، ص 123.

[2] محمد السيد عبد السلام، **مرجع سابق**، ص ص 85-88 .

[3] كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، جامعة الجزائر 3، 2012 / 2013، ص 11

الانتاج المحلي والاستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي حتما إلى تقليص هذه الفجوة بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الانتاج أو زيادة بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية.[1]

حسب هذا المفهوم تقدر الفجوة الغذائية بالعبارة التالية:

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي – الانتاج الغذائي المحلي

- الفجوة الغذائية من خلال هذا التعريف تشمل الوضع الغذائي الراهن، وفق عادات الاستهلاك في الدولة، وبالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية، وهي بذلك لا تتطرق إلى تحديد الكميات الواجب تناولها من الغذاء، ولا إلى تحسين نوعية الفرد المستخدم، سواء من حيث السعرات التي يحصل عليها الفرد أو مكوناته من البروتين النباتي والحيواني، وإنما يؤخذ بعين الاعتبار تطور الطلب الطبيعي على الغذاء (نتيجة للعوامل الداخلية في الدولة) والتغير الذي يمكن أن يحصل على عادات الاستهلاك (نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود الدولة).

- ونعرفها كذلك بأنها التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الانتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع إلى الاستيراد.

وبهذا فإن الفجوة الغذائية هي تلك الكمية من المواد الغذائية، التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يسعى ويلجأ إلى اشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج، ومنه فهي الفرق بين ما نستطيع انتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الاحتياجات الاساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة إلى أخرى، بسبب التغير في الانتاج الفلاحي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

وتعتبر فجوة الأمن الغذائي أحد مؤشرات الأمن الغذائي، وتقاس بدورها بمؤشرين رئيسيين هما: [2]

- **المؤشر الأول: رصيد الميزان التجاري الغذائي**، ويقاس بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية، فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفرا، فإن هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي، إلا أنه تظهر فجوة أمن غذائي إذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا.

فجوة الأمن الغذائي(وفق مؤشر الميزان التجاري الغذائي) = الصادرات الغذائية – الواردات الغذائية

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، 2008، ص 172.

[2] بلعزوز بن علي وقومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر(دراسة قياسية)**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص ص 03-04.

المؤشر الثاني: نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى الواردات الغذائية، وتقاس فجوة الأمن الغذائي وفقا لهذا المؤشر بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء، والقيمة الموجبة للمؤشر تعني وجود فجوة أمن غذائي، أي الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد غير كافية لتمويل واردات الغذاء، أما القيمة الصفرية أو السالبة تدل على وجود أمن غذائي، ورياضيا يحسب هذا المؤشر كمايلي:

الفجوة الغذائية = الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء / الورادات الغذائية

ويجب الاشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة في القصور في المواد المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد، عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي للغذاء.[1]

رابعا–التبعية الغذائية: التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة، وقد تكون على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أما التبعية الغذائية تعني قدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة.[2]

- تعرف كذلك على أنها نسبة الاستهلاك المستند إلى مصادر خارجية .وتبدأ هذه النسبة من مستويات دنيا قريبة من الصفر، في الدول ذات الانتاج الزراعي والمائي النشط، لترتفع قريبًا من المائة في المائة، في الدول شديدة الاعتماد على الخارج.[3]

خامسا–نقص وسوء التغذية: عند دراسة موضوع الأمن الغذائي والتطرق إلى جانب نقص وسوء التغذية يقع الكثير في دراستهم التحليلية إلى مفهوم مشترك بينهما وهذا نتيجة العلاقة بينهما المتمثلة في "عدم تزويد الجسم بالاحتياجات الضرورية من الطاقة والبروتينات".

– فنقص التغذية هو استهلاك الغذاء الأقل من الحد الضروري لسد حاجة الجسم من الطاقة، يؤدي هذا إلى تعطيل الوظيفة الجسدية لشخص مما يجعله غير قادر على التحمل مثل النمو، التعليم، العمل الجسدي، لا مقاومة

---

[1] بلقلة ابراهيم، **الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية**، الملتقى الدولى التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص 03.

[2] بوغدة نور الهدى، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014، ص 8

[3] ترقو محمد، **النمذجة القياسية والإتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020**، ورقة بحثية، الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23– 24نوفمبر، 2014، ص3

الأمراض...إلخ، ولكي يعيش الشخص لمدة أسابيع أو شهور على الأقل يجب 2100 سعرة حرارية وهو المتوسط الذي يحتاجه أي شخص يوميا ليعيش حياة صحية حسب المنظمة العالمية للصحة.[1]

- بينما سوء التغذية هو عبارة عن نقص العناصر الغذائية مثل الأملاح والفيتامينات والبروتينات والدهون...الخ، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان، ماينتج عنه الإصابة بأمراض الاعاقة والتخلف في النمو العام للجسم والعقل وأمراض عدة أخرى كضعف الرؤيا الذي يعاني منه ملايين البشر حاليا، وما أكده الخبراء والباحثين على ضرورة معرفة الخواص الغذائية للطعام والشراب(التزايد المستمر لعدد الجائعين في العالم مايقارب 800 مليون نسمة).

- إن وضع الأمن الغذائي عند نقص التغذية يؤديان إلى انعدامه ومن أجل تشخيص المشكل قامت العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في دراسة المؤشرات الضرورية والمنهجيات القياسية المناسبة للمظاهر والمؤشرات المختلفة للأمن الغذائي، وهذه المؤشرات والمفاهيم هي: المقدار المأخوذ من السعرات الغذائية، نقص وزن الأطفال، الجوع المستمر، وفرط التغذية (وهو شكل خاص سائد من سوء التغذية)، ووفقا لأداء هذه المؤشرات يمكن تحديد فيما إذا كانت منطقة ما يتوفر أو ينعدم فيها الأمن الغذائي، وشكل انعدام الأمن الغذائي الذي تعانيه.

سادسا–المعونة الغذائية: تعتبر المعونة الغذائية من أقدم أشكال المعونة الخارجية وأحد الموضوعات المثيرة للجدل بكثرة ويرجع للمعونة الغذائية الفضل في إنقاذ أرواح الملايين وتحسين أوضاعهم المعشية، ويشير مفهوم المعونة الغذائية إلى " تقديم السلع الغذائية من بلد إلى بلد آخر دون مقابل أو بشروط ميسرة"، وهذه لمساعدة البلد المتلقي على تلبية احتياجاته الغذائية. توظف هذه المعونة لأغراض إغاثة ضحايا الصدمات الاقتصادية والكوارث البيئية أو في إطار مشاريع دعم أنشطة إنمائية حيث ترجع أصولها على شكل سلع غذائية إلى مطلع عقد الخمسينات من القرن الماضي وأخذت فيما بعد أشكالا مختلفة. وتختلف المعونة الغذائية باختلاف أنماط تحويلها إلى البلدان الأقل نموا أو المنخفضة الدخل، وقد تكون تحويلات مالية تتحملها ميزانيات الدولة المانحة في صورة دعم مالي للصادرات الغذائية كما قد تكون سلعا غذائية مثل الحبوب فضلا على أن المعونة تأخذ شكل تسهيلات انمائية للصادرات الغذائية.[2]

سابعا–مفهوم انعدام الأمن الغذائي: يتحدد مفهوم انعدام الأمن الغذائي في النقص والعجز في متوسط نصيب الفرد من الغذاء الذي تحدده منظمات الصحة في العالم، وذلك نتيجة انحراف أحوالهم المعيشية، ويعتبر انعدام أو تراجع الأمن الغذائي نوعا من عدم الكفاءة الانتاجية للغذاء وعدم كفاية الوسائل المساندة والنقص في النظم المؤسسية لانتاج الغذاء، فضلاً عن النقص في الموارد الفلاحية أو عدم كفاءة السياسات بصفة عامة.[3]

---

[1] بلقلة براهيم، مطاي عبد القادر، **الأمن الغذائي مؤشراته– حدوده والعوامل المؤثرة فيه**، الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة يحي فارس، المدية، يوم 10 مارس 2018، ص9.

[2] دبار حمزة، مرجع سابق، ص 57.

[3] سالم توفيق النجفي، **سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص 118.

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة **FAO** ظاهرة انعدام الأمن بأنه الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى امكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة، وقد تنشأ هذه الظاهرة نتيجة عدم توافر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر، ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو موسمياً أو انتقالياً[1].

من خلال هذا التعريف يتبين نوعين من ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، يوصف الأول بأنه مزمن يرتبط باستمرار مشاكل البنية الهيكلية للاقتصاد والفقر وانخفاض الدخول، بينما يوصف النوع الثاني بأنه مؤقت وغالبا ما يسود هذا النوع من جراء عدم كفاءة الأداء الاقتصادي والفلاحي، ويتضمن كذلك فترات الضغط المكثف التي تتمثل في الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية، والنزاعات العرقية وأخرى غيرها [2]، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (01– 02): صنفي انعدام الأمن الغذائي

	انعدام الأمن الغذائي المزمن	**انعدام الأمن الغذائي المؤقت**
المدة	طويل الأجل أو ثابت	قصير الأجل ومؤقت.
أسبابه	حدوث فترات طويلة من الفقر، الافتقار إلى السلع، عدم كفاية فرص الوصول إلى الموارد الانتاجية والمالية	الصدمات والتقلبات قصيرة الأجل في توافر وامكانية الحصول على الغذاء، والتي تشمل التغيرات السنوية في انتاج الغذاء، وأسعار المواد الغذائية المحلية ودخل الأسرة.
نتائجه	عدم قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية على مدى فترة طويلة من الزمن	انخفاض في القدرة على انتاج الغذاء،أو في الحصول على ما يكفي للحفاظ على حالة تغذوية جيّدة.
يمكن التغلب عليه من خلال	التدابير النموذجية للتنمية على المدى الطويل والتي تستخدم أيضا لمعالجة مشاكل الفقر (مثل التعليم والحصول على الموارد الانتاجية مثل الائتمان). الشعوب التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تحتاج إلى الوصول الدباشر للغذاء من أجل زيادة طاقتهم الانتاجية.	إن عدم القدرة على التنبؤ تجعل من الصعب التخطيط والبرمجة وتتطلب مهارات وأنواع مختلفة من التدخلات، بما في ذلك قدرات الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان.

Source: Le Programme CE- FAO « **Sécurité alimentaire: l'information pour l'action**» Financé par l'Union européenne et exécuté par l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO)

[1] فضيل إبراهيم مزاري، مرجع سابق، ص39.

[2] رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سابق، ص59.

ثامنا–مفهوم ظاهرة الجوع:تشير ظاهرة الجوع إلى افتقار الأفراد والأسر إلى الأمن الغذائي فترة طويلة من الزمن، وقد تكون هذه الظاهرة طارئة بسبب الصدمات الاقتصادية، أو مزمنة من جراء ندرة الموارد والأصول المزلدة للدخل، أو الصراعات الطويلة الأمد، ولا يمكن معالجة إشكالية الجوع من خلال توفير المساعدات الغذائية إلا في الأمد القصير، بل تتطلب معالجاته برامج اقتصادية لتوفير الغذاء في الأمد البعيد. وتشير ظاهرة الجوع إلى حالات عدم كفاية المتناول من الطاقة الغذائية المزمن الذي يدوم أكثر من عام واحد.[1]

وقد حضيت ظاهرتي الجوع وانعدام الأمن الغذائي بالاهتمام على المستوى الدولي ووفق لما جاء في تقرير مؤتمر روما حول الأمن الغذائي يجعل ظاهرة انعدام الغذاء من الاهتمامات الاقليمية والدولية، ومن أهم مقتطفات هذا المؤتمر: [2] "....إن الجوع وانعدام الأمن الغذائي مشكلتان لهما أبعاد عالمية، ومن المرجح أن تستمرا بل أن تتفاقما على نحو خطير في بعض الأقاليم ما لم تتخذ تدابير عاجلة وحاسمة ومنسقة، في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم، وما تتعرض له الموارد الطبيعية من اجهاد". "..... إن الغذاء لا ينبغي أن يستخدم أداة للضغط السياسي والاقتصادي. ونؤكد من جديد أهمية التعاون والتضامن الدوليين.....".

".....إن الفقر سبب رئيسي لانعدام الأمن الغذائي، ولذا فإن التقدم بخطى مطردة نحو استئصال الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء....".

تاسعا– علاقة الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى : يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأمنية الأخرى والتي تجتمع في توفير الأمن الشامل والكامل للفرد منها:[3]

1- **الأمن الاجتماعي**: يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن الاجتماعي فكل منهما سببا في احداث الآخر، كما أن غياب إحداهما يؤدي إلى تغييب الآخر.

2– بالأمن المائي: يعتبر الأمن المائي من أهم محددات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف ونقص الماء المهدد الرئيسي لعنصر للأمن، الغذائي حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على المستوى العالمي إلى أن أكثر من 2,8 بليون نسمة في 48 بلدا يعانون من نقص المياه.

3– بالأمن البيئي: أوضحت الدارسات أن هناك علاقة وطيدة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجؤون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة مما يؤدي إلى تدهور هذه البيئة والموارد الطبيعية.

---

[1] فضيل إبراهيم مزاري، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] مؤتمر القمة العالمي للأغذية، " **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي**، روما، إيطاليا، 17- 13 نوفمبر، 1996.

[3] رزيقة غراب، **مرجع سابق**، ص 52.

الفرع الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدّة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية، وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة.

أولا– الأبعاد الاقتصادية: لا شك في أن إعتماد الدول النامية على تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة مما يعني عجز ميزان مدفوعاتها، كذلك يعرضها لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية. بالاضافة إلى اعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول على تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع، ولتوضيح أكثر للأبعاد الاقتصادية نتطرق للعناصر التالية: [1]

1- **الانخفاض في كمية الانتاج:** إن مستوى الانتاج وكذلك مستوى الغذاء المتاح في العديد من الدول التي تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أقل نوعا وكما مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل؛

2- **مدى قدرة الانتاج الفلاحي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا:** يعتبر القطاع الفلاحي المحور الأساسي في تأمين القاعدة الاقتصادية والغذائية للشعوب، كما أنه يمثل الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الآونة الأخيرة بشكل هائل واتساع الفجوة بين معدلات الزيادة السكانية ومعدلات التنمية الاقتصادية، وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في ظل انخفاض المعروض منها وزيادة أسعارها، الذي قابله صعوبة بالغة في تدبير السكان احتياجاتهم من السلع الغذائية. والسؤال الذي يطرح من طرف كل حكومة هو أنه إلى أي مدى يستطيع قطاع الفلاحة وانتاجه في الوفاء باحتياجات السكان وملاحقة الزيادة السكانية المتسارعة؛

3- **تزايد معدلات الاستهلاك:** لقد تزايد حجم الاستهلاك من السلع الغذائية لبعض الفئات بمعدلات كبيرة نتيجة الاستهلاك غير الرشيد حيث تؤدي السياسات غير المخططة إلى ظهور فئة اجتماعية تتمتع بامكانيات مادية هائلة وقدرات شراء عالية، وتستخدم هذه الفئة معظم امكانياتها في الإسراف على الاستهلاك الغذائي بشكل كبير، وقد ترتب على ذلك إنخفاض المعروض من السلع الأساسية للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل لذلك وجب العمل على العدالة في توزيع الدخول والأجور حتى لا يقع العبء الأكبر على الفئات الفقيرة، كما يترتب على ذلك تفاقم الفجوة الغذائية. والمشكلة تكمن أساسا في التوزيع أكثر من الاستهلاك لأن أكثر من 10 % من سكان العالم أي الدول المتقدمة تستهلك 50 % من الانتاج العالمي للحبوب؛

[1] عزت ملوك قناوي، **مرجع سابق**، ص 4.

4- **التحديث الانتاجي:** إن تطوير الأصناف والسلالات من المحاصيل الزراعية وكذلك الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة تمثل المدخل الرئيسي لتحقيق تنمية فلاحية تحقق حد أدنى من الأمن الغذائي، كما أن مستقبل الفلاحة في أي دولة أو إقليم مرتبط بادخال نظم الري الحديثة والتركيز على زيادة مستوى الانتاج وتحسين إستخدام المدخلات اللا زمة لتطوير الانتاج الفلاحي، دون إهمال أهمية الأسمدة بمختلف أنواعها في تطوير كفاءة استخدام موارد الأرض والمياه ؛

5- **الأسعار ودرجة إستقرارها:** يتأثر الأمن الغذائي لأي دولة بتقلبات الأسعار، ونجد أن الأمن الغذائي في الوطن العربي يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات الأسعار العالمية للقمح ؛

6- **الاستثمار الفلاحي:** يؤدي التركيز على تطوير قطاع الصناعة إلى إنخفاض الاستثمار المخصص لقطاع الفلاحة وبالتالي ضآلة معدل نمو المساحات المزروعة وكذا لمختلف المحاصيل الزراعية وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلة الفجوة الغذائية ؛

7- **اعادة تخصيص الموارد:** يرى الاخصائيون أن هناك امكانية لتحسين الأمن الغذائي من خلال اعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية كالقمح والسلع النقدية كالقطن وكلما كانت درجة عدم الرغبة في تحمل المخاطرة كبيرة كلما كان هناك توسيع في إحلال محاصيل الغذاء محل المحاصيل الزراعية.

نستنتج من خلال ماسبق أنه حتى ولو توفر الغذاء المطلوب دائما بالكميات والنوعية لا نستطيع القول بتوفر الأمن الغذائي إلا إذا كان بمقدور الناس الوصول إليه مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلا من الحصول على الغذاء وتناوله، ولذلك كان الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركنا أساسيا من أركان الأمن الغذائي.

ومن المعروف أنه لا يتأتى الدخل الكافي إلا بتوفر العمالة أو التوظيف ولا يتأتى هذا الأخير إلا عن طريق الاستثمار الذي يحرك التنمية الاقتصادية ومنه تسمح أن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضيته التنمية الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك فإن تدهور مستوى التغذية يؤثر على الحالة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدرته على توفير دخله نظرا لتدني صحته الجسدية، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار البشري باعتباره أهم عناصر الانتاج وهو الكفيل بدفع عجلة التنمية كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا فلاحيا يتمثل في تحديد السياسيات الفلاحية التي تبعتها الدولة والكفيلة باحداث هبه نوعية في حجم الانتاج الزراعي والغذائي [1].

ثانيا –الأبعاد الاجتماعية: يشمل البعد الاجتماعي في ابراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء إلى حد الكفاف لكل فرد من أفراد المجتمع لسير حياته بصورة صحية ونشيطة، ويمكن توضيح هذا البعد في مايلي: [2]

[1] محمد رفيق أمين حمدان، **"تطبيق نظام ونظرية الأمن الغذائي"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 18

[2] محمد السيد عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 71-72.

1- **التزايد المستمر في عدد السكان:** تجدر الاشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة في تضيق الفجوة الغذائية، إذ أن نمو السكان السريع غالبا مايؤدي إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه انتاج ودخل الفرد بدون تحسن ملحوظ كما أن معدلات النمو المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات التعليمية والصحية، هذا بالاضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانية، ومن هنا تتضح الكيفية التي يؤدي من خلالها النمو السكاني السريع إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛

2- مستوى الدخل: يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيشون دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي فهم يعانون بشكل أو بآخر من نقص التغذية، مما لاشك فيه أن مستوى الدخل ينعكس على أسلوب التعامل واستغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، وهو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام.

ثالثا- الأبعاد السياسية الدولية والاقليمية لمشكلة الغذاء: يمكن تقسيم هذه الأبعاد إلى قسمين رئيسين هما: [1]

1- الأبعاد السياسية والاتفاقيات الدولية لمشكلة الغذاء: بالنسبة للبعد السياسي فتكمن أهميته في العلاقة بين توفير الغذاء واستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد الاستقرار الأمني داخل الدولة، بسبب احتكار الدول المتقدمة لسلاح الغذاء، إن الغذاء يمثل أحد الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل أو خارج البلاد، ويعتمد ذلك على القوة والوزن السياسي للأمم، كما يحتاج إلى النفوذ ومدى تأثير السياسين عليها؛

2- الأبعاد السياسية الاقليمية لمشكلة الغذاء: تختلف سياسات الحكم من دولة لأخرى، وبالتالي تختلف درجة تدخلها وتوجهها حسب النظام الاقتصادي السائد ويمكن تلخيص الأحوال التي تتدخل فيها الحكومة انتاجيا في النواحي الآتية:

- قد يكون تدخل الحكومة بغرض ايجاد توازن بين نواحي الانتاج المختلفة الفلاحي والصناعي مثلا، أو التحكم في الأسعار لتجنب الهبوط فيها؛
- قد تتدخل الحكومة وذلك بأن تقوم برسم سياسة فلاحية خاصة؛
- قد يأتي تدخل الحكومة في الانتاج الفلاحي أو غيره لتحديد الملكية أو حجم الاستثمار أو تنظيم حيازة الأرض، وماقد يصاحبها من مشاكل التي يمكن أن تؤثر على الانتاج ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وينعكس هذا بشكل أو بآخر على الأمن الغذائي؛

[1] بوغدة نور الهدى، **مرجع سابق**، ص 12.

رابعا– الأبعاد البيئية لمشكلة الغذاء: قد تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو إقليم تدهورا حادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الفلاحية الوطنية أو القطرية وعدم اعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الفلاحية للإخلال بها، وكمثال عن ذلك يرصد أحد تقارير المنظمة العربية للزراعة ما أدت إليه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الانتاجية للزراعة العربية، ومحاولة لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لابد من الآتي [1]:

- ادخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الفلاحية؛
- ادخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة؛
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الفلاحي بما يراعي قدرة التحديد الطبيعي للموارد؛
- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.

خامسا– البعد الحركي :يتمثل الأمن الغذائي في اختلافه بين الحاضر والماضي، وهذا بسبب الحاجة المتزايدة في مجال الفطرية منها والمكتسبة، وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية، اضافة إلى الطرق الفنية المستخدمة في انتاج الغذاء وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة، وبناء على ذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد وأن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق الظروف التي تمر بها الدولة ويختلف من فترة زمنية إلى أخرى حسب الحالة الاقتصادية للدولة.[2]

المطلب الرابع: مؤشرات الأمن الغذائي

عند تحليل حالة انعدام الأمن الغذائي لا يكفي تحديد الامتداد الزمني لهذه المشكلة فحسب وإنما لابد من تحديد حدة وشدة المشاكل المترتبة عنها ومدى تأثيرها على الأمن والوضع الغذائي بشكل عام. فكل هذه المعلومات تسمح بتحديد طبيعة، أهمية وحجم المساعدات الواجب تقديمها للشعوب المتضررة. وقد قام المحللين والمختصين باقتراح واستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات أو النقاط المرجعية في تصنيف المستويات المختلفة للأمن الغذائي.

يعد تقويم الأمن الغذائي غير مختلف عن التقويم بصفة عامة في غايته، لكنه مرتبط أكثر بخصوصية تحليل بأي وسيلة يضمن الأفراد أمنهم الغذائي. يتمثل الهدف الأساسي من تقويم الأمن الغذائي في قياس درجة انعدام الأمن الغذائي وفهم لماذا هذا الوضع بدقة من خلال مجموعة من المؤشرات الجزئية ثم تحديد ما هي السياسات والاجراءات الواجب اتباعها لتدعيم بعض النقائص ومعالجة أخرى لتمكين الأفراد من تحقيق أمنهم الغذائي

[1] بوغدة نور الهدى، **مرجع سابق** ، ص 13.

[2] محمد رفيق أمين حمدان، **مرجع سابق**، ص 18.

بشكل جيد على المدى القصير متوسط وطويل الأجل[1]، يمكن أن تختلف منظومة المعايير والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقويم حالة الأمن الغذائي من بلد لآخر لإختلاف دلالاتها وبالتالي على الباحث انتقاء المنظومة المناسبة التي تتماشى وخصوصيات المجتمع محل الدراسة مع ضرورة مراعاة المرجعية العلمية.[2]

ويمكن تعريف مؤشر الأمن الغذائي بأنه نموذج ديناميكي متدرج من مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، تقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي عبر كل من البلدان النامية والمتقدمة والهدف العام من المؤشر تقييم البلدان، أيها الأكثر أو الأقل تعرضا لانعدام الأمن الغذائي.

يعتبر الفهم الجيد لأسس الأمن الغذائي عامل جد مهم للتمكن من تقويم حالته في دولة أو مجتمع ما محل الدراسة ومتابعتها توفر الهيئات الدولية المتخصصة عالميا في تقويم مستوى الأمن الغذائي القاعدة المرجعية في ذلك، ممثلة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووحدة الاستخبارات الاقتصادية [3].

الفرع الأول: نموذج منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة (FAO)

طرحت أول مبادرة على المستوى العالمي لتدويل استخدام منظومة مؤشرات لتقويم حالة الأمن الغذائي (1997) من طرف لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للفاو، وقد تضمنت مشاورات فنية لموائمة استخدام مؤشرات تقويم حالة الأمن الغذائي في العالم، وقد طورت وتم جمعها تحت مسمى"نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة "(SICIAV)، توفر منظومة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) قاعدة بيانات تتيح الاطلاع على المؤشرات المستخدمة من طرفها في تقويم حالة الأمن الغذائي، تحت مسمى "مؤشر الأمن الغذائي"، وهي تتضمن 31 مؤشرا فرديا خاص بـ 227 دولة من العالم.[4] وينطوي مفهوم الأمن الغذائي على أربعة مرتكزات أساسية تتمثل في: [5]

أولا– الاتاحة: ينبغي اتاحة امدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة يتم توفيرها من خلال الانتاج المحلى أو الاستيراد (يشمل المساعدات الغذائية)، أي إتاحة المعروض من الموارد الغذائية بالكم والنوع، سواء في الانتاج المحلي أو من السوق العالمي شرط أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا.

---

[1] طويجيني زين العابدين، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة**، الملتقى الدولي التاسع حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر، 2014، ص3.

[2] طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، **الأمن الغذائي: إشكالية تقويمه ومؤشرات دالة عن حالته في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع"القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر3، يومي 24و25 ماي، 2017، ص5.

[3] نفس المرجع، ص 3

[4] نفس المرجع، ص ص3-4.

[5] بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد13، جوان 2013، ص 190.

تعتمد كفاية الغذاء على طاقة الدولة، فيما يتعلق بالانتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية، حيث يعتمد الانتاج المحلي من السلع الغذائية على: مدى توفر الموارد الفلاحية الأرضية والمائية والبشرية والمالية والتكنولوجية؛ توجهات السياسات الفلاحية والغذائية؛ مدى توفر البنى التحتية الفلاحية؛ توجهات السياسات الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في انتاج السلع الغذائية.

أما الواردات الغذائية فيعتمد توفيرها على مايلي: الأسعار العالمية (العرض والطلب)، السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحه، القيود الجمركية وغير الجمركية، السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة مايتعلق منها باسعار الصرف ومعدلات التضخم، الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.

وبخصوص الكفاءة السوقية فهي تؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على مايلي:

- التركيب السوقي من حيث كونه إحتكاري أو تنافسي؛
- المخزون الاستراتيجي وكفاءة ادارته والسياسات الخاصة به؛
- مدى توفر ومدى كفاءة البنى التحتية التسويقية.

ثانيا–امكانية الحصول عليه: وهو أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول يد الأفراد، أو امكانية تقديمه للأفراد على شكل معونة للطبقات الأكثر فقراً، يعتمد على توفر القدرة الشرائية للأفراد.[1]وهذا يتطلب أن تكون أسعار الغذاء معقولة في متناول أفراد المجتمع من خلال: [2]

- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- توفير السلع في الأسواق بأسعار في متناول المواطنين كافة؛
- أن تتناسب مع دخول المواطنين حيث بينت بعض الدراسة الحديثة أن مشكلة سوء التغذية والجوع سببها هو ضعف القدرة الشرائية وليس سوء الانتاج.

ثالثا– سلامة الغذاء (الاستخدام): وهي ضمان صحة الغذاء وسلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري، وأن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة، وهنا قد تكون هناك معايير دولية متفق عليها من قبل منظمة التغذية العالمية يجب التقيد بها في انتاج الأغذية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.كما تتمثل في طريقة الاستفادة من الغذاء بشكل يلبي الاحتياجات الغذائية الخاصة بالفرد، وتشمل التجهيز المناسب للأغذية وتقنيات التخزين وكذلك الخدمات الصحية أو مستلزمات النظافة.

رابعا– الاستقرار: كي يصل السكان أو الأسر أو الفرد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يمكنهم الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات. ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الاحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي

[1] محمد عمار السعيد، حمد عمار السعيد، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] بكدي فاطمة، **مرجع سابق**، ص 191.

الموسمي). وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من البعدين المتمثلين في الإتاحة وامكانية الوصول إلى الغذاء.[1] أي مدى امكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الأوقات التي يريدها فيها الانسان على مدار السنة، لضمان استقرار امدادات الأغذية يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 6 أشهر.

أما مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي، التي وضعتها المنظمة فيمكن وردها في الجدول التالي:

الجدول رقم: (01– 03): مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

البعد	مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي
التوافر	–متوسط كفاية امدادات الطاقة الغذائية.– متوسط قيمة انتاج الأغذية.– حصة امدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرينات.– متوسط الامدادات من البروتينات.– متوسط امدادات البروتينات من أصل حيواني.
الوصول	– نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق. –كثافة الطرق.–كثافة السكك الحديدية.
	– الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد(بمعادل القوة الشرائية).–المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.
	–انتشار نقص التغذية.–حصة انفاق الفقراء على الغذاء.– عمق العجز الغذائي.– مدى انتشار عدم كفاية الأغذية.
الانتفاع (الاستخدام)	- الوصول إلى مصادر محسنة للمياه.– الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي.
	– النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال.– النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم.– النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن.– النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون من نقص في الوزن.– انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل.– انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر.– انتشار النقص في الفيتامين A.– انتشار نقص في اليود بين السكان.
الاستقرار	– نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب.– النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري.– قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع. – الاستقرار السياسي وغياب العنف/الارهاب.– تقلبات الأسعار المحلية للأغذية. –قابلية التغير لانتاج الأغذية للفرد الواحد.– قابلية التغير للامدادات الغذائية للفرد الواحد.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، "**تقييم الحالات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015 تقييم التقدم المتفاوت**"، 2015، ص 48

الفرع الثاني: نموذج وحدة الاستخبارات الاقتصادية الأمريكية

تم تصميم مؤشر الأمن الغذائي العالمي وبناؤه بواسطة وحدة المعلومات الاقتصادية، من خلال منهجية شفافة وقوية، والهدف من عمل فريق الخبراء استعراض الإطار واختيار المؤشرات وتحديد أوزانها والبناء العام لمؤشر الأمن الغذائي العالمي.

[1] البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية**، جانفي 2009، ص 3.

أنشئت وحدة الاستخبارات الاقتصادية الأمريكية سنة، 2012 وهي توفر28 مؤشرا فرديا كمي ونوعي لتقويم حالة الأمن الغذائي لـ 109 دولة عضو، ضمن ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: والقدرة على تحمل تكاليفه، وفرة الغذاء، جودة الغذاء وسلامتة. وتنشر هذه الهيئة ما يعرف بمؤشر الأمن الغذائي العالمي بشكل سنوي[1].

تعد وحدة الاستخبارات الاقتصادية الأمريكية منظومة متخصصة في تقويم حالة الأمن الغذائي، وهي تستمد البيانات التي تستخدمها من عدة هيئات دولية منها: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، المعهد الدولي لبحوث سياسات التغذية، منظمة الصحة العالمية...الخ، تتميز بدقة كبيرة في تقويم مستوى الأمن الغذائي، وتعتمد في ذلك على اعطاء درجات على 100 نقطة عن حالة الأمن الغذائي لكل دولة، حسب نتائج تقويم كل محور ومؤشر جزئي ضمنه [2]، والجدول التالي يوضح المؤشرات التي تعتمد عليها ضمن كل محور:

الجدول رقم (01–04): مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية

المحور	مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية.
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	– استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الانفاق الأسري.– نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي.– الناتج المحلي الإجمالي للفرد.– التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية. –وجود برامج شبكات الأمان الغذائي.–حصول المزارعين على التمويل.
وفرة الغذاء	–متوسط عرض الغذاء.– الاعتماد على المساعدات الغذائية.– انفاق الحكومي على البحوث الزراعية.– وجود مخازن تخزين ملائمة للمحاصيل الزراعية.– البنى التحتية للطرق. — البنى التحتية للموانئ.– تقلب الانتاج الزراعي.– خطر عدم الاستقرار السياسي الفساد — خسائر الغذاء. – القدرة الاستيعابية في المناطق الحضرية
جودة وسلامة الأغذية	–تنوع النظام الغذائي. — المعايير التغذوية: وجود دليل وطني للتغذية؛ وجود رقابة ورصد على التغذية – توفر المغذيات الدقيقة: توفر أغذية تحتوي الفيتامين أ؛ توفر أغذية تحتوي الحديد الحيواني– توفر أغذية تحتوي الحديد النباتي.– جودة البروتين.– سلامة الأغذية: وجود وكالة لضمان أمان وصحة الغذاء؛ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة ؛ وجود قطاع بقالة رسمي

المصدر: طويجيني زين العابدين، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر، 2014، ص5.

يتبين من الجدول أنه لتقويم محور معين من المحاور الثلاثة للأمن الغذائي، يجب الاعتماد على نتائج مجموعة من المؤشرات الجزئية ضمنه.

[1] طويجيني زين العابدين، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة، مرجع سابق**، ص4.

[2] نفس المرجع، ص5

خلاصة الفصل

تتميز الفلاحة بأنها نظام حياة يأتي الغذاء على رأس أولوياته بوصفه ركيزة الأمن الغذائي والأساس الذي تقوم عليه الفلاحة، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته لاسيما في ظل توجهات المجتمع العالمي نحو النظام الاقتصادي الحر، مما جعل الفلاحة تحظى باهتمام كبير لدى المفكرين الاقتصاديين في مختلف مدارس الفكر الاقتصادي والاتجاهات الفكرية، الأمر الذي دفع رواد مدارس الفكر الاقتصادي إلى تعميق البحث والتفكير في أهم العناصر التي ترتبط بالنشاط الفلاحي في ظل المشكلة الاقتصادية المعروفة بعدم التوازن بين المنافع المادية النادرة والحاجات البشرية المتعددة، مما أوجب على الحكومات ادارة القطاع الفلاحي بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. ولا يكون ذلك إلا ضمن سياسة فلاحية التي تعمل على تحسين الانتاجية الفلاحية وتخفيض التكاليف وايجاد حلول متوازنة للموارد المتاحة وتوجيه الانتاج حسب الحاجات والحد من المشكلات التي تعاني منها الفلاحة.

الفصل الثاني:

أساسيات حول مفهوم التنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعتمد تقدم أي بلد وتطوره على التنمية الاقتصادية، ومعظم البلدان النامية منها والمتقدمة تسعى بلا شك إلى احداث النهضة الشاملة في الاقتصاد، فالأولى تسعى إلى مغادرة التخلف الذي تعانيه لتصبح أكثر تقدما والثانية إلى استمرارية التقدم، وهذا يتطلب حشد الطاقات والامكانيات البشرية والفنية والمادية والمالية المتوفرة وفق تخطيط مرسوم ومدروس باتجاه تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وانجاح عملية التنمية الاقتصادية.

عرف مفهوم التنمية الاقتصادية اهتماما كبيرا من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين عبر مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة، الذين طوروا العديد من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية وابراز مقوماتها وأبعادها ومؤشرات قياسها والاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

تعد التّنمية أحد المفاهيم التي تداولتها كثير من الأدبيات الاقتصادية ولها تعاريف متعددة تختلف باختلاف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين، حيث تسهم معظم هذه التعاريف في تحليل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية واختلفت تبعا لأوضاع المفكرين وجنسياتهم، وربما حتى انتماءاتهم، وكانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التغيير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلي[1]، لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية.[2]

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وأهميتها

أولا–تعريف التنمية الاقتصادية

1–مفهوم التنمية من الناحية اللغوية

لغة: تعني النماء والزيادة **واقتصاديا** تعرف على أنها عملية تغيير في هيكل الانتاج وهيكل الاستخدام وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليلا في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر.[3] ويعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، ومن الناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو" يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتظافر عوامل الانتاج وتفاعلها في نطاق العملية الانتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الانتاج المستخدمة وارتفاع انتاجية العمل وانتاجية كل من هذه العوامل[4]، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أفضل. أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو، أي أنه فيها عنصر التعدد والفعالية وبالتالي فإن العملية تشتمل على النمو وعلى التغيير.

2–من الناحية الاصطلاحية: يتضمن معاني وأمور كثيرة تختلف باختلاف الايديولوجية السائدة في المجتمعات، وباختلاف تخصصات من يتناولوه بالدراسة والتحليل، حيث شاع استعمال هذا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالاطار الاقتصادي والمتمثل في التنمية الاقتصادية.

---

[1] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص18.

[2] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص63.

[3] بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة ابحاث اقتصادية إدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، جوان 2013، ص 183.

[4] عصام فوزي، عدنان سليمان، **التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص 142.

اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الايديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد- مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك- يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي.[1]

- **تعريف أول:** "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، وبمعنى أن أية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب"[2]، أي أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.

- **تعريف ثاني:** "التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم اهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة".[3]

من خلال هذا العرض لمفهوم التنمية بصفة عامة من الناحيتين اللفظية والاصطلاحية يمكن أن نأخذ النقاط الآتية حول مفهوم التنمية:

-إن التنمية هي عملية، بمعنى أنها خطوات مترابطة ومتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة، أي أنها عملية مجتمعية متشابكة متكاملة في اطار ينتج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية وعمرانية؛

-إن التنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الآخر، ولذا فهو منهجا وطنيا يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته؛

-إن التنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطوير، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق، وهنا تكمن صعوبة تعريف ثابت ومحدد لها.

---

[1] عبد اللطيف مصيطفي، بن سانية عبد الرحمان، "**انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي**"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي ورهانات المستقبل، 23، 2011/02/24، المركز الجامعي غرداية، ص03.

[2] أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986، ص 14.

[3] سليمان الرياشي، **الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص179 .

- تعريف **هيئة الأمم المتحدة للتنمية:** أقرت هيئة الأمم المتحدة في عام 1956 تعريفا مميزا للتنمية على أنها تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، ويعد هذا التعريف بمثابة دعوى للحكومات في الاسراع بالقيام بعمليات التنمية، وذلك في تحفيز المواطنين والالتفاف حولهم للقيام بالعمليات اللازمة، في أقصر الأوقات وبطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها.

ونحاول في هذه الدراسة عرض أهم التعريفات وآراء بعض الاقتصادين الغربيين المتعلقة بالتنمية، بالإضافة الى أهم المساهمات العربية في هذا المجال:

ثانيا– مفهوم التنمية عند الغربيين

- يعرف"**جيرارد ماير**" التنمية الاقتصادية بأنها: هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، من خلال هذا التعريف يضع ثلاثة مؤشرات أساسية لاحداث التنمية، أو بمعنى آخر يجب التأكد من حدوث ثلاث ظواهر حتى نقوم بتحقيق التنمية: ارتفاع الدخل الوطني، استمرارية هذا الارتفاع، مواصلة هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة.[1]

- ويرى **واجل:** الاقتصادي الامريكي أن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها، وأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الانتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع.[2]

- تعريف **سالسو فيورتادو:** تتوخى نظرية التنمية الاقتصادية وفي تطلع شامل لشرح هذين النقطتين:[3]

أ – أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل وآليتها؛

ب – انعكاسات زيادة هذه الانتاجية على تنظيم الانتاج، والتوزيع وتوظيفات الناتج الوطني.

وفي الواقع أن التنمية الاقتصادية ليست سوى العملية الاجتماعية–الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما وكيفا والتي لا يمكن أن تتم إلا في اطار نمط انتاج اجتماعي معين، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية.

- تعريف **بالدوين ماير** على أنها: عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق

[1] إسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص ص 50-51

[2] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق**، ص 64

[3] قادري محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 19

معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.[1]

- تعريف **كيندل بارجر**: فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة عن الزيادة التي تطرأ عن الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[2]

- ويرى **نيتل وروبرتسون :** أن التنمية الاقتصادية هي التي تسعى الدولة بمقتضاها إلى رفع مكانة مجتمعها وتحقيق المساواة وتكريس العدالة ومقاربتها بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة.

- تعريف **والت روستو:** حيث يرى أنه بالإمكان تصنيف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات على النحو التالي: المجتمع التقليدي، المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق، المجتمع المنطلق، المجتمع السائر نحو النضوج، المجتمع الذي دخل عنصر الاستهلاك النسبي الواسع وفي تحليل مراحل النمو هذه يشير روستو أن المجتمع التقليدي في سعيه للحاق بالعصر والانتقال من مرحلة لأخرى لاحقة لابد أن تتوافر الشروط المؤهلة للانطلاق فإن ذلك يتم بتأثير عاملين:

- وجود قوة اجنبية حيث تتدخل في شؤون البلاد؛
- وجود قوة وطنية تعمل على تفعيل وتسهيل التحديث والتقدم.

-تعريف **رانغار نوركسه:** صاحب الصيغة الشهيرة التي بمقتضاها "يكون البلد فقير لأنه فقير" (1953) يعرف التنمية على أنها: مسألة توافر المال فالادخار غير كاف لأن الدخل متدن والدخل متدن لأن زيادة الانتاج تصطدم بضعف الأسواق ونقص رؤوس الاموال وكذلك بغياب الحوافز على الاستثمار....إذن يكون انطلاق التنمية بتمويل المرحلة الانتقالية، وهذه هي المسألة الرئيسية، إلى أن يبلغ الادخار مستوى كافيا ويتدعم النمو ذاتيا، وهكذا تصبح التنمية "وعدا بالتمويل". فما أن يرتفع الدخل حتى تخصص موارد جديدة للاستثمار. وبمعنى آخر ما يتنوع الانتاج حتى يكتسب الاقتصاد استقلالية حيال الخارج.

-تعريف **شومبيتر**: التنمية هي نتاج قوى تعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل بفعل قوى توسعية ضاغطة.[3]

-تعريف **نيكولاس كالدور** على أنها: مجموعة من اجراءات وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

---

[1] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص ص7-8.

[2] نفس المرجع، ص 8 .

[3] قادري محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص ص19-22.

-تعريف **تودارو**: هي العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.[1]

ثالثا– مفهوم التنمية عند العرب

- يرى **محمد عجمية ومحمد علي الليثي** على أن التنمية الاقتصادية هي: تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر من الزمن.
- **محمد زكي الشافعي** يعرفها على أنها: عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية.[2]

– تعريف **إسماعيل عبد الله** يعرف التنمية بأنها: تعني التغيير في الاقتصاد بتعدد قطاعات الانتاج والخدمات وزيادة مابينهما من ترابط وتقاس التنمية عادة بأهمية القطاع الثانوي (الصناعة التحويلية) في الناتج القومي الاجمالي. كما يعتبر الإنسان ورأس المال العنصران الأساسيان اللذان تركز عليهما التنمية الاقتصادية وهما يمثلان عوامل الانتاج بصفة عامة، كما ركز على ضرورة تكوين العنصر البشري واعداده اعدادا يوفر له القدرة والإيمان بالاقبال على العمل التنموي مما يتمخض على ذلك توفيرا لرأس المال حيث أنه من الخطأ اعتبار منطق التنمية من رأس المال فقط أو من خلال وضع برامج اقتصادية تنتظر التنفيذ.[3]

-تعريف **عبد الباسط حسن**: التنمية ماهي إلا تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فتحدث فيها تغييرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين، ويستفاد في تحقيق تنمية المجتمعات بالتقدم الذي تحقق في المجتمعات الصناعية، واحتذاء هذه الدول النامية لنموذج الدول المتقدمة الذي اتبعته، وتعبئة المصادر القومية بها وتنسيق القوى الاجتماعية والسياسية فيها، مع توجيه اهتمام خاص للاستخدام الأمثل للموارد المحلية وتوزيع أوسع للمنافع الناشئة من تلك التنمية، والتركيز على احتياجات أغلب السكان للقضاء على الفقر وزيادة الدخول واشباع الاحتياجات الأساسية، وتحتاج كل هذه المطالب إلى احداث اصلاحات جذرية في نظامي الانتاج والتوزيع.

---

[1] عصام عمرو مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية (المنهج – النظرية – القياس)**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011، ص28.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص ص8-9.

[3] قادري محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 23.

– وقد عرف **ابراهيم العيسوي** التنمية بأنها: تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عددمن النتائج الأخرى غير الاقتصادية.[1]

من خلال ماسبق فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ماهي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، ولكنه لايمكن فصل التنمية عن أهدافها. ولابد من التأكيد هنا بأن عملية التنمية لايمكن أن تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع، وتتطلب تفاعل الفرد معها لغرض انجاحها. وهنا يأتي دور الإعلام في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه والاحساس بأن دوره في العملية التنموية ضروري لانجاحها. وفي نفس الوقت يتعين أن يقتنع الفرد بأن ثمار التنمية لابد وأن تعود عليه بالخير، وبالتالي فإن للفرد مصلحة حقيقية في تحقيق التنمية.[2]

التنمية الاقتصادية لا تعني أبدا مؤشرات كمية يمكن أن تحدث خارج نمط الانتاج الاجتماعي، بل التنمية الاقتصادية بمفهومها العام تعني العملية الاجتماعية الاقتصادية وكذا البيئية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته ومسبباته كما نوعا والتي تتم في اطار نمط انتاج إجتماعي معين وضمن هيكل بيئي محدد على أساس خصوصيات تميز كل بلد، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام هذه التنمية.[3]

رابعا– تطور مفهوم التنمية الاقتصادية: مع نهاية الحرب العالمية إلى منتصف الستينات كان مفهوم التنمية الاقتصادية مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، وقد أشارت تجربة الخميسات والستينات أن العديد من الدول النامية حققت نموا اقتصاديا. غير أن مستوى المعيشة لم يتحسن لدى الأغلبية من سكانها واتضح بذلك المفهوم الضيق للتنمية الاقتصادية.[4]

وبداية من الستينات إلى منتصف السبعينات تطور مفهوم التنمية حيث أصبح يعني تحقيق النمو مع التوزيع العادل له، ومنذ منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة، حيث أصبحت التنمية تعني الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا تحول مفهوم التنمية من

[1] إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية (دراسات اقتصادية)**، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2009، ص ص163-164.

[2] جابرأحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية (مفاهيم – نظريات – تطبيقات)**، الطبعة الأولى، دارالوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012، الاسكندرية، مصر، ص42.

[3] قادري محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 23.

[4] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص إقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016، ص ص11-14.

مجرد تحقيق للنمو الاقتصادي إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل والاهتمام بتوسيع فرص العمل واشباع الحاجات ويعتبر مدخل الحاجات الأساسية للتنمية مفهوما يهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل.[1]

ثم ظهر في 1990 مفهوم التنمية البشرية، أن التنمية هي عملية لتوسيع الحريات الحقيقية للبشر، وإن هذا المفهوم الجديد الذي يركز على حريات الإنسان يتجاوز تلك المقاربات الضيقة للتنمية والتي الحريات تعتمد على جوانب أخرى، كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم والحقوق المدنية والسياسية.

ومنذ قمة الأرض في ريودي جانيرو في 1992 ظهر مفهوم التنمية المستديمة التي يعرفها كل من Hewit Peter وPhilippe Aghion أنها: التنمية التي تتم بتحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون اغفال رفاهية أجيال المستقبل.[2]بالاضافة إلى المفاهيم السابقة للتنمية يمكن الاشارة إلى اتجاهين آخرين يمثلان تطورا مهما في مفهوم التنمية هما: التنمية المستقلة والاطار الشامل للتنمية. واتفق معظم الاقتصاديين أن التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع منح الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الانتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية.[3]

وفي عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة سميت "الاطار الشامل للتنمية" والتي مثلت طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا الاطار الجديد للتنمية على احداث التكامل بين الجانب الاقتصادي والمالي والهيكل الاجتماعي والبشري وتحويل المجتمع من الطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم والانتاج إلى طرق أكثر حداثة. ويمكن تعريف التنمية الشاملة على أنها: "عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لقوى خارجية، ويجري في اطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية".[4]

تطور مفهوم التنمية والذي يلخصه الجدول التالي:

---

[1] جميلة معلم، **مرجع سابق**، ص ص 11-12

[2] Peter Hewitt et Philippe Aghion, Endogenous Growth Theory, Massachusetts, Institute of , Technology, Third Printing ,1999, p.156.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 129.

[4] جميلة معلم، **مرجع سابق**، ص ص 14- 15.

الجدول (02-01): تطور مفهوم التنمية وأدوات قياسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	أدوات قياس التنمية			
		مؤشرات اقتصادية	مؤشرات اجتماعية	مؤشرات بيئية	المعاملات/ الأدلة
1	التنمية=النمو الاقتصادي (نهايةالحرب العالميةالثانية، منتصف ستينات القرن العشرين)	مؤشرات النمو الاقتصادي(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.	لايوجد	لايوجد	لايوجد
2	التنمية = النمو الاقتصادي+التوزيع العادل(منتصف الستينات، منتصف السبعينات	– مؤشر النمو الاقتصادي – مؤشر توزيع النمو الاقتصادي	بعض مؤشرات التوزيع الاقتصادية، الاجتماعية بدرجة أقل من الاقتصادية، وبصورة غير شاملة لجميع الجوانب الاجتماعية	لايوجد	لايوجد
3	التنمية الشاملة المتكاملة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى (منتف السبعينات، منتصف الثمانينات)	– مؤشر النمو الاقتصادي – مؤشر توزيع النمو الاقتصادي –مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات	–بعض مؤشرات النمو الاقتصادية والاجتماعية –مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتناعية (الصحة، التعليم، الاسكان)	بعض المؤشرات البيئية العامة	معامل نوعية الحياة (3مؤشرات اجتماعية)
4	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان (منذ 1990إلى وقتنا الحاضر	– مؤشر النمو الاقتصادي – مؤشر توزيع النمو الاقتصادي –مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات	بعض مؤشرات النمو الاقتصادية والاجتماعية –مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتناعية (الصحة، التعليم، الاسكان)	بعض المؤشرات البيئية العامة	معامل نوعية الحياة (3مؤشرات اجتماعية واقتصادية)
5	التنمية الاقتصادية =النمو الاقتصادي +التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى (منذ قمة الأرض بريودي جانيرو 1992	– مؤشر النمو الاقتصادي – مؤشر توزيع النمو الاقتصادي –مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات –مؤشرات اقتصادية أخرى	–بعض مؤشرات النمو الاقتصادية والاجتماعية –مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الاسكان) –مؤشرات اجتماعية أخرى	بعض المؤشرات البيئية العامة مؤشرات بيئية تفصيلية لجميع جوانب البيئة واستغلال الموارد الطبيعية	معامل الرفاه الاقتصادي المستديم (مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية)

المصدر: جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص إقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016، ، ص 10.

ومنه فان مفهوم التنمية تطور من مجرد تحقيق الزيادة في نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي-أي أنه كان مرادفا للنمو الاقتصادي لينتقل بعدها إلى اضافة شرط التوزيع العادل للدخل. ثم ظهر مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة التي تتطلب الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى، بعدها ظهر مفهوم تنمية

البشرية والذي يتضمن تحقيق حياة كريمة وصحية للسكان، وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المستديمة الذي يحتوي على ثلاثة أبعاد أساسية وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

خامسا – أهمية التنمية الاقتصادية: تتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في عنصرين هامين هما: [1]

1–التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة: نظرا لزيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة ومن أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة يجب على الدول النامية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة.

2–التنمية آداة للاستقلال الاقتصادي: التنمية الحقيقية لابد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته، حيث أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يرتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة والتي توارث من فترة ما قبل الاستقلال، هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي باحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا.

✓ اضافة إلى ذلك نجد: [2]

– حصول زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي أي زيادة القدرة الشرائية للفرد؛

– حصول زيادة حقيقة في كمية السلع والخدمات المنتجة وليست الزيادة في قيمتها السوقية؛

– ارتفاع نسبة تشغيل اليد العاملة مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة؛

– انخفاض نسبة البطالة المقنعة في الدول ذات النهج الاشتراكي؛

– تخفيض نسب الاستيرادات وزيادة كمية ونسبة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض عجز الميزان التجاري والوصول إلى الفائض التجاري؛

– زيادة كمية ونسبة الاحتياطي من النقد الأجنبي؛

– تخفيض نسبة الأمية وارتفاع نسبة التخصصات الفنية والعلمية وبالأخص المهن التطبيقية كالتمريض والانشاءات والتعليم والميكانيك وتكنولوجيا المعلومات؛

– تخفيض نسبة الوفيات وارتفاع متوسط عمر الفرد مع زيادة الوعي الصحي والتعليمي لزيادة الرعاية الاجتماعية؛

– ارتفاع نسبة التراكم الرأسمالي وارتفاع الكفاءة الحدية لرأس المال؛

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2006، ص ص 262- 264.

[2] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الإقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، الأردن، ص ص 464- 465.

- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتخفيض نسب التبذير والهدر؛
- زيادة وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي؛
- ارتفاع انتاجية القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛
- تزايد القدرة على كبح جماح الأزمات الاقتصادية والتي يمكن حصولها كالتضخم والكساد.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهدافا تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر الأهداف الأساسية في الآتي:

أولا–زيادة الدخل القومي الحقيقي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل من أهم الأهداف على الإطلاق، ذلك أ ن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي[1]، والدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة؛

ثانيا–رفع مستوى المعيشة: تسعى الدول النامية في خططها الانمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وإن الارتفاع في مستوى المعيشة للسكان يعبر عن توفير الضرورات المادية للحياة من مسكن ومأكل ومشرب وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة؛[2]

ثالثا–تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع هذا بالاضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه[3]، حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية يؤدي في الأجل الطويل، إلى ضعف قدرة الجهاز الانتاجي، وزيادة تعطيل العمال.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1986، ص 64.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق**، ص ص 266- 267.

[3] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص63.

رابعا–التوسع في الهيكل الانتاجي: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسيع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة.

✓ إلا أنه يمكن ذكر أهم الأهداف خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في اعلان الألفية الثالثة وهي: [1]

–توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية، ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

– الإبتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوب فيها كالتضخم والركود الاقتصادي؛

– تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول؛

– تنفيذ برامج إستثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج؛

–السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الثاني: مقومات ومعايير التنمية الاقتصادية

تحتاج التنمية الاقتصادية لتحقيق مجموعة من المقومات حتى تقوم بانجاز مهامها للوصول لمختلف أهدافها، ويمكن قياس مدى تحقيق غاياتها باستعمال معايير مختلفة.

الفرع الأول: مقومات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الانتاج وهي: رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجية والموارد الطبيعية. واضافة الى ما تقدم فان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية، وفيمايلي مستلزمات التنمية: [2]

أولا– تراكم رأس المال: يؤكد جميع الاقتصادين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك؛

[1] انظر تقارير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية متوفرة على الموقع: www.un.org

[2] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **مرجع سابق**، ص ص 55–65.

ثانيا–الموارد البشرية: أن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الانتاجية. وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الانسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني. ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية؛

ثالثا–الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها؛

رابعا– التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالانتاج، وتمثل المعرفة الفنية التي تستند على المعرفة العلمية وبعبارة أوسع فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر التالية:

- المعرفة التكنولوجيا المتجسدة في أشياء مادية؛
- المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين؛
- براءات الاختراع والعلامات التجارية؛
- المعرفة غير المسجلة.

الفرع الثاني: معايير التنمية الاقتصادية

وهي الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على مايحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أي ماهي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟ وتوجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية: معايير الدخل، المعايير الاجتماعية، المعايير الهيكلية، وسنتناول هذه المعايير تباعا فيما يلي:

أولا– معايير الدخل: الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي: [1]

1– معيار الدخل القومي الكلي: يقترح الأستاذ "**ميد Meade** " قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط مصيب الفرد، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان. كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة؛

2– معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الامكانيات المختلفة للإفادة من

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص ص97-98.

ثرواتها الكامنة، اضافة إلى مابلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل. غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخد التي للمعيار السابق، فضلا عن صعوبة وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل؛

3- معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. إلا هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن احصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وقضية أخرى هي هل نقسم اجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الانتاج.

ثانيا-المعايير الاجتماعية: هناك العديد من المعايير(المقاييس) الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي وفيما يلي أهم المؤشرات: [1]

1- المعايير الصحية: من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي وتتمثل في:

أ- عدد الوفيات لكل ألف من سكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف؛

ب-معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح؛

ج - كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى تعبر عن مدى جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد من أهمها: عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا..؛

د-نسبة المنفق على الصحة إلى اجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى اجمالي الانفاق الحكومي.

2-معايير تعليمية: يؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الانتاجية من ناحية وإلى ترشيد الانفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار. ومن المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك مسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛

[1] سحر عبد الرؤف سليم، عبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص ص 100-101.

- نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله إلى اجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى اجمالي الانفاق الحكومي.

3- معايير التغذية: تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، وهناك عدة مؤشرات للتعرف على سوء التغذية أونقصها ومنها:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

4-دليل التنمية البشرية: وهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:

أ- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي)؛

ب- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)؛ وهو بدوره يتكون من معيارين جزئيين هما:

- معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي (3/2)؛
- متوسط عدد سنوات الدراسة بوزن نسبي (3/1).

جـ- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

ثالثا-المعايير الهيكلية: قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو انتاج المنتجات الأولية (الفلاحية والمعدنية)، حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة وحتى تبقى تلك الدول سوقا لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية. ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب منها:

- حصول معظم تلك الدول على أساس استقلالها وسيعها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة؛
- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية.

لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى احداث تغيرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع وذلك بهدف توسيع قاعدة الانتاج وتنويعه، أهم المؤشرات (الناجمة عن التغير في الهيكل الاقتصادي) والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة: [1]

1- الوزن النسبي للانتاج الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي؛

2- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى اجمالي الصادرات السلعية؛

3- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى اجمالي العمالة.

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2011، عمان، الأردن، ص ص57-58.

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات ايجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الانتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها والعكس صحيح.[1]

المطلب الثالث: التنمية والنمو الاقتصادي

اختلف الكتاب والمفكرون في مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة أم أن لكل واحد منهما مدلوله، إن هذا مما لاشك فيه أمر طبيعي خاصة وأن عملية التنمية معقدة، فهي تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، فهي تتضمن مفهوم أوسع، فهي تضم بشكل خاص التحسن في الصحة والتعليم ومؤشرات عديدة لرفاهية الإنسان، فحسب مفهوم التنمية فإن الدول التي تحقق دخلا مرتفعا دون أن ترفع معدل الأمل في الحياة وتخفض الوفيات عند الأطفال ومعدلات الأمية، تعتبر دولا أخفقت في تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

فالتنمية الاقتصادية تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا، كما تقترن أيضا بتغير تركيبة السكان وتغير توزيع مداخيلهم ونفقاتهم على الاستهلاك والادخار، في اللغة هناك فرق واضح بين تعبير النمو وتعبير التنمية، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أكبر أو أحسن، أما تنمية الشيء فتعني فعل أو احداث النمو، وهكذا فالنمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوى واجراءات تهدف التغيير.[3] حيث تم استخدام مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى. فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة. لكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما. فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطرة في الناتج القومي الاجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ. بينما تعني التنمية الاقتصادية اضافة إلى نمو الناتج القومي الاجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية وفي التشريعات والأنظمة.[4]

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث تؤكد السيدة **هيكس**(**Hicks**) بأن التنمية تشير إلى الدول النامية والنمو يشير إلى الدول المتقدمة، كما يفرق **شومبيتر** (**Schumpeter**) بين

---

[1] سحر عبد الرؤف سليم، عبير شعبان عبده، **مرجع سابق**، ص ص 105-106.

[2] Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David l. lindauer, **Economie du Développement**, 3 Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008, pp.28-29.

[3] اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص ص6-7.

[4] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص 126-127..

الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغيير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان.[1]

– ويرى عبد القادر عطية أن: "النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"، و**متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان**، أي أنه يشير لنصيب الفرد في متوسط الدخل الكلي للمجتمع، ومن ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الحقيقي وليس النقدي(الدخل الحقيقي=الدخل النقدي+المستوى العام للأسعار)، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي=معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم

ويلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يتحصلون عليها، أما التنمية الاقتصادية فهي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الانتاج.[2]

– أما محمد البنا فيرى أن: "النمو الاقتصادي يعني ببساطة مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية والمؤسسية التي يتم بها الانتاج.

فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، فصحيح أن كل نمو يصاحب بتغير إلا أن التغيير المرتبط بالتنمية يجب أن يشمل هيكل الاقتصاد الوطني ويسعى لتنويع مصادر الدخل ويوسع فرص المشاركة أمام الأفراد.[3]

– يرى محمد مدحت مصطفى وآخرون أن النمو الاقتصادي "ماهو إلا تغير في حجم نشاط الاقتصاد القومي".

– أما محمد زكي الشافعي فيرى "أن النمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ".

– يشير عمرو محيي الدين إلى أن "النمو هو الارتفاع بمستوى المعيشة واعتباره زيادة في الحجم".

---

[1] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **مرجع سابق**، ص ص43-44.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية (طبع-نشر-توزيع)، الاسكندرية، مصر، 2002/ 2003، ص ص 11- 17.

[3] اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص 10.

✓ **ويمكن تلخيص أهم الاختلالات بين التنمية والنمو:** [1]

– النمو زيادة في الناتج القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويحدث بفعل آلية السوق دون تدخل الدولة بينما التنمية عملية تراكمية ادراكية نتيجة لتدخل الدولة؛

– لا يؤدي النمو في الزمن القصير إلى احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي بينما تعمل التنمية إلى احداث تغيرات هيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة؛

– النمو في الدول النامية قد يواكب إسقاطات النموذج المتقدم ويؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك وتغير أنماطه ولكنه لا يتحول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة.

✓ وعلى ذلك فإن عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية: [2]

أ– جميع ما انطوت عليه عملية النمو والتي تتمثل في:

– تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛

– أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية؛

– أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

ب– عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

- اجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: أي تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، وتوسيع الطاقة الانتاجية، فبلاضافة إلى ضرورة الاهتمام بالفلاحة يتعين الاهتمام بالصناعة، وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الانتاج في المجتمع، وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تدريجيا من تبعيتها للعالم الخارجي؛
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ملا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، فمن أولويات التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي اعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء؛
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التدخل الحكومي في الانتاج أو في تسعير المنتجات والخدمات الاساسية أو في شكل وكم الدعم الذي تقدمه. المستديمة اضافة إلى رفع الدخل المحلي الاجمالي تحقيق توزيع عادل للدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية واحترام معايير الحفاظ على البيئة.

---

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مرجع سابق**، ص 467.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات–الاستراتيجيات–التمويل)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص78–82.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

عرف مفهوم التنمية الاقتصادية اهتماما كبيرا من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين عبر مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة. فطوروا العديد من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية، والتي نتناولها مقسمة كمايلي:

المطلب الأول: نظريات التنمية في فكر التجاريين والطبيعيين

إن دراسة النظريات القديمة لها أهمية كبرى، وهذا من الناحيتين العلمية والتاريخية، من الناحية العلمية المقارنة بين نظريات الماضي والحاضر تجعلنا نتعرف على مدى تطور المجتمعات منذ القدم، أما من الناحية التاريخية فتجعلنا هذه الدراسة لا نقع في أخطاء الماضي بل نتفادى كل ماهو معرقل، ونعمل بكل ماهو مفيد لعملية التنمية.

الفرع الأول: التجاريون والتنمية

يرى بعض المفكرون أن آراء التجاريين في المجال الاقتصادي لم تكن آراء قيمة جدا بحيث يمكن أن نضعها في مقام النظريات، إذ كانت حسب رأيهم أفكار غير متكاملة، ابتداء من القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر وأهم أفكارهم هو أن تزيد الثروة في البلد دون أن يهتموا بكيفية توزيعها أو ما يصيب الفرد منها. إن جوهر الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية يتلخص في الآتي: [1]

- يجب أن تكون الدولة قوية، وتكمن قوتها في اقتصادها، الذي يتجسد في الثروة المتمثلة في المعادن الثمينة والاحتفاظ بها في خزينته؛
- نادى التجاريون في كل بلد السعي للحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى، سواء بشكل غير مباشر عن طريق التجارة، أو بشكل مباشر عن طريق امتلاك المستعمرات، وضرورة المحافظة على تحقيق فائض مستمر في ميزان الدولة التجاري مع الخارج؛
- نظر التجاريون إلى اجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم، وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى ؛
- أن التجارة والصناعة يعدان أكثر أهمية للاقتصاد من الفلاحة ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية، لأن الفائض الناتج عنها يزيد من ثراء الدولة.

✓ غير أن ما يؤخذ على التجاريين هو:

- الخطأ في تحديد معنى الثروة، إذ أن الثروة الحقيقية ليست هي الذهب والفضة، وإنما هي مقدرة البلد الانتاجية للسلع والخدمات؛

[1] علي حاتم القرشي، **إقتصاديات التنمية**، الطبعة الأولى، حوض الفرات، النجف، العراق، 2017، ص ص55-56.

- اعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الإيجابي في الميزان التجاري، وذلك لاستمرار تدفق الذهب والفضة سيقود إلى زيادة التدوال النقدي، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار المحلية، مما يقود إلى قلة الصادرات، ومن ثم عجز الميزان التجاري؛
- فشلوا في ادراك أن البلد يثرى ليس من افقار البلدان المجاورة، ولكن من خلال إكتشاف كميات أكبر من الموارد، وانتاج كميات أكبر من السلع الرأسمالية، واستخدام العمل بشكل أكثر كفاءة؛
- أن أسوء عناصر السياسة التجارية استغلال المستعمرات لصالح البلد الأم.

نخلص إلى أن المدرسة التجارية هي مدرسة نقدية تقوم على فلسفة أساسها المعادن النفيسة هي عماد الثروة، تقدم الاهتمام برعاية مصالح الوطن قبل مصالح الأفراد، وذلك عن طريق تدخل الدولة في صالح الانشطة التي تؤثر ايجابيا على الميزان التجاري وساهمت في تسريع التراكم الرأسمالي.

الفرع الثاني: التنمية عند الفيزيوقراط (الطبيعيون)

تبلورت أفكار المدرسة الطبيعية عند المفكر الفرنسي المعروف "**فرانسوا كيناي**"، فقام من هذه المدرسة بنشر أفكار اقتصادية خاصة بالتنمية لكنها كانت أفكار عامة وغير متخصصة.

أولا– القوانين الطبيعية: تعتمد أفكار الفيزيوقراط على القوانين الطبيعية، أي في الوجود قوانين طبيعية تحكم البشر والانسان لا دخل له فيها. وأن تغيرها غير ممكن وبالتالي على العلماء ايجاد قوانين تحكم المجتمع من شأنها أن توافق هذه القوانين الطبيعية، وتتمثل فيمايلي:[1]

1–المنفعة الشخصية: يرى الفيزيوقراط أن هذا الأمر إيجابي لأنه يدفع الناس لتحقيق مصالحهم عن طريق زيادة قدراتهم الانتاجية، وبالتالي يزدهر المجتمع ويتطور عندما تتحقق منافع الناس؛

2– قانون المنافسة: عندما يريد الناس تحقيق منافعهم الشخصية، فإنهم يتنافسون للحصول على أكبر نفع ممكن، وبالتالي يزداد النشاط ويعم التطور الاقتصادي للمجتمع ؛

3– الدولة والنشاط الاقتصادي: نادى الفيزيوقراط بسياسة الحرية الاقتصادية، أي ترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة ومن مهام الدولة عندهم حماية النظام الطبيعي، التعليم، القيام بالاشغال والانجازات العامة، وبالتالي فهم يخالفون الآراء التجارية.

ثانيا–بعض المفاهيم الأساسية عند الطبيعين: يعتبر المذهب الطبيعي أول مذهب جعل الإقتصاد علما مستقلا له وبين مكانته بين العلوم الاجتماعية الأخرى وحدد النظام الاقتصادي وفيما يلي أهم المفاهيم الاقتصادية في نظر الفكر الطبيعي: [2]

[1] إسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص58.

[2] سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص55.

1- مفهوم الثورة: الثروة عند الطبيعين لا تكون بقيمة ماتملكه من ذهب، بل تكون بقيمة ما تنتجه والانتاج عندهم هو كل عمل يخلق ناتجا صافيا وبناء على ذلك فالفلاحة وحدها هي التي تكون النشاط الاقتصادي، إذا أساس الثروة هو الفلاحة لذلك اهتموا بالقطاع الفلاحي كأهم قطاع اقتصادي واعتبروا الصناعة والتجارة والحرف المهنية الأخرى غير منتجة؛

2- مفهوم القيمة: يرى الطبيعيون أن مصدر القيمة هو الفلاحة باعتبارها القطاع الاقتصادي الوحيد المنتج للثروة؛

3- مفهوم التوزيع: يقصد به توزيع الناتج الكلي على الفئات المساهمة في انتاجه.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية

لقد ظهرت العديد من نظريات التنمية التقليدية التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصاديا وكانت أهمها :

الفرع الأول: نظريات التنمية الكلاسيكية

تعددت آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية وفي هذا الصدد نستعرض أغلب آراء الاقتصاديين:

أولا- آدم سميث: يعتبر من رواد المدرسة الكلاسيكية، وكان كتابه عن "طبيعة وأسباب ثروة الأمم" معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة، وفيما يلي أهم أفكاره:

1- القانون الطبيعي: وقد اعتقد بأن هناك يد خفية ترشد آلية السوق، فإن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وكان ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة؛[1]

2- تقسيم العمل: اعتبر تقسيم العمل أكبر مساهم في زيادة الانتاجية، ولهذا شدد على أهميته وحلل بشكل مفصل خصائصه الرئيسية والمتمثلة في: التحسن في براعة العاملين، والادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعمل والتحول من نوع من العمل إلى آخر، وابتكار آلات محددة أو وسائل وأنظمة يدار بها العمل؛

3- التراكم الرأسمالي: أقر بأن أساس التنمية الاقتصادية هو التراكم الرأسمالي الناتج عن فائض الانتاج (أي الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية)، والذي يستعمل في استثمارات جديدة، فإذا ما توفر السوق الكافي، فإن تقسيم العمل والتخصص يساهمان في تزايد الدخول، وذلك ما ينجر عنه توسع في حجم السوق، وزيادة في

[1] خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2014، ص42.

الادخار والاستثمار.كما شجع المبادلات التجارية ورأى أن التجارة الخارجية تعد مصدرا مهما للتقدم الاقتصادي.[1]

4- عملية النمو الاقتصادي وعناصرها: وفقا لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والفلاحين ورجال الأعمال. ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.[2]كما اعتبر عملية النمو عملية داخلية، يؤثر فيها تراكم رأس المال على انتاجية العمل، وهذا ما دفعه إلى البحث في نمو الدخل الفردي بدرجة أولى، ومن ثم البحث في أسباب تحسن هذه الانتاجية.

وقد اهتم بمساهمة التقدم التكنولوجي والبحث والتطوير في النمو الاقتصادي، من خلال التصميمات الصناعية الجديدة، وفي الأخير اعتقد **آدم سميث** بوجود ثلاثة قيود محتملة أو ممكنة تقيد النمو، وهي :العرض غير الكافي من العمال، شح الطبيعة، تآكل حوافز التراكم.[3]

يعطي آدم سميث إلى القطاع الفلاحي عناية كبيرة، كونه يؤمن الضروريات للعيش ولذلك يجب تطويره أولا، ثم تطوير القطاع الصناعي الذي يؤمن الحاجات الأقل ضرورة.[4]حيث تصور أن مراحل التنمية الاقتصادية أن يمر المجتمع بمرحلة التنمية الفلاحية ثم تتبعه التنمية الصناعية وأخيرا تتبع النشاطات التجارية وتتكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ثانيا– دافييد ريكاردو :يرى أن الفلاحة من أهم النشاطات الاقتصادية، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي ويرى ريكاردو أن الرأسماليون يلعبون الدور الأساسي والرئيسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة خاصة، إذ تكمن أهمية الرأسمالي في :

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الانتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن؛
- اعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريعهم السابقة أو بناء مشاريع جديدة مما يؤدي إلى توسيع رأس المال.

ويحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيمه للمجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: الرأسماليون الذين يعتبر دورهم أساسي ومركزي في عملية النمو من خلال توفيرهم لرأس المال وسعيهم لتحقيق أقصى الأرباح مما يضمن تحقيق عملية النمو. أما المجموعة الثانية فهم العمال الذين يعتمدون في عيشهم على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الانتاجية، وتتمثل المجموعة الثالثة في ملاك الأراضي الذين

---

[1] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 /2015، ص20.

[2] فتح الله ولعو، **الاقتصاد السياسي–مدخل للدراسات الاقتصادية**، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص 108.

[3] نفس المرجع، ص20.

[4] اسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص 61.

يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع لهم مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم[1]، بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره الى ثلاثة أقسام: أرباح الرأسماليين، أجور العمال، ريوع الاقطاعين.[2]

ويركز ريكاردو من جهة على أهمية التكوين الرأسمالي الذي هو أساس النمو الاقتصادي ومن جهة أخرى على أهمية الطبقة الرأسمالية في توسيع تكوين رأس المال وأهميتها في عملية النمو من خلال قدرتها على الادخار واعادة إستثمار الأرباح التي تحصل عليها بهدف الحصول على قدر أكبر من الأرباح.[3]

وقسم ريكاردو المجتمع ثلاث طبقات :

- طبقة رأسمالية توفر رأس المال الثابت للعمليات الانتاجية، منها الأجور؛
- العمال يقومون بإنفاق كل دخلهم الذي يمثل أجر العمل المدفوع لهم من الرأسماليين؛
- ملاك الأراضي وهم الطبقة غير المنتجة، ويحصلون على دخولهم من الريع، جراء استخدام أراضيهم للتنمية الفلاحية.

ثالثا– نظرية روبرت مالتس: يعرف مالتس بنظريته حول السكان حيث يرى أن السكان يزدادون بمتوالية هندسية، والانتاج بمتوالية حسابية، تتلخص هذه النظرية التي ظهرت سنة 1798 أن المتاعب الاقتصادية الفقر والحروب والمجاعات سببها الزيادة السكانية وعدم تناسب معدل المواليد مع الموارد الغذائية اللازمة لحياة الانسان وقد بنى هذه النظرية على جملة من الفرضيات:

- الطعام ضروري لكل فرد؛
- الغريزة الجنسية ضرورية لبقاء الإنسان؛
- إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الطبيعة على اعطاء الموارد الاقتصادية، فالمواد الغذائية تتزايد بمتوالية حسابية وعدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن(25سنة)، ومن هنا فإن السكان سيواجهون مشكلة الغذاء آجلا أو عاجلا.[4]

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الفلاحي والصناعي، مقترحًا إتباع أساليب الاصلاح الفلاحي كوسيلة لتحقيق زيادة الانتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للفلاحة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع

[1] موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2014/ 2015، ص 115.

[2] إسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص 64.

[3] موري سمية، **مرجع سابق**، ص 115.

[4] خبابة عبد الله، **مرجع سابق**، ص41.

الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويشدد على أهمية تقدم القطاعين مًعا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.[1]

رابعا–جون ستيوارت ميل: فإنه يرى أن التنمية الاقتصادية ماهي إلا نتاج عناصر الانتاج من أرض وعمل ورأس المال ويعتمد على التراكم الرأسمالي الناجم عن مزج عناصر الانتاج وصولا إلى توظيف قوة العمل المنتجة وأن من أهم سمات نظريته مايلي:

1– التحكم في النمو السكاني: تأثره بنظرية مالتس التي تشير إلى خطر زيادة السكان ويرى ضرورة الحد من الزيادة السكانية حتى لايكون تأثيرها سلبا على التنمية الاقتصادية؛

2– معدل التراكم الرأسمالي: يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة مابين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي، بعبارة أخرى خلق الادخار من خلال الرغبة في تكوينه والذي يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي بسبب تراكم الارباح نتيجة لانخفاض كلفة عنصر العمل. كما يرى ميل أن قانون تناقص الغلة الفلاحي يعني ميل الأرباح للانخفاض بسبب زيادة السكان بنسبة أعلى من نسبة التراكم الرأسمالي مع بقاء المستوى التكنولوجي ثابت؛

3– حالة السكون: أن زيادة معدلات العمالة المستغلة وتغيير العادات والتقاليد تعمل على تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ويمكن التحول من حالة السكون إلى حالة ديناميكية جديدة؛

4–دور الدولة: يعتبر ميل من أنصار الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة لا يكون إلا في الحالات الضيقة والضرورية كاعادة توزيع ملكية وسائل الانتاج.[2]

الفرع الثاني: النظرية الماركسية

إذا كان الكلاسيك يعتقدون أن الرأسمالية والحرية الفردية هما أساس العملية التنموية فإن ماركس يرى أن الرأسمالية هي العائق والحاجز الرئيسي للتقدم، وبالتالي فإن ازالتها واستبدالها بالاشتراكية شرط أساسي، لبناء سرح التقدم، بل أن ماركس بنى أفكاره على سقوط الرأسمالية وانتصار الاشتراكية.

فالماركسية تعتقد أن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والدينية وحتى الفكرية، والاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الانتاج، إن هذه الاخيرة تمثل القوى الكبرى التي تصنع تاريخ الناس وتطورهم، ووسائل الانتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس في انتاج حاجاتهم، والإنسان

[1] عادل زقرير، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، **مدخل إلى علم الاقتصاد– التحليل الجزئي والكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2009، ص 471.

مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر وهكذا تولد هذه الوسائل حركة التاريخ.[1] ويتمثل جوهر النظريات الماركسية فيما يلي: [2]

أولا– نظرية القيمة (قيمة العمل): بدأ دراسته لجوهر المجتمع الرأسمالي وقوانين الاقتصاد البرجوازي بتحليل القيمة التبادلية، بوصفها عصب الحياة في المجتمع الرأسمالي وجعل من نظريته التحليلية في القيمة حجر الزاوية في بنائه النظري العام. أخذ ماركس بالنظرية التقليدية لريكاردو القائلة: إن العمل البشري هو جوهر القيمة التبادلية، فالقيمة التبادلية لكل منتوج انساني تقدر على أساس العمل المتجسد فيه، ويعتبر ماركس أن قيمة سلعة ما تقاس بالعمل الذي تضمنته تلك السلعة بعدد الساعات التي استغرقها تحويل انتاج إلى سلعة أي "**القيمة أساس العمل**"، فقيمة السلعة التي يتطلب انتاجها ساعة واحدة من العمل، تساوي نصف قيمة السلعة التي ينفق عليها في العادة ساعتان من العمل؛

ثانيا– نظرية فائض القيمة: فهو يؤمن أن البضاعة مدينة بقيمتها للعمل المأجور الذي أنفق عليها، فإذا اشترى الرأسمالي كمية من الخشب بدينار ثم استأجر العامل ليصنع ذلك الخشب سريرا ليبيعه بدينارين فقد حصل الخشب على قيمة جديدة وهي الدينار الثاني الذي انضم إلى قيمة الخشب الخام، ومصدر هذه القيمة الجديدة هو العمل وفقا للقانون الماركسي في القيمة، فيجب لكي يربح مالك الخشب والأدوات شيئا أن لا يدفع للعامل إلا جزءا من القيمة الجديدة التي خلقها العامل ويحتفظ لنفسه بالجزء الآخر من القيمة باعتبارها ربحا خاصا به. من الضروري أن ينتج العامل قيمة تزيد على أجرته وهده الزيادة يسميها ماركس "القيمة الفائضة" ويعتبرها المصدر العام للأرباح.[3] فالعمل جوهر القيمة عند ماركس؛

ثالثا– نظرية التراكم: يتمكن أصحاب رؤوس الأموال بجمع الأموال وتكديسها بين أيديهم نتيجة الأرباح التي يحصلون عليها من فائض القيمة فيستعملونها في الاستثمار، بمعنى شراء رأس المال أي تحويل جزءا من أرباحه إلى رأسمال والاستفادة من التقدم العلمي في تحسين الأدوات والآلات واستبدالها بما هي أكثر كفاءة وأضخم انتاجا؛

رابعا– نظرية التركيز: يعمل كبار الرأسماليين على الاستيلاء على الأسواق على حساب الصغار الذين يضطرون إلى الإنسحاب من دورة الانتاج، في حين يتركز رأسمال في يد الأقلية.

الفرع الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للتنمية الاقتصادية

جاءت أفكار النيوكلاسيك مخالفة تماما للأسس التي تبناها الكلاسيك في تفسيرهم للتنمية الاقتصادية، فقد ركز هؤلاء على الأرباح باعتبارها المصدر الوحيد للتنمية في ظل اعتقادهم أن كل المدخرات ستوجه للاستثمار،

[1] اسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص ص 66-67.

[2] محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار التعارف للمطبوعات، سوريا، 1991، ص176.

[3] نفس المرجع، ص ص197-198.

كما أهمل الكلاسيك دور القطاع العام في احداث التنمية. جاءت أفكار النيوكلاسيك في تفسيرهم للتنمية والنمو الاقتصادي مركزة على أهمية سعر الفائدة في تحفيزه للادخار والاستثمار، وفيما يلي عرض أهم هذه الأفكار :

أولا– نظرية شومبيتر: يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي وقد ألف كتاب نظرية التنمية الاقتصادية في ألمانيا عام1911، والتنمية في نظره هي: تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري وهناك عاملان أساسيين في تحليله النمو الاقتصادي هما: دور الابتكارات التكنولوجية ودور المنظم.[1]

حيث ركز شومبيتر على أهمية المنظم في دفع التنمية الاقتصادية، وما يقوم به من تجديدات في شكل ابتكارت بهدف يتولد عنها موجة من الاستثمارات الضخمة يتم بها كسر حلقة التدفق الدائري المنتظمة. هذه الابتكارات تتمثل في إدخال منتج جديد أو تحسين مستمر في المنتجات الموجودة أو طريقة جديدة للانتاج، أو اقامة منظمة جديدة لأي صناعة. وخصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس للرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات ادارية عادية، وإنما هو قادر على تقديم شيء جديد تماما، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه محول مجال استخدامها، أما في مجال تمويل الاستثمارات فقد أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي وليس الادخار.[2]

ثانيا–النظرية الكينزية (جون مينارد كينز): انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929.وتمثلت أهم الفرضيات التي جاء بها كينز في نظريته فيما يلي:

1– فرضيات كينز: [3]

أ– يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة؛

ب– لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، وبتكلفة اجتماعية باهظة؛

جـ– وجوب تدخل الدولة لاعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه؛

د– الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي.

2–الأدوات الكينزية:

أ– الطلب الفعال: البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار؛

---

[1] خبابة عبد الله، **مرجع سابق**، ص44.

[2] عصام عمرو مندور، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] خبابة عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص 46-47.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسة لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال؛

جـ- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد؛

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الانتاج.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في نظريات الفكر الاقتصادي الحديث

من أهم سمات نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية أنها جاءت لتحلل أوضاع الدول النامية، وكان السبب الذي وراء ذلك الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول النامية هو كسب ودها وضمها إلى معسكرها. وقد انقسمت نظريات التنمية في هذه الحقبة إلى اتجاهين:

- اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم؛
- اتجاه ثاني يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

أولا-نظرية الدفعة القوية لرودان وروزنشتاين: تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أوبرنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. ويفرق روزنشتين-رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفرات الخارجية. الأول: عدم قابلية دالة الانتاج للتجزئة، والثاني: عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، والثالث: عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة، وتنطلق هذه النظرية من سيادة الوفرات الخارجية ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية التقليدية الساكنة، التي تهتم بحالة التوازن الساكن حيث الاستثمار يعادل الصفر، في حين أن هذه النظرية تبحث في الواقع عن المسار الموصل إلى التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن. وطالما أن هناك نقصا في الطلب في الدول النامية فإن من شأن الاستثمارات العديدة والآنية أن تخلق طلبا، يصبح انتاج مختلف المشروعات مجديا.[1]

ثانيا-نظرية النمو لـ: هارود ودومار: تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كإمتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي **y/y=s/k**، أي أن: معدل **النمو الاقتصادي=معدل الادخار القومي/معامل رأس المال**، وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي: **y/y=s/y-n**

أي: معدل النمو الاقتصادي= (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال)- معدل نمو السكان

وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقته عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع.

[1] عصام عمر مندور، **مرجع سابق**، ص ص55-56.

انطلاقا من المعادلة السابقة نستنتج أن سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي. وإما لارتفاع معامل رأس المال وذلك بسبب: ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني. والواقع أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية. كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة، ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار (بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة)، وانخفاض معامل رأس المال نتيجة التقدم التكنولوجي وانخفاض المعدلات السكانية نتيجة سياسة الحد من النسل.[1]

– ولتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية، فإن ذلك يستوجب معدلات ادخار عالية جدا، لكن المشكل بالنسبة للدول المتخلفة هو ضعف القدرة الادخارية، إذن الحل هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي، إما القروض الأجنبية "المديونية" أو الاستثمارات الأجنبية.

– طبقت نتائج هذه النظرية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جدا. لكن يفترض النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول النامية والواقع خلاف ذلك بسبب: ضعف الادارة، نقص العمالة الماهرة، ضعف القدرة على التخطيط، عدم كمال السوق.

– لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة، فهناك مشاكل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، التخلف الاجتماعي،...

– شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، مما أدى بها إلى مشكل المديونية وبالتالي فإن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق على الدول النامية.[2]

ثالثا- نموذج فائض العمالة لآرثر لويس (1954): وهي من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول.

وفي ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: القطاع الفلاحي التقليدي الذي يتسم بالانتاجية الصفرية لعنصر العمل، والقطاع صناعي الحضري، تكون انتاجية العمل فيه مرتفعة وأن أجور العمل في هذا القطاع أعلى من أجور العمل في القطاع الفلاحي بنسبة معينة ثابتة. فالعمالة تنتقل من الريف إلى القطاع الصناعي في المدن، لارتفاع الأجور في الصناعة، وتؤدي إلى توسيع الانتاج وزيادة الأرباح التي يتم اعادة استثمارها في الصناعة،

[1] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول" الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجاج لخضر، باتنة، 2009، ص 7.

[2] عصام عمر مندور، **مرجع سابق**، ص ص57- 58.

مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الانتاجية وزيادة حجم التشغيل، وهكذا يستمر إنتقال العمالة من الريف إلى المدينة ويتوسع الانتاج الصناعي وتحدث التنمية والتغيير الهيكلي في الاقتصاد.[1]

رغم أهمية النموذج إلا أنه احتوى على بعض الفرضيات التي تتنافى مع الواقع الاقتصادي في الدول المتخلفة، ويمكن إيجاز أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية: [2]

- إفتراضه تناسب عملية التحول العمالي مع معدل التراكم الرأسمالي، لكن ماذا يحدث لو تم اعادة استثمار الأرباح باستخدام آلات ومعدلات أكثر حداثة (صناعة كثيفة رأس المال وموفرة للعمل)؛
- ماذا يحدث لو أن أرباح الرأسماليين لم تستثمر داخل الوطن، وإنما لتذهب للخارج- وهو حال الكثير من الدول النامية-وهذا يعني أن الزيادة في الانتاج ستذهب كلها إلى الرأسماليين، ولا يستفيد من عملية التحول هذه إلا القلة القليلة، وهذا ما يسمى بالنمو المضاد للتنمية؛
- يفترض النموذج وجود فائض عمالة مستمر في القطاع الفلاحي، وتوظيف كامل في القطاع الحضري وهذا الفرض مخالف تماماً للواقع، حيث هناك بطالة سافرة في المناطق الحضرية وبطالة موسمية في المناطق الريفية؛
- يفترض النموذج كذلك بقاء الأجور ثابتة في المناطق الحضرية، وذلك مدام هناك فائض عمالة قادم من القطاع التقليدي، والواقع يثبت أن الأجور لن تبقى ثابتة حتى لو كان هناك فائض في العمالة بسبب:
- تأثير النقابات العمالية على الأجر؛
- استحالة احلال العمالة الوافدة من القطاع الفلاحي بالعمالة المدربة في القطاع الصناعي نتيجة ارتفاع تكاليف التدريب.

رابعا-نظرية النمو المتوازن رونغار نوركس(1953): تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الدفعة القوية لرودان روزنشتاين، ويرى نوركس صاحب حلقة الفقر المفرغة التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظل كذلك لكون الفقر الناتج عن عدم الادخار وتضاؤل الادخار أو انعدامه ناجم عن اختفاء فرص الاستثمار بسبب استمرار حالة الفقر وضعف الطلب، هذه الحلقة لا يمكن كسرها حسب نوركس إلا بتوسيع السوق الذي يقضي أن تكون الاستثمارات موزعة على كل القطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني حتى يجد كل نشاط سوقا واسعا لمنتجاته، مما يسمح لكل قطاع بخلق التراكم الذي يؤدي إلى المزيد من التوسع. وبذلك فإن عملية النمو أو التنمية تحدث نتيجة للاستثمار الذي يجب أن يتم في جميع القطاعات دفعة واحدة وهو ما يجعله يؤيد نظرية الدفعة القوية تحت مسمى"نظرية النمو المتوازن". والتوازن الذي تؤكد عليه النظرية هو التوسع المتزامن لجميع قطاعات الاقتصاد

[1] مدحت القرشي، **مرجع سابق**، ص102.

[2] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **مرجع سابق**، ص10.

الوطني، للحيلولة دون الاختناقات التنموية التي تؤدي إلى اعاقة التنمية وتوزيع الاستثمارات على القطاعات وليس حجم الاستثمارات ذاته.[1]

إلا أنه يصعب على الدول النامية الأخذ بهذه النظرية لتعذر تدبير الاستثمارات والامكانيات اللازمة، لاقامة تلك الصناعات الواسعة المتكاملة المقترحة، هذا فضلا عن تعارض التوسع الانتاجي في الصناعات الاستهلاكية مع هدف سرعة تراكم رأس المال، إذ يترتب على زيادة الانفاق الاستهلاكي انخفاض المدخرات مما يؤثر على الموارد المتاحة للتنمية.

خامسا– نظرية مراحل النمو والت روستو: قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي والت ويتمان روستو سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير. هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاستهلاك الوفير ونستعرضها فيمايلي:

1– مرحلة المجتمع التقليدي: يتميز المجتمع بالافتقار إلى الفهم العلمي للبيئة الطبيعية مما يعيق تطور التكنولوجيا والانتاجية. ويعمل 75 % من السكان في انتاج الغذاء. أما الدخل القومي فإنه يبدد على غايات غير منتجة. وللمجتمع بنية هرمية تتركز السلطة السياسية فيها بأيدي ملاك الأراضي أو تتجسد في سلطة مركزية يدعمها الجيش والموظفين.[2] ونلخص أهم مظاهر هذه المرحلة فيما يلي:

- سيادة الطابع الفلاحي التقليدي والصيد؛
- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات؛
- تفشي الإقطاع؛
- انخفاض الانتاجية؛
- ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

2– مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي. فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

- بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به؛
- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

---

[1] علي حاتم القرشي، **مرجع سابق**، ص ص 82-83.

[2] إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص 20.

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار)؛
- بداية تخصص العمال في أنشطة معينة؛
- بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الفلاحي.

3- مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها. ومن مظاهرها: [1]

- احداث ثورة في أساليب الانتاج والتوزيع وانشاء الصناعات الثقيلة؛
- النهوض بالفلاحة والتجارة ووسائل النقل؛
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% وأقل إلى أكثر من 10%؛
- بروز صناعات رائدة جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

4 – مرحلة النضج: وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الفلاحة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي؛
- انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع؛
- ارتفاع مستوى الانتاج المادي؛
- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: تبلغ الدولة في هذه المرحلة درجة كبيرة من التقدم الاقتصادي حيث يزيد الانتاج فيها عن حاجتها، ويصبح متوسط دخل الفرد فيها مرتفعا مما يمكنه من رفع متوسط استهلاكه.

سادسا- نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان: على الرغم من أن فرانسوا بيرو هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن نظرية التنمية غير المتوازنة حين رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، إلا أن هيرشمان هو الذي أعطى لهذه النظرية الدقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك.يرى هيرشمان أن تاريخ الوقائع الاقتصادية يبين لنا التطور كسلسلة من اختلالات التوازن والتي تظهر فيها صناعات معينة مؤهلة، تجذب النمو الاقتصادي، هذه الصناعات القائدة أو "أقطاب النمو" تلعب دوراً كبيراً في دفع عملية التنمية والتطور الاقتصادي إلى الأمام، إن تقدم ونمو (أقطاب النمو) هذه يولد قوة جذب بالنسبة لبقية قطاعات الاقتصاد القومي ككل، بمعنى آخر فإن تقدم صناعة ما (فائدة) على صناعات أخرى هو شرط ضروري لخلق ظروف نمو الصناعات.

[1] عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية – مفهومها – نظرياتها – سياستها**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص154- 155.

إن تقدم بعض الصناعات على البعض الآخر يكون باستمرار مصحوبا باختلال التوازن، هذا الاختلال الذي يأخذ شكل تولد طاقة فائضة في الصناعات القائدة وشكل ضغوط واختناقات في الصناعات الأخرى المتخلفة نسبيا في نموها، إن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المحرضة للنمو، هذا ما أطلق عليه نظرية النمو غير المتوازن والتي تعتبر ركنا أساسيا من أركان نظريات التنمية الاقتصادية.[1]

سابعا– نظرية لبنشتين: يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. اضافة إلى الحوافز حيث يوجد نوعان من الحوافز، وهي الحوافز الصفرية التي لا ترفع من الدخل القومي، وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، والحوافز الايجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

يؤكد لبنشتين أن حدا أدنى من الاستثمارات يجب القيام به لتحقيق التنمية الذاتية والانتقال من التخلف إلى التقدم، هذا الحد الأدنى الضروري من الاستثمارات يضمن لعملية التنمية النجاح والاستمرار كما يضمن تفوق معدلات نمو الدخل على معدلات نمو السكان. يعيب هذه النظرية المغالاة في تبسيط العلاقة بين تغيرات حجم السكان ومعدلات نمو الدخل الفردي، كما أن تراكم رأس المال والاستثمار لا يتوقف فحسب على نصيب الفرد من الدخل.

ثامنا– نظرية أنماط التنمية لـ هولي تشينيري : وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. والفرضية التي يقوم عليها النموذج هي أن التنمية عملية مميزة للنمو، تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية، بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية وهي السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي، التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

هناك فرق بين نموذج تشينيري ونموذج لويس، حيث يعتبر الأول أن التنمية لا تركز فقط على الادخار كشرط لحدوث عملية التنمية، بل تعتبر شرط ضروري لكن غير كاف. فبالاضافة إلى التراكم الرأسمالي والبشري، تتطلب عملية التحول مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي مثل: التغيير في النمط الانتاجي، تغيير النمط الاستهلاكي للهيكل الاجتماعي مثل: التحضر، التوزيع السكاني، الثقافة.

[1] محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير الشامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، ص 403.

قام تشينيري بدراسة اقتصاد الدول النامية خلال الفترة 1950 – 1973 وخلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدل الدخل الفردي والتغيرات الهيكلية التي تصحب الزيادة في الناتج الوطني، حيث استنتج وجود ثلاث مراحل تصاحب التغيرات الهيكلية على مستوى الناتج الوطني ومدي علاقاتها بالتنمية وأهم هذه المراحل ما يلي:[1]

1- مرحلة التنمية الاقتصادية الأولي: التي تتميز ببداية ارتفاع متوسط الدخل الفردي من مستوى 200 دولار إلى 600 دولار سنويا بحيث تتساوي الأهمية النسبية للقطاعين الفلاحي والصناعي مع اعتماد الاقتصاد على القطاع الفلاحي بدرجة أولية؛

2- مرحلة الانتقالية أو مرحلة القفزة الاقتصادية: حيث تبدأ عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي فوق 600 دولار ولا يتجاوز حدود 3000دولار سنويا حيث يعتمد الاقتصاد بدرجة متزايدة على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ؛

3- مرحلة النضوج: التي تبدأ عندما يتجاوز متوسط الدخل الفردي 3000 دولار سنويا أين يصبح

4- الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الصناعي لدفع عجلة التنمية قدما.

تاسعا- نظرية النمو الحديثة: وهي من النظريات الحديثة الخاصة بالتنمية بالرغم من تسميتها بالنظرية الحديثة للنمو، وقد برزت هذه النظرية بعد خيبة الأمل الكبيرة التي أصابت المجتمع الدولي نتيجة تطبيق نظريات ومناهج التنمية المعتمدة من قبل الهيئات الدولية والتي لم تحقق غايتها في رفع من مستوى الناتج المحلي أو تخفيض المديونية أو زيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية للدول النامية، كما لم تؤدي إلي تحسن مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول. وتعتمد النظرية الحديثة في تحليلها لأسباب التنمية الاقتصادية انطلاقا من دراسة العوامل المحددة لحجم الناتج الوطني ونموه مع التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في الموارد البشرية كخطوة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، وترجع النظرية الحديثة للنمو التباين في معدلات عوائد الاستثمار إلي تباين الاستثمار في الموارد البشرية من تعليم وتدريب وبحث وتطوير مع مدي توافر البني التحتية للاقتصاد الوطني وتركز هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة.[2]

عاشرا- نظرية التبعية الدولية: ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايدا خاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور هذه النظريات إلى الفكر الماركسي. أما نظريات التغيير الهيكلي فتتعامل مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية. سادت هذه النظريات في بدايات سبعينيات القرن العشرين بسبب فشل كثير من النظريات السابقة في تبني نشر التنمية الاقتصادية على مستوى دولي. وعلى عكس غيرها من النظريات جاءت بدايات هذه النظريات

[1] علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الاسلامية- حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013 / 2014، ص 87.

[2] نفس المرجع، ص 90.

من الدول النامية حيث شخصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية.[1] وقد وصفت هذه النظريات الدول النامية كدول تابعة اقتصاديا وسياسيا لدول أخرى قوية ومتطورة ولها الرغبة لأسباب معينة في الحفاظ على هذه الهيمنة على الدول النامية التابعة لها اقتصاديا وسياسيا. هذه النظريات تشمل ثلاث نماذج:

1–نموذج التبعية الاستعمارية الجديد: ترى نظرية التبعية بأن استمرار اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة يؤدي إلى استمرار نمط التبعية. كذلك فإن حرص الدول المتقدمة على اختراق–تحت أي مسميات– الدول النامية وإفشالها يساهم في استمرار نمط التبعية لصالح الدول المتقدمة. إن نظرية التبعية ترفض مفاهيم نظرية التحديث، وتفسر تخلف الدول النامية بالتأثير السلبي للرأسمالية الغربية الدولية على الأوضاع الاقتصادية للدول النامية. وترى نظرية التبعية أن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الأقل نمؤا والدول الأكثر نمواً تؤثر بالسلب على مسيرة التنمية في الدول الأقل نموا، كما أن التبعية ليست فقط عملية اقتصادية لكنها أيضا اجتماعية وثقافية وتعليمة وسياسية.[2]

2–نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية(المثال الكاذب): الذي يبنى على أن تخلف الدول النامية هو بسبب تقديم نصائح أو خبرات غير مناسبة أو غير صحيحة من قبل خبراء الدول المتقدمة العاملين في المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية. فهذه النصائح يبنى عليها سياسات اقتصادية غير صحيحة لا تنسجم مع أولويات التنمية في الدول النامية، مما يزيد من تخلفها بدل تقدمها، وبالتالي تفشل نماذجهم في ايجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.[3]

3– نموذج الاعتماد الثنائي: هو نموذج يعتمد في تفسيره للتنمية على تعايش مجموعات ثنائية من الظروف تشكل ظاهرة اقتصادية ثنائية في آن واحد وبنفس المكان كوجود ظروف انتاجية متقدمة وأخرى تقليدية، إن نتيجة هذه الثنائية الاقتصادية هو وجود قطاعين اثنين في البلد الواحد أحدهما متخلف والآخر متقدم وبفوارق بينهما لا تبدو في طريقها إلى الزوال، حيث أن التعايش بين هذين القطاعين ليس مرحليا بل هو لأسباب تتعلق بالهياكل والبنى الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول، وهذه الأسباب لا يمكن إزالتها لأنها متعمقة بين القطاعين الذين يشكلان البنية الأساسية للمجتمع.

احدى عشر –النظرية الكلاسيكية الجديدة (الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة): سادت هذه النظرية منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغير ذلك من الدول. وقد ساعد على انتشار هذه النظرية بشكل واسع أن مؤيديها هم في الواقع من المسيطرين على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في

[1] قنادزة جميلة، **مرجع سابق**، ص57.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة – مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص ص73– 74.

العالم هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[1] إن النظرية تقول بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث. ويرى رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال **بيتر باور، هاري جونسون، بالا بالاسا،** إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وأن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الانتاج أو أسواق المال، شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. ويرى أصحاب هذه النظرية أن سبب تخلف الدول النامية هو التدخل المفرط للدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.[2]

المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي

لم يعرف الفكر الاسلامي قديما كلمة التنمية، أي أنه لم يستخدم هذا المصطلح اللغوي، لكنه حوى من المصطلحات مايماثلها أو يحتوي مضامينها ومن هذه المصطلحات: التمكين، الاحياء، والعمارة وكل منها يعبر به عمليات التقدم والارتفاع بمستوى معيشة الناس.

مصطلح العمارة: ويعتبر مصطلح العمارة التعبير الأصدق تعبيرا عن التنمية، إذ يحمل مضمون التنمية الاقتصادية وقد يزيد عنه. فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة.[3]ولقد شاع استعمال هذا المصطلح في الفكر الاسلامي وجاء مذكورا في القرآن الكريم ومن الأقوال المأثورة في مجال العمارة أو التنمية قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه": من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمر بها عمرها قوم آخرون لهم حق بها"، ومما أوصى به علي بن أبي طالب كرم الله وجهه نائبه في مصر: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أقرب البلاد".[4]

مصطلح التمكين: لم يكن مصطلح العمارة هو الوحيد الذي يعبر عن معنى التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي الذي نجد بجانبه مصطلح التمكين كما في قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ**﴾ ((الآية 10 من سورة الأعراف))، ومعنى التمكين هو السيطرة والقدرة على

[1] علام عثمان، **مرجع سابق**، ص 90.

[2] عصام عمر مندور، **مرجع سابق**، ص 73.

[3] ختام عارف حسن عماوي، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص 33.

[4] شوقي أحمد دنيا، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، 1979، ص 85.

التحكم، بمعنى أن الله هيأ لنا وضع السيطرة على الطبيعة بحيث نستغلها لحاجياتنا ونستعملها في زيادة رفاهيتنا وهو ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهومها

إن مفهوم التنمية في الاسلام تعني قيام المجتمع باستخدام الموارد أفضل استخدام ممكن في ضل المعرفة التقنية السائدة، وتوزيع الناتج توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع، كما يراعي مفهوم حد الكفاية، والذي يتناسب مع حجم الدخل.

ويمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي بأنها: مجموعة الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب لفتح جوانب الشخصية الإنسانية، بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض.[1]

– وأيضا تعرف التنمية في المنظور الاسلامي بأنها: "العمل في الانتاج بكافة العناصر التي تؤدي إلى عمارة الأرض التي استخلف الله تعالى الإنسان في عمرتها، كما تشمل تسهيل جلب الرزق على الناس، والعدالة في توزيع نتائج عمليات النمو".[2]

– التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي: تعني تحقيق الإنسان درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمة الإنسان. وذلك لتحقيق تمام الكفاية، وهو ما يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم.

– وتعرف أيضا: بأنها عمارة البلاد من خلال تحقيق التقدم الاقتصادي، وتوفير عدالة التوزيع ويتمثل ذلك في الوصول بالمستويات الانتاجية والتوزيعية إلى تحقيق مستوى الكفاية لكل فرد في المجتمع الاسلامي دون استثناء.[3]

– وهناك من عرفها بأنها: "زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى من الزمن بشكل يسمح له بالتطور ومتابعة الارتقاء".

✓ من خلال التعاريف السابقة فإن هدف التنمية هو تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع.

الفرع الثاني: مشروعيتها

ينطلق حكم التنمية الاقتصادية من فرضية، وهي أنها أمر حميد فيه مصلحة عامة لجماعة المسلمين، معتمد على حقيقة، وهي أن المقصد الأسمى للشريعة هو جلب المصالح ودرء المفاسد، وفي التنمية جلب المصلحة ودرء المفسدة، ومن ثم يرى فريق من الفقهاء أن التنمية فرض مقدس، وأنها فريضة إسلامية لا عمل اختياري، مستمدين بذلك من قوله تعالى :﴿ **وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ** ﴾ ((الآية 20 من سورة المزمل))

---

[1] عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة (رؤية إسلامية)**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ص 289.

[2] الخياط عبد العزيز، **ادارة العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المتقدمة، عمان، الأردن، 2004، ص 21.

[3] ختام عارف حسن عماوي، مرجع سابق، ص33.

وقوله تعالى :﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾((الآية 10 من سورة الجمعة))، وهناك فريق أخر من الفقهاء يرى أن حكمها الوجوب، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وقد أوجب الاسلام أموراً كثيرة لا تتم إلا من خلال تحقيق التنمية، لذا يحاول الكثير من الفقهاء اعطاء فكرة التنمية صفة إلزامية من منطلق ديني، ويتضح هذا من خلال استخدام ألفاظ عاطفية قوية تدل على تلك الصفة، وأن الاسلام قد ارتقى بالتنمية إلا مرتبة العبادة، كما لخص سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه نظرة الاسلام إلى التنمية بقوله: "والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل، فهم أولى بمحمد صلى الله عليه وسلام منا يوم القيام ."[1]

وبهذا يمكن ابراز مفهوم التنمية الاقتصادية في الاسلام على ضوء بعض الآيات القرآنية كقوله تعالى:﴿**فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا(10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا(11) وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمُ أَنْهَارًا**﴾ ((الآيات 10،11 و12 من سورة نوح)).

و قوله تعالى: ﴿**وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَت اٰمِنَةً مُّطْمَئِنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ الله فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ وَالخَوفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾ ((الآية 112 من سورة النحل)).

يتضح من هذا أن الاسلام قد تعرض لقضية التنمية وحث على السلوك الايجابي لتحقيق الفعالية الاقتصادية، كما أن المنطلقات الداعية إليها منطلقات دينية لا مخططات بشرية قابلة للجدل والاعتراض.[2]

وأهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية في الفكر الاسلامي هي: [3]

أولا– مبدأ الملكية المزدوجة: مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة ذلك أن كليهما يسهم في المساواة في عملية التنمية الاقتصادية، لأن كل منهما يكمل الآخر فلكل مجاله بلا تعارض أو اصطدام. حيث لا تقوم الدولة إلا بأوجه النشاط الاقتصادي الذي يعجز أو يقصر الأفراد على القيام به مثل الصحة، التعليم...إلخ؛

ثانيا– مبدأ الحرية الاقتصادية: يسمح للأفراد بحرية محدودة، بحدود القيم المعنوية والخلقية التي تحكم المجتمع الاسلامي ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحريات وتصقلها وتجعل منها خير أداة للانسانية كلها؛

ثالثا– مبدأ العدالة الاجتماعية: حدد الاسلام هذا المفهوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين ولم يناد به بشكل مفتوح للمجتمعات التي تختلف في نظرتها للعداة الاجتماعية، والصورة الاسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين عامين هما: – مبدأ التكافل العام ؛ – مبدأ التوازن الاجتماعي.

---

[1] زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص144.

[2] رشيد حميران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص60.

[3] محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، مرجع سابق، ص ص 48-49

الفرع الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية في الاسلام

نجد أن من أهم خصائص المنهج الاسلامي في التنمية والتي تمثل ميزات عن النظم الأخرى فيما يلي:

أولا– الإنسان هو محور التنمية: إن التنمية الاسلامية باعثها ليس الربح شأن التنمية الرأسمالية، ولا أهواء القائمين على الحكم شأن التنمية الاشتراكية وإنما هو توفير العيش الكريم لكل مواطن ليتخلص من أية عبودية إلا عبودية وحاكمية الله وحده؛

ثانيا– تنمية متوازنة: إن التنمية الاقتصادية في الاسلام لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الانتاج وإنما يهمها أن يكون هناك توازن في الاستفادة من ثمار التنمية بين مختلف الشرائح فهي تستهدف أيضا عدالة التوزيع لقوله تعالى: ﴿**اِعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ ((الآية 08 من سورة المائدة)) ، حيث يعم الخير جميع البشر مهما كان موقعهم في المجتمع ومهما كان مكانهم في الأرض، إذا فالدين الاسلامي يسعى إلى تكوين مجتمع فاضل قادر على تحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة وبالتالي تحقيق العدالة الحق بين الأفراد؛[1]

ثالثا– مراعاة الأولويات: إن مراعاة الأولويات قاعدة من القواعد المقررة في الشريعة الاسلامية، حيث يعتبر الإنسان وفق الفلسفة الاسلامية رشيدا أي قادرا على الموازنة والمفاضلة بين البدائل المختلفة لاختيار البديل الذي يتفق مع المفهوم الديني للخير سواء بالنسبة لشخصيته أو بالنسبة لعلاقته الاجتماعية المختلفة. وبذلك التنمية الاقتصادية في الاسلام تهدف إلى توفير الاحتياجات الضرورية لجميع الأفراد دون إسراف أو تقتير؛[2]

رابعا– صلة التنمية بالضوابط الأخلاقية: أن مسألة العامل الأخلاقي في الاقتصاد الاسلامي لها دور في توجيه الاقتصاد نحو الجهة السليمة وفي تحقيق التنمية لأهدافها الكاملة، فهي تستطيع وحدها أن تحد من الغرائز البهيمية سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع؛

خامسا– علاقة التنمية الاقتصادية بالبيئة الاسلامية: إن كل خطة من خطط التنمية في أي مجتمع من المجتمعات تخضع لفكر ومعتقدات سكان هذا المجتمع، وبذلك فان خطة التنمية للشعوب الاسلامية يجب أن تكون نابعة من عقيدتهم فالاسلام شريعة الله.[3]

إن التطور المعاصر لمفهوم التنمية هو التنمية المتكاملة التي ترى في الإنسان وسعادته هدفا استراتيجيا للجهود التنموية فهي لا تقتصر على الجانب المادي فقط بل تعمل على تحسين جوانب حياة الإنسان، وهذا ما جاءبه الاسلام حيث كان سباقا في التأكيد على أهمية العدالة الاجتماعية وعدم ظلم الإنسان لأخيه الإنسان.

---

[1] عبد العزيز فهمي، **مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، دار النهضة العربية، ص 16

[2] محمد عبد المنعم عفر، **التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992، ص34.

[3] رشيد حميران، **مرجع سابق**، ص 75.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

تسعى الدول النامية حاليا إلى تدارك الفارق في التطور، من خلال انتهاج استراتيجيات ونماذج تنمية مستوحاة من التجربة أو التجارب الناجحة للدول المتقدمة.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية المعتمدة على التنمية الفلاحية

يمثل القطاع الفلاحي شريان اقتصاديات بلدان العالم، نتيجة الارتباطات الخلفية والأمامية له مع بقية القطاعات، فهو يلعب دورا أساسيا في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفير أقصى مايمكن من المنتجات الفلاحية تلبية لحاجات أفراد المجتمع والوصول للأمن الغذائي، إن حوالي 90% من المنتجات الفلاحية في العالم عبارة عن منتجات غذائية، وتكاد تكون المصدر الوحيد لتأمين غذاء البشر.[1] كما توفر الفلاحة المدخلات الأساسية لقطاعات اقتصادية أخرى، ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الفلاحة لعبت دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول الصناعية، حيث كانت مصدرا لتراكم رأس المال وتوفير المواد الخام والقوى العاملة للصناعات الناشئة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كما هو الحال في فرنسا وانكلترا ثم ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.[2]

ويؤكد كل من Adelman وMorris أن القطاع الفلاحي في القرن التاسع عشر قام بدور حيوي في النمو الاقتصادي وذلك توفير فائض تجاري يفوق الدخل اللازم للسكان الفلاحيين، وأصبح القطاع الفلاحي ذو أهمية كبيرة لكونه سوقا للسلع الاستهلاكية الصناعية وباعتباره مصدرا للعمالة في القطاع الصناعي.[3]

ولذلك اعتمدت الدول استراتيجية التنمية الفلاحية وهي استراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات، وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الهام لاستراتيجية التنمية الفلاحية في احداث التنمية الاقتصادية، حيث تشير التجارب في مجال التخفيف من الفقر أن تأثير النمو الفلاحي على التنمية الاقتصادية أقوى من تأثير النمو في القطاعات الأخرى في البلدان النامية، ويقلل النمو في الريف من حدة الفقر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

اعتبرت التنمية الفلاحية العجلة التي تحرك القطاع الفلاحي حتى يقوم بدوره المنوط له في مجال التنمية الاقتصادية، فمفهومها يكاد لا يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، فهي تشمل كافة الاجراءات التي من شأنها زيادة الانتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية.

---

[1] منير اسماعيل أبوشاور وآخرون، **مرجع سابق**، ص 27

[2] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص 12.

[3] بربرة انجهام، **الاقتصاد والتنمية**، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص18.

أولا– تعريف التنمية الفلاحية: اتجهت الآراء نحو مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية يتعلق بالتنمية الفلاحية التي تبلورت في عدة تعار يف منها:

–عرف الدكتور مصطفى الجبلي استراتيجية التنمية الفلاحية بأنها: "التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف استراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد".[1]

– أما وزارة الزراعة والموارد الزراعية والغابات الفرنسية فقد حددت التنمية الفلاحية كونها التكييف المستمر للفلاحة وقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية حسب التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، في سياق أهداف التنمية المستدامة وجودة المنتج وحماية البيئة واستخدام الأراضي والحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية.[2]

– كما عّرفت التنمية الفلاحية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الفلاحية باستصلاح وزراعة الأراضي الصالحة للفلاحة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الفلاحية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الفلاحي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الانتاجية، وهي ما تمثل التنمية الفلاحية الرأسية.[3]

– التنمية الفلاحية هي مجموعة السياسات والاجراءات المتبعة بغية تغيير هيكلة القطاع الفلاحي، من أجل ضمان أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، بما يضمن تحقيق الرفع من الانتاجية وزيادة الكمية المنتجة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية، والرفع من المستوى المعيشي للأفراد.[4]

ثانيا– أهداف التنمية الفلاحية: على الرغم من تعدد أهداف التنمية الاقتصادية الفلاحية واختلافها باختلاف الدول، إلا أنه يمكن تحديد هذه الأهداف بما يلي: [5]

---

[1] الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 193.

[2] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد31، 2015، ص214.

[3] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غ م، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص8.

[4] نور الدين كروش، لجلط إبراهيم، **التمويل الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية**، الملتقى العلمي الوطني حول "دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يوم 10 مارس، 2018، ص4.

[5] علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص344.

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاع الفلاحي ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة
- لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الفلاحية؛
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم في القطاع الفلاحي؛
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول في القطاع الفلاحي؛
- التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الفلاحي لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية الفلاحية؛
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية الفلاحية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الامكانيات؛
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الفلاحي وتوظيف كافة عناصر الانتاج الفلاحي في خدمة هذه البرامج؛
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة القطاع الفلاحي وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية فلاحية بهدف المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة؛
- تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل، وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

إن تحديد هذه الأهداف وغيرها من الأهداف التي توضع لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلاحية أو حتى أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة يقتضي معرفة العناصر الانتاجية المتوفرة في الدول وتحديد المتاح من هذه العناصر للاستغلال حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع توفر عناصر الانتاج كأن توضع خطط تنموية طموحة لا تكفي العناصر الانتاجية المتوفرة في الدول لتنفيذها، أي أن تكون ممكنة التنفيذ من خلال ما هو متاح من موارد وما يمكن توفيره من هذه الموارد.

ثالثا– مقومات التنمية الفلاحية: تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للانتاج الفلاحي ومدى ما تحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الفلاحية الأساسية، وأيضا على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوليف الأمثل فيما بينها.

اضافة إلى مقومات التنمية الاقتصادية التي تطرقنا لها سابقا والمتمثلة في خلق الاطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤس الأموال، والموارد الطبيعية، والتكنولوجية والتقدم التكنولوجي، فإن التنمية الفلاحية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها، منها ماهو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الفلاحية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ماهو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية وهو ما نتطرق إليه كما يلي:

1 – المقومات الطبيعية

أ–الأرض: هي أهم عنصر يرتكز عليه انتاج القطاع الفلاحي، إذ لا يمكننا التكلم الحديث عن تنمية هذا القطاع دون أن نذكر دور وأهمية وأوضاع هذا العنصر، فالأرض هي من بين العوامل المحدودة طبيعيا قد تكون قابلة للزيادة عن طريق العملية الاستصلاحية وتحويلها من أراضي بور إلى أراضي قابلة للانتاج وهذا باستخدام العديد من التقنيات الحديثة، كما أنها في المقابل قابلة للنقصان بفعل عوامل طبيعية وبشرية أهمها الانجراف، التصحر، الملوحة التعرية، وغيرها، حيث من المتوقع وحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة أن الحجم المتاح من الأراضي الفلاحية معرض للانخفاض خلال السنوات المقبلة، فخلال الثلاثين سنة المقبلة سوف تحتاج البلدان النامية إلى 120 مليون هكتار إضافية لزراعة المحاصيل أي بزيادة اجمالية نسبتها 12.5% من أجل تغطية متطلبات الأجيال المستقبلية. الأمر الذي دفع Roudart L لوضع التساؤل التالي: هل من الممكن اعتبار الأراضي الفلاحية من بين الموارد النادرة على المستوى العالمي؟ ومن أجل الاجابة على هذا التساؤل تم الاعتماد على المعطيات التالية: إن ثلث مساحة الأراضي الفلاحية تغطيها الغابات والثلث الآخر صالح للفلاحة حيث40% منها مزروعة[1]، مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الفلاحي عليها يهدف إلى زيادة الانتاج عن طريق ثلاثة محاور هي: [2]

- محور زيادة الانتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛
- محور زيادة الانتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)؛
- محور زيادة الانتاج بزيادة انتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ب–الموارد المائية: يعتبر الماء من أهّم الموارد الطبيعية على الإطلاق، حيث يعتبر مصدر الحياة للكائنات الحّية وعاملا أساسيا ترتكز إليه حياة الإنسان وكافة أنشطته الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الأخص في مجال الفلاحة والصناعة، فالموارد المائية موجودة في كل مكان ولكن بكميات متفاوتة، بحيث لا يوجد تنافس عليها، ولا يكلّف الحصول عليها شيئا، ومن ثّم لا يصاحب عملية انتاجها أو توزيعها أي مشكلة اقتصادية، مما جعلها سلعة مجانية في بعض المناطق، أما في الوقت الحالي وبسبب تلوث البيئة، وبالتالي تلّوث الموارد المائية والطلب المتزايد عليها ساهم في ندرة المياه النقية، وهذا ترتّب عليه ارتفاع تكاليف استخراجها والاجراءات اللازمة للمحافظـــة عليها،

[1] زاوي بومدين، **التمويل البنكي – الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2015 /2016، ص 25.

[2] غردي محمد، مرجع سابق، ص10.

فأصبحت المياه موردا اقتصاديا تتطلّب تحمل تكلفة وسعر في أغلب الأوقات والأماكن بعدما كانت مجانية في الماضي.[1]

ويحتل النشاط الفلاحي المرتبة الأولى عالميا في استهلاك المياه مقارنة بباقي الأنشطة (الصناعة والاستخدام المنزلي)، إذ يستهلك ما يقارب 40% من اجمالي المياه في العالم تصل إلى 90 % في المناطق الجافة، ويتأثّر الطلب على الماء لأغراض الانتاج الفلاحي بعوامل عّدة منها: المساحة المزروعة التي تتناسب طرديا مع كمية المياه المستهلكة، الظروف المناخية من درجات الحرارة وسرعة الرياح وما يصاحب ذلك من معّدلات تبخر ونتح للمياه، حيث تؤثر على كمية المياه المستهلكة، يضاف لها نوع المحصول المزروع، وطريقة الري، ونوعية التربة التي تؤثّر أيضا على كميات المياه المستهلكة والهدر الذي ينتج عن الاهمال وعدم صيانة أنابيب المياه في المزارع وغيرها من العوامل؛

جـ- الثروة النباتية والحيوانية: تتنوع الغطاءات النباتية الطبيعية (من غابات طبيعية أو حشائش أو نباتات صحراوية) تبعا للتفاعل بين الظروف المناخية من ناحية وطبيعة التركيب الصخري لمفتتات التربة من ناحية أخرى. ويتمتع الغطاء النباتي بقيمة كبيرة بالنسبة للانتاج وللنشاط الاقتصادي بوجه عام. أما عن الحياة الحيوانية، فإن الحيوان الطبيعي قد أصبح لايقوم بدور كبير في النشاط الاقتصادي. فنرى الحيوانات في الوقت الحالي تربى في المراعي الطبيعية التجارية الواسعة، وتساهم منتجاتها في توفير الغذاء للإنسان وقيام حرف ومنافع أخرى على منتجات الحيوانات مثل صناعة الزبدة والجبن وغزل الصوف. وبالطبع تختلف العائلات الحيوانية فوق أقاليم سطح الأرض تبعا للظروف الطبيعية الخاصة بكل إقليم؛[2]

د- المناخ: يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في الانتاج خصوصا الفلاحي، وذلك لأن سلطان الإنسان عليه أقل كثيرا من سلطانه على العوامل الطبيعية الأخرى، فضلا عما للمناخ من تأثير مباشر على حياة الإنسان وكمية ما يبذله من جهد وعمل. ومن الجدير بالذكر أن قيمة العناصر المناخية المختلفة (الحرارة، الضغط، المطر، الرياح، الرطوبة) تختلف من الانتاج الفلاحي إلى الصناعي فضلا عن أنه بالنسبة للانتاج الواحد الفلاحي مثلاً. فإنَّها تختلف من محصول لآخر. كما أّن المناخ يؤثّر بطريقة غير مباشرة على توزيع المحاصيل الفلاحية وأنواعها، وذلك من خلال تأثيره على تكوين التربة واختلاف أنواعها وخصوبتها، وكذا توزيع الحيوان وغذائه، كما يؤثّر أيضا في توزيع الإنسان ونشاطه، فقد يتقّيد الإنسان في زراعته لمحاصيل معّينة بظروف مناخية معّينة؛

---

[1] سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدحل لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة ولاية قالمة)**، أطروحة دكتوراه، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014 /2015، ص ص 82-83.

[2] كامل بكري، محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **مرجع سابق**، ص78.

2 – المقومات البشرية: تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي ومن ثم، فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الانتاج.[1]

على الرغم من كثرة الضوابط الطبيعية للانتاج الفلاحي (والتي تفرض قيودا وحدودا عليه)، فإن الموارد البشرية التي تتمثل في الإنسان ذاته كمنتج ومستهلك– تمثل مقوما آخراً هاما من مقومات الانتاج الفلاحي. فكما يقوم الانسان بتشكيل جميع الموارد والانتفاع بها، فإنه قد يقوم أيضا بتدميرها أو تخريبها عندما يستغلها بطريقة غير رشيدة. ولا تتمثل أهمية العامل البشري في بلد ما، بكثرة عدده فقط، وإنَّما أيضا بحجم ما ينتجه من طيبات الحياة وما يستهلكه من موارد وبقدرته على إكتساب المهارات ومكانته بالنسبة للتقدم العلمي والتقني.

ولذلك فالانتاج الفلاحي لا يعتمد على حجم القوة البشرية العاملة فقط وإنما إلى جانب ذلك يعتمد أيضا على تركيبها وخصائصها الديموغرافية، وعلى هذا الأساس، فإن الموارد البشرية في أي مجتمع من المجتمعات بما تتميز به من خصائص وما يطرأ عليها من تطوارت كمية ونوعية عبر الزمن، يمكن أن تشكل عاملا دافعا للتنمية أو عاملا مثبطا ومعوقا لها، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية وتحقيق القدر المناسب من التوازن بينها وبين غيرها من الموارد من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها التنمية. ومن ثمَّ يتعين الاهتمام ليس فقط بحجم سكان العالم ومعدلات نموهم، وإنَّما أيضا وفي المقام الأوَّل بتوزيع السكان في أقاليم العالم المختلفة فضلا عن مؤشرات هذا التوزيع والمستوى الحضاري لأولئك السكان.[2]

وعلى صعيد آخر، فإن سياسة العمالة الفلاحية تتعلق بكفاءة استخدام الموارد الحالية وعدالة توزيع الدخل، فهي ترتبط بالحوافز والأجور وتوزيع الدخول في قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى، وأيضا تنظيم التدريب والارشاد الفلاحي، وفي ذات السياق فإن غياب سياسة واضحة للعمالة الفلاحية كان له تأثير سلبي على كفاءة هذه العمالة في معظم الدول كمشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الفلاحية، نتيجة غياب الحوافز التي تقدمها الفلاحة، إلى جانب انخفاض الدخل والمستوى المعيشي في الفلاحة والريف بشكل عام، مما يؤّدي إلى النزوح والهجرة هروبا من الظروف المعيشية القاسية.[3]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2016، ص1.

[2] كامل بكري، محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **مرجع سابق**، ص ص79-80.

[3] سفيان عمراني، **مرجع سابق**، ص 86.

3- الاستثمار الفلاحي: أجمعت الحكومات والمنظمات في قمة الأرض[1]، على أنه من أجل تحقيق الارتباط بين أهداف التنمية الفلاحية وخصوصا هدف القضاء على الجوع واستدامة التنمية، يجب توفير زيادات ملموسة في الاستثمار الفلاحي وإن كان الأهم من ذلك هو الحاجة إلى تحسين نوعيته كما أن فكرة هذا الاستثمار ليست وليدة الوقت الحالي وإنما نشأت منذ بداية الاهتمام بالتنمية الفلاحية وكانت أولى التقارير الرسمية الصادرة عن هذا الموضوع تقرير 1947 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حيث زاد الاهتمام بهذا العنصر منذ تلك الفترة حتى بلغ اجمالي الاستثمار المتراكم من قبل الفلاحين على المستوى العالمي حسب عملية قياسية أجريت على قيمة رأس المال السهمي في الفلاحة والمقدرة بحوالي 5 تريليون دولار أمريكي إذ زادت بنسبة 20 % عن تلك المسجلة سنة 1990 هذا ما يمثل ما يقارب 26 %من اجمالي الثروة لدى البلدان النامية (باستثناء البلدان النفطية).[2]

4- العوامل الرأسمالية: المقصود برأس المال هو مجموعة العوامل الانتاجية المطلوب استعمالها في العمليات الفلاحية، حيث تعتبر بمثابة مدخلات، وتشمل مايلي:

أ-المكننة الفلاحية: إن مكننة القطاع الفلاحي أمر ضروري لتطوره، إذ يتيح إدخال المكننة إمكانية التوسع الفلاحي الأفقي باستغلال أكبر قدر من الأراضي الصالحة للفلاحة، واذا تعلق الأمر باستصلاح أراضي جديدة، فإن المكننة لا تطرح باعتبارها اختيار بين أساليب فنية مختلفة للانتاج ولكن كضرورة، وترجع الزيادة الناتجة عن استخدام المكننة الفلاحية إلى العناصر التالية:

- امكانية تنفيذ العمليات الفلاحية في المواعيد المثلى، وتزداد أهمية هذا العامل بازدياد كثافة الدورة الزراعية؛
- كفاءة الآلات العالية في اعداد التربة كالقدرة على الحرث العميق وتفتيت الطبقات الصماء...؛
- تحسين العمليات الفلاحية الأخرى، إذ من الملاحظ أن هناك ترابط قوي بين درجة المكننة وبين استخدام
- الوسائل الفنية الأخرى وقبول الارشاد الفلاحي؛

- قوة وتشعب الروابط التأثيرية للقطاع الفلاحي في علاقته بالقطاعات الأخرى، حيث تتناسب ودرجة تطور وسائل وتقنيات الانتاج فيه. كما يعتمد استخدام المكننة الفلاحية على ثلاثة عوامل:
  - مدى كبر حجم المزرعة الذي لا يعيق استخدام الآلات الحديثة؛
  - مدى توفّر رؤوس الأموال للحصول على الماكينات؛
  - مدى ادراك الفلاحين واستعدادهم لاستعمال هذه الأساليب الجديدة.

1**مؤتمر قمة الأرض والتنوع الحيوي**: والذي عقد حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992، تحت شعار" **الأرض بين أيدينا** "، وقد هدفت الأمم المتحدة من هذا المؤتمر إلى إعادة برنامج عمل لمعالجة القضايا البيئية المقرونة بالقضايا التنموية خلال الفترة 1993-2001، مع امكانية امتداد هذا البرنامج إلى القرن 21

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الأغذية والزراعة، **الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**، 2012، ص11.

ب–استخدام الأسمدة: يستخدم السماد لتحسين إدارة التربة وتفعيل قدرة النبات لامتصاص المغذيات والتركيز على تطوير نظام الجذر لتحقيق انتاجية عالية وفلاحة صديقة للبيئة ومنه الجمع بين تقنيات التربة التقليدية والجذرية الحديثة، ولتحسين نوعية الانتاج وعدم اجهاد التربة[1]. بالاضافة إلى توسيع استخدام الأسمدة التي تلاءم التعديلات الوراثية والهيكلية للنبات، والتي أصبحت مؤخرا تغير من شكل التغذية المعدنية وتستخدم المواد الغذائية للتأثير على البيوكيمائية الأساسية والعمليات الفيزيولوجية للنبات ليصبح أكثر انتاجية.[2] والسماد مادة تُضاف للتربة من أجل مساعدة النبات على النمو. ويَستخدم الفلاحون عدة أنواع من الأسمدة (المخصبات) لانتاج محاصيل وفيرة، والحصول على مسطحات خضراء كثيفة وأكثر خضرة. يوجد نوعان من الأسمدة: أسمدة **كيمائية** وأسمدة **عضوية** ، وتنتج الأسمدة الكيمائية من عناصر معينة أو مواد مصنعة هي الأكثر استخداما، وتُزود النبات بثلاثة عناصر رئيسية هي: النيتروجين، الفوسفور، البوتاسيوم، أما الأسمدة العضوية، فمصدرها النباتات المتحلِّلة والمواد الحيوانية.[3] للسماد أهمية كبيرة من خلال تغذية التربة، فهو يعتبر كلمة السر في انجاح أي مشروع فلاحي، كما أن في داخله روح الحياة والنماء عندما يتبع أسلوب أمثل لانتاجه. الأزمات .إن الدعم البيوفيزيائي غالباً ما يأخذ شكل استخدام الأسمدة ويسعى لمواجهة أزمة الحصاد المتكرر يصبح أمراً دائم الوجود. ويتم تحقيق الاستدامة فقد من خلال تجديد استخدام الأسمدة. ومن الأشكال الشائعة الأخرى للمستلزمات استخدام مواد المكافحة مثل استخدام المبيد الحشري لمكافحة هجمات الحشرات أو الأمراض.[4]

جـ– الموارد المالية: يعتبر التمويل أداة مهمة وضرورية للعملية الانتاجية، حيث يساهم في انعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح توفّر الأموال اللازمة باقتناء مستلزمات عملية الانتاج، وكذلك الاستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسع فيها.

الفرع الثاني: الدور التنموي للفلاحة

انطلاقا من التعريفات السابقة للتنمية الاقتصادية بمفهومها العام الذي يعني العملية الاجتماعية الاقتصادية وكذا البيئية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته ومسبباته كما نوعا. وعليه يمكن أن نحدد أدوار الفلاحة في التنمية الاقتصادية حسب المستويات السابقة كما يلي:

---

[1]Griet den herdes ,**the roots of new ,green revolution**, food policy, volume15,issue 11, (november 2011), page: 600-607.

[2] R.john, **need for multidixiplinary research to wards a second green revolution current opinion opinion,**volume 8,issue 03,(june 2005), page: 337-341.

[3] ويكيبديا، الأسمدة، https: //ar.m.wikipedia.org/wiki

[4]دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، مشروع، GCP/SYR/006/ITA، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتعاون الايطالي، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مصر، 2000، ص ص 62-63.

أولا– الدور الاجتماعي للفلاحة: تؤثر الفلاحة على الحياة الاجتماعية للسكان بالقرى والأرياف كما لا يقتصر هذا التأثير على المناطق الزراعية وحدها بل يمتد إلى كافة المدن والمناطق المأهولة بالسكان، ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية:

1– توفير الغذاء: إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الفلاحية، ويرجع ذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى. ولهذا فإن النشاط الفلاحي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الفلاحة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم. ولذلك فإن تأخرها (أي الفلاحة) سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، الشيء الذي يتطلب زيادة الانتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، وإنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الفلاحية الناجم عن الارتفاع في الدخول، وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإبلاء عناية كبيرة للقطاع الفلاحي لزيادة الانتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما، والذي يترتب عليه نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، ولهذا يجب على القطاع الفلاحي توفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الانتاج المحلي؛[1]

2– الحد من الجوع والفقر: تبين تجارب البلدان التي نجحت في الحد من الجوع وسوء التغذية أن سياسات النمو والحد من الفقر لا تتضمن بحد ذاتها تحقيق أي نجاح بصورة تلقائية، فالتحليلات القطرية تبين أن نمو الناتج المحلي الاجمالي الناشئ عن الفلاحة له تأثير ضاعف على الأقل في إفادة النصف الأكثر فقراء من سكان البلد عن النمو الناشئ من القطاعات غير الفلاحية. وهو الأمر الذي لا يثير أي دهشة. إذ أن 75 % من فقراء البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ويحصلون على جزء كبير من سبل معيشتهم من الفلاحة بالذات. فتجربة البلدان ذات الدخل المتوسط توحي بأن دور الفلاحة في الحد من الفقر والجوع سيظل كبيرا.[2]

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص43.

[2] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، **الزراعة في العالم 2050**، منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول" **اطعام العالم في عام 2050**، روما، 12 و13 أكتوبر، 2009، ص4.

الشكل (02-01): عدد الفقراء في العالم من 1993- 2002(خط الفقر عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم)

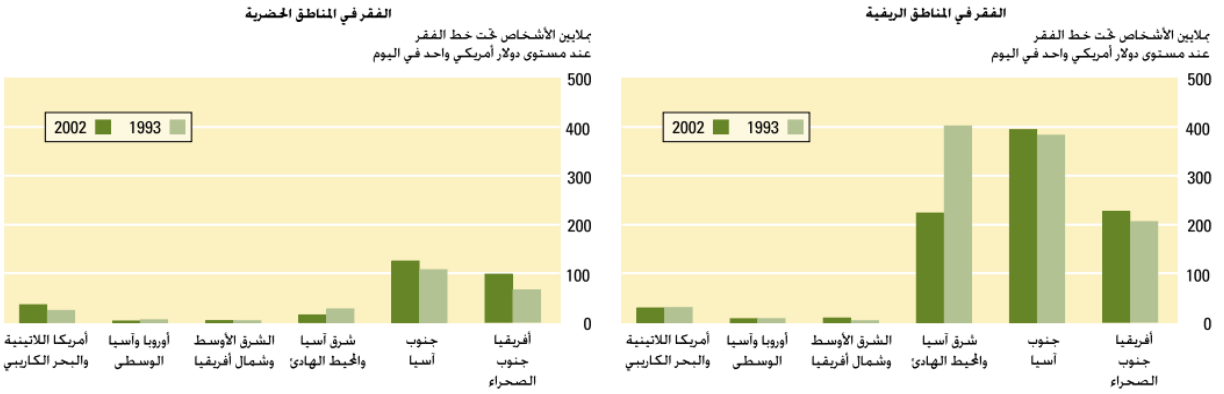

المصدر: البنك الدولي للانشاء والتعمير، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، واشطن، أمريكا، 2008، ص3.

الهبوط الذي شهدته مؤخرا البلدان النامية في معدلات الفقر عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم من 28% من عام 2002 نتج بصورة رئيسية عن هبوط معدلات الفقر في المناطق الريفية (من37 %إلى 29%)، بينما ظلت معدلات الفقر في المناطق الحضرية ثابتة تقريبا (13%). ويمكن عزو أكثر من80 %من هبوط معدلات الفقر في المناطق الريفية وليس إلى هجرة الفقراء من تلك المناطق، لم تكن الهجرة إلى المدن الأداة الرئيسية لتقليص الفقر في المناطق الريفية (وفي العالم)، ولكن الهبوط الكبير الذي شهدته اعداد فقراء المناطق الريفية من 1030 مليون في عام 1993 إلى 883 مليون عام 2003 اقتصر على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي؛[1]

3-تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر: مما لا شك فيه أن تطوير الفلاحة والاهتمام بها سيؤدي إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، الأمر الذي يتطلب استثمارات في عدد من المجالات المختلفة. ومن بين هذه المجالات:[2]

أ- في هذه القطاعات المرتبطة ارتباط شديدا بنمو الانتاجية الفلاحية. مثل البنية الأساسية الريفية (الطرق والموانئ والطاقة ونظم تخزين وشبكات الري)؛

ب- الاستثمار في المؤسسات والبيئة التمكينية الأوسع للفلاحين (خدمات البحوث والارشاد، ونظم حيازة الأراضي والرعاية البيطرية ونظم مراقبة سلامة الأغذية والتأمين وإدارة المخاطر)؛

ج- الاستثمار في غير الأنشطة الفلاحية لاحداث تأثيرات ايجابية على حياة البشر مثل شبكات الأمان للأغذية الموجهة والبرامج الاجتماعية والتحويلات النقدية للمحتاجين. ما سيتم استحداثه أو توفيره من خدمات أو تحسين للخدمات القائمة كالخدمات التعليمة والصحية والاتصال وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لاستحداث التنمية الفلاحية والريفية المطلوبة في القرى؛

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، واشطن، أمريكا، 2008، ص4.

[2] نفس المرجع، ص4.

4- الحد من الهجرة نحو المدن: مما حسب للتنمية الفلاحية الحد من هذا النوع من الهجرة وذلك بسبب ما سيتوفر من فرص عمل يلتحق بها بعض الشباب الباحثين عن العمل وسيؤدي ذلك إلى احتفاظ القرى بجزء مهم من سكانها وكذلك احتفاظها بوظيفتها الفلاحية لتبقى قرى منتجة فلاحيا، وهذا بدوره سيسهم في الحد من الضغط على الخدمات والمرافق بالمدن وما يصاحبها من مظاهر غير مرغوبة في المدن المستهدفة بتلك الهجرات؛

5- توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية: يسعى بعض الأفراد في جميع المجتمعات إلى تحسين أوضاعهم المعيشية عن طريق البحث عن فرص العمل المناسبة التي تمكنهم من الحصول على مستوى مناسب من الدخل يساعدهم على تحقيق ذلك. ومما يصاحب التطوير والتنمية الفلاحية خلق فرص عمل جديدة في المناطق المستثمرة زراعياً مما يترتب عليه توفر فرص عمل للفلاحين وأبنائهم سواء بشكل مباشر من خلال زيادة الاستثمارات الفلاحية وزيادة الانتاج من قبل الفلاحين، أو بشكل غير مباشر من خلال توفر فرص عمل إضافية في القطاعات الأخرى المساندة الحكومية منها والأهلية والتي سيكون من الضروري التوسع في خدماتها وتحسينها وفقاً لمتطلبات التنمية الريفية المتكاملة التي لاتقتصر على تنمية القطاع الفلاحي فقط بل تشمل جميع القطاعات الأخرى ذات العلاقة بحياة السكان في المناطق الريفية؛

6- الحفاظ على العادات والتقاليد القروية: تتصف المجتمعات الريفية بسمات ثقافية مميزة من أهمها التمسك بالعادات والتقاليد وعدم التخلي عنها وخاصة ما يرتبط منها بشخصيات المجتمع الدينية والاجتماعية، ومما يساهم في تعزيز هذه الصفة تشجيع الفلاحة والفلاحين وتنفيذ مشاريع تنموية ريفية تدفعهم نحو الاستقرار بقراهم وزيادة ارتباطهم بالأرض الفلاحية والعمل الفلاحي، وهذا سيساعد بدوره في الحفاظ على العادات والتقاليد القروية وخاصة المرغوبة منها وذات العلاقة بالحفاظ على هوية المجتمع الثقافية والدينية وبالتالي التقليل من الآثار السلبية للحملات الثقافية الأجنبية المخالفة لعقائد المجتمع وعاداته وتقاليده.[1]

ثانيا- الدور الاقتصادي للفلاحة: يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وفي دفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة للدول النامية، وذلك من خلال اسهام الموارد الاقتصادية الفلاحية ومعطياتها الانتاجية سواء في التأثير على المتغيرات الآتية :

1- المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي: إن قدرة الفلاحة على توليد نمو اجمالي في الناتج المحلي الاجمالي وميزتها النسبية فيما يتعلق بالحد من الفقر هما أمران يختلفان من بلد إلى آخر، وفي هذا الصدد يشدد تصنيف أجري في تقرير التنمية في العالم لعام 2008 على أن الفلاحة في الاقتصادات القائمة عليها (ومعظمها في أفريقيا

[1] زهير عماري، **تحليل إقتصادي قياسي أهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 49.

جنوب الصحراء الكبرى) تسهم في النمو الاقتصادي اسهاماً يعتد به وعلى أنها ستسهم أيضاً في الحد من الفقر بسبب تركز الفقراء في المناطق الريفية وترمي أولويات العمل الرئيسية في مجال السياسات في هذه البلدان إلى تمكين الفلاحة من العمل كقاطرة للنمو وللحد من الفقر. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول (وهي بصورة رئيسية في آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأدنى)، تسهم الفلاحة في النمو الاقتصادي بدرجة أقل، ولكن لما كان الفقر ما زال يشكل على نحو كاسح ظاهرة ريفية فإن النمو الفلاحي فضلا عن النمو في الاقتصاد الريفي غير الحقلي، له آثار قوية على الحد من الفقر؛[1]

الجدول رقم: (02-02): دور الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع، بحسب نوع الاقتصاد.

	الاقتصاديات القائمة على الزراعة	**الاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول**	**الاقتصاديات المضفى عليها الطابع الحضري**
مجموع السكان بالملايين	615	3510	965
مجموع السكان الفقراء (بالملايين) 1.08 دولارأمريكي /في اليوم 2.15 دولار أمريكي / في اليوم	180 278	583 1530	32 91
نصيب القوة العاملة الزراعية كنسبة من المجموع %	65	57	18
نمو الناتج المحلي الاجمالي (النمو السنوي: 1993-2005 %)	3.7	6.3	2.6
الناتج المحلي الاجمالي الزراعي كنصيب من المجموع %	29	13	6
نمو الناتج المحلي الاجمالي الزراعي (النمو السنوي 1993-2005%)	4	2.9	2.3
إسهام الفلاحة في نمو الناتج المحلي الاجمالي (1993-2005 %)	32	7	5

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، **إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، إيطاليا، 2012، ص 31.

[1] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، **إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية**، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، إيطاليا، 2012، ص 31.

2- تقليص أو سد الفجوة الغذائية :يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الفلاحة، فكلما كان مستوى الانتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح إذ كلما انخفض الانتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد؛ وتقليص هذه الفجوة الأمر الذي يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة؛[1]

3-المساهمة في تأمين النقد الأجنبي: يمكن للفلاحة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها عن طريق احلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الانتاج الفلاحي محل الاستيراد الفلاحي، وذلك باحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة. والجدير بالذكر أن القطاع الفلاحي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الانتاجية الفلاحية، وبالتالي تخفيض تكلفة الانتاج في القطاع الفلاحي، الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على أن لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتوجات، بل يجب تنويع صادرات المنتوجات الفلاحية حتى يمكنها أن تلعب دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي.[2]

4- الفلاحة كمصدر لليد العاملة: توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية، ذلك لأن تطور القطاعات الأخرى يؤدي إلى أن تنشأ فيها حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة، وبذلك تحتاج لمساندة الفلاحة في ذلك، وبدون تطور الفلاحة وتحديثها عن طريق التوسع في استخدام المكائن والآلات الفلاحية، وتقليص حاجاتها إلى الأيدي العاملة وخاصة في الأقطار التي يقل فيها عرض العمل بالقياس إلى الطلب عليه، فإن حاجة القطاعات الاقتصادية لا يمكن تلبيتها، وبالتالي يمثل ذلك قيدا على عملية التنمية الاقتصادية، خاصة وأن التجربة التاريخية أثبتت هي الأخرى بأن الفلاحة كانت المصدر الأساسي إلى الأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، وما يؤكد ذلك تناقص نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي من مجموع المشتغلين خلال عملية التنمية، وأن هذه النسبة تكون منخفضة إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، وبعد الوصول إلى مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي، وهو ما تثبته حالة الأقطار المتقدمة في هذا الصدد؛[3]

---

[1] فوزية غربي، **مرجع سابق**، ص40.

[2] يوسفي محمد، **برامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول "التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي07 و08 مارس 2016، ص5.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 227.

5- تحسين وضع ميزان المدفوعات: وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضروات والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الانتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ما عدا تغيير النظرة الثانوية تجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الاستفادة بالامكانيات الهائلة لهذا القطاع؛[1]

6- تأمين رأس المال الضروري للتنمية: إن التوسع في القطاعات الأساسية كالصناعة والفلاحة والخدمات يتطلب تراكم مبالغ ضخمة من رأس المال لإنجازه وإذا علم أن مصادر هذا التمويل هو الادخارات المحلية ثم التمويل الخارجي بأنواعه القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية وإذا أرادت البلدان النامية تجنب آثار هذه الأخيرة بحكم كونها ليست مجانية، وإنما تزيد من وطأة التبعية نحو المراكز المانحة لها أو على الأقل تقييدها بشروطها يصبح التمويل المحلي هو العنصر الأساسي الذي يعول عليه في التنمية، وتعتبر الفلاحة المصدر الثاني لهذا التمويل بعد الموارد الاستخراجية إن وجدت. إن مساهمة الفلاحة في تكوين رأس المال تتخذ صورا متعددة منها زيادة الانتاج الفلاحي وفرض الضرائب الفلاحية وانصراف الفلاحين إلى توظيف استثماراتهم في القطاعات الأخرى، وإذا كانت الضرائب الفلاحية قد لعبت دورا كبيرا في تكوين رأس المال في المراحل الأولى من تطور الاقتصاد الياباني، فإن العمل على زيادة الانتاج الفلاحي يمكن أن يصبح المورد الهام لتراكم القدر المناسب من رأس المال اللازم للتنمية في الدول النامية؛[2]

7- القطاع الفلاحي سوق للسلع غير الفلاحية: إن تحقيق التنمية معدلات نمو مناسبة في انتاج المحاصيل الفلاحية سيترتب عليه زيادة دخول الفلاحين، ومن ثم فإن التنمية الفلاحية ستؤدي إلة زيادة الطلب الفعال للسلع غير الفلاحية، مما يؤدي إلى توسيع السوق، وباعتبار السوق في القطاع الفلاحي بالدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية، فإن ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالانتاج الفلاحي وغيرها، وهكذا نجد الآثار غير المباشرة للتنمية الفلاحية تمتد إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى؛[3]

8- مد الصناعات التحويلية بالمواد الخام الأولية: تعتبر الفلاحة المصدر الأساسي للعديد من الصناعات التحويلية. فصناعة النسيج تحتاج إلى الأقطان والصناعات الصوفية تحتاج إلى الأصواف، وهكذا الصناعات الجلدية

---

[1] يوسفي محمد، **مرجع سابق**، ص5.

[2] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 126.

[3] بن خليفة أحمد، حميداتو صالح، **القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لدعم الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة**، الملتقى الوطني حول " **رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، يومي 22و23 أكتوبر، 2017، ص341.

والصناعات الغذائية والدوائية وعلية فإن تنمية القطاع الفلاحي تعتبر مقدمة أساسية لاحداث التنمية في مجموعة كبيرة من الصناعات التحويلية؛[1]

ثالثا– الدور البيئي للفلاحة: يعد الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة تدهور البيئة، وبهذا الخصوص فإن الفلاحة تساهم وبشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الايجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة. ومن الآثار الايجابية للفلاحة على البيئة الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، الحد من التصحر من خلال اعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال[2]، ويمكن أن تساعد الفلاحة في مكافحة تأثيرات الانحباس الحراري كذلك بالحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

ومع ما للفلاحة من آثار ايجابية على البيئة فإن هناك بعض السلبيات الناتجة عن الاستخدام غير المتقن للموارد والمدخلات الفلاحية مما استدعى إلى المناداة بتطبيق أساليب التنمية الفلاحية المستدامة التي من شأنها الحافظ على الموارد وعدم استنزافها بما يتوافق مع الحافظ على المعطيات البيئية للمنطقة المزروعة والحافظ عليها.

الفرع الثالث: نماذج استراتيجية التنمية الفلاحية

تعرف نماذج التنمية الفلاحية بأنها الطريقة المتبعة التحول من الفلاحة المتخلفة إلى الفلاحة المتقدمة وتتمثل فيما يلي: [3]

أولا–نموذج الحفاظ عن التربة :ومضمون هذا النموذج أن التقدم الفلاحي يتطلب الحفاظ على خصوبة التربة وقد سمح التوسع في دراسة اقتصاديات الأرض والابداعات التقنية بتجاوز مشكلة تناقص خصوبة التربة؛

ثانيا– نموذج الأثر الصناعي–الحضري: والذي يرى أن التقدم الفلاحي يتحقق عندما تكون المواقع الفلاحية محيطة بالمراكز الحضرية الصناعية ورغم أن هذا النموذج قد يحقق تنمية فلاحية في الدول المتقدمة إلا أنه من الصعب أن ينجح في الدول النامية لأن الفلاحة بها لا تستخدم تقنيات متطورة؛

ثالثا– نموذج الانتشار: ويقصد به استخدام الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الارشادية في الممارسات الفلاحية (في العمليات الفلاحية وفي انتقاء مستلزمات الانتاج كالبذور المحسنة مثلا) وتعميمها في مختلف المناطق من الدولة، وقد اعتمدت الدول المتقدمة على أجهزة ارشادية لنقل المعرفة الزراعية للفلاحين؛

رابعا– نموذج مدخلات الانتاج ذات المردود العالي: لانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الحديثة يتطلب استثمارات تؤدي إلى جعل مدخلات الانتاج ذات مردود عالي، وتتمثل تلك الاستثمارات أساسا في محطات التجارب في الميدان الفلاحي التي تسمح بالحصول على معارف فلاحية جديدة وانتاج القطاع الصناعي

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص ص125-126.

[2] زهير عماري، **مرجع سابق**، ص 52.

[3] جميلة معلم، **مرجع سابق**، ص 72.

لوسائل الاستخدام التقني في الفلاحة وتكوين الفلاحين لاستخدام الموارد الانتاجية بكفاءة عالية. وفي حال توفر هذه الشروط يمكن للدول النامية أن تستفيد من التقنية الفلاحية المنقولة من الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج المستخدمة. كذلك فإن تطور وتقدم قوى الانتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابد وأن يصاحبها تغير في علاقات الانتاج السائدة وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام.[1]

الفرع الأول: الدور التنموي للصناعة

تعتبر عملية التصنيع محور عملية التنمية الاقتصادية وشرطا ضروريا لها، ويتحدد ذلك من خلال الدور الذي تحتله الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية ويعد القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ومن أهم أدواره نجد: [2]

- يساهم في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي إذ يعمل على تنويع وتوسيع الانتاج والدخل مما يساهم في احداث التغيرات الهيكلية باعتباره جوهر التنمية الاقتصادية؛
- المساهمة في توفير فرص العمل وإكتساب المهارات؛
- تدعيم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- توفير مستلزمات الانتاج للقطاع الفلاحي وبالتالي تعزيز الروابط مع الفلاحة وباقي القطاعات الأخرى؛
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها وبالتالي توفير قدر كبير من العملات الأجنبية، ويسمح التصنيع بتنويع الصادرات وبالتالي حل مشكلة عجز موازين مدفوعات الدول النامية بسبب اختلال معدلات التبادل الدولي الناتج عن تخصصها في تصدير المواد الأولية؛
- المساهمة في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الإستهلاكية وبالتالي ساهم في تطوير ورفع مستوى المعيشة؛
- يساهم في عملية التحديث والتحولات باعتباره القطاع ذو القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية مما يسهم في احداث التحولات في جميع النواحي.

[1] زرنوح ياسمينة، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] أوكيل حميدة، **مرجع سابق**، ص87.

الفرع الثاني: استراتيجيات التصنيع

قد يأخذ التصنيع أنماطا متعددة ومسارات شتى ومن ثم على الدول أن تحدد سياسة واستراتيجية التصنيع التي تتبناها، وتوجد العديد من استراتيجيات التصنيع لعل أبرزها هي استراتيجية احلال الواردات واستراتيجية التصنيع للتصدير.

أولا– استراتيجية احلال الواردات: يقصد بالاحلال محل الواردات أن يقوم المجتمع بانتاج ما كان يستورده من الخارج، ولنجاح هذا الاحلال لابد من حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية [1].

وتعني هذه الاستراتيجية باقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. وعلى ذلك فإن سياسة الاحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة، وتقوم هذه الاستراتيجية أساسا لاشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الانتاجية نحو الانخفاض، وعادة توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية، وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لحفزهم على اقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى[2]، وتشتمل الحماية على الحماية الجمركية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جمركية على الواردات، إلى جانب الحماية غير الجمركية المتمثلة في نظام حصص الاستيراد أو منع الاستيراد نهائيا من سلعة معينة.[3]وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الاحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير وفي نفس الوقت يمكن البدء في اقامة بعض الصناعات الوسطية والانتاجية.

رغم توجه العديد من الدول النامية إلى تبني استراتيجية التصنيع القائمة على احلال الواردات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، على عكس ما حصل في الدول المتقدمة التي استفادت من هذه الاستراتيجية لأنها بدأت بتطوير القطاع الفلاحي أولا، في حين أن انخفاض انتاجية القطاع الفلاحي في الدول النامية أدت إلى اعاقة جهود التصنيع فيها بسبب ضعف الطلب من جانب القطاع الفلاحي.

ترتب على استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات في الدول النامية آثارا هامة أخذت في الظهور خلال السنوات التي طبقت فيها هذه الاستراتيجية يمكن إجمالها في النقاط التالية: [4]

---

[1] جميلة معلم، **مرجع سابق**، ص75.

[2] زرنوح ياسمينة، **مرجع سابق**، ص 26.

[3] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق**، ص ص 124 – 126.

[4] نفس المرجع، ص ص 130-140.

- أدى تركيز الاستثمارات على القطاع الصناعي اهمال القطاع الفلاحي وبالتالي لم تتحسن انتاجيته ومن ثم أصبح عاجزا عن تلبية الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية وهو ما ترتب عنه المزيد من التبعية للدول المتقدمة وخاصة مع استخدامها لسلاح الغذاء كوسيلة ضغط على الدول المتخلفة؛
- أدت زيادة استيراد السلع الرأسمالية إلى جعل نمط التصنيع المتبع ذو كثافة رأسمالية عالية وبالتالي انخفاض القدرة على استيعاب القوى العاملة؛
- فشله في إصلاح العجز في موازين المدفوعات، ففي حين انتهجت لتوفير الطلب على الصرف الأجنبي إلا أنها أصبحت بالعكس مصدرا لتسرب العملة الصعبة في أشكال أخرى (مواد أولية، قطع غيار، تجهيزات، وأكثر من ذلك خدمات وفوائد الديون الخارجية)؛[1]
- تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، في عقد الثمانيات، شكلت أزمة عالمية أقعدت كثيرا من الدول عن المضي في تبني أهداف طموحة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية؛
- تدهور جودة السلع المنتجة، وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية، ومن ثم عدم وجود أي دافع يدفع المنتج المحلي نحو الاهتمام بقضايا الجودة والنوعية والحرص على سمعة السلعة المنتجة أو راحة المستهلك؛[2]

ثانيا– استراتيجية التصنيع للتصدير: يمكن تسميتها أيضا باستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الاستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الانتاج المحلي لكي يحل محل الواردات (استراتيجية احلال الواردات)، سواء من السلع الاستهلاكية أو الانتاجية والوسطية.

بعد فشل الدول النامية في تحقيق النتائج المرجوة من سياسة احلال الواردات تم التوجه إلى تبني استراتيجية أخرى تمثلت في استراتيجية التصنيع من أجل التصدير والتي يقصد بها التركيز على انشاء صناعات معينة تتوفرها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها. فقد تبنت كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة استراتيجية الانتاج للتصدير منذ أوائل الستينات، وفي النصف الأول من السبعينيات برزت مجموعة بلدان الشرق الأقصى ذات الصناعة الموجهة للتصدير إلى جانب مجموعة دول أمريكا اللاتينية وخاصة المكسيك والبرازيل. ومن مزايا اتباع استراتيجية التصنيع من أجل التصدير ما يلي: [3]

- يسمح التوجه للخارج بتحسين تخصيص الموارد بصورة تتفق مع التكاليف والمنافع الحدية الاجتماعية؛
- يؤدي تحرير التجارة إلى الحصول على أفضل تكنولوجيا والمعلومات في السوق العالمية وعلى توفير السلع الوسيطة الأقل تكلفة والأعلى جودة، وبالتالي زيادة تنوع المنتجات وزيادة الانتاجية؛

[1] زرنوح ياسمينة، **مرجع سابق**، ص 28.
[2] نفس المرجع، ص 28.
[3] جميلة معلم، **مرجع سابق**، ص 79.

- سمحت استراتيجية التوجه للخارج من التخلص من مشكلة ضيق السوق، فالتجارة الحرة تحقق مكاسب عديدة تتمثل في ارتفاع الكفاءة وتحسن مستوى الجودة وانخفاض الأسعار واتساع حجم السوق؛
- يسمح التصدير على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصص في انتاج سلعة معينة؛
- الحصول على العملات الأجنبية، من خلال أقسام ميزان العمليات الجارية، وخاصة التجارة الخارجية، وليس من خلال الاستدانة، مما يؤدي إلى التخفض من مديونية هذه الدول.

✓ إلا أنه يصعب على الدول النامية تبني هذا النوع من استراتيجيات التصنيع بسبب:

- يصعب على الدول النامية أن تقييم صناعات تصديرية، بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع؛
- إن صناعات التصدير تصطدم غالبا بارتفاع حاجز الحماية الذي تفرضه الدول المتقدمة على السلع الصناعية المستوردة من الدول النامية؛
- ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية ويرجع ذلك إلى انخفاض الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل وتخلف أساليب الانتاج ؛
- يعتمد الأخذ بهذه الاستراتيجية في العديد من الدول النامية على رأس المال الأجنبي وهذا الأخير يتطلب لقدومه توافر حد أدنى من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق له المناخ الملائم للاستثمار.

المطلب الثالث: الاستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري (استراتيجية التنمية البشرية)

تقوم استراتيجية التنمية البشرية على الاستثمار في رأس المال البشري، ويعني الاستثمار البشري الانفاق على المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنيا وعقليا ومهاريا وذلك منذ طفولته وحتى خلال حياته الانتاجية، ومن أهم مجالات الاستثمار في رأس المال البشري هو الانفاق على الصحة والتعليم والتغذية والتكوين.[1]

ويعرف أيضا الاستثمار في رأس المال البشري بأنه الانفاق على الإنسان لزيادة دخله في المستقبل. ومنه الاستثمار في رأس المال البشري هو استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكات الفرد بهدف زيادة طاقته الانتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية. لانتاج المزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع.[2]

---

[1] بودلال علي، **أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر**، ملتقى دولي حول" إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 09-10 مارس 2010، ص5.

[2] رابح عرابة، حنان بن عوالي، **ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري**، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 13-14 ديسمبر، 2011، ص 9.

الفرع الأول: أهمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية

أكد الفريد مارشال على أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم. ويمكن توضيح أهمية الموارد البشرية على المستويين التاليين: [1]

أولا– على مستوى المنظمة: مهما اهتمت المنظمة بتحديث التجهيزات وتعزيز القدرة التمويلية وتحديد أهداف طموحة للانتاج والتسويق والتمويل الذاتي للتميز عن المنافسين، فإن كل هذا لا يمكن تحقيقه دون موارد بشرية قادرة وماهرة تعمل بروح الفريق، ويمكن الاشارة أنه مع مرور الوقت تتناقص قيمة رأس المال المادي مثل المباني والآلات بالاهتلاك والتقادم، لكن الموارد البشرية تتزايد قيمتها وانتاجيتها بالخبرات المتراكمة؛

ثانيا– على المستوى القومي: يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- اعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والخبيرة باعتبارها مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يمكن المورد البشري من تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في التنافسية الاقتصادية، عليه يمكن اعتبار العقول المفكرة على أنها أداة التنافسية العالمية؛
- مكن المورد البشري من خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط باعتباره مصدرا غير متجددا وقابلا للنفاذ؛
- توصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى وانتقاء الأفضل والصالح لخدمة المجتمع؛
- الموارد البشرية آداة لزيادة الصادرات.

الفرع الثاني: مجالات الاستثمار في رأس المال البشري

نقصد بها مجالات الانفاق التي تساهم في تحسين نوعية العنصر البشري ورفع الكفاءة الانتاجية للأفراد. ومن أهم هذه الانفاقات الاستثمارية مايلي: [2]

أولا– الاستثمار في التعليم: يعتبر التعليم بصوره ومراحله المختلفة من أهم العوامل التي تساهم في تنمية مهارات الأفراد وقدراتهم وتمكنهم من متابعة التطورات العلمية والبحوث والاكتشافات في مختلف المجالات، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على كفاءة العاملين وبالتالي زيادة انتاجيتهم. ويقصد بالاستثمار في التعليم التوسع في مختلف أنواع الانفاق على المرافق المخصصة للتعليم. وتوفير احتياجاتها من المعدات ومستلزمات التعليم وهيئات التدريس وتحسين وتطوير البرامج التعليمية لزيادة المعرفة ومواكبة التغيرات الجديدة؛

---

[1] سبكي وفاء، **النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري – دراسة قياسية لحالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، 2014، ص 60.

[2] نفس المرجع، ص ص 58– 60.

ثانيا– الاستثمار في التدريب: يمكن تعريف التدريب على أنه العملية المنظمة والمستمرة التي يكتسب الفرد من خلالها المعارف والمهارات أو القدرات والأفكار والآراء التي يقتضيها أداء عمل معين أو بلوغ هدف محدد. كذلك يعرف التدريب على أنه عمل مخطط يتكون من مجموعة من برامج مخصصة من أجل تعليم الموارد البشرية كيف تؤدي أعمالها الحالية بمستوى عالي من الكفاءة، من خلال تطوير وتحسين أدائهم. إذا التدريب يتضمن تنمية مهارة الأفراد الذهنية واليدوية، والتي تمكنهم من مواجهة الحياة العملية واستيعاب التغيرات المتباينة في أساليب الانتاج، ويعد التعليم أساسا مهما وضروريا للتدريب لكن يبقى أن التعليم يرتكز أساسا على الجوانب النظرية أكثر من التطبيقية عكس التدريب الذي يعتبر أكثر تخصصا من التعليم بحكم ارتباطه بالجوانب العلمية والتطبيقية بدرجة أكبر. وهناك نوعين من التدريب وهي التدريب العام والتدريب المتخصص؛

ثالثا– الاستثمار في البحوث العلمية: يقصد بالاستثمار في البحوث العلمية تخصيص جانب من رؤوس الأموال لانفاقها في اعداد الباحثين والعلماء وتوفير مستلزمات مراكز البحث، تعتبر البحوث العلمية نظرا لما تحققه من تطور في تقنيات وأساليب الانتاج وتحسين مستوياته أحد أوجه الاستثمار لتنمية رأس المال البشري كغيرها من الاستثمارات الأخرى، تهدف إلى ابتكار أدوات وطرق جديدة تساهم في حل المشاكل التي تواجه عملية الانتاج؛

رابعا– الاستثمار في الصحة: يقصد بالاستثمار في الصحة تخصيص رؤوس الأموال لتمويل البرامج الهادفة إلى تعميم وتوسيع وتحسين الخدمات الصحية، كذا تنمية البحث في هذا المجال من أجل تحقيق رعاية كافية للأفراد (خاصة الطبقة العاملة وتطبيق التأمين الصحي للعاملين)، كما ويعتبر الاستثمار في الصحة العامة أحد العوامل الهامة التي تساهم في تنمية القدرات البشرية ومستوياتها العلمية والمهنية، حيث يؤثر المستوى الصحي تأثيرا ايجابيا في قدرة الأفراد وبالتالي طاقاتهم الانتاجية. إن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية.

المطلب الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

إن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية وتحد من تطبيق استراتيجياتها المعتمدة في البلدان النامية هو افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رأس المال لتمويل الاستثمارات ونظرا لان التنمية في هذه البلدان تحتاج إلى معدلات استثمار عالية قد تعجز هذه البلدان على توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها فإنها تضطر إلى الاستعانة برأس المال الاجنبي لسد النقص والفجوة الحادثة بين مواردها المحلية (الذاتية) وحجم الاستثمارات، ومنه تنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى مصادر المحلية (الداخلية) ومصادر خارجية كمايلي:[1]

[1] اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص ص 294-295.

الفرع الأول: مصادر التمويل المحلية

تحتل المصادر المحلية للتمويل أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، فالتنمية يجب أن تقوم أولا على الموارد المحلية، لأنه لا يمكن اقامة مشاريع تعتمد بالدرجة الأولى على موارد أجنبية، وتتمثل المصادر المحلية للتمويل من:

أولا– مدخرات القطاع العائلي: يعتبر الادخار العائلي ذلك الجزء من الدخل المتاح، والذي لم يتم التصرف فيه، وبالتالي يمكن القول بان الادخار العائلي بمفهومه الواسع هو الفرق بين الدخل المتاح والانفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات، وتتمثل مصادر الادخار في مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، الودائع في البنوك وصناديق التوفير، الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمتاجر والمساكن والتي تنتشر أكثر ما تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار، فالمدخر هو نفسه المستثمر، سداد الديون ومقابلة التزامات السابقة؛

ثانيا–مدخرات قطاع الأعمال: يتمثل هذا النوع من الادخار في الأرباح المحتجزة لدى الشركات والمؤسسات من المشاريع الانتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح والتي تمثل مصدر لتمويل الاستثمار[1]، وتتمثل أصلا في الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف انتاجها، وتنقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى ادخرات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال المختلط ومدخرات قطاع الأعمال العام؛

ثالثا– التمويل المصرفي: تقوم به المصارف والبنوك التي تعمل كواسطة بين أصحاب الفائض المالي(المدخرين) ولأصحاب العجز المالي (المستثمرين) حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثماراتها لذاتها أو اعادة إقراض المستثمرين وتختلف البنوك حسب قروضها وطبيعة نشاطها؛

رابعا– الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية المتمثلة أساسا في الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والضرائب الجمركية وغيرها وبين المصروفات الحكومية الجارية يعني تلك الأموال التي تنفقها الحكومة على مرافقها التقليدية كالأمن والدفاع والصحة والتعليم...الخ، وفي المجالات غير التقليدية مثل نفقات الدولة على الخدمات المختلفة وتكاليف الدعم وما إلى ذلك[2]، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة؛

---

[1] مدحت القرشي، **مرجع سابق**، ص 191.

[2] طيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص61.

خامسا– الادخار الاجباري: يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء من دخول الأفراد والذي يقتطع بطريقة إلزامية بغرض تمويل الاستثمارات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعنى ذلك أن هذا النوع من الادخار لا يصدر عن قرارات الأفراد للقيام به وإنما يكون لفرض الدولة لبعض الضرائب على الدخل، وتتمثل كذلك في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات؛[1]

سادسا– التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على اصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية.[2]

الفرع الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية، وتتعدد صور وأشكال المساعدات الائتمانية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي: [3]

أولا –التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية

1– صندوق النقد الدولي: لقد تم انشاءه للسهر على استقرار النظام النقدي الدولي ومن مهامه أيضا:

- استقرار سعر الصرف؛
- توفير السيولة الدولية لتسوية المدفوعات الدولية؛
- اقتراح السياسات التصحيحية للدول لتحقيق التوازن؛
- يقوم بالتشاور والتعاون المتعلق بمشاكل النقد الدولية.

2– البنك الدولي للانشاء والتعمير: وهو أول وكالة دولية تقدم المعونات الاقتصادية من أجل التنمية وقد طبق البنك عدة قواعد لمنح القروض من أهمها:

- تمنح القروض للأغراض الانتاجية ولتمويل الجزء الذي يحتاج إلى الصرف الأجنبي؛
- تمنح القروض إلى الدول بضمان حكومتها أو مصارفها المركزية؛
- التأكد من إمكانية المقترض على سداد القرض ودفع الفوائد المستحقة عليه؛
- يتحقق البنك من استخدام الأموال حسب الأوجه المتفق عليها.

---

[1] طيب داودي، **مرجع سابق** ص 51.

[2] مدحت القرشي، **مرجع سابق**، ص192.

[3] أحمد عارف عساف، **مرجع سابق**، ص ص 201-202.

3- مؤسسة التمويل الدولية: وهي احدى المنظمات التابعة للبنك الدولي، أنشأت بقصد تشجيع المشروعات الانتاجية الخاصة بطريق مباشر دون الحاجةّ إلى الضمان الحكومي الذي تقتضيه شروط البنك الدولي؛

4- هيئة التنمية الدولية: وهي منظمة تابعة للبنك الدولي غرضها تقديم قروض ميسرة أنشئت عام 1960 برأس مال يقدر بـ 100 مليون دولار، ومع ذلك فان نطاق عملها محدود ولا تسمح بالاقراض لأكثر من 200 مليون دولار سنويا.

ثانيا- المنح والاعانات: تتمثل في تمول موارد من الدولة المانحة إلى الدول النامية، لا وقد تكون في شكل نقدي أو عيني، النقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية

ثالثا- القروض: قد تكون القروض عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها، أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات تمويل دولة كالبنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو الهيئات الدولية التابعة لها، أو هيئات التمويل الاقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعتمدها أشخاص طبيعيون ومعنويون من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الاقليمي؛

رابعا- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معها لرفع عجلة التنمية بها وهي نوعان:

1- استثمار أجنبي مباشر: أن يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الانتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال المشروع وهو ما يمنحه الحق بالاشتراك في الادارة مع الطرف الممثل للبلد؛

2- استثمار أجنبي غير مباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يخول للمستثمر الأجنبي الحق في الادارة.

خلاصة الفصل

التنمية الاقتصادية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي. أيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وادارية وليست محض انجازات اقتصاد فقط، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل والانتقال بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم.

وقد اتجهت أفكار معظم الاقتصاديين حول الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية كونها المؤشر الوحيد الذي يعكس اقتصاديات هذه الدول، وكما رأينا في الطرح السابق لمختلف نظريات التنمية الاقتصادية الاختلاف في وجهات نظر مختلف المدارس الفكر الاقتصادي في تفسير هذه الظاهرة التي تشغل كل العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، كما تتطلب التنمية الاقتصادية مجهودات متعددة وممركزة على جميع المستويات، فهي لا تتحقق إلا باتباع الاستراتيجيات الملائمة وتوفير الأموال اللازمة، وهذا ما جعل الدول النامية عاجزة على تحقيق درجة معينة من التنمية الاقتصادية، إذ أنها تعاني من نقص مواردها المحلية لتمويل التنمية لذا نجدها مضطرة إلى تمويلها من مختلف المصادر الخارجية والأجنبية من أجل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثالث:

تطور السياسة التنموية الفلاحية في الجزائر والمغرب

تمهيد:

تبوأ النشاط الفلاحي بالجزائر والمغرب مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا راجع بالأساس للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني للبلدين

الجزائر والمغرب كغيرها من دول العالم وادراكا منها لأهمية القطاع الفلاحي ودوره الاستراتيجي توالت عليه المخططات التنموية، وكان للقطاع الفلاحي مهمتين رئيسيتين ارتبطت الأولى بتحقيق الاستقلالية الغذائية (الاكتفاء الذاتي)، لبعض المحاصيل الأساسية التي تملك الميزة النسبية في انتاجها، والثانية بتنويع مصادر الانتاج وتحقيق فائض انتاجي موجه للتصدير.

ومن خلال هذا الفصل نهدف إلى تتبع مسار السياسات والبرامج التنموية الفلاحية للجزائر والمغرب وتسليط الضوء على مختلف الآليات المعتمدة للنهوض بالقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2017)، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسات الفلاحية في الجزائر بين النتائج والأهداف؛

المبحث الثاني: تأهيل القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل برامج الاصلاح المستحدثة(2000-2017)؛

المبحث الثالث: مسار الاصلاحات الفلاحية بالمغرب؛

المبحث الرابع: مخطط المغرب الأخضر للنهوض بالقطاع الفلاحي.

المبحث الأول: السياسات الفلاحية في الجزائر بين النتائج والأهداف

تعتبر السياسة الفلاحية أداة الدولة في القطاع الفلاحي لكونها تهدف الى زيادة الانتاج الفلاحي(الحيواني والنباتي) ونهاية المستغل فلاحيا من الموارد الطبيعية المتاحة. وعلى هذا الأساس عرف القطاع الفلاحي في الجزائر سياسات فلاحية وذلك من خلال تبنيه العديد من الاصلاحات كآلية لتأهيله، ومرت هذه الاصلاحات بمراحل مختلفة، وفيما يلي ملخص لبعض البرامج والسياسات الفلاحية المتبعة في من الاستقلال إلى الوقت الحالي.

المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي بعد الاستقلال

ورثت الجزائر غداة استقلال تركة عقارية مثقلة بالمشاكل تلخصها الاحصائيات التالية :[1]

- الأراضي المفرنسة بسندات = 4.969.102 هكتار؛
- أراضي من نوع ملك بدون سندات = 4.406.356هكتار؛
- أراضي عرش بدون سندات = 2.071.582 هكتار؛
- أملاك الدولة = 4.694.214 هكتار؛
- أملاك البلدية = 4.117.905 هكتار.

ومن بين هذه الأراضي هناك حوالي 11.447.040 هكتار تعود ملكيتها للخواص ومنها 9.200.000 هكتار يحوزها جزائريون و2.247.040 هكتار بيد الأوروبين الذين كانوا يتواجدون بالجزائر. إن هذه الاحصائيات تبرز شيئين أساسيين، فهي تبرز من جهة تنوع الأنظمة القانونية المطبقة آنذاك على العقار، كما تبرز من جهة أخرى حجم المشاكل التي يمكن أن تعترض الجزائر غداة الاستقلال في تنظيم العقار والتحكم فيه.[2]

كانت الفلاحة في هذه الفترة مصدر دخل85 % من الجزائريين في حين ساهمت الصناعة بـ5% فقط. وإذا ما حذفنا المراعي السهبية والأراضي غير منتجة فنجد أن المساحة الحقيقية المستعملة في انتاج المحاصيل الفلاحية لا تزيد عن 7.6 مليون هكتار أي ما يقارب 3 % من مساحة الجزائر الكلية أو% 18من مجموع المساحة المستعملة في الانتاج الفلاحي بما فيها المراعي السهبية.[3]

---

[1] جليد نور الدين، بركان أمينة، **واقع الفلاحة في المجتمع الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول" القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"، يومي 28 و29 مارس، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ص5.

[2] نفس المرجع، ص 5.

[3] حمداش عبد المجيد، **قراءة في السياسات الزراعية للجزائر ما بين 1962 – 2012**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول" القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"، يومي 28 و29 مارس، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص3.

الفرع الأول: سياسة التسيير الذاتي(المرسوم رقم 62 / 02 المؤرخ في 1962/10/22)

وهو نظام ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة في بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من أجل حماية واستغلال الأملاك الشاغرة مما دفع بالمشرع إلى تقنينه بالمرسوم رقم 62 / 02 المؤرخ في 1962/10/22، قصد مسايرة الواقع ومنع بيع الأملاك الشاغرة[1]، التي أصبحت تُسير ذاتياً وجماعيا من طرف العمال الفلاحين بطريقة عفوية.[2]

ويعرف التسيير الذاتي بأنه التسيير الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيون وتم تأميمها.[3]حيث بمجرد رحيل المعمرين استولى العمال الفلاحيون الدائمون على الأراضي مما أسفر على تكون جماعات من المستغلين بشكل تلقائي، بمساعدة اطارات نقابية محلية وأعضاء من جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني لمحاولة الدفاع عن أداة العمل لمناصبهم الدائمة.[4]

أولا– أهداف التسيير الذاتي:

- حماية الأراضي الفلاحية الشاغرة والمقدرة بثلث الأراضي الصالحة للفلاحة من خلال تأميم تلك الممتلكات العقارية وانتقال ملكيتها إلى الدولة؛
- الاعتماد على اللامركزية في تسيير وإدارة النشاط الفلاحي، وبهذا يصبح الفلاح هو العامل والمنتج والمسير حيث يتم انتخاب من بين الفلاحين لجان للمتابعة والتوجيه وفق الاطار الاشتراكي؛
- انشاء لجان لتسير الأراضي الفلاحية من قبل الفلاحين دون امتلاكها[5]

ثانيا– هياكل التسيير الذاتي:

- الجمعية العامة: هو أعلى جهاز يوجه نشاط المزرعة؛
- مجلس العمال: يختار من قبل الجمعية العامة ؛
- لجنة التسيير الذاتي: تنتخب من قبل مجلس العمال؛
- الرئيس: يمثل جماعة العمال، ينتخب من قبل أعضاء الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات؛
- المدير: هو ممثل الدولة تعينه وزارة الفلاحة والاصلاح الفلاحي.[6]

---

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص141.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، ماي 2012، ص1.

[3] قصوري ريم، مرجع سابق، ص121.

[4] أعمر السعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق(دراسة تطبيقية بولاية الجلفة)**، رسالة ماجستير، فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 11.

[5] زاوي بومدين، مرجع سابق، ص 158.

[6] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **التسيير الذاتي في الفلاحة**، الجريدة الرسمية رقم 15(1969)، **الأمر رقم 68–653** مؤرخ في 11شوال 1388الموافق لـ 30ديسمبر، 1968، ص 1.

ثالثا– مراحل التسيير الذاتي: تمثلت أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي:

1- **المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة):** بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد رحيل المعمريين وتركهم لكل الأراضي التي بقيت بدون ملاك وعلى إثر ذلك بدأت عملية الاستيلاء الفردي والجماعي على هذه الممتلكات من قبل منظمات وطنية مختلفة، وتدخلت الحكومة باسم حماية المصالح العامة باصدار قررات ومراسيم ونصوص داعية لحماية الأملاك الشاغرة واضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الفردي والجماعي من طرف الفلاحين ومن بين هذه المراسيم مرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة، والقرار الصادر في أكتوبر 1962 الذي ينظم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات وكيفية حيازتها. كما تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للاصلاح الزراعي في 18 مارس 1963 الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الاجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع؛[1]

2- **المرحلة الثانية (التأميم الجزئي):** من مارس إلى ماي 1963 جاءت هذه المرحلة مع صدور المرسوم رقم 88-63 المؤرخ في 1963 والذي ينص على كيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي، كما صدر قرار 06 ماي 1963 الذي وضع اللمسات الأخيرة لعملية التنظيم، حيث تم في هذه المرحلة تأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمرون، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب التي بلغ عددها 127 مزرعة تضم مساحة 200 ألف هكتار، مجهزة بالعتاد الفلاحي وكانت تستغل بطرق حديثة بالاضافة إلى أن انتاج هذه المزارع مخصص للتصدير من حبوب كالقمح إلى جانب الحمضيات والخمور؛

3- **المرحلة الثالثة (التأميم الشامل) 12 أكتوبر 1964:** تميزت هذه المرحلة باستعادة كامل الأراضي الفلاحية التي قدرت بـ2632000 هكتار مسيرة ذاتيا وتعتبر من أحسن الأراضي الخصبة وهي تقع في بالسهول الشمالية منتيجة وعنابة وأعالي شلف[2]، موزعة على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا، أما عدد العمال والفلاحين الذين كانوا مستخدمين في الأراضي فيبلغ عددهم 80000 عامل دائم وبعد التأمينات بلغ عددهم 150000 عامل دائم يعملون داخل (2300) لجنة تسيير تابعة للقطاع الاشتراكي[3]، والجدول التالي يوضح توزيع الأراضي المؤممة.

---

[1] مراد كواشي، مريم بودودة، **الإستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر)**، الملتقى الوطني الثاني حول "التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر"، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، يومي 7و8 مارس، 2016، ص 4.

[2] ريم قصوري، **مرجع سابق**، ص 123.

[3] جليد نور الدين، بركان أمينة، **مرجع سابق**، ص6.

الجدول رقم (03-01): توزيع الأراضي المؤممة

العينات	عدد المزارع	النسبة لعدد المزارع	مساحة المزارع	النسبة للمساحة الكلية
أقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
من 100 إلى 500 هـ	682	30.9	213000	8.1
من 500 إلى 1000 هـ	620	29.0	448000	17.0
من 1000 إلى 2000 هـ	510	23.0	711000	26.9
من 2000 إلى 5000 هـ	286	12.9	743000	28.2
أكثر من 5000 هـ	22	1.1	144000	5.5

المصدر: بويهي محمد، **القطاع المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1987، ص 21.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر من 96 % من عدد المزارع تفوق مساحتها 100 هكتار، اضافة إلى وجود 818 مزرعة تتراوح من 1000إلى 5000 هكتار، وهذا مؤشر على سياسة التجميع التي إنتهجتها الدولة، مما وقف عائق أمام استغلالها والتحكم فيها وهذا يرجع لكبر مساحتها. وفي هذه المرحلة اتخذت اجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للاصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة. كما تم انشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية. وأُنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية واصلاحها.

رابعا- تقييم نظام التسير الذاتي

عندما باشر عمال التسيير الذاتي عملهم طبقا لقرارات 22مارس1963، لم تكن لديهم الخبرة المهنية والوعي الضروريين لتسيير قطاع فلاحي حديث، كما أن العمال كانت تنقصهم التربية الاشتراكية والتعود على نظام العمل الجماعي المنظم والدائم. إذ لم يكن هنالك ما يعرف برب العمل ولا عمال كما كان عليه الأمر في عهد الاستعمار[1]. باعتبارهم المعنيين بتسير أنفسهم بأنفسهم، إلا أنهم لم يكن لديهم أي سلطة أو الحق في اتخاذ القرارات التي تدير شؤونهم، رغم الطابع الديمقراطي في مجال التسيير لنظام التسيير الذاتي إلا أن وزارة الفلاحة استمرت في تدخل في التسيير الاداري وذلك استنادا إلى الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30ديسمبر 1968 والذي أقر على استمرارية المزارع المسيرة ذاتيا لقرارات وخطط الادارة المركزية.[2]حيث كانت الدولة تستعمل طرق تسيير تميزت بالمركزية والبيروقراطية مع العلم أن أهم بند في هذه السياسة هو اللامركزية في اتخاذ القرار. مما أدى إلى ضعف مساهمة المنتجين في النشاط الانتاجي وتسيير الاستغلال، حيث عجز القطاع الفلاحي عن تلبية الطلب

[1] سوسن بوصبيعات، **الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية**، رسالة ماجستير، فرع القانو العقاي، قسم القاون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006 / 2007، ص ص 9- 10، ص 24.

[2] الأمر رقم، 653- 68 المؤرخ في 30سبتمبر، 1968 يتضمن التسيير الذاتي في الفلاحة، **الجريدة الرسمية**، العدد 15الصادر في 15فبراير1969

الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني، الذي لم ينخفض عن 3 % طيلة العشرين سنة (3.27%سنة 1970-3.21%سنة 1982)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الوارادات الغذائية، مع ارتفاع في الميل المتوسط للاستيراد خلال عشر سنوات، حيث ارتفع من25%سنة 1972 إلى 40% سنة 1982، بالاضافة إلى انخفاض انتاج عدد كبير من المزارع رغم تخصيص الدولة مبالغ كبيرة لهذا القطاع. كما لم تحدد قرارات مارس بوضوح الفرق بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي ولم تحدد نوع ملكية المزارع المسيرة ذاتيا هل هي ملك الدولة أم ملك للمستفيدين ؟ ولم تحدد نسبة دخل العمال.

الفرع الثاني: سياسة الثورة الزراعية (الأمر رقم: 71-73 المؤرخ في: 1971/11/08)

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آلى إليها القطاع الفلاحي، من حيث التراجع الكبير في الانتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية[1]، وقد أشار الرئيس الراحل هواري بومدين إلى فشل السياسات الفلاحية السابقة، وأن التسيير الذاتي كان مجرد نظرية، وكاختيار شعبي، وليس عمل يومي وواقع حي[2]، وأضاف أنه يجب القضاء على البيروقراطية في التسيير الذاتي الذي غاص في حلقةٍ مركزية موروثة عن الحكومة السابقة.[3] ولغير ذلك من الأسباب أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين قانون الثورة الزراعية تحت شعار "**الأرض لمن يخدمها**"، والمكون من 280 مادة بمقتضى الأمر71- 73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها".[4]عملت هذه السياسة إلى تدخل الدولة من خلال انتهاج عدة اصلاحات هيكلية في القطاع الفلاحي بهدف تنشيطه وتنميته ودفعه إلى آداء أدوار مهمة داخل الخطط التنموية لالاقتصاد الوطني كما عملت على التقليص من ملكية الأراضي الفلاحية وتوزيع تلك الأراضي على الفلاحين العاملين فيها والذين كانوا اجراء حيث يقدر أجرهم بحدود 1/5 من الانتاج الاجمالي للفلاحة.[5]

---

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000– 2015)**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 12/12 / 2018، ص 100.

[2] هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006 – 2013، بين الانجازات والعقبات**، الملتقى التاسع حول "**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص3.

[3] Nadir Mohamed Tayeb , « L'agriculture dans la planification en Algérie, de 1967 à 1977 », OPU ,1982 , Alger ,p 03

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **ميثاق الثورة الزراعية**، الجريدة الرسمية رقم 97 (1971)، **الأمر رقم 71-73** مؤرخ في 20رمضان 1391 الموافق لـ 08نوفمبر، 1971ص.1642.

[5] بويهي محمد، **القطاع المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، رسالة ماجستير، فرع التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987، ص61.

أولا– أهداف الثورة الزراعية: إن عملية التسيير الذاتي لم تعطى النتائج الموجودة وهذ ما يجعل البحث عن القدرات الذاتية والأساليب الفلاحية من أجل المشاركة الفعالة في النتيجة الاقتصادية من خلال مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يلي:[1]

1 – تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة: وذلك وفق الأسس التالية:

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والملك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محدد تنزع منه من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مشتغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض المروية منها أو غير المروية وكذا وضعيتها؛
- كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثروة الزراعية لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها، لأن القطاع تابع للقطاع المؤمم، والاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية، هو نظام تسييرها.

2– الأراضي المؤممة: توزع هذه الأراضي على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلونها اجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدا غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الانتاج، ولتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للفلاحين تم انشاء تعاونيات خدمات أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات. ويمكن تحديد أهم الأهداف فيما يلي: [2]

- احداث تغيير جذري في الأرياف التي طالما حرمت من خيرات البلاد؛
- اعادة توزيع الأراضي وتنظيم الفلاحين ووضع شروط ترقيتهم؛
- قلب الأوضاع القائمة للملكية العقارية الواسعة؛
- تصفية آثار الاستعمار والقضاء على الاستغلال بكل أشكاله وذلك باعادة انشاء علاقات مباشرة للعمل في ميدان الفلاحة على أساس مبدأ "**الأرض لمن يخدمها**".

كما ترمي الثورة الزراعية الى القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للانتاج تسمح بدخول مجموعة الزراعة في السوق الوطنية.وعلى العموم فإن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أو هدفين أساسيين وهما: [3]

- الغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛

---

[1] علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص13.

[2] عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني في القطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص16.

[3] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 96-97.

- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتهيئة الفلاحة بكيفية أنجع من لو كانت مجزأة ومتفرقة

ثانيا– المبادئ الأساسية للثورة الزراعية: يقوم قانون الثورة الزراعية على ستة مبادئ هي: [1]

- **المبدأ الأول:** الأرض لمن يخدمها، وهو أول مبدأ نصت عليه المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية، يعني أن ملكية الأرض مقيدة بالعمل المباشر فيها والانتفاع بها، ويسقط حق الملكية نتيجة التخلي عنها وعدم الانتفاع منها والمستخلص من هذا المبدأ عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان؛
- **المبدأ الثاني:** الغاء حق الملكية بالنسبة للمالكين الذين لا يفلحون ملكيتهم بصورة مباشرة؛
- **المبدأ الثالث:** الغاء كل أشكال التجارة الاستغلالية في الموارد المائية؛
- **المبدأ الرابع:** تأمين حقوق الفلاحين في الأراضي التي يزرعونها بأنفسهم؛
- **المبدأ الخامس:** منح الدولة الأراضي للفلاحين الذين لا يملكون أرضا وبصورة مجانية ويتم تشجيعهم على الاستعمال المشترك للأراضي ووسائل الانتاج في اطار تعاوني؛
- **المبدأ السادس:** تولي الدولة مسؤولية حماية الفلاحين وتأطيرهم وانشاء الهيئات اللازمة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف.

✓ كان مضمون الثورة الزراعية وهدفها هو القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الانتاج الفلاحي، وأولى أهمية بالغة إلى الأرض إلا أن هذا العنصر وحده لايكفي بمجرد عملية تأميم واعادة التوزيع، بل تهدف إلى تحقيق تمويل الأرياف وهو تشريع ينظم ملكية الأرض ووسائل استغلالها والحصول على ارداتها. بعد أن شكل ما يعرف بـ "**الصندوق الوطني للثورة الزراعية**"، وهو مؤسسة من مؤسسات الدولة، موضوعة تحت وصاية وزير الفلاحة، مع أن يفوض جزء من هذا الاختصاص إلى الوالي فيما يتعلق بالاشراف على عمليات التسيير وصيانة أموال الثورة الزراعية. وينقسم هذا الصندوق إلى صناديق بلدية على مستوى كل البلديات الداخلة في مناطق الثورة الزراعية[2]، الذي أخذ مهمة رصد كل الأراضي المستولى عليها والمتبرع بها والمؤممة.[3]

ثالثا–مراحل تطبيق سياسة الثورة الزراعية

عمل قانون الثورة الزراعية على تحقيق الأهداف المذكورة سابقا وفق برنامج زمني محدد تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل كما يلي:

---

[1] المواد من 6 إلى 12 من الأمر رقم 71–73 المتضمن قانون الثورة الزراعية (الأمر رقم 71–73)، المؤرخ في 1971/11/08، المتضمن قانون الثورة الزراعية، يتضمن هذا الأخير 280 مادة)، الجريدة الرسمية لسنة 1971، العدد 97، ص 1642.

[2] سوسن بوصبيعات، **النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر– الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة–**، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عقاري، قسم القانون الخاص، كليةالحقوق، جامعة قسنطينة، 2017 / 2018، ص 52.

[3] جليد نور الدين، بركان أمينة، **مرجع سابق**، ص07.

1-المرحلة الأولى: انطلقت من جانفي 1972 وخلال هذه المرحلة تم القيام بعملية الإحصاء وتصنيف الملكيات الفلاحية واقامة الهيئات والأجهزة المكلفة بمختلف التحقيقات تحت رقابة ومسؤولية كل بلدية، وتميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات المحلية وأراضي العرش والحبوس وتعتبر هذه الأراضي من الدرجة الثانية والثالثة من حيث الخصوبة ويقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا؛[1]

2-المرحلة الثانية: انطلقت في سبتمبر 1972 تم خلالها اجراء تأميم وتوزيع الأراضي على الفلاحين، حيث تم اعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص على 60 ألف عائلة فلاحية لا يملكون أرضا، ولقد تم اقامة 6000 تعاونية فلاحية تمتد على1.100.000 هكتار[2]، من مختلف الأنواع غير أن الصنف الذي تم اعتماده وتشجيعه هو تعاونيات الانتاج التابعة للثورة الزراعيةCAPRA، حوالي 4205 تعاونية، وقد استحوذ هذا الشكل من التعاونيات على أكثر من 80 % من المساحات الزراعية كما ضم قرابة 65 % من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للاصلاح الزراعي، وتم انشاء 674 تعاونية فلاحية متعددة الخدمات CAPCS على مستوى 703 بلدية من بلديات الوطن كشبكة لامركزية تتولى تقديم بعض الخدمات الموازية للنشاط الفلاحي التعاوني كالتموين بالبذور والأسمدة ومختلف المواد الأولية الداخلة في عملية الانتاج[3]، كما تم انشاء 730 تعاونية فلاحية باستثمارات مشتركة مكلفة باستعمال وسائل الانتاج. و740 تجمع استصلاح على أرض غير انتاجية تقدر بـ 500.00هكتار. وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 000 600 هكتار. ولقد عرف ميثاق الثورة الزراعية التعاون الفلاحي، بأنه شركة ديمقراطية للفلاحين الذين يعيشون في خدمة الأرض وأسلوب لتوسيع اشتراكية الفلاحة ودمج المزارع الصغيرة في اطار التنمية الكثيفة للفلاحة وذلك اعتمادا على مبدأ "**لأرض لمن يخدمها**"، وعليه فإن التعاونية الفلاحية ماهي إلا اطار لتحضير صغار الفلاحين وتكوينهم كما تعتبر اطار للمشاركة الحرة الاختيارية والتمهين للتسير الجماعي لوسائل الانتاج؛[4]

3-المرحلة الثالثة: بدأت منذ عام 1975 لتنمية القطاع الرعوي في الهضاب العليا وفي شمال الصحراء، وهذا لتمكين البدو الرحل من الاستقرار بتحسين ظروفهم ولقد تم تنظيم حملة توعية لترشيد الفلاحين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم في التعاونيات والقرى الاشتراكية، حيث بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي 147 قرية، وهدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل ادارتهم.وخلالها تم تطبيق قانون الرعي

---

[1] عز الدين سمير، **إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 21.

[2] نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق االأمن الغذائي العربي (الجزائر أنموذجا)**، مرجع سابق، ص82.

[3] بوخالفة علي، **إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص 130.

[4] القانون الأساسي للتعاونيات، الأمر رقم 23-72.

بمقتضى الأمر 45-75 المؤرخ في 17 جوان 1975 وذلك لوضع حد لاستغلال الرعاة من طرف كبار المالكين وذلك بتطبيق مبدأ **"الماشية لمن يرعاها"**، ويعتبر قانون الرعي جزء من قانون الثورة الزراعية، ويمكن تعريف قانون الرعي بأنه مجموعة القواعد التي تنظم الملكية لتربية الماشية وحيازة المراعي واستغلالها ووضع الترتيبات اللازمة لاعادة تنظيم مناطق السهوب عموما وهو مايتجلى في محتوى هذا القانون.[1]

رابعا– تقييم الثورة الزراعية : حققت الثورة الزراعية مكسبين ايجابيين هما: [2]

- الغاء الملكية العقارية الكبيرة للأراضي الفلاحية، وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- تجميع الأراضي المؤمنة بشكل يضمن الانتاج بشكل أفضل مما كانت مجزأة.

ورغم الجهود الرامية إلى تحسين الأراضي الفلاحية وتوسيع عملية استغلالها عن طريق استصلاحها من جهة واعادة توزيعها على اليد العاملة الفلاحية القادرة على استغلالها من جهة ثانية، إلا أن حجم الأراضي لم يتغير خلال هذه السنوات بل شهد انخفاض، بينما كان حجم تلك الأراضي 449000كيلو متر مربع سنة 1962 أصبح 438200 كيلومتر مربع سنة 1979[3]، وتشكل الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب الجزء الأوفر بـ86 % من مجموع الأراضي سنة 1978 أي 943100 هكتار.[4]من خلال هذا الاصلاح كانت الدولة تحاول بسط نفوذها على القطاع الخاص عن طريق حلب مساندة أكبر عدد من صغار الفلاحين، كان الهدف الواضح والبين هو توزيع الأراضي لفائدة فلاحين بدون أرض، ومن جهة أخرى كانت الغاية هي تغيير شروط الانتاج، كما توقعت انشاء1000 قرية فلاحية اشتراكية لصالح المستفيدين، لكن فقط 201 قرية تم انجازها.[5]

وظل القطاع الفلاحي دونما تطور ويعاني من صعوبات كبيرة، بالرغم من التطور الايجابي الذي حققهذا القطاع في بعض الجوانب، إلا أنه ظل دون المستوى المطلوب بالارتباط مع إزدياد إحتياجات السكان، بسبب اعتماد الجزائر وخاصة سكان الريف على الفلاحة المعيشية لغالبية السكان، ما أدى إلى استحداث العديد من فرص الشغل ولكن بعد سنوات قليلة اندثرت هذه المجهودات وغيرت وجهة الاقتصاد الجزائري من الفلاحة إلى الصناعة وتم القضاء على الثورة الزراعية.[6]

---

[1] أنظر قانون الرعي الذي تضمنه الأمر 45 – 75 المؤرخ في 17 جوان 1957.

[2] حاشي معمر الأزهر، **إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 34.

[3] زاوي بومدين، **مرجع سابق**، ص 161.

[4] سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص **159**.

[5] Baci L. les reformes agraires en Algérie. In: Jouve A.-M. (ed.), Bouderbala N. (ed.). Politiques foncières et aménagement des structures agricoles dans les pays méditerranéens: à la mémoire de Pierre Coulomb.Montpellier: CIHEAM, 1999, p 287

[6] M.E. Benissad, **Economie de development de l 'Algérie**. OPU, Alger, **1982**, p20.

المطلب الثاني: الاصلاحات الفلاحية واعادة الهيكلة 1980 – 1990

كان من الضروري اعادة ترتيب القطاع الفلاحي من أجل تدارك النقص واعطاء دفعا جديدا للقطاع الفلاحي حتى يتمكن من آداء دوره المنوط به في التنمية الاقتصادية الشاملة، مما أدى المطالبة باصلاح جديد فكان قانون اعادة الهيكلة الصادر في 17 مارس 1981

الفرع الأول: اعادة الهيكلة

جاءت اعادة الهيكلة الفلاحية بناءا على صدور التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادر بتاريخ 17 مارس 1981[1]، لايجاد الحل المشاكل التي كان يعيشها القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث لابد لها من إدخال اصلاحات جديدة على هذا القطاع بهدف تفعيله واعطائه المكانة الاقتصادية اللازمة.

أولا–أهداف اعادة الهيكلة

إن اعادة هيكلة القطاع الفلاحي كانت تهدف إلى:[2]

- استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية والمزارع وتطهيرها؛
- جعل القطاع الفلاحي قطاعا أكثر إنسجاما وتهيئة للقطاع الاشتراكي؛
- ضم الأراضي الفلاحية بعضها لبعض وتكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي؛
- تحرير وتشجيع صادرات الفلاحين وتحديد مساحة المزارع بدقة واحداث مزارع جديدة، اضافة إلى تنظيم التسيير والتحكم فيه؛
- التسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالملكية والاحتلال غير الشرعي للأراضي؛
- التدرج نحو تحقيق الاستقلال المالي؛
- بالاضافة إلى تفعيل القوة العاملة الفلاحية عن طريق دمج كثير من العمال الموسمين في المزارع الاشتراكية كعمال دائمين خاصة اليد العاملة الشابة، وإحالة الكثير من العمال المسنين على التقاعد بهدف اعطاء فرصة لليد العاملة الفلاحية البطالة.

ثانيا–مراحل تنفيذ اعادة الهيكلة: تم اعتماد المراحل التالية لتحقيق عملية اعادة الهيكلة ميدانيا، وذلك في مرحلتين متكاملتين كمايلي:

1– المرحلة الأولى: خصصت هذه المرحلة لاجراء الدراسات الخاصة بالجانب التقني والاقتصادي والمالي في مجال الانتاج الفلاحي، حيث تم جمع المعطيات الأساسية الخاصة بالمزارع وكذا التعاونيات من أجل معرفة التعاونيات التي يمكنها البقاء في المجال الانتاجي من أجل تدعيمها وتحديد إمكانياتها واعداد الهياكل والبرامج التي تتم بها اعادة الهيكلة، واتخاذ كل الاجراءات التي تسمح بانشاء وحدات فلاحية مستحدثة، وحصر التعاونيات التي

[1] التعليمة الرئاسية رقم **14 المؤرخة في 1981/03/17** وكان التطبيق الرسمي لها في **1981/10/15** حسب المنشور الوزاري رقم **707**.

[2] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (الفترة 2000–2006)**، مرجع سابق، ص 59.

لا يمكنها الاستمرار في عملية الانتاج بهدف حلها والعمل على اعادة تحويل ممتلكاتها لتعاونيات أخرى أو دمجها أو توزيعها على الأفراد للاستغلال الخاص، وكل هاته الإجرات تهدف إلى ضمان استمرارية الانتاج بطريقة سليمة وفعالة، إذ لايمكن الاستمرار في تغطية العجز الناجم عن سوء الاستغلال بهدف الابقاء الشكلي على تلك التعاونيات، إذ يتطلب الأداء الاقتصادي الصرامة في المتابعة والتوجيه وتقديم الحوافز بهدف رفع الأداء؛[1]

2- المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983، أسفرت عن تكوين مزارع فلاحية اشتراكية تعمل وفق قانون التسيير الذاتي، دعمت هذه المزارع بالمتخصيصين في الفلاحة من مهندسين فلاحين ومسيرين، بهدف تفعيل التسير وتحسينه، فقد تم تكوين 1400 مهندس مسير و400 تقني سامي و3300 محاسب و1300 مكانيكي مسؤولا عن الحضيرة، وتم توزيعها على المزارع المنتجة.[2]

ثالثا-تقييم اعادة الهيكلة

إن تنفيذ عملية اعادة الهيكلة نتج عنها 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية يعود النصيب الأكبر فيها لقطاع التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية، إلا تعاونيات المجاهدين لم تخضع لعملية اعادة على عكس ما تنص علية التعليمة الرئاسية رقم 14 والمنشور الوزاري 707. لم تقتصر هذه العملية على الأراضي الفلاحية إنما شملت مؤسسات التمويل والتموين (التموين بالعتاد والوسائل الخاصة بالعملية الانتاجية)، والمتمثلة في التعاونيات والبنوك مما أدى إلى ظهور مؤسسات جديدة كالمحافظة السامية لتنمية السهوب سنة 1981 والبنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982. هذا التطور الملحوظ يرفع من القدرة الانتاجية في المزارع وبالتالي الاستغلال الأمثل والأحسن لكل الأراضي الفلاحية.

الفرع الثاني: قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية

نتيجة للعجز الهيكلي المالي المستثمر لمعظم مزارع القطاع العام والعجز الكبير عن تحقيق مخططات الانتاج، وضعف معدلات انجاز برامج الاستصلاح التي تضمنتها مخططات التنمية منذ السبعينات وضياع مساحات شاسعة في الشمال نتيجة التوسع العمراني وشبه انعدام التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية المناطق المحاذية لها، تم اصدار قانون رقم: **83/18 المؤرخ في 31 أوت 1983** والمتعلق باستصلاح الأراضي حيازة الملكية العقارية، وتمّ تطبيق القانون على الأراضي العمومية، أي الأراضي التابعة ملكيتها للدولة والواقعة في الأراضي الصحراوية أو شبه الصحراوية غير قابلة للفلاحة إلاّ بعد استصلاحه.

[1] صدوقي زروق، مرجع سابق، ص84.

[2] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 70.

أولا– أهداف قانون استصلاح الأراضي: ويهدف قانون استصلاح الأراضي إلى:[1]

- تشجيع المواطنين على استصلاح الأراضي واستغلال أقصى ما يمكن من الامكانات الفلاحية خصوصا بالجنوب؛
- اعتراف الدولة الملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي سيستصلح أرضا بوسائله الخاصة؛
- توسيع وزيادة الأراضي الفلاحية التي عرفت تناقصا بسبب التوسع العمراني وزحف الرمال؛
- بعث التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، إذ أن 97.3% من الأراضي الموزعة للاستصلاح منذ الشروع في تطبيق القانون سنة 1984 وإلى غاية 1984 تقع منها 67.6 % في الصحراء و27.7 % في السهوب.[2]

ثانيا– نتائج قانون استصلاح الأراضي:[3]

بنهاية سنة 1985 تمت عملية توزيع ما يقارب 76700 هكتار على 18600 مستفيد، منها 54500 هكتار تم توزيعها على 14200 مواطن في ولايات الجنوب، وفي الهضاب العليا تم توزيع 20700 هكتار على 4000 مستفيد في الولايات السهبية مثل الجلفة، تيارت، سعيدة .أما في المناطق الشمالية فقد تم توزيع 2500 هكتار على 250 مستفيد، قد وصلت الأراضي المستصلحة إلى ما يقارب 23000 هكتار في عام (1986/1985). ووصلت المساحة المستصلحة إثر الحصيلة التي قدمتها مصالح وزارة الفلاحة في 30 جوان 1994 إلى 75640هكتار من مجموع الأراضي الموزعة المقدرة بـ 360534 هكتار حيث استفاد منها 68304 مستفيد.

الفرع الثالث: قانون المستثمرات الفلاحية

بعد النتائج السلبية لاعادة هيكلة القطاع الفلاحي التي لم تحقق جميع النتائج المرجوة من حيث تلبية حاجات المستهلكين من المنتوجات الفلاحية، وبعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الاوضاع الاقتصادية للبلاد، أصبحت الدولة غير قادرة على تغطية العجز الناتج عن التسيير غير الرشيد للأراضي الفلاحية، فكان لابد من ايجاد مخرج والنهوض بالاقتصاد الوطني، بطرح جملة من الاصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، وكان من بينها اصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير حيث منح للمستفيدين(الفلاحين) من خلال اصدار القانون رقم: **19/ 87 المؤرخ في 08/ 12 / 1987** المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية وكذا حقوق وواجبات المنتجين[4]، حق الانتفاع الدائم قابل

---

[1] أعمر السعيد شعبان، **مرجع سابق**، ص 20

[2] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (الفترة 2000–2006)**، مرجع سابق، ص 60.

[3] أعمر السعيد شعبان، **مرجع سابق**، ص 20

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **قانون المستثمرات الفلاحية**، الجريدة الرسمية رقم 50 (1987)، **قانون رقم 87–19** المؤرخ في 17ربيع الثاني 1408 الموافق لـ 08 ديسمبر، 1987، ص1918.

للنقل والتنازل أو الحجز للأراضي الفلاحية بمقابل مالي، أما بالنسبة للأرض فالدولة تحتفظ بملكيتها مع منح حق الانتفاع فقط بغية تحقيق انتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي، كما حدد قانون المستثمرات الفلاحية التنظيم الجديد للقطاع في شكل وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم بالأشكال التالية: [1]

- مستثمرات فلاحية جماعية عددها 28909 تتكون كل واحدة منها من 03 إلى 06 مزارعين، تتربع كل مستثمرة على حوالي 50 هكتار؛
- مستثمرات فردية عددها 16436 بمساحة صغيرة جدا؛
- مزارع نموذجية عددها 188 مزرعة متخصصة في انتاج النباتات النموذجية وتكوين الفلاحين.

أولا–الأهداف: يسعى هذا التنظيم إلى تحقيق جملة من الاهداف تمثلت في: [2]

- تحقيق أقصى استغلال ممكن للأراضي الفلاحية، وتثبيت حقوق المنتجين ومسؤولياتهم من أجل الاستغلال الأمثل للأراضي؛
- العمل على زيادة الانتاج والانتاجية بهدف سد الحاجيات الغذائية للسكان أي تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من التبعية الغذائية للخارج؛
- اعطاء الحرية التامة للمنتجين حتى يمارسوا مسؤولياتهم كاملة في استغلال الأراضي؛
- ضمان استقلالية للمستثمرات الفلاحية من أجل اتاحة المجال للمبادرة الخاصة التي تسمح بتحقيق الفائض الانتاجي؛
- اقامة منظومة تمويلية لا مركزية تساهم في عملية التنمية الفلاحية هذا عن طريق تسهيل عملية الحصول على القروض؛
- تسهيل عملية تسويق المنتجات الفلاحية بما يتماشى مع حركة السوق؛
- تقوية القطاع بالمتخرجين من المدارس المتخصصة كالمهندسين الزراعين والبياطرة من أجل رفع الانتاج؛
- اقامة علاقة خاصة بين دخل المنتجين الفلاحين وحاصل الانتاج وهو ما يعني ربط الأجور بمدى ما تحقق من ربح تشجيعا للعمل وزيادة في الانتاج الفلاحي.

ثالثا– نتائج قانون المستثمرات الفلاحية: كما ترتب عن قانون المستثمرات الفلاحية تحويل 3264 مزرعة فلاحية اشتراكية 1987 كانت تشغل قرابة 138 ألف عامل دائم 200 ألف عامل موسمي، إلى22356 مستثمرة جماعية على مساحة 2,2 مليون هكتار و5677 مستثمرة فردية على مساحة 56000 هكتار.[3]

إن المستثمرات الفلاحية عرفت ايجابيات أهمها :

---

[1] نعامة امباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق االأمن الغذائي العربي (الجزائر أنموذجا)**، مرجع سابق، ص 82.

[2] صدوقي زروق، **مرجع سابق**، ص ص89- 88.

[3] زهير عماري، **مرجع سابق**، ص 74.

- الاستغلال الجيد للأراضي نظرا لصغر المساحة المسؤولية المباشرة للعمال؛
- القضاء على العمالة الزائدة الغير منتجة باعتبار أن العمال في ظل المستثمرات أصبحت دخولهم مرتبطة بانتاجية المستثمرة الفلاحية.

مع ذلك نجد أن هذا الاصلاح واجه مجموعة من مشاكل تمثلت في:

- تقسيم الأراضي خضع لعلاقات شخصية وتجاهل الاعتبارات الجوهرية خاصة الولايات التي تتمتع بالأراضي الخصبة الجيدة واستفادة أشخاص لا ينتمون إلى العالم الفلاحي من أراضي المستثمرات الفلاحية، وممارسة النشاطات غير الفلاحية على أراضي المستثمرات؛
- المستثمرات المتكونة لم تعرف كيف تستغل الاطارات، وهو ما طرح مشكل التكوين الفلاحي؛
- تأزم الوضعية المالية والهيكلية لكثير من المستثمرات الفلاحية بتراكم الديون وانسحاب أو غياب أعضاء من المستثمرات، الأمر الذي شكل حاجزا حقيقيا وغياب كليا للاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- غياب الادارة في الميدان وتراكم القضايا أمام المحاكم بسبب المنازعات من أجل الغاء حق الاستفادة أو الإيجارات، مما كان له الأثر السلبي فيما يتعلق بالعقود الادارية، والتأخر في تسليم عقود الملكية للمستفيدين في المستثمرات الفلاحية التي تعتبر ضرورية ضمانا للقروض من قبل البنوك.

المطلب الثالث: مرحلة اعادة الاصلاح (1990 – 1999)

قد تميزت هذه الفترة بعدد من الاصلاحات بهدف التوجه نحو الانفتاح وتحرير الأسواق بشكل تدريجي وذلك من اجل الحد من الآثار السلبية للقوانين السابقة، خاصة بعد الغاء الدعم على القطاع الفلاحي حيث عرفت جميع مستلزمات الانتاج (بذور، أسمدة..). ارتفاعا متواصلا منذ الثمانينات وبداية التسعينات، وما زاد الأمر صعوبة هو الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وتخفيض الدينار الجزائري بحوالي 97 % وانطلاقا مما سبق تم اصدار قانون 95-90 الصادر في 18نوفمبر 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري.[1]

الفرع الأول: قانون التوجيه العقاري

نتيجة للمشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الفلاحي في ظل المستثمرات الفلاحية جاء الاصلاح الثاني عام 1990 والمتمثل في القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18نوفمبر 1990 المتضمن القانون التوجيهي العقاري[2]، والذي يمنح مرونة أكبر للاجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري بما فيه الأراضي المؤممة في اطار الثورة

[1] داودي الطيب، منصر نجاح، **القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، لجزائر، ومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص 08.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **قانون التوجيه العقاري**، الجريدة الرسمية رقم 49 (1990)، **قانون رقم 90–25** المؤرخ في 01 جمادى الأول 1411 الموافق لـ 18نوفمبر، 1990، ص 1560.

الزراعية والتي تم اعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح ملكية المستثمرت الفلاحية لأعضائها[1]، حيث ظهرت خلال تطبيق القانون 87/19 المتعلق بالثورة الزراعية مشكلة الأراضي المؤممة ومطالبة أصحابها باسترجاعها، لذا جاء قانون 90-25 من خلال المادتين 75و76 الغاء الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية واستعادة الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية التي حافظت على طابعها الفلاحي من الصندوق الوطني للثورة الزراعية تبقى ملكا لملاكها الأصليين.

أولا–أهداف قانون التوجيه العقاري (90 – 25): يهدف هذا القانون إلى مايلي: [2]

- ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية: اعتبر القانون عدم استغلال الأرض لمدة موسمين متتاليين، أرض غير مستغلة فينذر المستثمر للانطلاق في استثمارها وإذا بقيت الأرض غير مستثمرة لدى انتهاء أجل جديد مدته سنة واحدة تقوم الهيئة العمومية المخولة لهذا الغرض بما يأتي:
- وضع الأرض حيز الاستثمار لحساب وعلى نفقه المالك أو الحائز الظاهر إذا كان المالك الحقيقي غير معروف، أو عرض الأرض للتأجير، أو بيعها إذا كانت خصبة جدا، أو خصبة؛
- حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي، حيث سجلت قبل صدور القانون حالات عديدة من أشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني والصناعي)، الذي نتج عنه ضياع 250000 هكتار من الأراضي الفلاحية منها 100 هكتار من الأراضي المسقية، وحدد القانون بدقة مواصفات الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية؛
- مراجعة الاصلاحات السابقة وتسوية النزاعات: نص قانون التوجيه عن الغاء الأمر المتضمن الثورة الزراعية واعادة الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين.

كما تم اصدار قانون سنة 1995 القاضي باعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع وشمل البرنامج أيضا اجراءات تهدف لدعم الاستغلال الفلاحي وتوفير الشروط المحركة للانتاج الفلاحي، إلى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته، وتحسين وسائل الصيد، توسيع وتهيئة موانئ الصيد وتوجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع. وفي سنة 1996 تم صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق.

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الحر تم تعديل القانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري بالأمر رقم95 - 26 الصادر بتاريخ 1995/09/25 الذي وسع من حجم الأراضي المسترجعة بضمه الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة والأراضي المتبرع بها للصندوق الوطني للثورة الزراعية بعد أن استثناها القانون رقم 90-25 من الاسترجاع."

---

[1] باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص108.

[2] رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1996، ص42.

- تزامن القانون (90-25) مع تطبيق برنامج التكييف الهيكلي (PAS) في 22 ماي 1995 إلى غاية ماي 1998، والذي بدأ الشروع فيه سنة 1990، كان التصحيح الهيكلي ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو تجسيد لالاجراءات المسطرة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، والذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في اطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من خلال تحرير المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية. وضع البرنامج عدة نقاط تهدف إلى الاصلاح الفلاحي وفي اطار هذه الاصلاحات تم اصدار قانون سنة 1995 يقضي باعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها، وبغية تنمية فعالية القطاع الفلاحي أيضا، فإن الحكومة قدمت في بداية 1997 مشروع قانوني يهدف إلى تحويل حقوق الانتفاع بأراضي الدولة المعطاة للفلاحين بموجب القانون 87-19 إلى ملكية كاملة، وهذا المشروع من شأنه أن يسمح للفلاحين بالحصول على قروض الاستغلال التي يطلبوها من البنوك التجارية لوجود الضمان، هي وثيقة الملكية للأراضي،

ثانيا–تقييم مرحلة اعادة الاصلاحات: هذه الفترة كانت من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر، خاصة الأزمة الأمنية الي أوقفت عجلة التنمية وأصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة، وكان الوضع الاقتصادي حرج خاصة الارتفاع المستمر في حجم المديونية بقوة جراء أزمة 1986 وأزمة 1995 حيث ارتفعت الديون الى الضعف خلال الفترة 1979-1995، مما جعلها تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية من حيث حجم الديون وخدمة الديون، وكان سكان الريف أشد معاناة مقارنة بالحضر، من حيث عدم الأمن من جهة والفقر من جهة أخرى ولم يساهم القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني بالمستوى الذي كان ينتظر منه، حيث لم يرتفع معدل النمو السنوي في القطاع عن نسبة 03% خلال الفترة (1990-1998)، وهذا لاعتماده كليا على المناخ[1]، إذ عرفت الجزائر عدم انتظام الأمطار المتساقطة وبالتالي تقهقر الانتاج الفلاحي وتقلصت الاراضي الصالحة للفلاحة بشكل خطير في ظل غياب أدوات الرقابة، وتواطؤ الجميع بما فيها العاملين في النشاطات الفلاحية، الأمر الذي أدى إلى فشل السياسات المطبقة، سواء كانت لعدم مطابقتها لغموض النصوص القانونية وعدم استقرارها، وفي كثير من الأحيان عدم تكيفها مع الواقع.

إن التنتائج السلبية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة والتي يمكن ابرازها من خلال دراسة حركة الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية، إذ بلغ حجم الواردات الفلاحية سنة 1999حوالي 2.68 مليار دولار مقابل 105 مليون من الصادرات. كما قدرت نسبة الصادرات الفلاحية من مجموع الصادرات 0.84 %، أما الواردات الفلاحية والتي شهدت نمو غير مسبوق من 25% سنة 1985 إلى أكثر من 30% سنة 1999 من مجموع الواردات وعليه تم تقدير معدل التغطية بنسبة 3.92 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما تحققه باقي القطاعات.[2]

[1] باشي أحمد، **مرجع سابق**، ص108.

[2] زاوي بومدين، **مرجع سابق**، ص 167.

المبحث الثاني: تأهيل القطاع الفلاحي في ظل برامج الاصلاح المستحدثة

حظي قطاع الفلاحة باهتمام كبير من قبل القيادة الاقتصادية والسياسية في الجزائر، مع بداية الألفية الجديدة، حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية الإجتماعية، وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في ظل برامج الانعاش الاقتصادي

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة الممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2019.

إن الظروف الاقتصادية والمالية المناسبة، دفعت بعجلة التنمية إلى الأمام، ما انعكس على جل المتغيرات الاقتصادية الكلية، الشيء الذي ترجم في شكل برامج تنموية أطلق عليها إجمالا اسم "برامج الانعاش الاقتصادي" من خلال أربع مخططات:

الفرع الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (PSRE)

أو ما يعرف بالمخطط الثلاثي (2004/2001)، يعتبر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية، التي نصت عليها المادة (04) من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998، المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال والعمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي والتهيئة العمرانية، وتعتبر هذه المخططات والبرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل وتسيير عمليات التجهيز، وتتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية(PCD)، والبرنامج القطاعي غير الممركز(PSD)، والبرنامج القطاعي الممركز وتتميز هذه البرامج التنموية بطبيعتها اللامركزية.

- خصص لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار(حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد اضافة مشاريع جديدة له واجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[1]، وقد قسم الغلاف المالي المقدر(525 مليار دينار) على المحاور التالية:

[1] بيان مجلس الوزراء، بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج عمل الحكومة لسنة2001** ، المورادية، الجزائر في 14 سبتمبر2000 .

الجدول رقم (03 – 02): الغلاف المالي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي وتقسيماته حسب المحاور2001/2004)

المحور	المبلغ مليار دينار	النسبة(%)
دعم الاصلاحات	45	6.8
دعم انعاش القطاع الانتاجي: -الفلاحة ؛ -الصيد البحري والموارد الصيدية	9.5 55.9	12.4
التنمية المحلية	1140	21.7
تدعيم الخدمات العمومية وتحسين اطار حياة ومعيشة المواطن	210.5	40.1
تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

Source le programme de soutien a la relance économique- Rapport de consulat d'Algérie a montreal , P2

هذا البرنامج جاء لاعادة إحياء المناطق الريفية من خلال حماية الأحواض المائية والمناطق السهبية وتوسيع برنامج الشغل الريفي قصد محاربة النزوح الريفي وتشجيع عودة واستقرار المواطنين وقد خصص لهذا الغرض غلاف مالي يقدر ب9.1 مليار دينار جزائري.

-دعم النشاطات المنتجة :اقتصرت القطاعات المصنفة كقطاعات منتجة للثروة من خلال هذا البرنامج على قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري والموارد الصيدية من خلال ما يلي:

- **الفلاحة :**يندرج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي فيما يخص القطاع الفلاحي والذي يهدف إلى توسيع الانتاج الفلاحي وترقية صادراته اضافة إلى تحقيق استقرار الأرياف والمشاركة في محاربة الفقر والتهميش، وقد خصص لهذا القطاع مبلغا ماليا قدره 65 مليار دينار جزائري من الغلاف الاجمالي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي؛
- **الصيد البحري والموارد الصيدية:** إن قطاع الصيد البحري يعتبر موردا هاما للثروة الوطنية، غير أن الأمر الملاحظ بخصوص هذا الأخير يبين عدم استغلاله بصفة كافية وفعالة.[1]

وتتمحور البرامج المسطرة في اطار هذا القطاع من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في عمليتين أساسيتين هما: [2]

- تقييم نشاط وامكانيات القطاع بالاضافة إلى صيانة العتاد والتجهيزات؛
- توفير الشروط اللازمة للاستغلال الفعال وكذا امداد القطاع بوسائل العمل الضرورية والمتمثلة في أجهزة الحفظ التبريد والنقل.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)

[1] -programme de soutien a la relance économique a court et moyenne terme 2001/2004 ،op-cit. P 14.
[2] Ibid ،P 15.

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع استراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع وإدماج كافة مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم، وهذا بترقية المناطق المحرومة والتخفيف من الفارق وتنمية المحيط الريفي ومكافحة الفقر والتهميش واشراك المرأة في التنمية واعادة تأهيل الموارد البشرية يقتضي لانجازه غلافا ماليا شاملا يفوق(4200 مليارد ج).[1]

الجدول رقم(03 – 03): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2009/2005) **الوحدة: مليار دج**

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة %
1–برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	%45.5
–السكان	555	
–التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
– البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
– تزويد السكن باماء، الكهرباء، الغاز.	192.5	
–باقي القطاعات*	311.5	
2–برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	%40.5
–قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
–قطاع المياه	393	
–قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3–برامج دعم التنمية الاقتصادية:	337.7	% 8
–الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
– الصناعة وترقية الاستثمار	18	
–السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4–برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	%4.8
–العدالة والداخلية	99	
– المالية والتجارة وباقي الادارات العمومية	88.6	
–البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
3–برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال	50	%1.2

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، موقع :www.cg.gov.dz/psre

وفيما يخص: **الفلاحة والتنمية الريفية:** خصصت الحكومة غلافا ماليا من حساب التخصيص رقم(320/120) مقداره 300 مليار دينار جزائري من أجل:

[1] خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، في خطاب أمام إطارات الأمة بمناسبة الذكرى الأولى لتجديد انتخاب الرئيس بوتفليقة، الجزائر، يوم 04/07/ 2005 على الخط (متوفر على) (www.el-mouradia.dz)

- تطوير المنشآت الاقتصادية الريفية وانشاء مستثمرات فلاحية جديد والتشجيع على الانتاج؛
- انشاء مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها؛
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

-الصيد البحري والموارد الصيدية: خصصت الدولة لتنمية قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية غلاف مالي يقدر ب 12 مليار دينار جزائري

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE)

يعتبر هذا البرنامج توطيدا لما سبق بعد النتائج المحققة واستكمالا للنقائص الظاهرة في البرنامجين السابقين، حدد هذا البرنامج بالفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، خصص هذا البرنامج مبلغ مالي إجمالي قدره 21.214مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الاجمالي للبرنامج السابق(9.680مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار11.534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار).

الجدول رقم(03 – 04): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2014/2010) **الوحدة: مليار دينار جزائري**

البرنامج	المبالغ المخصصة	النسبة %
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	9903	45.42
-السكان	3700	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
-تحسين وسائل وخدمات الادرات العمومية	1800	
-باقي القطاعات*	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
-قطاع المياه	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	16.05
-الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

*باقي القطاعات هي: الشبيبة والرياضة، الثقافة، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام، الشؤون الدينية.

المصدر: عن بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2014/2010

-التنمية الفلاحية والريفية: يتبين أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص يقدر ب1000مليار دج بنسبة 4.7%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب 2.3 مرة، خصص لهذا

القطاع 13.5مليار دولار، من أجل تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها القطاع إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360 ألف هكتار من الغابات، و70 ألف هكتار من المناطق الرعوية، بالاضافة إلى مليون هكتار زيتون يتم صرف المبلغ المخصص في اطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200 مليار دج سنويا، أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014.

الفرع الرابع: المخطط الخماسي (2015 – 2019)

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019 هذا بادماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي، وخصص لها ما يفوق 1000مليار دج.

-محاور التنمية الفلاحية والريفية في اطار البرنامج الخماسي: وتتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل في: [1]

- **المحور الأول:** المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الانتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية؛
- **المحور الثاني:** مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الانتاج، مع اعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، وتطوير انتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية؛
- **المحورالثالث:** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات والأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية الصحراوية، واطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية التدخل للهياكل الاقليمية للادارة؛
- **المحورالرابع:** تقوية آليات الدعم والتأطير للانتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم للاستثمار وتحسين الانتاجية؛
- **المحور الخامس:** إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الادارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، 2015، ص ص4-5.

الفرع الخامس: تقييم برامج الانعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي

اعتمدت الجزائر اضافة للمبالغ المالية الموجهة للاستثمار العمومي الفلاحي مجموعة من البرامج التنموية لهذا القطاع فيما عرف ببرامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة من 2000 إلى 2019 هذا في محاولة منها لبعث فعلي وقوي لهذا القطاع كمصدر للتنويع الاقتصادي. وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول (03-05): تطور الاعتمادات المالية للقطاع الفلاحي ضمن برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2019)

الوحدة: مليار دينار

البرامج	برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004		البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009		برنامج توطيد النمو 2010 -2014		المخطط الخماسي 2015-2019		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
إجمالي الأغلفة المالية	525	100	4202.7	100	21214	100	22100	100	48041.7	100
نصيب القطاع الفلاحي	65.4	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4.5	2400	4.95
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	20214	95.3	21100	95.5	45641.7	95

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجداول السابقة.

من الجدول يتضح لنا أن مخصصات القطاع الفلاحي قد تجاوزت سقف 2400 مليار دج حتى وبنسبة لا تتجاوز 5% من إجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى، وسبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة اكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالاضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان.

إن تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي يعد تأثيرا ضعيفا بالنظر للإرتباط القوي لالاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، كما أن معدلات نمو القطاع خلال فترة تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي كانت متذبذبة وغير مستقرة مما يعني أن أداء القطاع الفلاحي يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة باعتبار أن معظم المحاصيل الفلاحية تعتمد على مياه الأمطار. وتمثل القوى العاملة في القطاع الفلاحي نسبة معتبرة من القوى العاملة في الجزائر إلا أن فرص العمل المحققة خلال فترة تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي تبقى مؤقتة ومتقلبة لارتباط القطاع بالظروف المناخية وبسبب هجرة العمال نحو باقي القطاعات نتيجة لعدم جاذبية القطاع وتدني ظروف العمال مقارنة بباقي القطاعات، كما أن التأثير المباشر لسياسة الانعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد وهو قطاع البناء والأشغال العمومية.

المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

باشرت الجزائر منذ سنة 2000 سياسة فلاحية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (**PNDA**) ويمثل هذا المخطط الوطني استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، هذا المخطط وسع سنة 2002 ليأخذ البعد الريفي حيث أصبح يطلق عليه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **PNDAR**.[1]

الفرع الأول: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وآلياته

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[2] وكان ذلك وفقا للقانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر1999 المتضمن قانون المالية لسنة2000، يهدف إلى اعادة بناء الاقتصاد الفلاحي يشارك في اعادة تأهيل الوظائف التنظيمية للدولة ويحفز على الاستثمار في اطار لامركزي، وفي أشكال التمويل تسمح بتسيير يكون فيه الخطر متقاسم بين الفلاح والبنوك، ووكالات التأمين والدولة.[3]

أولا– أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA: وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق الأهداف الأساسية التالي: [4]

- تحسين مستوى الأمن الغذائي من أجل التمكين من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا؛
- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالانتاج الوطني وتنمية قدرات الانتاج للمدخلات الفلاحية؛
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة؛
- اعادة تهيئة المساحة الفلاحية وتأهيلها من جديد؛
- ترقية تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص؛
- تحسين المنتجات ذات المزايا التعاضدية والموجهة للتصدير؛

---

[1] جرفي زكريا، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 / 2018**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص 75.

[2] كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج**، رسالة ماجستير، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005 /2006، ص7.

[3] Ouardia Anseur**. usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie**, Thèse de doctorat en Sciences del'information et de la communication, Université Lumière Lyon 2 ,2009, p.28

[4] إيمان شعابنة، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، لجزائر، العدد 16، جانفي 2017، ص309.

- تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي؛
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل وتصريف المنتجات.

كما يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل: [1]

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع؛
- تكييف أنظمة استغلال الأرضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهّددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية؛
- تطوير الانتاج الفلاحي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير؛
- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل وتصريف المنتجات؛
- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية، والاستقرار السكاني؛
- الحفاظ على العمالة الفلاحية وزيادة طاقة الانتاج الفلاحي بزيادة العمالة وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية UE، منظمة التجارة العالميةOMC ؛
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية؛
- مكافحة التصحر؛
- اعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد؛
- كما يهدف هذا المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري انجازها من هذا البرنامج بـ 600 ألف هكتار.

ثانيا– طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يذكر المنشور رقم 332 المؤرخ في 18جويلية 2000 وزارة الفلاحة[2]، الأهداف المحددة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وقامت وزارة الفلاحة بمجموعة من العمليات لتأطير وتنشيط تنفيذ البرامج عبر مايلي: [3]

---

[1] إيمان شعبانية، مرجع سابق، ص 309.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، **المخطط الوطني للتنمية الريفية.**، 2000، ص71.

[3] فاتح حركاتي، **الإكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مؤسسة عالم الرياضة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2015، ص ص 153-158.

1- **دعم تطوير الانتاج والانتاجية في مختلف فروعها:** في هذا الاطار ستوظف المزارع النموذجية كوحدات التكثيف للمدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الفحول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية لتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، كما أولت عناية خاصة بالمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير؛

2- **تكييف الأنظمة الانتاجية:** يعتمد في تكييف أنظمة الانتاج على اعتماد نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع الذي يهدف إلى المنتوج نفسه؛

3- **برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز:** تم وضع البرنامج قيد التنفيذ قبل صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 97 – 483 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997، المحدد لكيفيات منح حق الامتياز. يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للفلاحة، عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال واستصلاح الأراضي المتواجدة بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية، بهدف تغيير الوسط الطبيعي لهذه المناطق واجتناب الآثار السلبية للتغيرات الطبيعية والمناخية (الجفاف وانجراف التربة)، واسترجاع التوازن البيئي، كما تضمن منح حق الامتياز لسكان الأرياف خاصة للشباب المؤهلين وذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية لاشراكهم في عملية التنمية المحلية والحفاظ على الموارد الطبيعية، اضافة إلى تحسين مستوياتهم المعيشية ومكافحة النزوح الريفي، وحسب البرنامج فإنه على مدى ثلاث سنوات يمكن استصلاح 600000 هكتار عبر 50000 امتياز وخلق 500000 منصب شغل؛

4- **البرنامج الوطني للتشجير:** يهدف هذا البرنامج باعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق،...الخ)، من أجل حماية التربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الاطار تم تخصيص 8000هكتار لاعادة تشجيرها، و10000هكتار لغرس أشجار الفواكه، و350هكتار لزراعة أشجار الكروم، و156كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و30000كلم لتصحيح التدفقات المائية، و18000 هكتار للعناية بالأشجار، و1500 هكتار للتحسين العقاري؛

5- **برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب:** يهدف برنامج استصلاح أراضي الجنوب إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ خاصة نخيل التمور، حتى يتم زيادة المساحة الفلاحية

الصالحة وزيادة الامكانات والانتاجية. وتم اعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذه حتى تتم تهيئة أراضي الواحات في اطار برنامج الامتيازات الفلاحية.

- ✓ أما الاصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتم بوسائل مادية وتقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما تعمل محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب بطريقة تكاملية مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمخطط.

ثالثا– جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن تنفيذ مختلف البرامج يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية تتمثل في: [1]

1–الآلية المالية: بالاضافة إلى كل من مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية المتواجدة على مستوى كل ولاية، تم دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بانشاء مجموعة من الصناديق مخصصة لتقديم الدعم اللازم لتشجيع استغلال المورد الطبيعية ورفع الانتاج والانتاجية، من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وكذا صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز اضافة إلى القرض الفلاحي والتأمينات الاجتماعية؛

2–الآلية التقنية: يشمل التأطير التقني مجموعة من الأنشطة التكوينية، الارشاد الفلاحي، الإعلام والاتصال من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج اعادة تحويل الأنظمة الزراعية خاصة وبرامج المخطط عامة، بواسطة تنظيم دورات تدريبية وبرامج للرسكلة متعلقة بالأنشطة التقنية خاصة بالفلاحين؛

3–التنسيق، المتابعة ومراقبة البرامج: يرجع السير الحسن إلى مدى التنسيق الموجود بين المعاهد المعنية باعداد وتنفيذ المشاريع (الجماعات المحلية، المؤسسات والمنظمات المهنية، المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين)، من أجل تظافر جهود التنسيق والتعاون المطلوبة، واشراك الهيئات التمثيلية (الغرف الفلاحية) ومنظماتها المهنية والنقابية التي تشترك على جميع المستويات لبرمجة المشاريع في اطار تنشيط وبعث ديناميكية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية. إن مشاريع التنمية الفلاحية لها أنظمة خاصة بالمتابعة والتقييم والمراقبة من طرف المصالح اللامركزية، هذا التقيم يشمل مدى التقدم في الانجاز المادي والمالي (استهلاك الموارد المالية والقروض الممنوحة) والاقتصادي (مستوى التشغيل والاستثمار المنجز والقيمة المضافة الناتجة من ذلك)، وأن الاختلالات تكون محل دراسة مدعمة باقتراحات وتوصيات من أجل اعادة تسوية البرامج وبلوغ الأهداف المسطرة. وتقييم أثر المشاريع مرتبط أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية والتشغيل وزيادة ديمومة الانتاج والاستثمارات الفلاحية والمداخيل.

[1] فاتح حركاتي، **مرجع سابق**، ص ص 159-161.

الفرع الثاني: تقييم انعكاسات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المؤشرات الرئيسية لتقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تتمحور حول الأهداف الرئيسية كضمان الأمن الغذائي وتحسين الانتاج وأجور الفلاحين وانشاء مناصب شغل واستصلاح الأراضي وعصرنة المستثمرات الفلاحية وفيما يلي بعض النتائج:

- عدد المستثمرات الفلاحية المنظمة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والتي تم اعادة تأهيلها بلغت حوالي 430771 مستثمرة خلال 2007/12/31؛
- **في مجال التشغيل**: كان عدد الوظائف الدائمة التي أنشأت خلال الثلاثي الأخير من سنة 2006 بلغ 28793 وظيفة، وبلغ 21849 منصب سنة 2007/12/31، ومنه بلغ المجموع التراكمي للوظائف 1160935 وظيفة؛
- **في مجال تنمية القدرات الانتاجية وتوسيعها**: بلغت المساحات الصالحة للفلاحة خلال الثلاثي الأخير من عام 2006 حوالي 7014 هكتار، و9168 في الثلاثي الأخير من 2007، ومع نهاية 2007 سجلت 584784 هكتار، وقدرت المساحات المزروعة من الأشجار المثمرة والنخيل ومزارع الكروم خلال الثلاثي الرابع من عام 2006 بـ985 هكتار، وخلال الثلاثي الرابع من سنة 2007 بلغت مامقداره1571هكتار، والمساحة التراكمية المزروعة مامقداره518570هكتار خلال 2007/12/31؛
- **في مجال السقي**: بتقنيات التقطير فقد قدرت المساحة المسقية 187691 خلال نهاية 2007. مع ذلك فإن النتائج المحققة وعلى المستوى الوطني لبرنامج التنمية الفلاحية والريفية PNDAR ليست في مستوى الامكانيات المتاحة، ويرجع ذلك لضعف الموارد المائية والمستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية، بالاضافة يبقى مشكل العقار يعيق بناء الجهاز الفلاحي مما أدى إلى ضعف التمويل.

المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعد أن صادق مجلس الوزراء المنعقد في جلسة يوم 23 جويلية 2008[1] على مجموعة من الاجراءات لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية التي من شأنها اعطاء دفع مصيري لتنفيذ سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الإجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي، كما تستند هذه السياسة أيضا على ضرورة تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الانتاج وكذا تثمين الامكانيات المعتبرة التي يزخر بها الوطن والمجتمع[2]، وإلى اعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضيا الوضع الدولي.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الفلاحة التوجيهي رقم 08/ 16 المتضمن التوجيه الفلاحي المؤرخ في03 أوت 2008[3]، حيث يحدد هذا القانون معالمها واطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول:الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي

يهدف قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية: [4]

- المساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الانتاجية، والسماح بالزيادة في انتاجيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- وضع اطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الادارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

الفرع الثاني: الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية مبينة في الشكل التالي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي– الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والدربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الاثنين 28جويلية 2008، ص 01.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010، ص 1.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **قانون التوجيه الفلاحي** .الجريدة الرسمية رقم 46 (2008)، **قانون رقم 08–16** المؤرخ في 01شعبان 1429 الموافق لـ 03أوت 2008.

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **قانون التوجيه الفلاحي**، مرجع سابق، ص ص 5- 6.

الشكل (03-01): ركائز سياسة التجديد الفلاحي

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، ماي، 2012، ص6

أولا- سياسة التجديد الفلاحي :يركز التجديد الفلاحي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع تكثيف وتحديث الانتاج في المزارع وإدماجها لاعادة تركيز العديد من الاجراءات لدعم الاستثمارات في القطاع لانتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الانتاج إلى الاستهلاك، والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والانتاج الفلاحي المستدام، وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها: الحبوب والبقول والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبطاطا والطماطم الصناعية والزيتون والنخيل والبذور والشتائل.[1]

كما أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للانتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي هما:

- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك؛
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

ويعتمد تنفيذ هذا البرنامج على ثلاث برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية: وحدات الاستبيان الحقلية، مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)، المهارات والبنيات التحتية، التكوين.

ثانيا: سياسة التجديد الريفي: يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للمتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بيا الفاعلون المحليون، وبالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في اطار اصلاح الدولة وديمقراطية المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجالات التشغيل والدخل واستقرار

[1] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **مرجع سابق**، ص 220.

السكان، ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الأقاليم. يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والانتاج فيها بصعوبة أكثر(الجبال، السهوب، الصحراء).[1]

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والادارية، هيئات التكوين والقرض...الخ)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكيربائية، تثمين الموروث الثقافي...) بالترقية ما بين القطاعات.كما يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية: [2]

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في اطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع وتحديد نسبة نجاعتها؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن؛
- عقد كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الانتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الانتاج الفلاحي والانتاجية؛
- عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على حماية وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الانتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي– عرض وآفاق**، ماي، 2012، ص 06.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، 2010، ص 02.

ثالثا– تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين

وتتمثل في: [1]

- تنفيذ التنمية على نطاق واسع من البرنامج، التدريب ومظاهرة التكنولوجيات الفلاحية لصالح الفلاحين؛
- اعادة تأهيل مراكز التدريب والبحث والتكوين والارشاد الفلاحي؛
- تعزيز الدعم الفني والخدمات المتخصصة وجود (خدمات الصحة النباتية. خدمة الدعم الفني الإقليمية الخاصة الأطباء البيطريين، والغابات...)؛
- تعزيز الادارة المحلية ورصد الموارد والبرنامج، بما في ذلك نظم المعلومات والاتصالات؛
- تطوير التعليم وحشد الخبرات الوطنية وأكاديميون حول قضايا الفلاحة والتنمية الريفية ودعم من حيث الخبرة لتنفيذ المشاريع..

ويركز هذا البرنامج على محورين رئيسيين يتمثل المحور الأول في تعزيز القدرات البشرية حول مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الانتاج والتسويق والتنظيم والتظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التميز، أما المحور الثاني فهو تقديم المساعدة التقنية والقدرات الادارية لوحدات الانتاج الفلاحي من أجل تحسين الأداء الانتاجي ومساعدة الوحدات الاستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدراتها الانتاجية.

الفرع الثالث : مصادر تمويل سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

وحسب وزير الفلاحة فإن برنامج التنمية الريفية تتولى مهامه مديرية الغابات، وتتولى مديرية المصالح الفلاحية البرنامج الخاص بالتنمية الفلاحية، لذلك تركت الصناديق حسب التسمية والهدف الذي أنشأت لأجله، بينما أنشئ صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين، FSAEPEA هدفه تطوير تربية المواشي وتغطية تكاليف صغار الفلاحين، لكن في سنة 2012 ارتأت الوزارة دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302.

الفرع الرابع: تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي

مكنت بداية تطبيق الاجراءات التي تضمنتها استراتيجية برنامج التجديد الفلاحي والريفي بتحقيق النتائج التالية: [2]

---

[1] نور الدين قدوري، محمد لمين بن الطاهر، **برامج التنمية الريفية لتحقيق تنمية شاملة خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الوطني الثاني حول "التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر"، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، يومي07و08 مارس، 2016، ص06.

[2] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23- 24 نوفمبر، 2014، ص11.

أولا– برنامج التجديد الفلاحي

سمح تطبيق البرنامج بالرفع من المردودية الانتاجية، حيث إذا تم الرجوع للأهداف التي سطرت قبل اطلاق البرنامج برفع معدل نمو الانتاج الفلاحي بـ 8.3% خلال الفترة 2009-2014، فان معدل نمو الانتاج الذي حققه القطاع الفلاحي نفس الفترة قد بلغ نسبة 11% وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة.

ثانيا– التجديد الريفي

برنامج 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة خلال الفترة(2009-2014) وأطلق منها 10842 مشروع أي بنسبة 89% وتحقق منها 6468 مشروع نهاية 2014.

ثالثا– برنامج تقوية القدرات

وصل عدد المكونين في اطار البرنامج إلى 310459 سنة 2014 فرد، ومس الارشاد الفلاحي 1033789 فرد في اطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.[1]

ويمكن حصر أهم الإخفاقات التي سجلت في تطبيق هذا البرنامج فيما يلي:

- صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والارشاد؛
- مشاكل التشاور والتنظيم على المستوى المحلي؛
- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الفرق الفلاحية للولايات؛
- وجود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني؛
- عدم وجود حافز (جزئيا) في تأطير أنشطة التوعية وتدابير الدعم المقدمة في اطار هذا البرنامج؛
- عدم وجود تقييم أثر التدريب والارشاد؛
- عدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومة والاتصال.

المطلب الرابع: آليات دعم وتمويل القطاع الفلاحي

من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية الفلاحية في الجزائر، تم توظيف مجموعة من الآليات والهيئات والخدمات المساعدة على ذلك.

الفرع الأول: دعم القطاع الفلاحي

يعرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال(كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني) يضاف إلى ذلك

[1] سفيان عمراني، **مرجع سابق** ، ص11.

ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.[1]

أولا– أشكال الدعم الفلاحي في الجزائر

شهدت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر أشكال مختلفة مست ميادين عديدة، قبل سنة 2000 الدولة قامت بتبني وسائل وآليات معينة، كل آلية أو وسيلة من هذه الوسائل استخدمت منفردة ولفترة زمنية قصيرة، فبمجرد اعتماد الحكومة على شكل جديد للدعم يتم الغاء الشكل السابق. أي أن هذه الفترة لم تشهد الجمع بين آليات مختلفة من الدعم في فترة واحدة، بعد سنه 2000 تم الجمع بين أشكال مختلفة للدعم وأصبح يمس ميادين عديدة (دعم الأسعار عند الانتاج، دعم المدخلات، دعم الاستثمار والعتاد الفلاحي...)

1- **دعم الأسعار**: عملت الجزائر على تقديم دعم منتجاتها الفلاحية الأساسية من خلال أسلوب تحديد السعرالأدنى المضمون لتلك المنتوجات، وقد تضمن المرسوم التنفيذي 91 – 152 مجموع المنتجات الفلاحية ذات السعر المضمون وكان هذا بمثابة أول خطوة قانونية تقوم بها الدولة في هذا الاطار، رغم أنه في سنة 1988 تم اصدار المرسوم 88-153 المتضمن تحديد الأسعار الدنيا المضمونة عند الانتاج لعدد من المنتوجات الضرورية بالاضافة إلى قيمة من الدعم مقدمة إلى الفلاحين في حالة توجيه تلك المنتجات إلى الدولة؛

2- **دعم المدخلات والإستثمار**: حافظت الدولة على دعم الاستثمارات والمدخلات الفلاحية حتى في الفترات المالية الصعبة خاصة بعدما تم انشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA سنة 1992، وبعد الاصلاح المالي والنقدي للقطاع الفلاحي تغيرت وجهة الدعم نحو دعم الانتاج بدلا من الاستثمارات الفلاحية؛

3- **دعم الانتاج**: دعم الانتاج في الجزائر خلال هذه الفترة هو السعر الأدنى المضمون (PMG) عند الانتاج، حيث تقوم هيئة عمومية بضمان شراء كل الانتاج بسعر معين، هذا السعر غالبا مايكون أقل من أسعار السوق (الأسعار العالمية)، بالاضافة إلى تقديم تعويضات ومنح أخرى على الانتاج تقدم من طرف صناديق التعويض وصندوق ضمان السعر الأدنى المضمون عند الانتاج. هذا الأخير تكفل ابتداء من 1990 بتقديم هذا النوع من الدعم مكان صناديق تعويض الأسعار؛[2]

4- **دعم أسعار الفائدة ومسح الديون**: خصصت الدولة مبالغ معتبرة لغرض دفع الفلاح لطلب الخدمات البنكية من خلال معدل الفائدة للقروض الممنوحة، كما تم القطاع الفلاحي مسح الديون على مرحلتين، انطلقت المرحلة الأولى سنة 2001 قامت الدولة بالغاء مجموعة من الديون والمقدرة بـ 14 مليار دج

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص 111.

[2] مولاي علي هواري، **مرجع سابق**، ص 182.

و23 مليار دج على شكل فوائد ممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمرحلة الثانية سنة 2009 من أجل اعادة دفع الفلاح إلى الإستثمار في القطاع الفلاحي وتجديد نشاطه، وقدر حجم الديون بـ 41 مليار دج وهي قروض مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بـ 22 مليار دج والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA) بـ 19 مليار دج؛

5- **دعم الكوارث الطبيعية:** من خلال دعم الفلاحة في حالة حدوث كوارث طبيعية مثل الجفاف والتصحر وغيرها من التقلبات المناخية، كما يلجأ الفلاح إلى مؤسسات التأمين الفلاحي كأسلوب احتياطي يتم من خلاله التأمين على المحاصيل والممتلكات والثروات الحيوانية؛

6- **دعم الضرائب على الانتاج:** عملت الدولة على الغاء مختلف أنواع الضرائب على النشاط الفلاحي، ماعدا الضريبة الوحيدة الفلاحية، وهي ضريبة إجمالية تقتطع سنويا من المداخيل المحققة في النشاط الفلاحي، كما يمكن الإعفاء الجزئي لهذه الضريبة عندما يكون دخل الفلاح لايتجاوز 60 ألف دج، أو فهو مجبر على دفع 4% من حجم الدخل، كما قامت الدولة بالغاء الضرائب الموجهة إلى منتوج الحبوب والبقوليات والغاء الضريبة على الممتلكات العقارية (المستغلة للسكن أو كالمخازن والاسطبلات)؛

7- **حماية المنتجات الفلاحية:** وهو من أهم الركائز التي تعتمد عليها سياسات الدعم الفلاحي، تقوم الدولة بدور مهم في تسيير ومراقبة ودعم حركة الانتاج الفلاحي خلال كافة مراحله، يمكن قياس درجة هذه الحماية من خلال المعدل الإسمي للحماية (TNP) تم استخدامه ابتداءً من سنة 2000، وهو مقياس يحدد الحجم الفعلي لدعم أسعار المنتجات الفلاحية خلال فترة محددة، ويعبر عن الفرق بين السعر الذي يحصل عليه الفلاح والسعر الفعلي، مع اختيار عينة من المنتجات الأساسية هي نفس العينة التي يتم اختيارها من قبل دول (OCDE) لتحديد مقدار TNP بشرط أن تساهم هذه المنتجات بنسبة لا تقل عن 70 % من مقدار الانتاج الفلاحي.

ثانيا– صناديق الدعم الفلاحي

في اطار السياسة الفلاحية الجديدة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي)، أنشأت مجموعة من الصناديق للتكفل بتمويل برامج الدعم الفلاحي بهدف تحقيق مستويات أعلى للتنمية الفلاحية وخاصة في المناطق الريفية والصحراوية، كل هذه الصناديق جعلت الدولة تخصص لها مبالغ مالية هامة تختلف من سنة إلى أخرى، وتتمثل هذه الصناديق في:

1– صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 2000–2009: من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية الفلاحية في الجزائر، تم توظيف مجموعة من الصناديق الداعمة والتي تسهر على ضمان تطوير الانتاج والانتاجية في القطاع الفلاحي

أ–الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): تم انشاء الصندوق بمقتضى القانون رقم 99- 11 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2000 بفتح حساب التخصيص الخاص رقم 302-067 الذي يحمل عنوان "الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"[1]، الصندوق قام بدمج صندوقين موجودين من قبل هما: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA وصندوق ضمان الأسعار عند الانتاج FGPPA. يتحصل الصندوق على اراداته من مخصصات ميزانية الدولة والموارد الشبه الضريبية، هبات ووصايا، المؤسسة المالية المتخصصة في تمويل نفقات الصندوق هي الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA)[2]، ويقوم الصندوق بدعم تنمية الانتاج والانتاجية وتثمين الموارد الفلاحية، تعزيز وتطوير عمليات التخزين والتسويق والري، وحماية الثروة الحيوانية والنباتية، وتحسين مداخيل الفلاحين...الخ؛[3]

ب–صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP): تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2001 وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-071 الذي عنوانه "صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"[4]، يقوم بتقديم الدعم لعمليات النظام الصحي والمراقبة الصحية، وتقديم تعويضات عن الأعمال المنجزة كإتلاف وحرق الحيوانات المذبوحة أو الهالكة وكذا إتلاف أو إقلاع المزروعات في اطار المكافحة بعض الأمراض أو التصحر يدخل ضمن برامج العلاج الوقائي؛

جـ–صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: FDRMVTC تم انشاؤه بموجب القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، وفتح له حساب التخصيص الخاص302-111 الذي عنوانه "التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"، والهدف منه توسيع المساحات الزراعية المستغلة وخلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية[5]. وهو موجه لتدعيم برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز المتمثلة في تهيئة المياه والتزويد بالطاقة الكهربائية، والاعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري وتحسين أنظمة الانتاج الفلاحي وتحسين الانتاج الحيواني وتثمين المنتوجات الفلاحية؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **قانون المالية لسنة 2000**، الجريدة الرسمية رقم 99 (1999)، **قانون رقم 99–11** المؤرخ في15رمضان 1420 الموافق لـ 23ديسمبر، 1999، ص 7.

[2] مولاي علي هواري، **مرجع سابق**، ص188.

[3] Bouammar Boualem. **le développement agricole dans les régions sahariennes, Etude de cas de la région deOuargla et de la région de Biskra (2006- 2008)**.thèse de doctorat. Université Ouargla. P57**.**

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 071–302**، الجريدة الرسمية رقم 53 (2000)، قرار **وزاري مشترك** المؤرخ في 22 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 25 جوان، 2000، ص ص 26–28.

[5] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 111–302**، الجريدة الرسمية رقم 36 (2003)، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 13صفر 1424 الموافق لـ 15أفريل، 2003ص ص 20 – 21

د–صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: FLDDPS أنشئ الصندوق بموجب القانون 99- 11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي 02 -248 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المحدد لاراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وهو يستمد موارده من تخصيصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، المساعدات الدولية وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع[1]، لكن نشاطه عرف تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخة في 14-11-2006 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، والتي عرفت ببرامج التجديد الفلاحي سنة 2008، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حسابات التخصيص الخاصة بالخزينة رقم 302-109 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وهما حساب التخصيص الخاص 302-109-001 الذي عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب، FLCDDPS-PSS والحساب الخاص 302-109-001 الذي عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا FLCDDPS-PSHP.[2]

هـ–الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA: يقوم الصندوق على تأمين مخاطر التمويل الناتجة عن النشاطات الفلاحية، ثم اتسعت صلاحياته بهدف ترقية وتطوير النشاطات الفلاحية والريفية وأصبح يدير مجموعة من الصناديق التعاونية في شكل شبكة مكونة من 394 صندوقا محليا و76 صندوقا جهويا؛

و–الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA: تم انشاؤه بموجب القانون رقم 05-05[3]، وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-067 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط؛

ز–الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي FNRPA: تم انشاؤه بموجب القانون رقم 05-05 وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-12[4]، الذي عنوانه "الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي"، أما نفقات الصندوق فقد حددت بالقرار الوزاري المؤرخ في 24 أفريل 2006، الصندوق يتحصل على ايراداته من مخصصات ميزانية الدولة، ضرائب وتفرضها قوانين المالية بالاضافة إلى كل الموارد الأخرى. يقوم الصندوق بتوجيه الاعانات والدعم في اطار حماية مداخيل الفلاحين ومساعدتهم على مواجهة مشكل تقلب أسعار

---

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 187.

[2] رياض طالبي، **مرجع سابق**، ص 142.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302–067**، الجريدة الرسمية رقم 52 (2005)، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 18جمادى الثاني 1426 الموافق لـ 25جويلية، 2005، ص8.

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302–121**، الجريدة الرسمية رقم 52 (2005)، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 18جمادى الثاني 1426 الموافق لـ 25جويلية، 2005، ص9.

المنتجات الفلاحية بالاضافة إلى الاعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية والتكفل بمصاريف تنويع الانتاج الفلاحي الناتجة عن تحويل نمط الانتاج.[1]

2- صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 2010 – 2014: قامت الدولة في اطار برنامج اعادة التجديد الفلاحي والريفي بضبط تصنيفات جديدة لصناديق الدعم حيث تم ضمها ضمن صندوقين أحدهما يختص بالجانب الفلاحي والآخر بالجانب الريفي وتمثلت فيما يلي:

أ-الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA: تم انشاؤه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 وفتح له حساب التخصيص الخاص 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"[2]، تندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق تم التعرض لها سابقا وهي:

- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA؛**
- **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛**
- **الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي.FNRPA.**

ب-الصندوق الوطني للتنمية الريفيةFNDR: تم انشاؤه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 وفتح له حساب التخصيص الخاص 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"[3]، تندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق تم التعرض لها سابقا، وهي:

- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC؛**
- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS؛**
- **الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA**: تم انشاؤه

بموجب الأمر رقم 08-02 والذي يتضمن قانون المالية التكميلي، وفتح له حسب المادة 52 حساب التخصيص الخاص126-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين"[4]، وهو موجه للتغطية الاجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين، ويختص بإعانات الدولة لتطوير تربية المواشي والانتاج الفلاحي.

---

[1] مولاي علي هواري، **مرجع سابق**، ص196.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 139-302**، الجريدة الرسمية رقم 30 (2014)، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 02 جمادى الثانية1435 الموافق لـ 2أفريل، 2014، ص10.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 139-302**، الجريدة الرسمية رقم 30 (2014)، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 02جمادى الثانية 1435الموافق لـ 2أفريل، 2014، ص 10.

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **قانون المالية التكميلي لسنة 2008**، الجريدة الرسمية رقم 42(2008)، **قانون رقم 08-02** المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 جويلية، 2008، ص16

الفرع الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

من أجل انجاح برامج التنمية الفلاحية كان لا بد من تفعيل دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي، أوكلت لكل من BADR وCNMA، مهمة التكفل بانجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب الصناديق العمومية.

أولا– التأمين الفلاحي في الجزائر

تأتي أهمية التأمين الفلاحي في دفع عجلة التنمية الفلاحية من خلال تقديمه لتوليفة من المنتجات التأمينية للفلاحين قصد تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تحقيق التنمية الفلاحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا زيادة الدخل وتحسين معيشتهم، لأن التأمين يلعب دورا رئيسيا في التنمية الفلاحية كونه أداة فعالة في إدارة المخاطر من خلال الحفاظ على الموارد الفلاحية والريفية وضمان الملاءة المالية للفلاح[1]، وتوفير الأمان والاستقرار للفلاحة بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة.

ركزت سياسة برنامج التجديد الفلاحي والريفي على مبدئين للمساهمة (الشراكة والتعاضدية)، فالشراكة هي دليل التزام لبلوغ الأهداف وتحقيق أفضل النتائج، كما يعد مبدأ التعاضد أكثر أهمية فبالاضافة إلى الإلتزام بأهداف الشراكة عليهم أن يلتزموا بتقاسم الأخطار الكبرى، وتمت ترجمة هذا المفهوم تحت قيادة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA الذي يوفر للفلاحين توليفة من منتجات التأمين المحددة التي تتكيف مع أنشطتهم، وأخذ مسؤولية مواصلة تطوير هذا المفهوم.

وعرف قطاع التأمين والتأمين الفلاحي تطورا كبيرا خلال المدة الأخيرة بفعل الاصلاحات الاقتصادية بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، ويعود للاهتمام المتزايد بالفلاحة وجعل التأمين أحد مكونات العملية الانتاجية الفلاحية.غير أن نسبة مساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين ضئيلة جدا حيث أنها تتراوح بين 0.97% و3.2% [2]، ويرجع ذلك لنقص الثقافة التأمينية لدى الفلاح الجزائري وغياب سياسة تسويقية للمنتجات التأمينية بغية تشجيع الفلاح على الاقبال على هذا النوع من التأمين، وغياب المنافسة بين شركات التأمين فهو تقريبا حكرا على شركات التأمين العمومي.

ثانيا–التمويل عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أنشىء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اطار اعادة الهيكلة التي تبنتها الجزائر بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982. ويهدف عمل البنك إلى المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي

[1] عماري تقي الدين، حمودة أم الخير، **التأمين الفلاحي كمحرك لعجلة التنمية الزراعية (دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة)**، الملتقى العلمي الوطني حول " دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يوم 10 مارس، 2018، ص 06.

[2] المجلس الوطني للتأمينات: www.cna.dz

ودعم النشاطات الصناعية التقليدية والحرفية والصناعات الفلاحية وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أي كان نوع نشاطها. فهو يقوم بدور الوسيط بين الوزارة المعنية والفلاح أو المستثمرة الفلاحية، وتتمثل مهمة البنك الرئيسية في منح القروض الفلاحية بمختلف أنواعها بهدف تقوية وتعزيز تمويل القطاع الفلاحي وتكييف خدماته المالية وفقا لمتطلبات القطاع. من أجل ذلك تم استحداث مجموعة من القروض التي يمنحها البنك والتي تدعمها الدولة تتمثل فيما يلي:

1- **قرض الرفيق**: هو قرض موسمي بدون فوائد، مدته سنة واحدة وقد تمتد إلى 6 أشهر في بعض الحالات، لكن المستفيد يفقد الحق في الاعفاء من الفوائد كما يفقد الحق في الاستفادة من قرض آخر بنفس الطريقة، يمنح القرض للفلاحين والموالين بصفة فردية أو جماعية، تعاونيات ومجموعات، وجمعيات، وحدات الخدمات الفلاحية ومستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع. وهو قرض موجه لاقتناء المواد الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتائل، أسمدة،...إلخ)، واقتناء أغذية الحيوانات ومعدات الشرب والمواد البيطرية واقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين وتحسين أنظمة السقي وتقوية قدرات المستثمرات الفلاحية.[1]

كما تم استحداث القرض **الرفيق الفيدرالي** ويتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، الذين يمنحون بدورهم قروضا تموينية للفلاحين والمربين وللوحدات غير الخدماتية التي تنشط في الشعب ذات الصلة. ومن شأن هذا الاجراء تسهيل بروز شبكات مهنية، وتسويق المواد الفلاحية، وتوسيع القاعدة الانتاجية، وتثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بالاضافة لانشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية.وذلك بهدف عصرنة الفلاحة وتحرير الطاقات؛

2- **قرض التحدي**: هو قرض للاستثمار يمنح من طرف بنك BADR تم اعتماده سنة 2011 في اطار انشاء مزارع فلاحية جديدة لتربية الحيوانات على الأراضي غير المستغلة في اطار الملكية الخاصة أو ملكية الدولة، وهو في الأساس موجه لتمويل انشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتجهيزها وعصرنتها وتعزيز قدرات انتاج المستثمرات الموجودة وغير المثمنة بما فيه الكفاية، هذا القرض يمكن أن يكون متوسط الأجل (إلى غاية 7سنوات)[2] كما يمكن أن يكون طويل الأجل 15 سنة. يمنح هذا القرض بمعدل فائدة 5.25 % تتحمله الدولة كليا في الخمس سنوات الأولى. تقدر المساهمة الشخصية بنسبة 10% من قيمة القرض للمستثمرات الفلاحية التي تقدر مساحتها 10هكتار أو أقل و20% للمستثمرات الفلاحية التي مساحتها أكثر من 10 هكتار؛

---

[1] مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص195.

[2] علي مولاي هواري، **مرجع سابق**، ص208.

كما يوجد قرض **التحدي الفدرالي(الاتحادي)** هدفه تقوية البنى التحتية للقطاع الفلاحي من أجل تعزيز قدرة الفلاح على(التخزين، التجهيز، التغليف...)، ويختلف عن قرض التحدي في كون قيمته تنحصر بين 1و 200 مليون دج، بينما قرض التحدي فتنحصر قيمته بين1و100مليون دج؛[1]

3-الاعتماد الإيجاري: يقع على أصول منقولة (تأجير الآلات الفلاحية ومعدات الري..الخ) أو عقارية ذات الاستعمال المهني أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية، ويمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، ويحقق هذا النوع من التمويل عدة مزايا وعلى رأسها أنه يوفر التمويل الكامل بنسبة 100%، بالاضافة إلى التحفيزات الضريبية.

وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية:

الجدول رقم (03-06): أنواع القروض الفلاحية

أنواع القروض		طبيعة القرض	قيمة القرض مليون دج	مدة القرض	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	**الرفيق**	**استغلالي**	حسب النشاط	من 6 أشهر إلى 24 شهر	**0 %**	/
	الرفيق الفدرالي		10 – 1000 م دج			
التحدي	**التحدي**	**إستثماري**	1 -100 م دج	**متوسط الأجل:** (3-7) سنوات **طويل الأجل:** (8 - 15) سنة	**0** % للسنوات الخمس الأولى **1** %من السنة 6إلى 7 **3**% من السنة 8إلى9 **5.25**% انطلاقا من السنة 10	10> % 10 م 10 < %20 م
	التحدي الفدرالي		2-200 م دج			
الإيجاري		**استغلالي**	/	5-10سنوات	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة.

الفرع الثالث: القروض الفلاحية المدعمة من قبل الدولة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية المسؤول الرئيسي عن تمويل القطاع الفلاحي بمنح القروض الفلاحية بجميع أنواعها، والقروض المدعمة من قبل الدولة المتمثلة في: [2]

أولا- القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANGEM

هي تلك القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الانتاجي والخدماتي داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من أجل الاستثمار وتوسيع أعمالهم، هذا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية، ويوجه لكل شاب بطال تجاوز 18سنة، يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع، وقد تصل قيمة

[1] زاوي بومدين، مرجع سابق، ص199.

[2] نفس المرجع، ص200.

القرض إلى مليون دج كأقصى حد، وتمنح الدولة للفلاح دعم يصل إلى 29% من حجم القرض، تمثل 1% المتبقية مساهمات شخصية للفلاح، لا تتعدى مدة القرض 8 سنوات على الأكثر؛

ثانيا–القرض المدعم تحت برنامج وكالة CNAC: قرض إستثماري طويل الأجل يتم توجيهه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في القطاع الفلاحي يستفيد منه الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، ويتكفل البنك بتمويل 70%، والدولة بـ 29% في حالة كان القرض أقل من 5مليون دج و1% مساهمة شخصية، وفي حالة القرض أكثر من 5مليون دج وأقل من 10 مليون دج، فإن الفلاح يتحصل على دعم بمقدار 28% و2 % مساهمة شخصية؛

ثالثا–القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANSEJ: هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كامل للمشاريع الفلاحية في اطار برنامج تشغيل الشباب، ويقدم للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19و 35 سنة، ويمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو صاحب المشروع الذي عليه أن يقوم بتوظيف شخصين على الأقل، ويمتاز هذا القرض بنفس خصائص برنامج (**CNAC**). وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المدعمة.

الجدول رقم(03– 07): أنواع القروض الفلاحية المدعمة.

نوع القرض	طابع القرض	قيمة القرض مليون دج	مدة القرض	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
ANGEM	مختلط >18سنة	1 مليون دج	8سنوات	%0	%1	%29
CNAC	إستثماري 30 – 50 سنة	1مليون دج	8سنوات	%0	%1 < 5مليون دج < %2 5مليون دج	%29 %28
ANSEJ	إستثماري 19- 35 سنة	10مليون دج	8سنوات	%0	%1 < 5مليون دج < %2 5مليون دج	%29 %28

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: زاوي بومدين، **مرجع سابق،** ص **201.**

- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية المسؤول الرئيسي عن تمويل القطاع الفلاحي بمنح القروض الفلاحية بجميع أنواعها، والقروض المدعمة من قبل الدولة والتي يدخل فيها كوسيط بين المستثمر والدولة، ويقوم هو الآخر بمنح قروض من موارده الخاصة في عدة أشكال قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وفيما يلي جدول يوضح تطور القروض الفلاحية في الجزائر الممنوحة من قبل **بنك BADR** من 2000-2017.

الجدول رقم (03 –08): تطور القروض الفلاحية في الجزائر الممنوحة من قبل بنكBADR (2000–2017)

الوحدة: (مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي القروض	578	627	325	2540	4312	4700	8021	7460	7490
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
إجمالي القروض	7136	10020	9844	11107	11250	10769	9076	8791	9300

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد 37، الخرطوم، السودان، 2017، ص 123؛
- جرفي زكريا، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 / 2018**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص103.

يتضح من خلال الجدول التطور الحاصل في حجم القروض الفلاحية، حيث ارتفعت من 578مليون سنة 2000 إلى 10769مليون دج سنة 2014، أي بنسبة ارتفاع فاقت 1700% وهو إن دل إنما يدل على حرص الدولة على تطوير القطاع الفلاحي، وأقل حجم قرض مقدم كان سنة 2002 بـ325 مليون دج وسنة 2013 أعلى حجما بـ 11250مليون دج، والسبب في ذلك يعود للقروض المقدمة من قبل وكالات الدعم للقطاع الفلاحي، أين شهدت الفترة 2011-2014 ازدهار المبادرات المقاولاتية التي بددت فيها الأموال دون تتبع قنوات صرف الأموال، ما أدى إلى تراجع حجم القروض الفلاحية في السنوات الثلاثة الأخيرة، وتتراجع بذلك القروض الفلاحية بنسبة14% تقريبا مقارنة مع سنة 2014 لعدة أسباب منها القروض المتعثرة وكذا الفضائح التي هزت بنك BADR سنة 2014 وتهاوي أسعار النفط بداية من الثلث الأخير من سنة 2014.

المبحث الثالث: مسار الاصلاحات الفلاحية بالمغرب

كان المغرب ابان الاستقلال بلدا فلاحي بالدرجة الأولى، حيث إن ثلثي ساكنته النشيطة كانت تشتغل في القطاع الفلاحي وكانت ثلاثة أرباع ساكنة المغرب من أصل 10مليون نسمة سنة 1955 تعيش في الوسط القروي، فيما كانت الفلاحة تمثل 38% من الناتج الداخلي الخام ممتدة على 7.8 مليون هكتار مزروعة وماشة تقدر بـ21 مليون رأسا، وكان القطاع الفلاحي سنة 1955 يضمن الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد وتفوق صادراته بكثير واردات المنتوجات الغذائية.[1]

ورغم ذلك ظلت هذه الفلاحة ثنائية، حيث تعايش ضمنها قطاع صغير عصري مركز تنافسي وموجه نحو التصدير، مع قطاع شاسع تقليدي، وقليل الانتاج موجه نحو الاستهلاك الذاتي. ومنذ ذلك الحين برز بوضوح ضعف هذا القطاع المتسم بمحدودية العصرنة والمكننة، والمرتبط ارتباط وثيقا بالتقلبات المناخية، مايفسر ضعف انتاجية وتدني مستوى عيش السكان القرويين.

المطلب الأول: تحديث القطاع الفلاحي وعصرنته (1956-1965)

تم تكريس الفلاحة كأولوية لتنمية البلاد منذ بداية الإستقلال (1956)، واحتلت صدارة الاهتمامات الوطنية، وتم اعتباره بمثابة حجر الزاوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، فبعد الاستقلال حدد الملك محمد الخامس في أول رسالة له إلى الفلاحين في سنة1957 ملامح الفلاحة المغربية، بجعل هذا القطاع يحتل مركز الصدارة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ففي جميع الخطط التنموية المعتمدة أعطيت الأولوية للفلاحة[2]، وباتجاه المغرب نحو الحسم مع الخيارت الصناعية التي اعتمدتها آنذاك بلدان العالم الثالث الأخرى تأكدت هذه الاستراتيجية خلال أول اجتماع للمجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط سنة 1964، فالمخطط الثلاثي الذي أعد سنة 1965 ركز على عنصرين أساسيين يمثلان مرتكز الاستراتيجيات الفلاحية، وهما التحديث والعصرنة.وقد تمحورت السياسة الفلاحية التي تبنتها المغرب بعد الاستقلال حول ثلاثة أهداف رئيسية وهي: [3]

- تحسين الأوضاع المعيشية للفلاحين وتوفير الأطر المؤسسية المنظمة لنشاطهم؛
- الفصل في ملكية الأراضي الفلاحية التابعة للاستعمار الرسمي وللمعمرين؛
- تحديث القطاع الفلاحي وعصرنته وزيادة مردوديته.

[1] يوسف العبودي: السياسات القطاعية بالمغرب من الاستقلال إلى اليوم http: //www.mghress.com/alalam/26494.

[2] Nadjib akesbi, évolution et perspectives de l'agriculture marocaine, rapport publié dans le cadre de l'initiative royale pour le développement humain, maroc, p6

[3] Nadjib akesbi , Ibid,p93

وتجسيدا للهدف الأول تم انشاء الصندوق الوطني للقرض الفلاحي سنة 1961 لتوفير التمويل اللازم للفلاحين من أجل امتلاك وسائل الانتاج والشروع في استصلاح أراضيهم، كما تم استحداث الغرف الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي سنة 1962 لمرافقة الفلاحين وحل المشاكل التي تواجههم.

في سنة 1963 وتنفيذا للهدف الثاني فإن المغرب وبعدما شجعت بقاء المعمرين مباشرة بعد الاستقلال نظرا للوضع السياسي غير المستقر والتخوف من حدوث أزمة اقتصادية قد تنتج عن الذهاب المفاجئ للأوربيين خاصة مع عدم امتلاك المغرب للامكانيات المالية والتقنية الكافية والكفيلة باستغلال هذه الأراضي، والحجم الكبير للتعويضات التي تتحملها المغرب إذا قررت استرجاع الأراضي من المعمرين.[1] فقد بدأت المغرب في تجسيد مشروع مغربة الأراضي الفلاحية بهدف تحويل ملكية هذه الأراضي إلى المغاربة، وعليه تمكنت المغرب في مرحلة أولى من استرجاع حوالي 289 ألف هكتار.

وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية بالأساس على تشييد السدود لري الأراضي، وعلى تظافر الجهود في الدوائر المجهزة لاستغلال الماء. والسهر على اقامة ضيعات قابلة للاستثمار، ومؤهلة للاستفادة من المكننة وتقوية شروط الانتاج. وهو انتاج مخول لزراعات تجارية (سكر، مواد زيتية، حوامض، حليب، قمح رطب، قطن)، ومن ثم فهو معد لإرضاء الطلب الداخلي من المنتوجات الغذائية.

ليستكمل هذا المسار في سنة 1973 باسترجاع الأراضي الفلاحية التي يملكها الخواص أجانب طبيعيون كانوا أم معنويون مقابل دفع تعويضات لأصحابها. ومكنت هذه العملية من استرجاع 728 ألف هكتار328 ألف هكتار أصبحت تحت سيطرة الدولة والباقي والمقدر بـ 400 ألف هكتار انتقلت إلى ملكية الخواص، ومن أجل تسيير الأراضي المسترجعة أنشئت شركتي SODEA (شركة التنمية الفلاحية للأراضي المسقية) وSOGETA (شركة تسيير الأراضي الفلاحية) بالنسبة للأراضي البور.[2]

تمثل نموذج التنمية المعتمدة لزيادة مردودية القطاع في نهج سياسة السدود(الهدف الثالث) بشكل إرادي ومندمج وانتقائي (اختيار المشاريع المائية الكبرى)، هذا التوجيه متعدد الأشكال الذي تقوده الدولة صخر مختلف أجهزة السياسات العمومية: الاستثمارات العمومية، القروض الفلاحية، الاجراءات الضريبية، الأسعار، وأنواع الدعم، وقد تميز عمل الدولة باستثمارات مهمة في البنيات التحتية الأساسية وتجهيزات صرف المياه.وهكذا تم اطلاق برنامج سدود طموح منذ 1967 حيث لم تكن البلاد تتوفر من قبل على أكثر من 15 سدا بطاقة تخزينية تقل عن ملياري م3 ولا تسقى سوى 133 ألف هكتار من الأراضي المستصلحة، حيث بلغت السدود بـ 100 سد بطاقة تبلغ حوالي 15 مليار م3، وبذالك مكن الجهد الكبير المبذول لتجهيز الأراضي وجعلها قابلة للري بواسطة السدود من بلوغ 25 هكتار في السنة مابين 1965 و1985.

[1] جميلة معلم، مرجع سابق، ص211.

[2] Nadjib akesbi , Ibid,p104.

المطلب الثاني: مخطط التقويم الهيكلي الفلاحي (1980–1990):

وخلال الثمانينات وتزامنا مع وقوع الاقتصاد المغربي في أزمة نتيجة لهبوط أسعار الفوسفات، والمديونية الثقيلة اضطر المغرب شأنه شأن الدول المغاربية لتبني برنامج شامل للتكيف الهيكلي(PAS)، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي(BM)، والذي يهدف أساسا إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحفيز القطاع الخاص وتقزيم دور الدولة، وذلك من خلال الغاء الدعم وازالة الحواجز أمام التجارة الداخلية والخارجية بما في ذلك الاحتكارات والحصص التقييدية واللوائح الأخرى من المنتجات الفلاحية، هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مما أثر سلبا على المستوى المعيشي للسكان.[1]

ارتكزت سياسة التقويم الهيكلي للقطاع الفلاحي سنة 1985 على مجموعة من الرؤي والأهداف مجسدة في قروض، وبرامج لتقويم القطاع، واصلاح مناطق الري الكبرى، والاستثمار الفلاحي.

وتندرج هذه البرامج في النطاق العام لمخطط التقويم الهيكلي وذلك بتقليص التدخل المالي للدولة، وتحرير بنية الانتاج والتبادل، وتخصيص الموارد تبعا لميكانيزمات السوق، ومن ثم ترتبط التدابير العديدة المتضمنة في هذه البرامج بالمحاور التالية:

- اعادة تحديد دور المؤسسات العمومية ومجال تدخلها في اتجاه احترام آليات السوق، وذلك بالغاء الاحتكارات التصديرية والايرادية للسكر؛
- الغاء اختلالات السوق والحواجز التي تقف في وجه المبادلات الداخلية والخارجية، وذلك بترشيد التعريفات الجمركية، وحذف الرسوم الضريبية المتعلقة بالتصدير، وحذف القيود الكمية؛
- الغاء دعم الدولة لعوامل الانتاج، وتحرير أثمان الانتاج والإستهلاك بتحرير تدرجي للأسعار، مع حذف الإعانة للأسمدة، والتخفيض من إعانة البذور، والرفع من أسعار الماء والكهرباء.

المطلب الثالث: مرحلة الاستراتيجيات (1990– 2008)

شهدت الفترة الموالية للتقويم الهيكلي ازدهار استرتيجات موجهة للعالم القروي لتكريس هدف الأمن الغذائي عوض الاكتفاء الذاتي، وهكذا ارتكز القانون التوجيهي الهادف إلى عصرنة الفلاحة على أربعة توجهات جديدة للسياسة الفلاحية: [2]

- الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ادماج السوقيين الدولة والوطنية؛
- الرفع من دخل الفلاحين وتأمينه؛

[1] Jacques Ould Aoudia **Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens**,Notes etdocuments n°28, Agence française de développement, Paris, France,2006, p6

[2] يوسف العبودي، **مرجع سابق**.

- المحافظة على المواد الطبيعية وإعطائها قيمة أكبر.

وبذلك عوضت هذه التوجهات الجديدة الأهداف التقليدية للسياسة الفلاحية المتمثلة في:

- الاكتفاء الذاتي؛
- توازن الميزان التجاري ؛
- الحد من الفوارق الجهوية.

منذ بداية التسعينات نفذت المغرب نوعين من البرامج، من جهة البرامج القطاعية التي هدفها تغطية النقص في المنشآت والخدمات الاجتماعية القاعدية، ومن جهة أخرى البرامج التي تهدف إلى تثمين الأراضي البور والتي شكلت جيلا جديدا لمشاريع التنمية الفلاحية في المغرب، حيث أن هذه الأخيرة أسست على مبادئ الأقلمة والمشاركة، كما عرف الاقتصاد المغربي خلال هذه الفترة تطورين مهمين، انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية(OMC) سنة 1995، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996.[1]

وانطلاقا من سنة 1994 بدأت تظهر بعض النتائج الملموسة لهذا التوجه الجديد من قبيل اصدار القانون الخاص بالاصلاح الفلاحي في المناطق البورية، المتعلق بالماء، علاوة عن انطلاق البرنامج الوطني للري 1993-2000، واحداث صندوق التنمية القروية.

هذا وشهد التناوب السياسي سنة 1998 بلورة ثلاث استرتيجيات جديدة للعالم القروي: "استراتيجية 2020 للتنمية القروية"، "ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2000-2004)، وأخيرا "الاستراتيجية طويلة المدى لتنمية الفلاحة المغربية".

وتتسم استراتيجية 2020 بالعزم على الرفع من مستوى العيش بالعالم القروي في اطار نظرة شاملة ومندمجة لتنمية الوسط القروي على أساس مبادئ الإنصاف، والتضامن، والمشاركة الديمقراطية. في هذا الاطار تجدر الاشارة إلى أن استراتيجية 2020 لا تقتصر فقط على قطاع الفلاحة، بل تشمل كل القطاعات المعنية بالتنمية القروية، حيث أن هذه الاستراتيجية تم اعدادها بتشاور مع مختلف الفاعلين في تنمية العالم القروي وتم تقديمها بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية يومي 19و20 يوليو2000 في الرباط بحضور الوزارات المعنية بالتنمية القروية والشركاء التقنيين والماليين.[2]

وتتجلى المحاور الأساسية لاستراتيجية 2020 للتنمية الفلاحية والريفية فيما يلي: [3]

---

[1] بن خزناجي أمينة، **دور التكامل الإقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير غ م، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012 / 2013، ص78.

[2] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، المملكة المغربية، 2015، ص184.

[3] United Nations Environment Programme, **Mediterranean Action Plan (UNEP/MAP)**, Repenser le développement rural en Méditerranée: Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables,2008, p529

- أقلمة الفلاحة وتكييف مخططاتها مع واقع واحتياجات المستوى المحلي؛
- ابراز الدور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعلى اعتبارها عمود التنمية، فعلى النشاط الفلاحي أن يساهم في التسيير المستدام للموارد البشرية، مكافحة الفقر والمساهمة في خلق مناصب عمل؛
- الاعتماد على اللامركزية في اتخاذ القرار واشراك جميع الأطراف الفاعلة؛
- من أجل تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تم إدماج جميع القطاعات لتحقيق أهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف من خلال تنمية ريفية مستدامة وبالتالي استقرار، وتنمية القطاع الفلاحي لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

بعد الاطلاع على أهم السياسات المعتمدة من طرف المغرب، يبدو جليا أن أغلب السياسات التي طبقت في اطار التنمية الفلاحية، لم تفلح في القضاء على الهوة التي تفصل بين الطلب على الغذاء والانتاج بحيث بقي تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطور الانتاج الفلاحي بشكل كبير، كما أنه منذ نهاية القرن العشرين أصبحت المشاكل الفلاحية في المغرب مزمنة، وأصبحت المشاريع التي تم اعتمادها في اطار التنمية الفلاحية والريفية في سبيل تحقيق أمنها الغذائي تثقل ميزانيتها خاصة بعد تحرير التجارة الفلاحية، وما كان لها من أثار على الزراعات المحلية، حتى أن هذه السياسات التي تعتمد بصفة كبيرة على اللامركزية واشراك المحليين، واتخاذ القرارات من القاعدة نجد أنها تفرض من المؤسسات الدولية مما يجعلها لا تتوافق واحتياجات القطاع الفلاحي، اضافة لهذا القيود البيئية التي ظهرت في القرن الواحد والعشرون زادت من تحدياتها، لتصل المغرب إلى آخر خطوة في الاصلاحات التي شهدها القطاع الفلاحي والمتمثلة في المشروع الطموح "**مخطط المغرب الأخضر**".

المبحث الرابع: مخطط المغرب الأخضر للنهوض بالقطاع الفلاحي

شكلت الفلاحة منذ أمد قطب الاقتصاد المغربي، ورافعه أساسية للتنمية الجتماعية وبعد الاستقلال شهد القطاع الفلاحي العديد من الاصلاحات الهيكلية لتمكين البلد من ضمان الأمن الغذائي والمساهمة في النمو، لكن رغم ذلك مازالت الفلاحة بالمغرب متأخرة، وهذا ما خلصت إليه الدراسة المستقبلية حول الفلاحة إلى حدود 2030 التي قامت بها المفوضية السامية للتخطيط، على غياب آليات الحكامة الجيدة والتدبير العقلاني، وغياب رأسمال بشري مؤهل، لعبو ا دورا أساسيا في تكريس هذا التأخر.

لتجاوز هذه الرؤية القاصرة سالفة الذكر، أعطى ملك المغرب محمد السادس تعليمات للحكومة في يناير 2003 قصد الانكباب على بلورة اصلاحات لتأهيل القطاع الفلاحي لمواجهة العراقيل الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي، وهو ماتجسد فيما سمي بمخطط المغرب الأخضر.

المطلب الأول: مخطط المغرب الأخضر، أهدافه، ومبادئه

إن هاجس الأمن الغذائي أضحى يهدد سائر دول المعمورة بما فيها المغرب، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية واستهداف محاربة الفقر دفع الدولة المغربية إلى التفكير واعادة النظر في إستراتيجيتها الفلاحية، ومن هذا المنظور أعلن الملك محمد السادس عن مشروع "مخطط المغرب الأخضر" وهي خطة تروم جعل الفلاحة المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني في 15 سنة القادمة للرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص للشغل، ومحاربة الفقر، وتطوير الصادرات.[1]

الفرع الأول: أهداف مخطط المغرب الأخضر

تبنى قطاع الفلاحة بوزارة الفلاحة والصيد البحري مخطط المغرب الأخضر كاستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي في أفريل 2008، تهدف استراتيجية مخطط المغرب الأخضر إلى تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحة مستدامة على المدى البعيد. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين[2]، وهدف بالخصوص إلى: [3]

- اعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة ومتوازنة مع مراعاة الخصوصيات؛
- تثمين الإمكانات واستثمار هوامش التطور؛
- مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السيوسيو اقتصادية؛
- مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العلمي.

---

[1] استراتيجية التنمية الفلاحية، مخطط المغرب الأخضر، www.finances.gov.ma

[2] وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، قطاع الفلاحة، قانون المالية، مشروع نجاعة الأداء، 2019، ص5

[3] وزارة الفلاحة والصيد البحري، مخطط المغرب الأخضر (الاستراتيجية الطموحة)، www.agriculture.gov.ma

الفرع الثاني: مبادئ مخطط المغرب الأخضر

وتتمحور هذه الاستراتيجية الطموحة حول مقاربة شمولية وادماجية لكل الفاعلين بمختلف توجهاتهم في القطاع الفلاحي، فقد اعتمد مخطط المغرب الأخضر عاملي الاستثمار والتنظيم كمعادلة للنجاح، وارتكز هذا المخطط على سبع مبادئ أساسية: [1]

-المبدالأول: اعتبار الفلاحة كأهم قاطرة للتنمية خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة

يجب على الفلاحة أن تكون أهم رافعة للتقدم وذلك عبر:

- تدعيم حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام بتحقيق ناتج إضافي سنوي يتراوح من70 إلى 100 مليار درهم، مع العلم أن الناتج الداخلي يوازي 74 مليار درهم ؛
- خلق فرص العمل بزيادة 600 ألف منصب شاغر؛
- محاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي الحالي من 2 إلى 3 مرات لحوالي مليون ونصف قروي؛
- الرفع من قيمة الصادرات من 8 إلى 44 مليار درهم لأهم السلال التي تتمتع فيها بلادنا بامتيازات تنافسية كالحوامض، والزيتون، والفواكه والخضروات؛
- اطلاق موجة من جديدة من الاستثمارات تصل قيمتها الاجمالية إلى 10 ملايير درهم سنويا، وذلك عبر خلق حوالي 1500 مشروع.

-المبدأ الثاني: اعتماد التجميع كنموذج لتنظيم الفلاحين

بناء مخطط المغرب الأخضر تم على أساس التجميع كآلية لتثمين القطاع الفلاحي، وتطبيق هذه الآلية سيمكن من خلق شراكة يكون فيها الكل فائزا من عالية سلسلة الانتاج إلى سفالتها. ويعتبر التجميع نموذجا مبتكرا لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص، أو مجموعات مهنية ذات قدرات تدبيرية قوية، وهو بمثابة شراكة مربحة للطرفين في مختلف المراحل انطلاقا من الانتاج إلى التسويق، مرورا بالتصنيع، ويمكن التجميع من التغلب على المعيقات المرتبطة بتجزءة البنيات العقارية، مع ضمان استفادة الاستغلاليات المجمعة من التقنيات الحديثة للانتاج والتمويل، والولوج إلى السوق الداخلي والدولي.

والتجميع شراكة تطوعية بين المنتجين من جهة، والمصنعين والموزعين من جهة أخرى، هذا النظام يعتمد على دمج مجموعة من الفلاحين (مجمعين) حول فاعل (مجمع) يتوفر على إمكانيات تدبيرية، مالية وتقنية، تجعله قادر على تثمين إلى حد أقصى مراحل الإنتاج.

يمكن للتجميع أن يكون حلا ناجعا لتجاوز إشكالية التجزيء المفرط، وصغر حجم الاستغلاليات الفلاحية، كذلك لمواجهة ضعف التنظيم في القطاع الفلاحي، وبالفعل فإن صغار الفلاحين والذين يكونون أغلبية

[1] المعهد العربي للتخطيط، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي**، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التمية في الدول العربي، العدد 121، الكويت، جانفي 2015، ص22.

الاستغلاليات الفلاحية في المغرب (70% منها أقل من هكتارين) امكانياتهم التدبيرية والتقنية جد ضعيفة، وكذا امكانياتهم المالية غير كافية لعصرنة نظام الانتاج لديهم.[1]

من جهة أخرى فإن أصحاب الصناعة- الفلاحية لا يهتمون بالانتاج ويعانون من تموين غير مستقر على مستوى الكمية والجودة. أما بالنسبة لمنطقة تدخل المجتمع فهى تتغير حسب مشروع التجميع ويسمى مجال التجميع، ويمكن أن يكون دائرة، جماعة أو جماعات قروية. إن اختيار التجميع كنسق متميز لتفعيل مشاريع مخطط المغرب الأخضر فرضته الأسباب التالية:

- كون التجميع يشكل حلا جذابا وتنافسيا لتوسيع محيط الانتاج الفلاحي، مواجهة العرض المحدود للعقار الفلاحي بالوسط القروي، تمكين هذه الطريقة أيضا من تحسين الروابط بين السوق، ومراحل الانتاج ومجموع أجزاء سلسلة القيمة عبر كفاءات المجمع في مجال معرفة الأسواق والرابط اللوجستيكي ذي ثمن تنافسي بين الانتاج والسوق المستهدف؛
- يساهم هذا النسق في تعقيم التقنيات الجيدة من خلال تمكين فرق التأ طير المعبأة من طرف المجمع من جهة ووحدات الانتاج المسيرة من طرفه، والتي تشكل منصات للعرض جهة أخرى؛
- يعد التجميع حلا لولوج الفلاحين الصغار إلى التمويل، وذلك من خلال إمكانيات التمويل المباشر التي تمنحها البنوك للفلاحين على أساس عقود التجميع، أوالتسبيقات والمدخلات التي يخصصها المجمع للمجمعين؛
- يمكن التجميع من التقاسم الطبيعي للمخاطر بين المجَمِّع والمجَمِّعين، بمعنى أن المجمعين يتحملون المخاطر المرتبطة بالانتاج، في حين يتحمل المجمع تلك المرتبطة بالتسويق.

المبدأ الثالث: ضمان تنمية للفلاحة المغربية في مجموعها دون أي إقصاء

تنقسيم الفلاحة في المغرب إلى قسمين:

- **فلاحة عصرية:** متواجدة في المناطق السقوية والمناطق البورية الملائمة، وارتفاع المردودية؛
- **فلاحة تضامنية صغيرة:** متواجدة في المناطق الجبلية، والواحات والمناطق البورية الغير ملائمة، حيث تعتمد على التساقطات المطرية ويتميز انتاجها بالتدبذب، وتسوعب80 % من الأراضي المزروعة.

ونظرا لهذا التنوع الكبير للفلاحة المغربية، فقد سطرت استراتيجية مخطط المغرب الأخضر مقاربة خاصة لكل نوع من هذين النوعين البرنامج الأول يسمى بالدعة الأولى ويخص الفلاحة العصرية.أما البرنامج الثاني والمسمى بالدعامة الثانية فيخص الفلاحة التضامنية الصغيرة، كمايلي:[2]

[1] المعهد العربي للتخطيط، **مرجع سابق**، ص23

[2] وزارة الفلاحة والصيد البحري المغرب، لدعامة الأولى للمغرب الأخضر، المغرب 2008، متوفر على الخط:
http: //www.agriculture.gov.ma/ar/pages/pilier-ii

- **الدعامة الأولى (فلاحة عصرية بقيمة مضافة مهمة)**: فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة وانتاجية عالية، مرتبطة بالمناطق المسبقة والبور الملائم. تهدف الدعامة الأولى لمخطط لمغرب الأخضر إلى تنمية سريعة للفلاحة ذات القيمة المضفة القوية والانتاجية العالية، ويمر ذلك عبر الاحداث الاداري لأقطاب التنمية الفلاحية والصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستجيب بصورة كبيرة لمتطلبات السوق. ويمكن أن يتحقق هذا النمو أيضا عبر اطلاق موجة جديدة من الاستثمارات الكبرى، مع اشراك فاعلين جدد من ذوي القدرات التدبيرية القوية، وترشيد البنيات الصناعية، وتجميع الموارد حول مجموعات ذات المصلحة الاقتصادية المشتركة، وستهم اجراءات هذه الدعامة 400 ألف استغلالية فلاحية، وستمكن من تعبئة استثمارات ناهز150 مليار درهم 150 مليار درهم لانجاز حوالي 1000 مشروع فلاحي؛
- **الدعامة الثانية (الفلاحة التضامنة)**: فلاحة تضامنية خاصة بالمناطق الجبلية، والواحات، والبور غير الملائم يتوخى المخطط في اطار دعامتة الثانية، مواكبة تضامنية للفلاحة الصغيرة مع تحديد الأهداف التالية:
  - العصرنة التضامنية للفلاحة الصغيرة بغية محاربة الفقر؛
  - ادماج هذه المحاور داخل استراتيجية مندمجة للتنمية القروية، وتطوير موارد بديلة للمداخل.

ترمى هذه الدعامة بالأساس إلى تطوير منهجية جديدة لمحاربة الفقر في صفوف الفلاحين الصغار عبر الرفع من المداخيل الفلاحية، واعتمدت المنهجية على التجارب الدولية وكذلك تجربة مشروع تحدي الألفية (MCC) الممول من طرف المغرب والولايات المتحدة الأمريكية لتنمية الفلاحة التضامنية، وستتدخل في المناطق النائية التي تعاني التي تعاني من ندرة فاعلين اقتصاديين خواص يمكنهم اعطاء دينامية فعالية لتنمية هذه المناطق (البورية، الجبلية، الواحات) مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعة وخصوصيات كل منطقة. إن مشاريع الدعامة الثانية هي مشاريع فلاحية ذات جدوى اقتصادية مستديمة تعتمد على التدخل المباشر للدولة، ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد الاستراتيجية على ثلاث أصناف من المشاريع:[1]

1- **مشاريع التحويل**: تهدف إلى تحويل الفلاحين الأكثر ضعفا وهشاشة من زراعة الحبوب إلى فلاحة ذات قيمة مضافة عالية، وأقل تأثرا بندرة وعدم انتظام التساقطات المطرية كالزيتون واللوز، والهدف العام الوصول إلى تحويل 400 ألف هكتار موزعة على 200 ألف استغلالية. وتتحمل النصب الأكبر من الاستثمارات المتعلقة بالتشجير، ومصاريف الصيانة خلال السنة الأولى والثانية، حيث يستوجب على الفلاح استكمل صيانة إلى حين مرحلة الانتاج، وتعمل الدولة على ايجاد الحلول المناسبة لإعانة الفلاح على تغطية مصاريف الصيانة، وكذا مصاريف العيش إلى غاية بلوغ الأشجار المثمرة مرحلة الانتاج. ويتطلب تنظيم المشروع تشكيل 30إلى 40 مجموعة مكونة 100 فلاح للمجموعة الواحدة، وذلك لحصول على مساحة إجمالية لمشروع تقدر ب 6000 إلى 7000 هكتار؛

[1] المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص ص23-24.

2- **مشاريع تكثيف وتثمين الانتاج:** تهدف غلى تحسين المكتسبات الحالية في سلاسل افنتاج الحيوانية (خاصة الغنام عبر توسيع سلسلة الانتاج)، وتتم هذه المشاريع بتأطير من الجمعية الوطنية للأغنام والماعز حيث تقوم بتأطير الفلاحين، وكذلك تمكينهم من اكتساب التقنيات اللازمة، وتحسين الانتاجية، وتثمين الانتاج، حيث ستهم مشاريع التكثيف وتثمين الانتاج مساحة إجمالية تقدربـ 400 ألف هكتار موزعة؛

3- **مشاريع التنويع:** هي عبارة عن مشاريع تنويع صغرى تهدف إلى خلق دخل إضافي للفلاحين الأكثر هشاشة بتنمية سريعة للمنتوجات المحلية (الزعفران-العسل-الأعشاب الطبية)، فعدد المشاريع المبرمجة في اطار الدعامة الثانية يصل إلى 545 مشروعا اجتماعيا في اطار 16 مخططا جهويا، ترتكز على نظام تمويل مبتكر، مع الممولين الاجتماعيين باعتبارهم مستثمرين. هذه المشاريع ستهدف 855 ألف فلاح وتتطلب استثمارات اجمالية تقدر بـ20 مليار درهم، سيتم استقطاب 70 إلى 80 % المتبقية يتحملها الفلاحون المستهدفون، ويغطي صندوق التنمية الفلاحية نسبة مهمة من مساهماتهم.

المبدأ الرابع: تشجيع الاستثمار الخاص

إن الاستثمار الضروري لانجاز مخطط المغرب الأخضر يقدر بـ147 مليار درهم موزعة بـ 75 مليار درهم لمشاريع الدعامة الأولى، و20 مليار درهم لمشاريع الدعامة الثانية، و52 مليار للمشاريع الأفقية، وتجدر الإشارة إلى أنه مستوى مشاريع الدعامة الأولى غالبية الاستثمارات هي للخواص وذلك بنسبة 70%واستثمار عمومي بنسبة 30% على أن هذه التي تمثل الحصة العمومية سيتم توفيرها من قبل صندوق التنمية الفلاحية في صيغة مساعدات للاستثمار. أما على مستوى الدعامة الثانية، فإن مساهمة الدولة مهمة وتمثل مابين 70 إلى 80% من الاستثمار الاجمالي، وستقتصر مساهمة المستفدين على نسبة تتراوح بين20 و30%.[1] هذه المشاريع يدعمها القطاع المالي المغربي (الأبناك، شركات القروض الصغرى)، والممولين الدوليين في اطار شراكة على المدى الطويل، كما أن انجازها سيعتمد على تتبع الفاعلين الاجتماعين (تعاونيات- جمعيات- تجمعات ذات نفع اقتصادي، جمعيات مهنية...).[2]

المبدأ الخامس: اعتماد مقارنة تعاقدية لانجاز مخطط المغرب الأخضر

إن انجاز مخطط المغرب الأخضر يتطلب تعبئة جميع المتدخلين في مختلف القطاعات خصوصا الادارة، ثم المنتجين الجهويين والمهنيين والجمعيات، كل هولاء الفاعلين سيشغلون في اطار شراكة تحدد مجال التدخل والمسؤولية لكل متدخل. وقد تم التوقيع على مجموعة من الشراكات بين الجهات، الغرف الفلاحية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري حول 16 برنامجا فلاحيا جهويا.[3]

[1] المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص24.

[2] وزارة الفلاحة والصيد البحري، استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، ماي 2009.

[3] المعهد العربي للتخطيط، **مرجع سابق**، ص24.

المبدأ السادس: جعل من تنمية الفلاحة المغربية تنمية مستدامة

إن الاستراتيجية تقوم على انجاز هذه الأهداف بالحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تأمين فلاحة مستدامة، وذلك عبر الاجراءات التالية:

- الاندماج في منظور"التقبات المناخية" على مستوى هندسة مشاريع مخطط المغرب الأخضر؛
- تحول حوالي مليون هكتار من الحبوب إلى أشجار مثمرة والتي توفرحماية للمساحات الفلاحية؛
- دعم استعمال أنظمة السقي المقتصد للمياه (من 154 ألف هكتار حاليا إلى 642 ألف هكتار في أفق(2020)؛
- دعم تنمية استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الفلاحي (الشمسية، الريحية، بيوغازية).

المبدأ السابع: تهيئة اصلاح الاطار القطاعي للفلاحة

من أجل تفعيل الدعاميتين يجب أن يصاحبه اصلاح الاطار القطاعي الذي يهم المحاور التالية: [1]

1-العقار: وذلك بتعبئة أرضي الدولة والمجموع قصد الاستثمار فيها من طرف الخواص، ذلك طبعا بموافقة ذوي الحقوق، ووضع اطار محفز لتجميع الأرضي والاستئجار الفلاحي (اعتماد نماذج عقود موحدة، ووضع اطار قانوني ملائم)، بالاضافة لخلق شراكات بين القطاع العمومي والخاص، ثم متابعة المجهودات والاصلاحات الهيكلية للتسجيل والتحفيظ؛

2-سياسة الماء الجديدة: تسخير موارد جديدة، صيانة وتوسيع المدارات السقوية، التدبير المفوض لمياه الري، تستعير تحفيزي لماء التنسيق بين مختلف المتدخلين، تعميم استعمال تقنيات السقي العصري، استعمال الماء للزراعات ذات قيمة مضافة عالية أو ذات انتاجية عالية (الحبوب والسكر)؛

3-السياسة الجبائية: وضع سياسة جبائية ملائمة للخصوصيات الجهوية والاقتصادية للقطاع الفلاحي؛

4-السوق الداخلية: إن الاستراتيجية تهدف إلى عصرنة مسالك التوزيع، وتحسين الولوج، إلى أسواق الجملة والمذابح، والاصلاح التدريجي للقوانين المرتبطة بها؛

5-التدخل والمصاحبة: وذلك بالاصلاح المؤسساتي لوزارة الفلاحة والصيد البحري، وخلق آليات جديدة لانجاز مخطط المغرب الأخضر كوكالة التنمية الفلاحية، والمكتب الوطني للسلامة الصحية.

[1] وزارة الفلاحة والصيد البحري، استراتيجية المغرب الأخضر، ماي 2009.

المطلب الثاني: آليات دعم وتمويل مخطط المغرب الأخضر

من أجل تحقيق أفضل للاستراتيجية الفلاحية، فإن المملكة المغربية قامت بالعديد من الاصلاحات في القطاع الفلاحي، وكذلك خلق آليات جديد تعمل على مرافقة تطبيق استراتيجية المغرب الأخضر وتتمثل أهمها فيمايلي:

الفرع الأول: وكالة التنمية الفلاحية

تعتبر وكالة التنمية الفلاحية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتخضع الوكالة لوصاية وزارة الفلاحة بالمملكة المغربية، كما تخضع للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية وهيئات أخرى طبقا للنصوص التشريعية الجاري العمل بها.

منذ احداثها سنة 2009، تلعب وكالة التنمية الفلاحية دورا أساسيا في بلوغ الأهداف الاستراتيجية المسطرة للقطاع الفلاحي في اطار مخطط المغرب الأخضر.

- **مهام وكالة التنمية الفلاحية:** تتمحور المهام الرئيسية المنوطة بوكالة التنمية الفلاحية في الدفع لمبادرات مخطط المغرب الأخضر وانعاش وتجديد العرض الاستثماري المغربي في القطاع الفلاحي واطلاق مشاريع ملموسة وكذا الوساطة وتتبع الشراكة مع المستثمرين المؤسساتين والاجتماعيين.[1]

كما تناط بالوكالة مهمة تنفيد الاستراتيجية التي تضعها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية وتكلف الوكالة على الخصوص باقتراح على السلطات الحكومية مخططات العمل المتعلقة بدعم سلاسل الانتاج الفلاحي وذلك عبر:[2]

- البحث عن العقار اللازم وتعبئته لتوسيع الدوائر الفلاحية وتطوير الزراعات ذات القيمة المضافة العالية؛
- تشجيع تثمين المنتجات الفلاحية وذلك بوضع أنظمة جديدة في مجالات الري وتجهيز الضيعات والتوضيب والتسويق؛
- تشجيع الاستثمار الفلاحي وتفعيل الشراكات مع المستثمرين؛
- تطوير تسويق المنتجات المحلية، على اطلاق وتتبع مختلف الأوراش والبرامج الهادفة إلى تطوير سلسلة القيمة للمنتجات المجالية المغربية في السوق الوطنية والدولية.

ويعهد إلى الوكالة أيضا اقتراح على السلطات الحكومية مخططات عمل تتعلق بدعم الفلاحة التضامنية، وذلك عبر تشجيع وتنفيذ مشاريع مستدامة بهدف تحسين دخل الفلاحيين، بالاضافة إلى ذلك وباعتبار وكالة التنمية الفلاحية هيئة معتمدة من طرف صندوق التكييف مع المناخ والصندوق الأخضر للمناخ فإنها تتمكن من الولوج المباشر إلى الموارد المالية لهذه الصناديق من أجل تمويل البرامج المتعلقة بالتغيرات المناخية في القطاع الفلاحي والقطاعات الحيوية الأخرى بالمغرب.

---

[1] وكالة التنمية الفلاحية: https//www.ada.gov.ma

[2] نفس المرجع.

الفرع الثاني: المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية

أحدث هذا المكتب بمقتضى القانون رقم 58-12 المصادق عليه من طرف الظهير رقم 1-12-67 بتاريخ 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013). يكلف بقيادة، تنسيق ومتابعة تنفيذ استراتيجية الإستشارة الفلاحية على الصعيد الوطني. يعتبر مؤسسة عمومية ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويسير المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية مجلس إداري ويدبره مدير عام[1].كما أنه مكلف بتطبيق سياسة الحكومة في مجال الاستشارة الفلاحية خصوصا، عن طريق:

أولا– الاستشارة الفلاحية:

- تأطير الفلاحين في مجال الإستشارة الخاصة بمكافحة الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات؛
- مساعدة ومواكبة الفلاحين في الاجراءات المتعلقة بالحصول على الاعانات المالية والتشجيعات المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل ضمان تطور والنهوض بالتعاون الدولي؛
- تنمية وتطبيق الطرق الحديثة والمبتكرة في مجال تدبير وبث المعلومات والمعارف
- ضمان استشارة فلاحية ترتكز على مقترب النوع

ثانيا– مواكبة المنظمات المهنية

- ضمان مواكبة، تأطير وتقديم الإستشارة لمهنيي سلاسل الانتاج الفلاحي في مجال تقنيات الانتاج، التثمين، التسويق وتسيير الضيعات الفلاحية؛
- مواكبة المهنيين في التفكير في اعداد وانجاز مشاريعهم الفلاحية المبتكرة والتجميع.

ثالثا– دعم العمليات المنجزة من طرف الفاعلين في التنمية الفلاحية

- المساهمة في تتبع مشاريع الفلاحة التضامنية في الميدان؛
- المساهمة في جمع المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالقطاع؛
- القيام بالعمليات في مجال تسويق المدخلات الفلاحية.

رابعا– العلاقة مع التكوين والبحث

- ضمان عمليات التكوين المستمر في مجال الاستشارة الفلاحية وانجاز برامج اعادة التكوين المهني، خاصة عن طريق الاتفاقيات مع المنظمات المهنية، الغرف المهنية والمؤسسات الوطنية للتكوين والبحث؛
- نشر نتائج الأبحاث التطبيقية والطرق الحديثة للانتاج، التثمين وتسويق المنتوجات الفلاحية؛
- من جهة أخرى، وتبعا لمقتضيات القانون رقم 12-58، فإن المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية يدمج بحكم الواقع مراكز الأشغال سابقا والمراكز المكلفة بالاستشارة الفلاحية على مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (مراكز الاستثمار الفلاحي ومراكز التنمية الفلاحية)؛

[1] المملكة المغربية الجريدة الرسمية العدد 6126 القانون 58.12 المؤرخ في 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013).

- كما أن مستخدميها سيدمجون بحكم القانون بالمكتب الوطني للأستشارة الفلاحية، بالاضافة إلى أن الممتلكات سيتم تحويلها إلى هذا المكتب أيضا.

الفرع الثالث: التأمين الفلاحي في المغرب

تعتبر التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين La MAMDA المؤسسة الوحيدة المختصة في التأمين بالنسبة للمخاطِرِ ذات الصلة بالأنشطة الفلاحية. فيما تختص التعاضدية المركزية المغربية للتأمينات La MCMA، المتفرعة عن "مامضا" في جميع المخاطر التي لا ترتبط بالقطاع الفلاحي.

وتتوجه "مامضا" لكل الفلاحين الراغبين في تأمين محصولهم ضد المخاطر الطبيعية المحتملة، مهما كانت نوعية أنشطتهم سواء أنشطة الرعي أو زراعة الحبوب أو انتاج الخضر والفواكه...إلخ، ومهما كانت مساحة استغلالاتهم[1].

وتقوم "مامضا" بملاءمة منتوجها التأميني مع احتياجات ومتطلبات كل حالة بعينها. وايجاد الجواب لكل حالة ملموسة وعيا منها بأنه لا وجود لنموذج واحد للفلاحين المغاربة. وتمكن "مامضا" من تخفيض قد يصل إلى 20 % من قيمة الاشتراك السنوي دون الأخذ في الاعتبار عامل المخاطر، هذا طبعا مع توفر المستفيد على شروط معينة. وتقوم بتدبير رصيد من 20 مليار درهم، كما منحت 1.4 مليار درهم كتعويضات سنة 2013.

وتعتبر شركة "سهام" الفاعل الثاني للتأمينات الفلاحية بالمغرب، وقعت وزارتا الفلاحة والاقتصاد اتفاقا مع شركة "سهام" للتأمين من أجل اطلاق منتوج تأميني فلاحي جديد يهم الفلاح الصغير. وقد استغلت "سهام" شبكتها الواسعة من الوكالات البالغة حوالي 425 وكالة منتشرة في جميع أنحاء المغرب لتقدم عروضها التأمينية.

الفرع الرابع: صناديق الدعم الفلاحي في المغرب

أولا– صندوق التنمية الفلاحية FDA: منذ تأسيسه سنة 1986، حدد صندوق التنمية الفلاحية انعاش الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي هدفا رئيسيا له، بالاضافة لتوجيهه عبر تقديم الدعم والمنح نحو أنشطة تتيح استغلالا أمثل للطاقات الفلاحية. وبناء عليه فقد شكل صندوق التنمية الفلاحية أداة أساسية لتطبيق السياسة الحكومية في القطاع الفلاحي ورافعة للاستثمار الذي من شأنه المساهمة في اعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني بشكل عام وتحسين مداخيل الفلاحين بشكل خاص.

ولضمان مواكبة أمثل لمخطط المغرب الأخضر، شرعت الدولة في اصلاحات شمولية لنظام الدعم والتحفيزات الممنوحة في اطار صندوق التنمية الفلاحية، وذلك بهدف تحسين مساهمة هذا الصندوق في توسيع الاستثمارات الفلاحية لكافة السلاسل الانتاجية[2].

---

[1] www. bayanealyaoume.press.ma

[2] وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات–قطاع الفلاحة–، **مشروع نجاعة الآداء**، مشروع قانون المالية، المملكة المغربية، 2019، ص9.

ويرمي اصلاح نظام الدعم إلى تقوية المساعدات في سياق منسجم مع الالتزامات المعتمدة في اطار منظمة التجارة العالمية وعقود البرامج والتحفيز على الاستثمار الخاص وكذا ملائمة الدعم مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لسلاسل الانتاج، بالاضافة إلى التحفيز والتشجيع القوي خاصة لمشاريع التجميع، ويتم تحديث هذا النظام كلما دعت الحاجة لذلك عبر إدخال تكنولوجيات جديدة لدعم دينامية القطاع الفلاحي[1].

وقد مكن النظام الجديد للدعم الفلاحي، الذي دخل حيز التطبيق منذ مارس 2010، من وضع مساعدات جديدة تماشيا مع الالتزامات المحددة في اطار الاتفاقيات الاطار الموقعة بين الدولة ومهنيي السلاسل الرئيسية للانتاج، بالاضافة للرفع من مستوى المساعدات الممنوحة لبعض الفئات وتشجيع وتحفيز قوي على الانخراط في مشاريع التجميع.وبهدف مواكبة تطبيق هذا النظام الجديد، تم اصدار دورية مشتركة بين وزير الفلاحة والصيد البحري ووزير الاقتصاد والمالية تحدد كيفية معالجة ملفات طلب مساعدة الدولة (يناير2011).[1]وتتم معالجة ملفات طلبات الاستفادة من مساعدة الدولة عبر الشباك الوحيد المحدث في مارس 2008 على صعيد المديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي. وسيمكن العمل بالشباك الوحيد من ضمان خدمة مقربة لفائدة الفلاحين وتحسين الفعالية وتسريع معالجة الملفات.

ثانيا– صندوق التنمية القروية والجبلية: أحدث"صندوق التنمية القروية" بموجب قانون المالية لسنة 1994، كما تم تعديله وتتميمه بقوانين المالية لسنوات 2000، و2012، و2013، و2015، وقد تم احداث الصندوق من أجل ضبط حسابات البرامج المندمجة للتنمية القروية، كما أنيطت به ابتداء من سنة 2012 مهمة التكفل بالبرامج المندمجة لتنمية المناطق الجبلية.

وقد أعيد النظر في مفهوم التنمية القروية ابتداء من سنة 2007، وذلك في اطار مقاربة جديدة لتنمية واعداد التراب الوطني والتي تروم، بالاضافة الى الجانب الفلاحي، إدخال الأبعاد المتعلقة بتعزيز البنيات التحتية وتحسين الدخل والتنمية البشرية إلى مفهوم التنمية. في هذا الاطار، تم إبرام اتفاقية بتاريخ 08أكتوبر، 2008 تروم تعبئة وتدبير موارد الصندوق من طرف كل من وزارتي الفلاحة والتعمير، بحيث تم رصد 60% من موارد الصندوق لتمويل المشاريع الفلاحية بالمناطق السقوية والبورية والرعوية والجبلية، و40% لدعم المشاريع الرامية إلى النهوض بالمجالات الترابية ومواكبتها وتثمين وتأهيل قدراتها الفلاحية وغير الفلاحية.[2]

- **موارد واستعمالات الصندوق**

على مستوى نسب توزيع موارد الصندوق خلال الفترة 2008-2015 استفادت وزارة الفلاحة 75% من مجموع الاعتمادات المفتوحة، مقابل 25% لفائدة وزارة التعمير. وقد خصصت وزارة الفلاحة جزءا مهما من

[1] وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات–قطاع الفلاحة–، **مشروع نجاعة الآداء**، مشروع قانون المالية، المملكة المغربية، 2019، ص 9.

[2] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، المملكة المغربية، 2015، ص169.

الاعتمادات المرصودة لتغطية البرامج ذات الطابع الاستعجالي كبرامج محاربة آثار الجفاف والفيضانات. وتستعمل موارد الصندوق في الوقت الحالي من أجل تنفيذ برامج وأنشطة التنمية القروية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية في مختلف جهات وأقاليم المملكة، كما هو الشأن بالنسبة للمشاريع المرتبطة بفك العزلة والري واعداد المجال الفلاحي وتنمية الفلاحة التضامنية ودعم برنامج محاربة آثار الجفاف وتأهيل المراكز القروية ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

الجدول رقم (03-09): موارد واستعمالات صندوق التنمية القروية خلال الفترة 2008-2015 الوحدة: مليون درهم

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
موارد الصندوق	590,00	1.009,00	1.243,00	1.492,00	2.114,00	2.569,00	2.406,00	2.611,00
استعمالات الصندوق	401,00	932,00	943,00	557,78	522,79	946,74	287,54	460,00
النسبة المئوية	**68**	**92**	**76**	**37**	**25**	**37**	**12**	**18**
استعمالات وزارة الفلاحة والصيد البحري	122,30	631,89	643,02	358,65	400,00	702,17	127,17	460,00
النسبة المئوية	**21**	**63**	**52**	**24**	**19**	**27**	**5**	**18**
استعمالات وزارة التعمير وإعداد التراب	-	300,00	300,00	199,14	122,79	244,58	159,93	-
النسبة المئوية	**0**	**30**	**24**	**13**	**6**	**10**	**7**	**0**

المصدر: التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، المملكة المغربية، 2015، ص 171.

من خلال الجدول بلغت نسبة استعمالات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية حوالي 50% كمعدل خلال الفترة 2008-2015 فبالرغم من الزيادة الملموسة التي عرفتها موارد الصندوق خلال هذه الفترة (انتقلت من 590 مليون درهم إلى أكثر من 2مليار درهم، فإن استعمالات هذه الموارد عرفت انخفاضا ملموسا خاصة خلال السنوات المالية 2011، و2012، و2014.

الفرع الخامس: مساهمة القرض الفلاحي في دعم وتمويل القطاع الفلاحي

أحدث الصندوق الوطني للقرض الفلاحي كمؤسسة عمومية خاضعة لوصاية وزارة الفلاحة سنة 1961 وقد خول له انطلاقا من سنة 1987 القيام بأنشطة مؤسسة بنكية شاملة منفتحة على قطاعات اقتصادية جديدة وخضع منذ سنة 1993لمراقبة بنك المغرب بمقتضى القانون البنكي لنفس السنة.

وقد عرف الصندوق تطوراً مؤسساتياً في سنة 2004 من خلال تحوله إلى شركة مساهمة، ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس مراقبة، سميت "القرض الفلاحي للمغرب" وذلك وفقا لمقتضيات القانون رقم 15.99 الصادر في 11 نوفمبر2003 والقاضي باصلاح القرض الفلاحي. وبذلك فإن مهام القرض الفلاحي تستجيب لمتطلبين إثنين :

- من جهة، المتطلب الوارد في القانون رقم 15.99 بتاريخ 11 نونبر 2003، المتعلق باصلاح القرض الفلاحي للمغرب، والذي حدد مهمته الرئيسية في "تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

والاجتماعية للعالم القروي".[1] اضافة إلى قيام القرض الفلاحي للمغرب "لحساب الدولة وفقا لقرارات الحكومة، بمهام المرفق العمومي من خلال تفعيل الاتفاقيات ذات الصلة"؛

- ومن جهة أخرى، استناداً إلى المتطلب الوارد في نظامه الأساسي، الذي يعتبر بموجبه القرض الفلاحي للمغرب "مؤسسة ائتمان يمكن لها أن تحترف بصفة اعتيادية جميع العمليات الممكن مزاول ها من طرف المؤسسات البنكية. ويخضع القرض الفلاحي منذ سنة 2007 للقواعد البنكية خاصة فيما يتعلق بالمراقبة والقواعد الاحترازية.

ويمنحان هذان المتطلبان القرض الفلاحي للمغرب خاصية أكيدة مقارنة مع باقي الأبناك، لكن دون أن يعفيه هذا التميز من التقيد بالقواعد الاحترازية، ذلك أن القرض الفلاحي للمغرب يتحمل مسؤولية المرفق العمومي مع احترام واجبات مؤسسة بنكية شاملة.

وقد اعتمد القرض الفلاحي للمغرب ثلاثة مخططات مقاولاتية: المخطط الأول تحت عنوان "CAP2008" امتد من سنة 2005 إلى سنة 2008، تلاه مخطط " GCAM 2013 " والذي امتد من سنة2009 إلى 2013 وأخيرا مخطط" CAP2016" وكان في الفترة الممتدة بين 2014 و2016 وعلى إثر هذه المخططات، سجلت النتائج المالية للقرض الفلاحي تقدما إيجابيا، لكن هذا التقدم يظل قابلا للتحسن. فعلى سبيل المثال انتقلت الأموال الذاتية المنظمة للبنك من ناقص 5,3 مليار درهم سنة 2003 إلى 8 مليار درهم سنة 2016، كما ارتفع حجم القروض المستحقة من 14 مليار درهم سنة 2003 إلى 66 مليار درهم سنة 2016. كما عرفت الودائع خلال نفس الفترة تطوراً من 18 مليار إلى 72 مليار درهم، وكذا بالنسبة للناتج الصافي البنكي الذي انتقل من 800 مليون درهم سنة 2003 إلى 3.45 مليار درهم سنة 2016 وبالرغم من ذلك، فإن هذه النتائج لم تتطور طبقا لتوقعات مختلف المخططات الاستراتيجية، حيث أن القرض الفلاحي غالبا ما يحدد بمناسبة هذه المخططات أهدافاً داخلية لا تتماشى مع وضعيته وامكانياته ووضعية القطاع الذي ينتمي إليه، لاسيما فيما يتعلق بالمردودية وبالنشاط وبالمؤشرات المالية والاحترازية.

أولا– دعم تمويل القطاع الفلاحي: قررت الدولة سنة 2007 تعزيز الدعم الذي تقدمه للعالم القروي من خلال المساهمة في دعم التكاليف المرتبطة بتمويل الأنشطة الفلاحية، عن طريق تخفيض سعر الفائدة المطبق على القروض الفلاحية. وفي هذا الاطار قامت الدولة بإبرام اتفاقية مع القرض الفلاحي للمغرب بتاريخ 21 يناير 2007 حول "دعم تمويل القطاع الفلاحي"، تهدف إلى اقتسام عبء تخفيض أسعار فائدة القروض الفلاحية الممنوحة خلال مدة الاتفاقية (من 12 يناير 2007 إلى 31 ديسمبر 2011) بين طرفي الاتفاقية وذلك حسب الجدول أسفله:

[1] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، الجزء الأول، 2017/2016، المملكة المغربية، ص80.

الجدول رقم (03-10): دعم تمويل القطاع الفلاحي في المغرب

	تخفيض أسعار الفائدة (بدون رسوم)	
	حصة القرض الفلاحي (%)	حصة الدولة(%)
قروض على المدى القريب	-2.5	-2.5
قروض على المدى المتوسط	-2.5	-1

المصدر: التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، الجزء الأول، 2017/2016، المملكة المغربية، ص 84

تتكون الفئة المستهدفة من هذه الاتفاقية من الفلاحين عملاء الصناديق المحلية والجهوية للقرض الفلاحي، وتم تمويل حصة الدولة لهذه العملية من الميزانية العامة للدولة وحدد سقفها في 250 مليون درهم.

تم تعميم الدعم على مجمل القروض ذات الصلة بالمجال الفلاحي لفائدة الفلاحين الصغار وكذا الكبار، وذلك بتطبيق سعر 5%بالنسبة للقروض القصيرة الأجل و5,5% للقروض المتوسطة الأجل، كما تم تعميم سعر الفائدة وتحديده في 5 % و5,5% على القروض الفلاحية دون أن يخضع بدوره لدراسة تبين حجم تأثير هذا التدبير على أداء القرض الفلاحي وعلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ويرصد الجدول أسفله وضعية القروض الممنوحة من طرف القرض الفلاحي والتي تم تقديمها لتدعيم طلباته المتعلقة بالحصول على حصة الدولة من عملية دعم اسعار الفائدة.

الجدول رقم(03-11): القروض الممنوحة من القرض الفلاحي بالمغرب خلال الفترة (2007-2011)

السنة	مجموع القروض (وضعية القروض)		المجموع	فارق الفوائد على حساب القرض الفلاحي	فارق الفوائد على حساب الدولة
	قروض على المدى القريب	قروض على المدى المتوسط والبعيد			
2007	449095985	229947312	679043297	18673690	14879560
2008	1246522700	1917339576	3163862277	87006212	50728595
2009	1060143425	3328440616	4388584041	142947928	71775260
2010	1021871559	4130855653	5152727213	150779470	77023035
2011	864182770	4128162669	4992345439	196315856	92650470

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

كما التزمت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بمواكبة مخطط المغرب الأخضر برسم الفترة 2014-2018 من خلال مبلغ مالي يقدر ب25 مليار درهم. وإلى جانب التزامه في اطار مخطط المغرب الأخضر، فإن القرض الفلاحي للمغرب ينخرط في التنمية المستدامة للقطاع الفلاحي والقروي، خاصة من خلال مواكبة الدولة في تدبير المساعدات المالية للفلاحين، والانخراط في تنمية المبادلات المهنية، وتوفير المعلومة الفلاحية ذات الجودة.كما ينخرط القرض الفلاحي في النهوض بالأنشطة البيئية القروية والايكولوجية، والبحث عن النجاعة الطاقية في

الضيعات الزراعية، وحماية التنوع الإحيائي، والمساهمة في تحسين ظروف العيش في الوسط القروي وتشجيع التعليم الفلاحي.

ثانيا– اعادة التأهيل المالي للفلاحين الصغار: تتجلى أهم عناصر عملية اعادة التأهيل المالي في التخفيف من حجم ديون الفلاحين الصغار)عن طريق الاعفاء الجزئي للديون المستحقة وفي اعادة جدولة /أو اعادة تأهيل الديون المستحقة بهدف اعادة إدماج الفلاحين الصغار في نظام التمويل البنكي.

1– تخفيف حجم ديون الفلاحين الصغار: تنص المادة 01 من اتفاق الدولة مع القرض الفلاحي المبرمة بتاريخ 8 يوليو 2011 على أن عملية تخفيف عبء الديون تتعلق بكل من القروض السليمة أو القروض ذات الديون المستحقة أو معلقة الاداء. لن يفهم أي فلاح أن يتم استبعاده من هذه العملية لاعتبارات مرتبطة بالقواعد التقنية لتصنيف الديون، والتي ليست له أدنى دراية بها .استثناءات كهذه كانت ستجعل من الصعب تنفيذ هذه العملية على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، لم يتم استبعاد القروض التي استفادت من الأسعار المدعومة، وكذلك القروض الموحدة أو المعاد جدولتها، من اعادة التأهيل المالي للفلاحين سنة2011.

حيث بلغت محفظة الديون المتخلى عنها 766 مليون درهم مكونة من 173.366 ملف قرض، وهي مقسمة بين القروض القابلة لاستخدام بحوالي 722 مليون درهم من الديون المتخلى عنها والقروض المتجددة بحوالي 44 مليون درهم. تنفيذ عملية التخلي الجزئي للديون قابلة للتحسن.

تمت عملية التخلي الجزئي عن الديون المستحقة للقرض الفلاحي بمعالجة آلية واستفاد منها الفلاحون الذين تتجاوز قروضهم الجارية 000 100 درهم موقوفة بتاريخ 31 ماي 2011. وأثارت المعالجة الآلية مجموعة من الملاحظات حول نجاعتها في تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية التي استهدفت بالأساس تخفيف عبء ديون الفلاحين الصغار[1]، وبهذا الخصوص، لاحظ المجلس ما يلي :

- استفادت بعض القروض الممنوحة لقطاعات أخرى غير الفلاحية من التخلي الجزئي(قروض الاستهلاك، قروض العقار، وكذلك قروض الاستثمار)، وتمثل هذه القروض نسبة 0.7 % من المبلغ الاجمالي للتخلي أي ما يناهز مبلغ 2,5 مليون درهم، قامت الدولة بتحمل نصفه؛ استفادت كذلك من هذه العملية بعض القروض الممنوحة قبل بضع شهور فقط من تاريخ حصر القرض الجاري، أي 31 ماي 2011.حيث أن المبالغ التي تم التشطيب عليها تهم أساسا رأس المال المقترض. فبالنسبة مثال للقروض الممنوحة خلال سنة 2011، تعلق الأمر بحوالي 1765 ملف قرض تم التخلي بموجبها عن أكثر من 20 مليون درهم؛ كما أن بعض القروض استفادت من العملية رغم كونها غير مؤهلة للاستفادة من عملية التخلي لكونها راكمت عددا مهما من المستحقات معلقة الأداء وكان من الواجب تصنيفها ضمن الديون المتعثرة وتكوين مخصصات احتياطية لتغطيتها، حسب قواعد بنك

[1] . القرض الفلاحي المغربي، متوفر على الموقع https: //www.creditagricole.ma/fr

المغرب.[1] أما بالنسبة للديون المتعلقة بالحسابات الجارية التي تم التخلي عنها، فقد همت العملية حسابات الفلاحين المدينين بأقل من 100.000,00درهم دون ارساء وسائل المراقبة للعملاء الذين يمتلكون حسابات جارية متعددة بوكالات مختلفة، كما استفادت أرصدة حسابات الشيكات العادية من عمليات التخلي بما يقارب مليوني درهم، ولم يتم وضع أية وسائل لمراقبة الشرط المتعلق بمستوى القرض الجاري في حال توفر الزبون في نفس الوقت على دين قابل لاستخدام وحساب جاري مدين؛

2-اعادة جدولة ديون الفلاحين الصغار: بخصوص عملية اعادة جدولة الديون التي تم تعميمها على الفلاحين الصغار والمتوسطين والكبار، بلغ عدد ملفات القروض المعنية 144.967 ملفا بمبلغ قدره 3.524 مليار درهم. وعمت العملية القروض القابلة لاستخدام والقروض المتجددة؛

3-**تكرار الاجراءات المواكبة للفلاحين لنفس محفظة القروض :** لم تمكن آليات تنفيذ هذه العملية من التمييز بين القروض التي استفادت من اجراءات المواكبة التي اتخذتها الدولة مسبقاً بُغية تحقيق نفس الأهداف الرامية إلى تعزيز قدرة تمويل الفلاحين الصغار. وعليه فجل القروض (غير الموطدة) مصدر القروض المتخلى عنها هي، في غالبيتها، قروض جديدة منحت بين سنتي2007 و2011بأسعار فائدة مدعمة على إثر الاتفاقية بين الدولة والقرض الفلاحي للمغرب، الرامية إلى تشجيع تمويل القطاع الفلاحي.

كما تشكل القروض الموطدة نسبة مهمة من المستحقات المستفيدة من التخلي الجزئي، فقد خضع حوالي 30.700ملف بمبلغ 240 مليون درهم (أي 31 % من كلفة العملية) الاجراءات تأهيل أو اعادة جدولة سابقة؛[2]

4-تحقيق أهداف التمويل: لقد مكنت مواكبة القرض الفلاحي للمغرب لتمويل مخطط المغرب الأخضر من تحقيق التزامات قروض بلغت 36مليار درهم في الفترة الممتدة بين سنتي (2009 و2015) يتجلى دور القرض الفلاحي بهذا الصدد في تمويلا لمشاريع الاقتصادية الناتجة عن دينامية مخطط المغرب الأخضر دون أن يكون مبادراً لخلق مشاريع الاستثمار). غير أن عدم إسناد بعض ملفات القروض إلى أغراض التمويل المناسبة لها أدى الى ادراج بعض ملفات القروض غير الفلاحية ضمن انجازات البنك المتعلقة بمواكبة مخطط المغرب ألأخضر والانتاج لصالح القطاع الفلاحي، مما يؤثر على حصر توزيع تمويلات القرض الفلاحي للمغرب بين القطاعات الفلاحية والصناعات الفلاحية من جهة، والقطاعات الأخرى من جهة ثانية؛

5-زيادة حصة الدولة في الدعم: يبلغ الفرق في مبلغ الاعتمادات الخاضعة للدعم 12 مليون درهم فقط من بين القروض المعنية والتي يبلغ مجموعها 7.7مليار درهم في الواقع، فإن الأثر على مبلغ الاعانة على هذه ال 12 مليون درهم يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ المعنية، والتي تمثل 0.16%، مع العلم أنه منذ عام 2011 لم تعد

[1] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، الجزء الأول، 2017/2016، المغرب ، ص 86.

[2] القرض الفلاحي المغربي الموقع الرسمي https: //www.creditagricole.ma/fr

الدولة تدفع حصتها مما يجعل القرض الفلاحي للمغرب يتحمل كل التكلفة كما أشار إلى ذلك المجلس الأعلى الحسابات في النقطة التالية قد يقوم البنك بتخفيض سعر الفائدة خصوصا سعر 5.5 % للقروض القابلة للإهلاك من أجل تشجيع الديناميكيات التي تمت ملاحظتها في بعض القطاعات.

ثالثا–مواكبة تمويل مخطط المغرب الأخضر

وقعت الحكومة والقرض الفلاحي للمغرب اتفاقيتين بمبلغي 20 مليار درهم و25 مليار درهم، بهدف مواكبة مخطط المغرب الأخضر. حيث تم دمج مخطط المغرب الأخضر بشكل كامل في الخطة الاستراتيجية للبنك والفروع التابعة له، مما سمح للقرض الفلاحي بتجاوز أهدافه بشكل كبير. لم يكن تحقيق المنجزات الهائلة للقرض الفلاحي في اطار الدعم المالي لمخطط المغرب الأخضر، والمقدرة ب 120% من التزامات الدولة، ممكنًا الا بفضل الدمج الكامل لعناصر هذه الخطة في استراتيجية البنك على الشكل التالي:

- قنوات توزيع كبيرة (القرض الفلاحي وتمويل الفلاح ومؤسسة أرضي)؛
- تقسيم مختلف سلاسل القيم ووضع أكثر من 150 منتجًا ماليًا متكيفًا مع كل شريحة؛
- معرفة أفضل بالقطاعات، والمناطق المناخية الفلاحية والجهات الفاعلة العاملة في هذا القطاع.

يعتبر تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي، المهمة الرئيسية للقرض الفلاحي للمغرب، وترتبط هذه الأخيرة بشكل وثيق بمهام المرفق العمومي ولاسيما عناصرها المتعلقة بمساعدات الدولة والتحفيزات الأخرى لتشجيع الاستثمار الفلاحي.في هذا الاطار، واكب القرض الفلاحي للمغرب الدولة في مجموعة من التدابير المتعلقة بتشجيع وتنمية القطاع الفلاحي والعالم القروي، كدعم أسعار الفائدة المطبقة على القروض الفلاحية، وتخفيف حجم مديونية الفلاحين الصغار واعادة جدولة الديون المستحقة موازاة مع ذلك، فإن مجموعة القرض الفلاحي للمغرب ساهمت في تمويل مخطط المغرب الأخضر، الذي أدرجته في مخططاتها الاستراتيجية GCAM2013 وCAP2016.[1]

المطلب الثالث: اتفاقيات الشراكة في الاطار الفلاحي

في اطار الاندماج في الاقتصاد العالمي عمدت المغرب والجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى بذل جهود معتبرة بهدف تأهيل اقتصادها وإرساء قواعد للتجارة العالمية عن طريق المشاركة في الاتفاقات المتعلقة بتنظيم العلاقات التجارية الدولية والمعاهدات الكفيلة بتنظيم الشؤون التجارية والعلاقات التبادلية بين الدول في المجال الفلاحي.

الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة بين المغرب والعالم الخارجي في الاطار الفلاحي

تتمثل أهم اتفاقيات المغرب مع شركائها التجاريين في المجال الفلاحي فيما يلي: [2]

[1] التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، الجزء الأول، 2017/2016، المغرب، ص84.

[2] الهيئة الحكومية المكلفة بالتجارة الخارجية،المغرب، الموقع الرسمي: www.mcinet.gov.ma

أولا– اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي

يتعلق الاتفاق الفلاحي المبرم بين المغرب والاتحاد الأوربي سنة 2010 بتدابير التحرير المتبادل للمنتوجات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية المحولة ومنتوجات الصيد ويندرج هذا الاتفاق في اطار اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي سنة 1996. دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 أكتوبر 2012، ويهدف هذا الاتفاق الفلاحي أساسا إلى زيادة تحرير مبادلات المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية المحولة ومنتوجات الصيد. وتنص هذه الاتفاقية على تحرير التبادلات مع استثناء بعض المنتجات الحساسة لكلا الطرفين؛

ثانيا–اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية

تحددت أهداف اتفاقية التبادل الحر المبرمة بين البلدين بتاريخ 15 يوليو 2004 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2006، تم منح معاملة خاصة للقطاع الفلاحي في اطار الاتفائية التي تنص على:

- ✓ بالنسبة للمنتجات الفلاحية القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية:
- الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية، لمدة يمكن أن تصل إلى 25 سنة؛
- احداث حصص التعريفة الجمركية لبعض المنتجات الفلاحية عالية الحساسية بالنظر إلى الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتحريرها.
- ✓ بالنسبة للمنتجات الفلاحية القادمة من المغرب:
- تفكيك تدريجي للرسوم الجمركية طوال فترة انتقالية تتراوح من 06 إلى 18 سنة؛
- وضع حصص التعريفة الجمركية لبعض المنتجات الفلاحية المعفاة من الرسوم الجمركية منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في اطار الحصص المذكورة والمفككة بشكل تدريجي على مدى 15 سنة باستثناء الحصص.، بالاضافة إلى التحرير التدريجي ومن أجل حماية بعض المنتوجات الفلاحية، ينص الاتفاق على تدابير الحماية الفلاحية على أساس عتبات السعر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يجدر التأكيد بأنه على الرغم من تحرير ولوج السوق الأمريكية، يتوجبة على المنتجات الفلاحية الاستجابة البعض الشروط الصحية والصحية النباتية ومعايير تقنية ملزمة وتقييدية إلى حد ما؛

ثالثا–اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

تم توقيع اتفاقية التبادل الحر بين المغرب ورابطة التجارة الحرة الأوروبية بما فيها جمهورية أيسلنداء ليختنشتاين، مملكة النرويج، والكونفدرالية السويسرية بتاريخ 19 يونيو 1997 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1مارس 2000. ولبلورة أحد أهدافها المتمثل في التحرير التدريجي للمبادلات الفلاحية على المستوى الثنائي مع كل من الدول الأعضاء للرابطة، تم التنصيص على المقتضيات المتعلقة بالخصوص بإبرام ترتيبات ثنائية تنص على وضع تدابير التيسير للمبادلات بين المغرب وكل بلد في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالصحة والصحة النباتية بشكل غير تمييزي وعدم اتخاذ اجراءات من شأنها عرقلة المبادلات؛

رابعا–اتفاق التبادل الحر بين المغرب وتركيا

يهدف اتفاق التبادل الحر بين المغرب وتركيا الذي تم توقيعه بتاريخ 07 أبريل 2004 ودخل حيز التنفيذ في 01 يناير 2006 تهدف بالخصوص إلى التحرير التدريجي للمبادلات الفلاحية الخاصة بالمنتجات الصناعية بين كلا البلدين وتبادل الامتيازات التعريفية للمنتجات الفلاحية مع امكانية تحسين الامتيازات الممنوحة للطرفين؛[1]

خامسا–اتفاق التبادل الحر بين المغرب والإمارات العربية المتحدة

تم توقيع هذا الاتفاق في 25 يونيو 2001 ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 09 يوليوز 2003 جرى العمل بالتحرير الكلى للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الفلاحية والفلاحية– المصنعة ومنتجات الصيد البحري بين البلدين منذ 1 يناير 2005، المنتجات التي لا تستفيد من النظام التفضيلي هي:

- المنتجات المصنعة في المناطق الحرة؛
- المنتجات الواردة في قائمة القيود المفروضة لأسباب صحية أو أخلاقية أو المتعلقة منها بالسلامة؛
- المنتجات الفلاحية الخاضعة للبند التفضيلي مع الولايات المتحدة الأمريكية في اطار اتفاقية التبادل الحر.

سادسا–اتفاق تسهيل وتطوير المبادلات التجارية بين البلدان العربية (الجامعة العربية)

تم توقيع اتفاق التبادل الحر بين البلدان العربية بتاريخ 27 فبراير 1981 ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ 01 يناير1998، ينص الاتفاق على الاعفاء الكلي لكافة المنتجات الفلاحية من رسوم الاستيراد في المغرب ومن الرسوم ذات التأثير المماثل ابتداء من 01/ 01 / 2005 المنتجات التي لا تستقيل من النظام التفضيلي في المنتجات الواردة في قائمة الاستثناء لأسباب صحية أو أخلاقية أو أسباب متعلقة بالسلامة.

الفرع الثاني: اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والعالم الخارجي في الاطار الفلاحي

اتخذت الجزائر قرار الشراكة مع الاتحاد الأوربي كسبيل لدفع وتيرة النمو الاقتصادي وقدمت طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، نظرا لأهمية المنظمة العالمية للتجارة ودورها الفعال في توجيه الاقتصاد العالمي الجديد[2].

أولا– إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في المجال الفلاحي

تم توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي يوم 2002/04/22 بفالنسيا، ليدخل بعدها المشروع قيد التنفيذ ابتدءا من 2005/09/01، يعتبر التقارب الأوربي مع دول جنوب المتوسط ضرورة أملتها الظروف الاقتصادية العالمية، خاصة مع زيادة التكتلات الإقليمية والعالمية، وفيما يخص شراكة الاتحاد الأوربي مع الجزائر، سنركز على اتفاقية الفلاحة التي خصت عليه الشراكة.

[1] وزراة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، دليل المستثمر الفلاحي، أفريل 2018، ص ص135-136

[2] نفس المرجع، ص 137.

- **مضمون اتفاق الشراكة الفلاحي:** يتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مجالا للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الفلاحية، ونجد ضمن المادة (13) من اتفاقية الشراكة، حيث أن المنتجات المعنية بالتبادل تنص عليها التعريفة المدمجة الجمركية في الفصل (1) إلى الفصل (24)، وكذلك نجدها في المادة (12) من الاتفاقية الملحقة 01، ويمكن التنبيه إلى أن الاتحاد الأوروبي بقي متشددا فيما يخص التحرير لكل المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الفلاحية. وفيما يخص المنتجات الفلاحية التي تم التطرق إليها في الاتفاق فقد مست ثلاث أنواع هي: منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة، منتجات زراعية أخرى. إن تطبيق اتفاق شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تحرير التجارة الخارجية بين الجانبين، يكون له أثار مباشرة على القطاعات الاقتصادية للجزائر بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص.

ثانيا–انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على القطاع الفلاحي:

اعتبارا بأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس اجباريا على الدول، بينما يتوقف على أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن طلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان عن قناعة منها بأن الانضمام قد يتيح لها فرص أفضل لانعاش اقتصادها وتطويره وفقا لمتطلبات العصرنة.

ويعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم قطاعات النشاطات الاقتصادي في الجزائر، مما يعني أن الاصلاحات التي قامت بها الدولة ما هي إلا استجابة لمفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تطبق على هذا القطاع، وذلك فيما يخص النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات، ففي مجال النفاذ إلى الأسواق تم تفكيك جميع القيود غير الجمركية المرتبطة بالمنتجات الفلاحية وتحرير استيرادها. وبهذا فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيخضع القطاع الفلاحي الجزائري إلى أثار ايجابية وأخرى سلبية.

ماتزال عملية الانضمام تشكل التحدي الصعب بالنظر على ما ستفرزه من انعكاسات على الاقتصاد الوطني عموما والقطاع الفلاحي خصوصا حيث من المحتمل جدا وقوع هزات بإمكانها أن تعصف بهذا القطاع مستقبلا نظرا لهشاشته، ومدى تبعيته المفرطة للخارج ففي المدى القصير والمتوسط يتوقع أن تواجه الجزائر صعوبات كبيرة بسبب ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الأساسية نتيجة لرفع الدعم عنها في الدول المصدرة، بالتالي إذا لم تشرع الجزائر في انتهاج استراتيجية وطنية صارمة التطبيق في القطاعات الاستراتيجية، فستكون الانعكاسات أكثر حدة في المدى الطويل، حيث أن تطبيق بنود الانضمام سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الفاتورة الغذائية، لكون عمليات تخفيض الدعم المنصوص عليه في الاتفاق تمس بالدرجة الأولى المنتجات الغذائية المستوردة.

خلاصة الفصل

من الملاحظ أن الحكومات في الجزائر والمغرب منذ فجر الاستقلال تراعى أمور التنمية الفلاحية بمفردها، فكانت المؤطر والملتقى في آن واحد، وذلك انطلاقا من إيمان المسؤولين آنذاك أن الشأن الحكومي من اختصاص الادارة دون غيرها، وهذا الغير لا يجب أن يرقى دوره فوق مستوى الاخبار، والاكتفاء بتقمص الطرف المطالب بالتلقي والامتثال، وقد طبع هذا السلوك جل تصرفات الادارة فمعالجة المشاكل الفلاحية التي عرفها القطاع الفلاحي في النصف الثاني من القرن العشرين، وأيضا في تنزيل المخططات التنموية الفلاحية التي لم تعر أي اهتمام للمقاربة التشاركية التي تعتبر أساس نجاح أي مشروع كيفما كان، كما أن هذه السياسات التنموية كثيرا ما تميزت بعدم الاستقرار وغالبا ما افتقرت إلى الرؤية الاستشرافية الواضحة، مع افتقارها أيضا لمبدأ الاستمرارية، وبحكم المشاكل الآنية التي كانت تواجهها، توجهت هذه السياسات التي الاندراج في المدى القصير على حساب التصور البعيد المدى، بالإضافة إلي كل هذه العراقيل التي تخص طرق التسيير والتنظيم التي تسيطر عليها الدولة هناك الظروف الطبيعية وتجلياتها المختلفة على الفلاحة الوطنية زد عليها كيفية تدخل العنصر البشري المستغل للمجال الفلاحي، ما فرض على البلدين تغيير أساليب التعامل وتصحيح مسارات التسيير والتدبير من أجل تحقيق اصلاح جذري وسريع تحت ضغط التدهور السريع للموارد، ومن هنا انبثقت برامج وآليات اصلاح حديثة بهدف ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدين في بداية العشرية الأخيرة.

فكان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر، والتي من شأنها اعطاء دفع مصيري لتنفيذ سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، وتعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي كما تستند هذه السياسة أيضا على ضرورة تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الانتاج وكذا تثمين الامكانيات المعتبرة التي يزخر بها الوطن والمجتمع، وإلى اعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

أما المغرب اعتمد استراتيجية مخطط المغرب الأخضر التي تبنت اعتماد مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين بمختلف توجهاتهم في القطاع الفلاحي، مع اعتماد عاملي الاستثمار والتنظيم كمعادلة للنجاح. يرتكز مخطط المغرب الأخضر على سبع مبادئ أساسية بهدف تحقيق التوازن بين الفلاحة العصرية الكبرى والفلاحات الصغرى التقليدية، وذلك من خلال آلية التجميع لتثمين القطاع الفلاحي، حيث أن تطبيق هذه الآلية سيكون لها الأثر الايجابي في خلق الشراكة وضمان تنمية للفلاحة المغربية ذات القيمة المضافة والانتاجية العالية.

الفصل الرابع:

الدور التنموي الاقتصادي للقطاع الفلاحي وأهم آليات تطويره في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)

تمهيد:

أصبح النهوض بالتنمية الفلاحية يحظى بأولوية كبرى خاصة بعد انهيار أسعار البترول، إذ يعتبر القطاع الفلاحي أحد الموارد الهامة للدخل الوطني ويساهم في توفير احتياجات السكان من الغذاء وتوظيف اليد العاملة، وتغطية احتياجات التنمية المحلية التي تعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الفلاحية، فضلا عن مساهمته في تقليص الفاتورة الغذائية التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني مما تسبب في مشكلة غذاء في الجزائر حددت ملامحها من خلال عدد من المؤشرات أهمها أن معظم المواد الاستراتيجية (الحبوب، البقول الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت، السكر...) تعاني من وجود فجوة كبيرة بين الانتاج والاحتياجات الغذائية الكلية وكذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون الجوع ونقص الغذاء وسوء التغذية، الأمر الذي تطلب توفير الغذاء للسكان في المستقبل من خلال اعداد سياسة فلاحية ناجعة تمكن من تعبئة وتجنيد كل الموراد المتاحة الطبيعية منها والمادية والمالية والبشرية ضمن سياسات واستراتيجيات في اطار ما يسمى بالتنمية الفلاحية. ولا زالت الفلاحة تواجه مجموعة من التحديات تفوق بكثير ما يوجه إليها من جهود.

وبناء عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الدور التنموي للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية لكل من الجزائر والمغرب من خلال تقييم امكانياتيه الطبيعية، البحثية والتقنية والمالية ومدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي في البلدين، وابراز أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي في البلدين، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الامكانيات الطبيعية والبحثية والتقنية والمالية للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب 2000-2017؛

المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب 2000-2017؛

المبحث الثالث: تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب والحلول المقترحة.

المبحث الأول: الامكانيات الطبيعية والبحثية والتقنية للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب

تمتلك الجزائر والمغرب مقومات كبيرة في جميع القطاعات على غرار القطاع الفلاحي، حيث تتميز الفلاحة في هذه بمقومات كثيرة بحكم الموقع وسط العالم يحدهما من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب باقي البلدان الافريقية، ومن الشرق الدول العربية، ومن الغرب المحيط الهادي، وهذا ما جعلها تحضيان بامتيازات كبيرة تؤهلها جعل الفلاحة صناعة العصر والمستقبل باعتبارها تمثل أحدا عناصر التنمية الاقتصادية وعناصر تحقيق الاكتفاء، يمكن تشخيصها وتحليل بعض المؤشرات الفلاحية لهما كما يلي:

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

تشمل المؤشرات الطبيعية مجموعة العوامل التي يتيح توافرها بشكل ملائم في منطقة معينة ممارسة النشاط الفلاحي، وتشمل الأرض الصالحة للفلاحة (التربة)، المناخ، والموارد المائية الكافية للري سواء عن طريق التساقط، أو عن طريق الري الآلي والعنصر البشري، بالاضافة إلى الثروة الحيوانية والنباتية. حيث يجب المحافظة عليها وصيانتها من التدهور وتنميتها واستغلالها بعقلانية لأجل فلاحة مزدهرة ومستديمة.

الفرع الأول: الموارد الأرضية

يعتبر مورد الأرض هو الأساس الذي تبنى عليه العملية الانتاجية الفلاحية، لأنها المجال البيئي الذي تنبت فيه البذور وتمد جذورها، وتجد فيه النباتات الماء والأملاح المعدنية والمواد العضوية اللازمة لنموها، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الانتاج الفلاحي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الفلاحية (التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة انتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)[1]، وتمتلك الجزائر والمغرب رصيدا ضخما من الأراضي الفلاحية يمكن توضيحه فيما يلي:

أولا- الموارد الأرضية في الجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر الدول الافريقية، فهي تحتل المرتبة الأولى في المساحة، كما تعتبر أكبر بلدان المغرب العربي مساحة حيث تبلغ المساحة الاجمالية حوالي 2381741 كلم^2، تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بشاطئ طوله حوالي 1200كلم، وتتوغل في صحراء إفريقيا من الجنوب، حيث تقع في وسط بلدان المغرب العربي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي وموريتانيا ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية.

1- التقسيم العام للأراضي الفلاحية في الجزائر: إن التقسيم العام للأراضي في الجزائر ينحصر بشكل عام في شقين أساسيين هما: [2]

[1] جرفي زكريا، **مرجع سابق**، ص104.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سابق**، ص 188.

أ-المساحة الفلاحية الكلية (SAT): وتشمل الأراضي الفلاحية المستغلة، المراعي والمسالك وأراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة.

أ-1- المساحة الصالحة للفلاحة المستغلّة (SAU): وتضم الأراضي المحروثة والزراعات الدائمة والأراضي المحروثة تنقسم بدورها إلى:

- الزراعات النباتية (المحاصيل العشبية): وهي تشمل أراضي مزروعة بمحاصيل موسمية كالخضروات، أو أراضي مزروعة بمحاصيل سنوية كزراعة الحبوب، البقول الجافة والمحاصيل الصناعية، أو مزروعة بمحاصيل دائمة كالأعلاف؛
- الأراضي المستريحة: وهي الأراضي التي تدوم فترة راحتها خمس سنوات، وبعد هذه المدة تصنف ضمن المراعي والمسالك.

أ-2- الزراعات الدائمة: وتشمل الأراضي التي تصل لعدة سنوات قبل اعادة زا رعتها. وتضم الأشجار المثمرة، الكروم، المروج الطبيعية.

ب-المراعي والمسالك: وتشمل المساحات التي لم يتم عليها أي عمل فلاحي منذ خمس سنوات على الأقل؛

ج- أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة: ويندرج ضمنها العمارات، الطرق، والمنحدرات، وممرات، والوديان....إلخ.

ب-الأراضي الأخرى: وتضم العناصر المناطق الحلفاوية، والاستغلالات الغابية، والنسيج الحضري.

الشكل رقم (04-01): تقسيم العام للأراضي الفلاحية في الجزائر

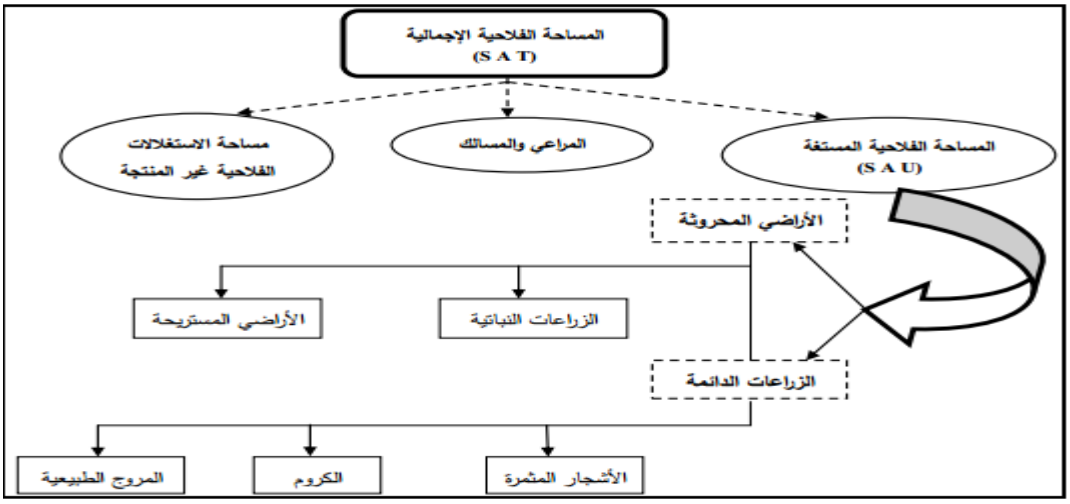

المصدر :سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة-**، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قالمة، الجزائر، **2015/2014**، ص 18.

2- المساحة الفلاحية الكلية:

- تقدر الأراضي الفلاحية الكلية بحوالي 43771755 هكتار خلال الفترة **2016/2017**، وتمثل 18 %من المساحة الكلية [1]، وتتضمن:

أ- المساحة الفلاحية الصالحة: تقدر مساحتها بـ8536468 هكتار، وتمثل 19.5% من المساحة الفلاحية الكلية وتتوزع كالتالي:

- الأراضي الصالحة للحراثة: 7470807 هكتار(مزروعات عشبية 4561388 هكتار وأراضي مستريحة 2909419 هكتار)، مزروعات دائمة: 1065661هكتار(مروج طبيعية 53042هكتار، الكروم 69642 هكتار، أشجار الفواكه 942977 هكتار)؛
- أراضي رعوية ومروج: 32798673 هكتار؛
- أراضي غير منتجة التابعة للمزارع: 2436614 هكتار.

ب- أراضي أخرى: تتمثل في: أراضي حلفائية: 224059 هكتار، أراضي غابية: 4082455 هكتار أراضي غير منتجة (غير مخصصة للفلاحة): 199402345 هكتار. وتؤكد المصادر الوطنية والأجنبية أن للجزائر رصيدا هاما من الأراضي القابلة للاستصلاح يقدر بـ 40.9 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من المساحة الاجمالية.[2] والجدول التالي يوضح تطور الأرضي الصالحة للفلاحة خلال الفترة من 2000 إلى 2017:

الجدول رقم (04-01): تطور توزيع الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر(2000-2017) **الوحدة: (هكتار)**

السنوات	مجموع المساحات المستغلة فعليا			المراعي 2	أراضي غير مستغلة 3	المساحة الكلية الصالحة للفلاحة 1+2+3
	الأراضي الفلاحية	الزراعات الدائمة	مجموع المساحات المستغلة فعليا 1			
2000	7662420	565020	8227440	31794320	886340	40908100
2001	7583270	610470	8193740	31914760	875340	40983840
2002	7546510	682470	8228980	31624770	822460	40736210
2003	7503690	767240	8270930	31635240	911770	40817940
2004	7492845	828835	8321680	32824410	1063510	42209600
2005	7511080	878650	8389640	32821550	1169440	42380630
2006	7469615	933955	8403570	32776670	1187650	41367890
2007	7468538	946132	8414670	32837225	1196945	42448840
2008	7489273	935748	8425021	32884875	1126355	42436251
2009	7492882	930458	8423340	32955880	1087700	42466920
2010	7501489	933539	8435028	32938300	1071022	42444350

[1] Ons. l'algerie en quelque chiffres N ° 48. édition 2018. page 33.

[2] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 67.

42443860	1056284	32942086	8445490	944095	7501395	**2011**
42499430	1101110	32943690	8454630	948060	7506570	**2012**
42889410	1458095	32969435	8461880	965202	7496678	**2013**
42889111	1458095	32965976	8465040	995559	7469481	**2014**
43395254	1938887	32968513	8487854	1025773	7462481	**2015**
43396164	2036089	32910650	8449425	1045249	7404176	**2016**
43771755	2436614	32798673	8536468	1065661	7470807	**2017**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر

-Ministère de l'Agriculture et du développement rural (MADR)**, "Evolution de la répartition générale des terres (2000-2015)"**, Algérie

- ONS , **L'Algérie en Quelques Chiffres** , édition 2001 -2018

من الجدول نلاحظ ارتفاع المساحة الصالحة للفلاحة خلال الفترة 2000 إلى2017، حيث انتقلت من 40908100 هكتار سنة 2000 إلى 43771755 هكتار سنة 2017 بنسبة نمو 7%، حيث أن النسبة الأكبر حصلت في الأراضي غير المستغلة بنسبة 54.13% أي ما يعادل 1550274 هكتار والسبب في ذلك يعود للانتهاكات الكثيرة على الأراضي الفلاحية، ثم تليها أراضي المراعي بنسبة 35.07 % أي ما يعادل 1004353 هكتار، وأخيرا المساحة المستغلة فعليا بنسبة 10.8 % أي ما يعادل 309028 هكتار، ومنه نلاحظ أن نسبة ارتفاع المساحة الفلاحية المستغلة فعليا ضئيلة جدا مقارنة بالأراضي غير المستغلة وأراضي المراعي حيث انتقلت من 8227440 هكتار سنة 2000 إلى 8536468 بنسبة نمو 3.75% أي ما يعادل 309028 هكتار، وتعتبر ضعيفة مقارنة بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة في اطار سياسات التنمية الفلاحية المطبقة والدعم المقدم من صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز. ومع ذلك هناك هناك تطور ملحوظ في الزراعات الدائمة(مروج، كروم، أشجار الفواكه)، حيث ارتفعت بنسبة 88.6 % من 565020 هكتار سنة 2000 إلى 1065661 هكتار سنة 2017، وهو مؤشر ايجابي على نجاح السياسات التنموية في هذا المجال. والشكل الموالي يبين تطور المساحة الفلاحية الكلية والمساحة المستغلة فعليا خلال الفترة من 2000 -2017

الشكل (04- 02): نسبة المساحة الكلية الصالحة للفلاحة (2000- 2017)

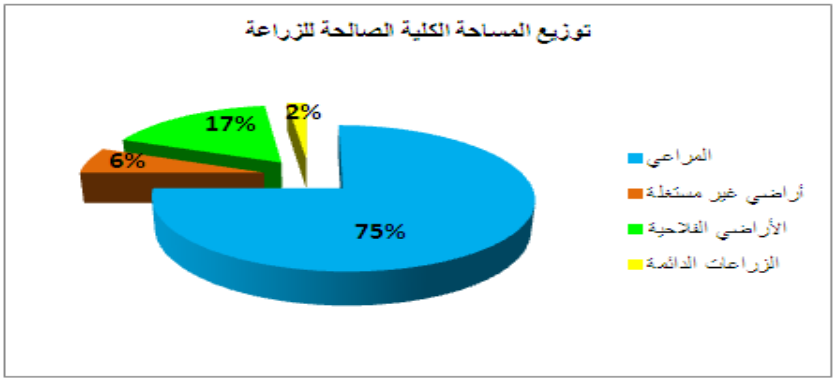

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة مساحة أراضي المراعي تشكل أكبر نسبة مقارنة بالأنواع الأخرى حيث مثلت 75 % منها خلال الفترة 2000 – 2017، بينما مثلت نسبة الأراضي الفلاحية 17 %وهي تنقسم إلى قسمين القسم الأول يمثل الأراضي الفلاحية لشعبة الحبوب، الخضروات، الفلاحة التحويلية، زراعة الأعلاف الخضراء...الخ، والقسم الثاني هي أراضي تبقى بدون فلاحة في اطار الدورة الفلاحية، في ما مثلت نسبة 2 % الزراعات الدائمة وهي أراضي لأشجار المثمرة والكروم والمروج، والأراضي غير المستغلة من طرف الفلاحين 6 %.

ثانيا – الموارد الأرضية بالمغرب

يقع المغرب في شمال غرب إفريقيا ويحده الجزائر من الشرق، وموريتانيا من الجنوب، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من الشمال الشرقي والمحيط الأطلسي من الغرب، يمتد على مساحة اجمالية تبلغ 710.850 كلم2. وقد أدت التربة الغنية والمناخ المعتدل إلى إزدهار قطاع الفلاحة.

تقدر المساحة الصالحة للفلاحة تقارب 8,7 مليون هكتار، وهي بذلك تكون ثروة مهمة من حيث الأنظمة المناخية للفلاحة التي تمكن من انتاج على قدر كبير من التنوع في المنتوجات. وتظهر أهمية المساحات المنتجة للحبوب 59 % من مجموع المساحة المزروعة، والمساحات غير المزروعة 12 % من مجموع المساحة المزروعة عن امكانيات كبرى لتكثيف الانتاج أو اعادة التوظيف في منتوجات أخرى إن امتداد مساحة الحبوب في أراضي هامشية جعل النشاط الفلاحي أكثر هشاشة في هذه المناطق.كما أن هيمنة الحبوب على المساحة الفلاحية المزروعة تجعل الفلاحة ضعيفة التنوع وبذلك تصبح تحت رحمة التقلبات المناخية مع كل ما يترتب عن ذلك من عواقب على تباين مستويات الانتاج وبالتالي على نمو القطاع ككل ولتغيير هذا الوضع، اعتمد"مخطط المغرب الأخضر" برنامجاً طموحا لتحويل استغلال الأرض إلى نشاط بقيمة مضافة أحسن كغرس الأشجار المثمرة والزراعات الرعوية وتجدر الاشارة إلى أن هناك امكانيات مهمة في مجال تحويل استغلال المساحات المزروعة نظرا للفوارق الحاصلة في مردودية الأراضي الفلاحية.فيما تمثل الحبوب 59 % من المساحات المزروعة فهي لا تساهم إلا بنسبة 18 % في الناتج المحلي الاجمالي الفلاحي، بينما تساهم سلسلة الخضروات بنسبة 12 % في الناتج الداخلي الاجمالي الفلاحي بمساحة تناهز فقط 3% من المساحات المزروعة.[1]

[1] وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **الفلاحة بالأرقام 2018**، المملكة المغربية، 2019، ص 27.

الشكل رقم (04 – 03): توزيع المساحة الفلاحية الصالحة بالمغرب

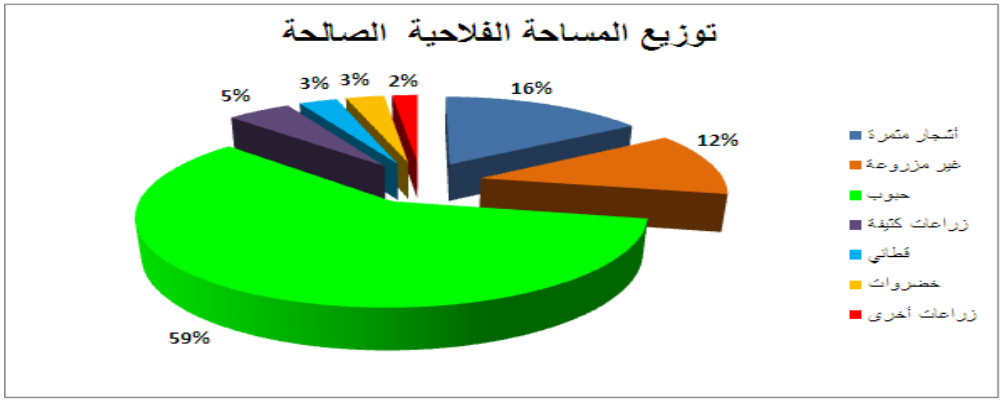

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **الفلاحة بالأرقام 2018**، المملكة المغربية، 2019، ص 27.

أما عن تطور مساحة هاته الأراضي، بالاضافة الى تطور تقسيماتها، فيمكن ادراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04– 02): تطور استخدام الأراضي الصالحة للفلاحة في المغرب(2000-2016)

الوحدة (ألف هكتار)

السنوات	المساحة الفلاحية المستغلة فعليا 1					الغابات 2	المراعي 3	المساحة الكلية الصالحة للفلاحة 3+2+1
	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة			
	المطرية	المروية	المطرية	المروية				
2000	117.50	665.70	5470.40	455.0	2137.80	9100.00	21000.00	38946.4
2001	188.10	602.70	5713.20	465.00	2310.40	9100.00	21000.00	39379.4
2002	189.40	628.00	5392.00	421.50	2310.40	9100.00	21000.00	39044.3
2003	205.20	615.40	6277.20	516.50	1697.20	9100.00	21000.00	39411.5
2004	207.80	623.50	5798.60	681.10	1624.30	9100.00	21000.00	39035.3
2005	216.60	649.00	5766.40	501.40	1854.0	3698.00	21000.00	33660.4
2006	220.60	661.80	5735.30	637.30	1691.20	3698.00	21000.00	34310.2
2007	268.47	626.43	4904.10	668.70	2492.10	5228.90	24850.00	39038.7
2008	278.76	650.44	5328.14	726.56	1997.00	5228.90	24850.00	39059.8
2009	288.84	673.96	5465.06	745.24	1829.40	5228.90	24850.00	39081.4
2010	351.30	820.00	5040.80	753.20	2023.00	5228.90	24850.0	40157.3
2011	687.20	658.00	5385.00	1280.00	1496.20	5228.90	24850.0	40157.3
2012	727.00	677.00	5401.00	1162.00	1725.00	5228.90	24850.0	39770.9
2013	777.00	684.5	5659.00	791.00	1275.00	8976.70	24850.0	39265.4
2014	777.00	684.5	5659.00	791.00	1275.00	8976.70	24850.0	39265.4

2015	777.00	684.5	5659.00	791.00	1275.00	5632.00	24850.0	39265.4
2016	777.00	684.5	5659.00	791.00	1275.00	5632.00	24850.0	39265.4
2017	777.00	684.5	5659.00	791.00	1275.00	5632.00	24850.0	39265.4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات: المجلدات من 21 إلى 37، للسنوات 2001-2017 على التوالي، الخرطوم، السودان؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2017، الخرطوم، السودان، 2017، ص ص 17-19.

من الجدول نلاحظ أن المساحة الصالحة للفلاحة بالمغرب خلال الفترة 2000 إلى 2017، عرفت تذبذبا حيث انتقلت من38946.4 هكتار سنة 2000 إلى40157.3 ألف هكتار سنة 2010 بنسبة نمو 3%، ويرجع ذلك لتعبئة الأراضي والاصلاحات الهيكلية التي شهدها العقار الفلاحي في اطار مخطط المغرب الأخضر. ثم شهدت انخفاضا بداية من2012 حيث وصلت إلى39265.4 الف هكتار بنسبة تراجع 2.27%، كما نلاحظ خلال فترة الدراسة 2000-2017 انخفاض طفيفا في مساحة الغابات بنسبة 1.37%، وانخفاضا كبيرا في مساحة الأراضي المتروكة بنسبة 67% بالنسبة للأراضي المتروكة يعود إلى اعادة استغلالها في اطار مخطط المغرب الأخضر.

كما نلاحظ أن المراعي تمثل المساحة الأكبر استخدامات الأراضي في المغرب تليها مساحة الغابات ثم مساحة المحاصيل بنوعيها الموسمية المستديمة، وأن المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية تمثل 4مرات المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل المستديمة، وهذا ما يفسر سيادة نمط الفلاحة الموسمية في المغرب، فإن الفلاحة بها لازالت تعتمد بشكل كبير على الأمطار وتمثل في المغرب حوالي81%. بالرغم من الاستثمار الكبير الذي وجه لقطاع الري لاتزال الفلاحة تعتمد بشكل أساسي على الأمطار.

ثالثا- تطور الموارد الفلاحية الأرضية في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000- 2017

المتتبع للتغيرات الحاصلة في مجال تطور موارد الأرضية الفلاحية في البلدين، يمكن أن يلاحظ انعكاس السياسات المتبعة للاستثمار الفلاحي على تطور إمكانيات التوسع الفلاحي الأفقي للبلدين، والجدول التالي يوضح تطور المساحة المزوعة إلى المساحة الكلية في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم(04-03): المساحة الكلية الصالحة للفلاحة والمساحة المزروعة في الجزائر والمغرب (2000- 2017)

الوحدة (هكتار)

السنوات	الجزائر (2381741 ألف هكتار)				المغرب (71085 ألف هكتار)			
	المساحة الكلية الصالحة للفلاحة	المساحة الكلية الصالحة للفلاحة إلى المساحة الجغرافية %	المساحة المزروعة	المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية الصالحة للفلاحة %	المساحة الكلية الصالحة للفلاحة	المساحة الكلية الصالحة للفلاحة إلى المساحة الجغرافية %	المساحة المزروعة	المساحة المزروعة إلى الكلية الصالحة للفلاحة %
2000	40908100	17.17	8227440	20.11	38946400	55.40	9002500	22.86
2001	40983840	17.20	8193740	20	39379400	55.40	9279400	23.56
2002	40736210	17.10	8228980	20.02	39044300	54.92	8971400	22.98
2003	40817940	17.13	8270930	20.26	39411500	55.44	9311500	23.62
2004	42209600	17.72	8321680	19.71	39035300	54.91	8935300	22.90
2005	42380630	17.8	8389640	19.8	33660400	47.35	8988300	26.70
2006	41367890	17.4	8403570	20.31	34310200	48.26	8946600	26.07
2007	42448840	17.82	8414670	19.82	39038700	54.91	8959800	22.95
2008	42436251	17.81	8425021	19.85	39059800	54.95	8980900	22.32
2009	42466920	17.83	8423340	19.83	39081400	54.98	8980900	22.98
2010	42444350	17.82	8435028	19.87	40157300	56.5	8988300	22.38
2011	42443860	17.82	8445490	19.9	40157300	56.5	10078400	25.09
2012	42499430	17.84	8454630	19.9	39770900	55.95	9692500	24.37
2013	42889410	18	8461880	19.72	39265400	55.24	9186500	23.40
2014	42889111	18	8465040	19.73	39265400	55.24	9186500	23.40
2015	43395254	18.21	8487854	19.55	39265400	55.24	9186500	23.40
2016	43396164	18.22	8449425	19.47	39265400	55.24	9186500	23.40
2017	43771755	18.40	8536468	19.5	39265400	55.24	8700000	22.15

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (01) و(02)

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات: المجلدات من 21 إلى 37، للسنوات 2001-2017 على التوالي، الخرطوم، السودان؛

-وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **الفلاحة بالأرقام 2018**، المملكة المغربية، 2019،ص 9.

من الجدول نلاحظ أن مساحة المغرب تمثل 30% من مساحة الجزائر، أي مساحة الجزائر 3 اضعاف مساحة المغرب، وتمثل المساحة الصالحة للفلاحة في المغرب 55,24% من المساحة الجغرافية للمغرب، بينما لا تتجاوز في الجزائر 20% من المساحة الجغرافية حيث تقدر هذه النسبة 18% ، وذلك كون أغلب المساحة

الجغرافية للجزائر عبارة عن صحراء وتمثل أكثر من 80 % مساحة الجزائر، وتمثل نسبة الأراضي الفلاحية المزروعة للمساحة الجغرافية الكلية 12.23 % في المغرب و3.58 % في الجزائر احصائيات سنة 2017، كما نلاحظ تفوق من حيث المساحة المزروعة والمقدرة بـ8.7 مليون هكتار في المغرب بينما في الجزائر 8.5 مليون هكتار، إلا أن المساحة المزروعة في المغرب عرفت تراجع خلال الفترة من(2000- 2017)، حيث انتقلت من سنة 2000 إلى 8988300 هكتار سنة 2010، لتعود للارتفاع سنة 2011 أين وصلت لأعلى مستوى بـ10078400 هكتار بنسبة 25,09 % من المساحة الصالحة للفلاحة، وهو مايعكس السياسة الطموحة ضمن اطار مخطط المغرب الأخضر ابتداء من سنة 2009، لتعود مجددا للتراجع إلى أن وصلت 8700000 هكتار، على عكس المساحة المزروعة التي عرفت نموا بطيئ بنسبة 3.75% خلال الفترة (2000- 2017)، ويرجع ذلك لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000.

وتعود أهم أسباب ضعف تطور الموارد الفلاحية في الجزائر والمغرب للطبيعة المتصحرة لأغلب الأراضي، وبالاضافة إلى تصحرها تتعرض الأراضي الفلاحية في البلدين إلى تدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي وتلوث وتملح الأراضي المروية، كذلك إلى الزحف العمراني، كما تعاني المراعي الطبيعية من التدهور بسبب غياب برامج جادة لتطويرها.

رابعا – نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية

الجدول رقم(04-04): تطور نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية خلال الفترة (2000/2017) **الوحدة: هكتار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0,26	0.26	2.26	0.27	0.25	0.25	0.25	0.24	0.24
المغرب	0.32	0.32	0.30	0.31	0.30	0.30	0.29	0.29	0.29
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0.24	0.24	0.23	0.24	0.22	0.21	0.21	0.21	0.21
المغرب	0.29	0.28	0.31	0.30	0.28	0.27	0.26	0.27	0.27

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات: المجلدات من 21 إلى 37، للسنوات 2001-2017 على التوالي، الخرطوم، السودان؛

بالنظر إلى نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بالجزائر والمغرب تناقص خلال الفترة 2000-2017 بسبب زيادة عدد السكان، حيث نلاحظ زيادة الرقعة الفلاحية في الجزائر من 200-2003 تزامنا مع انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم انخفض من 0.27 هكتار سنة 2003 إلى 0.21 هكتار من 2014 إلى

غاية2017، وهذا يدل على أن نسبة الزيادة في الرقعة الفلاحية أقل من نسبة الزيادة في عدد السكان وهو ما ينعكس على تلبية احتياجاته الغذائية واتساع الفجوة الغذائية.

أما في المغرب كان الانخفاض في نصيب الفرد من الرقعة الفلاحية أقل انخفاضا من الجزائر، حيث انخفض من 0.32 هكتار سنة 2000 إلى 0.28 سنة 2010، ليعود إلى الارتفاع مجدد سنة 2011 ليصل إلى 0.32 هكتار، وهذا مايعكس الآثار الايجابية لمخطط المغرب الأخضر الذي انطلق في 2009 والذي سمح باستصلاح المزيد من الأراضي، إلا أنه انخفض مجدد ليصل 0.27 سنة 2017، لأنه لم يساير تطور عدد السكان مما نتج عنه انخفاض نصيب الفرد من المساحة الصالحة للفلاحة.

ويرجع انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية في الجزائر والمغرب لعدة أسباب منها: التصحر وضعف الاستثمار في البنية التحتية المطلوبة لإدخال مزيد من المساحات تحت دائرة الانتاج. ولهذ انعكاسات كبيرة على اتاحة الغذاء في الجزائر والمغرب مما يستلزم التدخل عن طريق التوسع الأفقي بالاستثمار في استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة المزروعة من جهة والتوسع الرأسي عن طريق استخدام الأصناف العالية الانتاجية والمقاومة للجفاف والتغيرات المناخية من جهة أخري.

الفرع الثاني: الموارد المائية

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات الحية عموما بما في ذلك الفلاحة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الانتاج الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى باعتبارها موردا نادرا فإنه يفرض البحث والاهتمام بـ "ادارة الندرة" وباستراتيجياتها، وبالسياسات المتعلقة بها، وتفرض ضرورة العمل على تنمية هذا المورد كترشيد استخدامه وحمايته من الهدر والتلوث وذلك لأن الطلب على المياه في العالم في ازدياد مستمر بسبب الزيادة في عدد السكان، والتنمية الصناعية والتنمية السياحية والتنمية الفلاحية.

وتعرف الموارد الطبيعية على أنها أصول طبيعية خام تظهر في الطبيعة ويمكن أن تستخدم للانتاج الاقتصادي أو الاستهلاك، وتنقسم الموارد المائية الطبيعية إلى موارد متجددة وهي تلك الموارد التي يمكن أن تعود إلى مستواها السابق بواسطة عمليات نمو أو تجديد طبيعية بعد استغلالها، أما النوع الثاني فهي غير متجددة وهي قابلة للاستنزاف ولا يمكن تجديدها بعد استغلالها وتنقسم الموارد المائية إلى موارد مائية تقليدية وموارد مائية غير تقليدية:[1]

أولا-موارد المائية التقليدية: وتشمل المياه الجوفية وهي تلك المياه المتواجدة في الطبقات المائية والتي يجري استخراجها من هذه الطبقات عن طريق حفر الآبار وهي إما أن تكون متجددة أو غير متجددة

[1] سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال والتجارة الدولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017/2016، ص ص 179-180.

1-المياه جوفية المتجددة :وهي المياه التي تتسرب إلى الطبقات المائية في باطن الأرض من الأمطار عبر الشقوق ومسامات صخور الطبقات المائية الحاملة لها؛

2- المياه الجوفية غير المتجددة: وهي المياه التي تكونت أو تواجدت في الطبقات الحاملة للمياه في باطن الأرض، بفعل عوامل جيولوجية حدثت في أوقات معينة ولا يوجد أي تغذية لهذه المياه في الوقت الحاضر، مما يعني عدم وجود القدرة على تجديد المياه التي تسحب منها؛

3- المياه السطحية: وهي المياه التي تنساب على السطح نتيجة جريان الأودية والأنهار بالاضافة إلى مياه الينابيع والفيضانات، وتعتمد هذه المياه على كميات الأمطار المتساقطة ووفرات سقوطها، وهناك أهمية خاصة للمياه السطحية حيث أنها تغذي المياه الجوفية والسدود المائية وتعتبر مورد مائي ذو تكلفة قليلة بسبب انسيابها بشكل طبيعي مما يقلل من تكلفة الضخ (الشبكات الناقلة للمياه).

ثانيا- الموارد المائية غير التقليدية: يعتبر هذا المصدر أحد المصادر الأساسية في عدد من دول المنطقة، وذلك لندرة المياه المتأتية من الموارد التقليدية وتشمل: [1]

1-تحلية المياه: هي عملية ازالة أو خفض الأملاح الذائبة في مياه البحر أو المياه الجوفية أو السطحية المالحة، لكن تكاليف تحلية المياه مزالت مرتفعة نسبيا مقارنة بكلفة انتاجها من مصادرها الطبيعية، وهناك عدّة طرق للتحلية منها: التقطير، ضغط البخار، الأغشية والتناضح العكسي؛

2- اعادة استخدام مياه الصرف: تعتبر اعادة استخدام المياه المستخدمة من الطرق العلمية المستخدمة في تنمية الموارد المائية خاصة الدول المتقدمة للحفاظ على البيئة رغم تكاليفها العالية، وهي عملية اعادة تدوير واستخدام المياه لعدة مرات بعد التنقية والتصفية للأغراض الفلاحية والصناعية؛

3- استيراد المياه: هناك عدة تجارب ناجحة بشأن استيراد المياه مثل سنغافورة، وهونكونغ حيث تحتاج هذه العملية لتعاون العديد من الدول لتطويرها، ذلك أن المياه المنقولة سواء بالأنابيب أو بالقنوات والسفن لن تكون قليلة التكلفة؛

4- المطر الاصطناعي: ظهرت هذه التجارب في منتصف القرن الماضي، وتهدف هذه العملية إلى لزيادة كمية المطر الطبيعي التي تحصل في المناطق شبه الجافة لاستخدامها في أغراض مختلفة، وخصوصا استكمال حاجات المزروعات من مياه الأمطار، لكن تبقى صعبة التطبيق خاصة في التحكم في مكان سقوطها، اضافة إلى ارتفاع تكلفتها الاقتصادية.

ثانيا – الموارد المائية في الجزائر: نظرا لاتساع مساحة الجزائر فإنها تزخر بكميات هائلة من التساقط تقدر ما بين 100-120 مليار م^3 سنويا، يتبخر منها حوالي 85% أي مابين 85 و100 مليار م^3، ويتسرب إلى

[1] عادل كدودة، **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، **2018/2017**، ص4.

الأراضي عبر المسامات حوالي ثلاث مليارات م^{3}وهي تعتبر كتغذية سنوية للمياه الجوفية، أما التدفقات السطحية والتي تظهر في شكل أودية تقدر بـ 12,5 مليار م^3، يخزن منها حوالي 8 مليار م^3 في السدود وينحدر مايقدر بـ 5,5 مليار م^3 إلى البحر.[1]

1-الموارد المائية التقليدية:

أ-الموارد المائية السطحية: هي مجموعة من الأودية وتنقسم إلى أودية تصب في البحر المتوسط، وأودية تصب في أحواض مغلقة من سبخات أو شطوط وتسمى بأودية الصرف الداخلي، وهناك ما يسمى بأشباه الأودية التي تظهر بالصحراء، وقدرت الوكالة الوطنية للموارد المائية حجم الموارد السطحية بالجزائر بـ 12.5مليار م 3 وهي مجزأة إلى 17 حوض مقسمة إلى ثلاث مناطق: [2]

- منطقة **جبال الأطلس** وتبلغ مساحتها 130ألف كلم 2 وتتسع لـ 11 مليار م3؛
- منطقة **السهول العليا** وتبلغ مساحتها 100ألف كلم 2 وتتسع لـ 750مليون م3؛
- المنطقة **الصحراوية** وتبلغ مساحتها 100ألف كلم 2 وتتسع لـ 700مليون م.

بالاضافة إلى السدود التي تعتبر ثاني ممون رئيسي للماء في الجزائر بعد الأبار العميقة، غير أنها كانت ومازالت الوسيلة الرئيسية لتخزين المياه، وتتميز السدود في الجزائر بقدرات تخزين متوسطة في الإجمال. ويمكن ترتيب أهم السدود في الجزائر، وفائدة الفلاحة منها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04 -05): أهم السدود في الجزائر وسعتها والمخزون السنوي لها وحصة الفلاحة منها

الوحدة: مليون ملم^3

السدود	سعة التخزين	المخزون السنوي	حصة الفلاحة	الاستغلال الفلاحي %
بني هارون بميلة	795	960	180	18.75
قرقر بغليزان	450	358	70	18.55
جرف التربة ببشار	350	260	87	33.46
غريب بعين الدفلة	280	145.2	98	67.5
سيدي يعقوب بشلف	280	278	68	24.44

المصدر: زهير عماري، **مرجع سابق**، ص105.

ب- الموارد المائية الجوفية: تقدر جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي7 مليار م^3 في السنة، وهذه الموارد موزعة بين الشمال (2مليار م^3/سنة) وتستغل بنسبة 90%، الجنوب (5مليارم^3/سنة) ولا تستغل منها إلا (1.7مليارم^3/ السنة)^3، وحسب احصائيات وزارة الموارد المائية فهناك 147طبقة مائية

[1] عادل كدودة، مرجع سابق، ص 154.

[2] نفس المرجع، ص 154.

[3] جرفي زكريا، **مرجع سابق**، ص 106.

وأكثر من 140000 بئر سنة 2015 كلها من المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات، وتتجد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومال، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى، والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف كلم^2 و300 الف كلم^2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا، إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.[1]

2- الموارد المائية غير التقليدية: توضح مقارنة العرض والطلب عجزا حاليا في الموارد المائية في الجزائر يبلغ 1.3 مليار م3، ومن المؤكد أن النمو السكاني المتوقع سيؤدي إلى نمو هذا العجز. مما يستلزم تطبيق استراتيجية جديدة لسد العجز الحاصل، وهناك عدة طرق حديثة لانتاج المياه ومنها تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة وتنقية المياه المالحة.[2]

أ- تحلية مياه البحر: يتوفر في الجزائر شريط ساحلي يقدر بـ 1200كلم لذا لجأت الجزائر لهذا النوع من أجل سد حاجات المواطن، حيث قامت بتطوير وحدة لتحلية مياه البحر بمركب الغاز المميع بأرزيو بسعة 4560 م3 في اليوم، كما تم انشاء منشاة لتحلية المياه في الجنوب الكبير، كما تم تشغيل منشآت أخرى لتلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب في مركبات انتاج الكهرباء بكاب جنات بشرق العاصمة، وفي سنة 2017 أصبحت الجزائر تتوفر على 13محطة كبيرة بطاقة يومية تقدر بـ 2.26مليون م3 تغطي 11.87 مليون نسمة، بالاضافة إلى 12 محطة صغيرة تقدر طاقتها اليومية بين 2500-7000م3 ؛

ب-معالجة المياه المستعملة :إن معالجة وتصفية المياه المستعملة في الجزائر تبقى ضعيفة جدا بحيث يتم صرف المياه في البحر خاصة المناطق الساحلية وفي الأودية والسبخات في المدن الداخلية والجنوبية، وفي سنة 2014 قدر عدد محطات التصفية المستغلة 165 محطة تعالج 850 مليون م 3من المياه، وهي محطات لا تستخدم سوى نصف طاقتها، وحسب احصائيات الديوان الوطني للتطهير لسنة 2016 يبلغ عدد مراكز التجميع 269 مركز، جلبت المياه المستعملة من 1117بلدية بحجم مياه يقدر بـ 1130مليون م3، وتم معالجة مياه مستعملة قدر حجمها 207مليون م3 وهي تكافئ 9 مليون ساكن وعدد محطاتها 136 بنسبة تشغيل تقدر بـ 40% من طاقتها الاجمالية؛

[1] زهير عماري، **مرجع سابق**، ص ص9-10.

[2] جرفي زكريا، **مرجع سابق**، ص107.

ج- تنقية المياه المالحة: تجرى عملية تحلية مياه البحر في الجزائر بثلاثة مناطق صناعية هي، أرزيو، سكيكدة، وعنابة، واجمالا يوجد 16 محطة لتنقية المياه المالحة، وقدر حجم المياه التي تم تنقيتها سنة 2013 بـ17.3 مليون م3.

3-تطور المساحة الفلاحية المسقية في الجزائر: تعتمد الفلاحة في الجزائر أساسا على الأمطار، حيث أن 90% من المساحة الفلاحية تستغل إعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار ينحصر سقوطها بين شهر نوفمبر وشهر مارس، وتتميز بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الفلاحي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الفلاحية المسقية وتكثيف الفلاحة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطا والخضار والفواكه[1]. والجدول التالي يبين لنا تطور المساحة المسقية خلال الفترة 2000- 2015:

الجدول رقم (04 – 06): تطور المساحة الفلاحية المسقية خلال الفترة 2000-2015 **الوحدة: (هكتار)**

السنوات	المساحة المسقية (1)	المساحة الفلاحية المستغلة(2)	نسبة (2) من (1) %
2000	350000	8227440	4.25
2001	617427	8193740	7.54
2002	644978	8228980	7.35
2003	722320	8270930	8.14
2004	793334	8321680	9.11
2005	825206	8389640	9,58
2006	835590	8403570	9.94
2007	905293	8414670	9.92
2008	906174	8425021	10.16
2009	972862	8423340	10.50
2010	981736	8435028	11.68
2011	1004530	8445490	11.69
2012	1064578	8454630	12.34
2013	1119258	8461880	12.88
2014	1215261	8465040	13.55
2015	1260000	8487854	14.85

[1] محمد غردي، **مرجع سابق**، ص 22.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: - الجدول رقم (01- 05)

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات، مديرية الإحصاء ونظم المعلومات.

الشكل رقم (04 – 04): تطور المساحة المسقية في الجزائر من 2000-2017

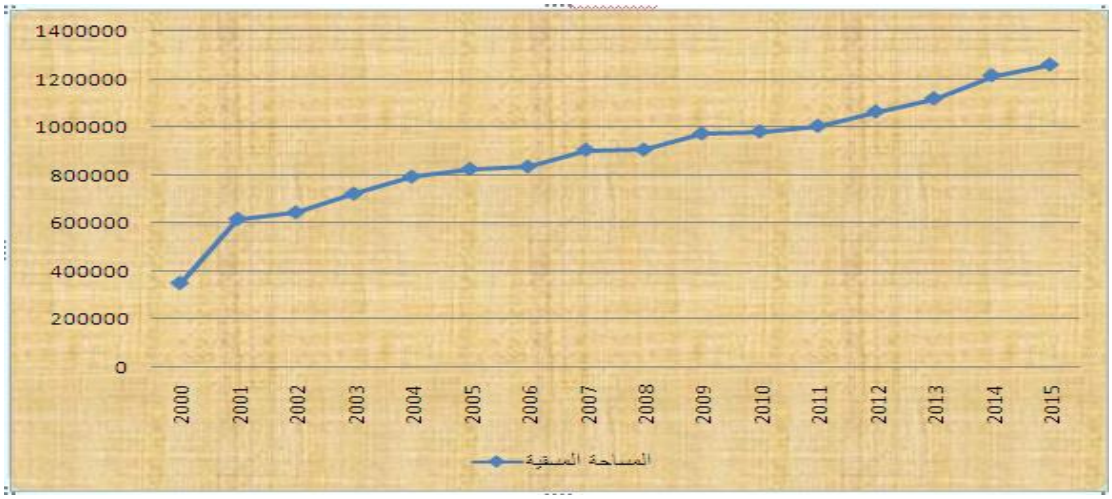

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن هناك تطورا في مساحة الأراضي المسقية والتي انتقلت من 350 ألف هكتار سنة 2000 إلى 1.26 مليون هكتار أي بنسبة نمو 260%، مع أن هذا التطور في المساحة المسقية كان ضئيلا خلال الفترة 2000-2010 رغم أن أهم المخصصات المالية الموجهة للدعم هو اقتناء آلات الرش، وهو مايبين عدم ادراك الفلاحين لمدى أهمية تنظيم واقتصاد مياه الري واستخدام الأساليب الحديثة نتيجة غياب عامل الارشاد والزامهم بالتقنيات الجديدة من خلال المراقبة الدورية لعملية الري. وانطلاقا من سنة 2010 عرفت المساحة المسقية ارتفاعا ملحوظ ويرجع هذا لسياسة دعم تنمية السقي الفلاحي وبفضل المخططات التنموية من حشد المياه لصالح الفلاحة، والتوسع في المناطق المسقية بأنظمة الري المعتمدة (الساقية 60 %، الرش22 %، التقطير 18% خلال الفترة 2000-2014)، كما أن تقنيات الري في نمو ملحوظ، لكن من ناحية تقنيات الري فالري بالرش والري بالتنقيط أحسن من الري بالساقية، باعتبار أن الفاقد من المياه يكون كبيرا في حالة الري بالساقية، ففي حالة الري بالتنقيط بالإمكان الترشيد بنسبة، 60%و في حالة الرش الترشيد يكون بنسبة، 20% أما في حالة الرش بالساقية فيكون الترشيد بنسبة 50% .[1]

الملاحظ أيضا هو تطور نسبة المساحات المسقية إلى اجمالي الأراضي الفلاحية المستغلة فبعدما كانت هذه النسبة لا تتعدى 4% سنة 2000 أصبحت تتجاوز 14% سنة 2015، والسبب يعود لانتهاء أشغال السدود

[1] سباش ليندة، **علاقة الأمن المائي وعلاقته بالتنمية الزراعية في الجزائر– دراسة الفترة 1995 إلى 2010–**، أطروحة دكتوراه، فرع تنظيم سياحي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2015، ص 263.

ودخولها للخدمة، ودخول محطات تحلية المياه في المنطقة الغربية (في الشلف حتى تلمسان) إلى الخدمة، وحسن استهلاك مياه الشرب والري (تجديد شبكات-التأهيل-إقتصاد الماء). والمساحات المسقية في الجزائر نوعان: [1]

أ- **المساحات الكبرى للسقي**: وتحتوي على 31 محيط بمساحة مجهزة تقدر بـ 220 ألف هكتار و175 ألف هكتار قابلة للسقي، لكن المساحات المسقية فعلا كانت تقدر بـ40 ألف هكتار كمتوسط لكن بعد سنة 2010 تجاوزت 50 ألف هكتار وبلغت سنة 2015 مساحة 86171 هكتار، بحجم موارد مائية مستخدمة تقدر بـ 790 مليون م3 جلبت من السدود الكبرى؛

ب-**مساحات الصغيرة والمتوسطة للسقي**: وهي مساحات الموزعة على كامل التراب الوطني بمساحات متباينة بين الولايات بحسب طبيعة التربة والمناخ السائد، وهي تسير من طرف الفلاحين مباشرة وتسقى من: السدود الصغيرة، المحاجز المائية والآبار، الينابيع، المجاري المائية، حقول التنقيب وقدرت المساحة المسقية بمليون و155 ألف هكتار سنة 2015 والموارد المائية المستخدمة تقدر بحوالي ستة ملاييرم3.

ثالثا-الموارد المائية بالمغرب

بلغ المعدل السنوي للتساقطات المطرية 29 مليار م3، ويمثل المخزون المائي القابل للاستغلال في الظروف التقنية والاقتصادية الحالية 20 مليار م3. ويضم هذا الحجم المائي 16مليار م3 من المياه السطحية و4 مليار م3 من المياه الجوفية.[2] وتبلغ كمية المياه القابلة للاستغلال تقنيا وإقتصاديا 80% من الموارد المتاحة.

1-الموارد المائية التقليدية بالمغرب

أ-موارد المياه السطحية: يبلغ متوسط هطول الأمطار 140 مليار م3 في السنة، ويتراوح مابين 50مليار م3 و400 مليار م3 في السنة. ومعدلات التبخر مرتفعة، حيث تصل إلى أكثر من 118 مليار م3 في السنة بالمتوسط. ويتميز النظام الهيدرولوجي لجميع الأحواض بتقلبات عالية فيما بين السنوات تتميز بتعاقبات رطبة وجافة، وتتخللها سنوات من التدفق الهيدروليكي القوي أو الجفاف الشديد، ويمثل حوض واد روغة أحد أكثر الأحواض الانتاجية للمغرب، حيث يبلغ متوسط تدفقه السنوي 2,5 مليار م3، ويؤدي أيضا التباين الإقليمي الكبير لهطول إلى تباين كبير في تدفق المياه السطحية. إذ تتراوح الأخيرة بين بضعة ملايين من الأمتار المكعبة بالنسبة لمعظم الأحواض القاحلة مثل أحواض الصحراء الكبرى إلى 1 مليار م3 / السنة بالنسبة إلى الأحواض الأكثر ثراء بالمياه، مثل حوض سبو الذي يضم 30 %من موارد المياه الجوفية والسطحية على الرغم من أنه لايمثل إلا 6% من اجمالي مساحة المغرب. إلا أن 18% من سكان البلاد يعيشون فيه ويوجد في المغرب 120 بحيرة طبيعية كبرى

[1] عادل كدودة، **مرجع سابق**، ص ص 159-160.

[2] وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **الفلاحة بالأرقام 2018**، المملكة المغربية، 2019، ص10.

تقع معظمها بين سلسلتي جبال الأطلس المتوسط والأطلس الكبير ويوجد على الساحل بحيرات ومستنقعات.[1]

بالاضافة إلى السدود حيث تمتلك المغرب 140 سدا كبيرا وبسعة اجمالية تبلغ 17.600مليون م3، وتقترح الاستراتيجية الوطنية للمياه بالمغرب بحلول 2030، بناء 100سد صغير بسعة اجمالية تبلغ 100مليون م3، لتلبية الاحتياجات المحلية لمياه الشرب والري والماشية. ويوجد 13 نظام نقل للمياه بين مستجمعات المياه.وبناء حوالي 60 سدا كبيرا بطاقة اجمالية تبلغ 7مليار م3 وحجم تغبئة إضافي يبلغ1.7 مليار م3، ونقل موارد المياه غير المعالجة من الشمال إلى الجنوب(800م3 /السنة)، وحماية البنى التحتية للموارد المائية. والجدول التالي يبين السدود الرئيسية في المغرب

الجدول رقم (04 –07): السدود الرئيسية في المغرب

السدود	القدرة التخزينية (مليون م3)
مركب سدود سيبو	5321
المنصور الذهبي	445
مولاي يوسف	149
الحسن الداخل	313
المختار السويسي	40
وادي المخازن	673
مركب وادي زا	755
بين الويدان	1233
لالة تكركوست	53
أولوز	89
الحسن الأول–سيدي ادريس	244
الميسرة–أحمد الحنضالي	3381
يوسف بن تاشفين	299
عبد المومن	198

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **دليل المستثمر الفلاحي**، المملكة المغربية، أفريل 2018، ص 29.

[1] United Nations ,Morocco**, Environomental Performance Reviews**,Series No: 38, 2014, P111.

ب- موارد المياه الجوفية: تمثل المياه الجوفية حوالي 20 %من موارد المياه وتغطي أهم طبقات المياه الجوفية مساحة اجمالية تبلغ حوالي 80000 كلم3، أي حوالي 10% من مساحة البلاد.[1] يقدر اجمالي عمليات سحب المياه الجوفية بـ 3.170 مليون م3 في السنة، وتستخدم المياه الجوفية في الري الفلاحي من قبل الفلاحين المحليين.[2] وتوفر المياه الجوفية ما نسبته 40% من المياه المستخدمة في الري.[3]

الجدول رقم (04-08): الأحواض الهيدرولوجية المغربية ومساحتها ومتوسط التدفق والامكانيات القابلة للاستغلال

إسم الحوض	المساحة (كلم2)	التدفق (مليون م3)	إمكانات الاستغلال (مليون م3 / السنة)
اللوكوس، طنجة، السواحل المتوسطية	12.805	3.600	190
ملوية، فجيج- واد كرت – واد إسلي-وادي كيس	76.664	1.610	512
سبو	40.000	5.560	1300
أبو رقراق والشاوية	20.470	850	120
أم الربيع والجديدة آسفي	48.070	3.315	405
تانسيف وواد القصب – جزولة	24.800	800	520
سوس-ماسة –درعة	126.480	1.444	691
كير-زيز-غريس	58.841	626	313
الساقية الحمراء ووادي الذهب	302.725	390	16
الاجمالي	710.855	18.195	4.067

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Gvernement of Morocco , **National Water Strategy** ,2009 , PP 14- 17.

2-الموارد المائية غير التقليدية

أ- تحلية المياه: تعتبر تحلية مياه البحر اجراءً واعدا لمصدر المياه غير التقليدية والتكيف مع التغير المناخي، في عام 2009 أطلق المغرب خطة وطنية للمياه للفترة 2020- 2030 والتي تحدد عدة تدابير لمعالجة الفجوة بين العرض والطلب على المياه، بما في ذلك تحلية المياه، يقترح مشروع الخطة الوطنية للمياه انشاء محطات لتحلية مياه البحر لانتاج حوالي 515 مليون م3 / السنة في عام 2030، وبحلول

[1] Gvernement of Morocco , National Water Strategy ,Ibid , P 16
[2] United Nations ,Morocco , Environomental Performance Reviews , Ibid , P 112
[3] Gvernement of Morocco , National Water Strategy ,Ibid , P 17

عام 2016 كان لدى المغرب 15 منشأة لتحلية المياه بطاقة اجمالية تبلغ 132 مليون م3 في السنة. تعمل جميع محطات تحلية المياه بتكنولوجيا التناضح العكسي لأنها الأقل استهلاكا للطاقة بما أن المغرب يستورد 95% من طاقته، وتنقسم السعة الحالية نسبيا بالتساوي بين المحطات المتوسطة والكبيرة، كما يجري العمل على انشاء محطة أغادير لتحلية المياه لانتاج 36 مليون م3 / السنة من المياه المحلاة، لتلبية احتياجات مياه الشرب والري لـ 800000 نسمة (123لتر / للفرد / لليوم)، بالاضافة إلى محطتين لتحلية مياه البحر في الجرف الأصفر- الجديدة وآسفي بطاقة تبلغ 75 مليون م 3 / السنة، و25 مليون م 3 / السنة على التوالي؛[1]

ب-اعادة استخدام مياه الصرف الصحي: حقق قطاع الصرف الصحي تطورات كبيرة في السنوات العشر الماضية، ويهدف البرنامج الوطني للصرف الصحي إلى ربط 80% من سكان المناطق الحضرية بشبكات الصرف الصحي والحد من التلوث بنسبة 60% في عام 2020، ونظرا لمحدودية موارد المياه السطحية والطلب المتزايد، قفد تم استغلال معظم موارد المياه الجوفية بشكل مفرط ولا يزال أداء شبكات الامداد واستخدام المياه منخفضا. وقد تم بناء أكثر من 120 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، مما زاد من قدرة المعالجة إلى 900 مليون م3 في السنة عام 2016، وتهدف الخطة الوطنية لاعادة استخدام 325 مليون م3 بحلول 2030.

3- تطور المساحة الفلاحية المسقية في المغرب

عرفت المساحات المسقية تطوراً مستمرا منذ العقد الأخير، ارتفاعا غير مسبوق في اطار مخطط المغرب الأخضر، وهذا بفضل القرارات التحفيزية في هذا المجال، تحمل الدولة 100 %من مصاريف السقي بالتنقيط بالنسبة للضيعات التي لا تتجاوز مساحتها 5هكتارات أو تلك المنظمة في اطار سياسة التجميع، وتجدر الاشارة إلى أن الهدف، في اطار مخطط المغرب الأخضر، هو تحويل استغلال 550 ألف هكتار من المساحات المسقية حاليا بالطرق التقليدية، إلى السقي الموضعي في أفق.2020 وبالنسبة لهذا الهدف تم تجهيز حوالي 540 ألف هكتار أي حوالي 98. وهذا ما يوضحه االشكل(05-05) الذي يمثل تطور المساحة المسقية من 2003-2018.حيث نلاحظ تطور المساحة المسقية التي كانت لاتتجاوز 100 الف هكتار سنة 2003 وصولا إلى 550 الف هكتار وهي تمثل 6.32% من المساحة الصالحة للفلاحة. وهذا بفضل الاستراتيجة المنتهجة كما ذكرنا سابقا.

[1] World Bank , **Maniging Urban Water Scarcity in Morocco** , 2017 , P 30.

الشكل رقم (04 – 05): تطور المساحة المسقية في المغرب من 2003 – 2018 الوحدة (ألف هكتار)

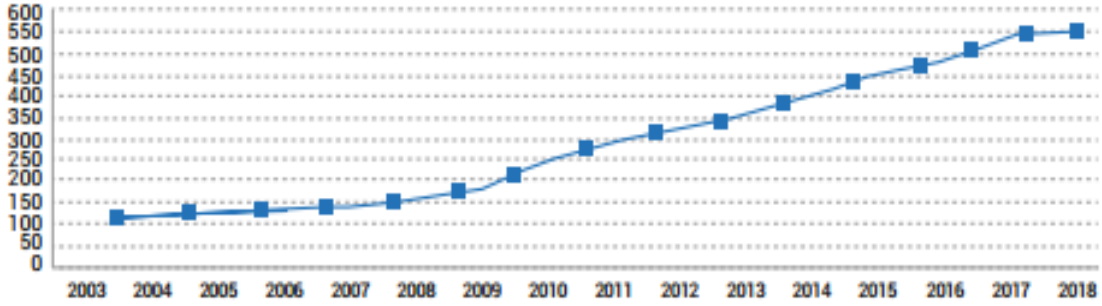

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **الفلاحة بالأرقام 2018**، المملكة المغربية، 2019، ص 11.

لمواجهة متطلبات التنمية لفلاحة أكثر انتاجية وأكثر تنافسية واستدامة كما ينص على ذلك مخطط المغرب الأخضر، يعتبر البرنامج لاقتصاد مياه السقي أحد التدابير الأفقية التي ترمي إلى الحد من آثار شح الموارد المائية والزيادة من فعالية استعمال مياه السقي، الهدف من هذا البرنامج اعادة تأهيل تقنيات الري الحالية المحدودة الفعالية، وتتوزع مناطق السقي إلى: [1]

أ- **مناطق السقي الكبير**: مع امكانية سقي الأراضي تصل إلى 880.000 هكتار وتهم تسعة أحواض فلاحية: اللوكوس، الغرب، دكالة، الحوز، تادلة، سوس- ماسة، تافيلات، ورززات، وتأتي مياه الري أساسا من السدود الكبرى، وتتولى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي اعداد المنشآت الهيدرو فلاحية وتدبير البنيات الأساسية للسقي؛

ب-**مناطق السقي المتوسط والصغير**: تغطي مساحات سقوية تقدر بـ484.000هكتار و300.000 هكتار للسقي الموسمي وعن طريق مياه الفيضانات. ويتعلق الأمر بعدد مهم من المناطق الموزعة عبر التراب؛

ج-**السقي الفردي الخاص**: التجهيزات الهيدرو فلاحية المنجزة عن طريق مبادرات الفلاحين وتهم حوالي 441430 هكتار.

رابعا-الموارد المائية في الجزائر والمغرب

تعتمد الفلاحة في كل من الجزائر والمغرب بشكل كبير على هطول الأمطار أكثر من اعتمادها على الري وخاصة بالنسبة للمحاصيل الموسمية. حيث تمثل الفلاحة المطرية في الجزائر حوالي 80 % من اجمالي المحاصيل الفلاحية وتمثل في المغرب حوالي 81%.

[1] وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **دليل المستثمر الفلاحي في المغرب**، المغرب، 2018، ص30.

الجدول (04 – 09): الموارد المائية في الجزائر والمغرب(2017) **الوحدة: (مليار م3/السنة)**

الدول	الموارد المائية التقليدية		الموارد المائية غير التقليدية		اجمالي المياه المتاحة
	المياه السطحية	المياه الجوفية	مياه التحلية	مياه التنقية	
الجزائر	12,5	7	0.80	1.2	21.5
المغرب	16	4	0.132	0.900	21.032

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**، ص 11.

من خلال الجدول يتبين أن حجم المياه السطحية في المغرب أكبر منه في الجزائر، وهذا لأن المغرب يمتلك عدد أكبر من السدود مقارنة مع الجزائر بفضل التعبئة المستمرة وراء سياسة السدود المنتهجة تحت مخطط المغرب الأخضر، على عكس المياه الجوفية التي حجمها في الجزائر أكبر من المغرب، بسب استغلال المياه الجوفية بشكل مفرط في المغرب بحوالي 4.2مليارم3/السنة بزيادة نسبتها 10% عن متوسط التغذية السنوية وقد أدى هذا الاستهلاك العالي إلى انخفاض سريع في منسوب المياه بمتوسط معدل يبلغ 2م/السنة، كما حدثت انخفاضات مماثلة في طبقات المياه الجوفية خاصة في المناطق التي يقل فيها معدل هطول الأمطار عن 400ملم/السنة، بينما نلاحظ تفوق الجزائر من من حيث حجم الموارد المائية غير التقليدية بـ 2مليارم3 /السنة بالنسبة للمغرب والمقدرة بـ 1,221مليارم3 /السنة، والمتمثلة في مياه التحلية ومياه التنقية.

الجدول رقم (04–10): استخدام الماء حسب القطاع في الجزائر والمغرب لسنة 2014

القطاع / الدولة	الجزائر%	المغرب%
الفلاحة	61.19	87.3
الصناعة	2.81	2.9
الاستهلاك المنزلي	36	9.8

المصدر: من اعداد الطالبة

يبين الجدول أن الجزائر والمغرب تستهلك المياه في الفلاحة بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى (الصناعة والاستهلاك المنزلي)، حيث أن نسبة لاستخدام الماء في الفلاحة نجدها في كل من المغرب على التوالي بـ 87.3% الجزائر تخصص أدنى نسبة استهلاك 64% الماء في الفلاحة.

خامسا- الأقاليم المناخية ومعدل الهطول المطري في الجزائر والمغرب: تتميز دول شمال أفريقيا التقلبات المناخية التي تسبب تدهور الغطاء النباتي وبالتالي اضعاف انتاجية التربة، مما يجعل اقتصاديات إفريقيا تعتمد إلى حد كبير على موارد طبيعية شديدة الهشاشة، وتساهم مختلف هذه العوامل في تدهور القطاع الفلاحي، اضافة إلى ذلك يرتبط القطاع الفلاحي ارتباطا وثيقا بالموارد المائية إذ يخصص أكثر من 20 % منها للفلاحة في مختلف هذه

الدول، وبالاختيارات التي تتضمنها السياسات العمومية في هذا المجال[1]، وتشهد شمال أفريقيا معدل عجز مائي يصنف من بين الأعلى عالميا (توافر المياه أقل من 1000م3 في السنة)، والتصحر الذي تعاني منه حوالي 25 % من الأراضي التي تتضرر أكثر فأكثر من التعرية والملوحة، والفلاحة التي تعتمد في معظمها على الأمطار وتتأثر بشدة بالتقلبات المناخية، اضافة إلى تزايد الراكز الديمغرافي والأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية، وحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تُعد شمال أفريقيا ثاني أكثر منطقة تضررا من المخاطر المناخية في العالم، وتواجه بعض الدول، خصوصا الساحلية منها خطر الكوارث الطبيعية وتتراوح تكلفة تدهور المناخ بين 2%و5% من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للبلدان الأربعة: الجزائر، ومصر، والمغرب وتونس. وكون الجزائر والمغرب تنتمي إلى دول شمال إفريقيا فهي تعاني من المشاكل البيئية نفسها (التصحر، وندرة الموارد المائية، وتدهور التربة، والمساحات الرعوية، واستنزاف الموارد البحرية، وتغير المناخ، والتلوث الصناعي والفلاحي)كما يتبين في الجدول (04-11)، مما تعين عليها الشروع في الاصلاحات السياسية والاستثمارات الهائلة لتتمكن من التكيف مع تغير المناخ ومن زيادة مقاومة الأوساط الطبيعية والمنظومات البيئية تجاه الكوارث الطبيعية. ورفع التحديات البيئية. ويصنِف مؤشر الأداء البيئي الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعة ييل في نهاية سنة 2012 الجزائر في الرتبة 86، والمغرب في الرتبة 105، من أصل 132 دولة مصنفة (مؤشر الأداء البيئي لسنة 2010)

الجدول رقم (04-11): المؤشرات البيئية الرئيسية في الجزائر والمغرب

المؤشرات البيئية الرئيسية		الجزائر	المغرب
متوسط التصحر السنوي للفترة(2000-2012)		0.57	0.23 -
المناطق المحمية النسبية من الأراضي الوطنية		6.2	1.5
الموارد المتجددة من مياه الشرب(مترمكعب/فرد)	الداخلية	313	899
	المجموع أقل من	1000	1000
معدل الحصول على مياه الشرب (%من عدد السكان)		93	83
معدل الحصول على الصرف الصحي(%من عدد السكان)		95	70
النمو السكاني للحضريين		2.6	1.6
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون(مليون طن متري)		121.3	48.8
استخدام الطاقة (كلغ مكافئ النفط لكل فرد)		1.138	517
انتاج الطاقة (ملياركيلو واط /الساعة)		45.6	22.3

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية، مكتب شمال إفريقيا، الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية، **التصنيع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في إفريقيا، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا(2012-2013)**، المغرب، 2014، ص4.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عبد القادر محمد سالك، **تقرير أهداف التنمية المستدامة في شمال إفريقيا**، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، المغرب، 2013، ص20.

وتتميز الجزائر والمغرب بتنوع وتباين التضاريس المناخية والبيئية حيث تشمل المناطق الجبلية والهضاب والنجود والسهول والمناطق المنخفضة والبوادي والصحاري، ينعكس هذا التنوع في وجود أقاليم مناخية متنوعة، كما يمكن الإشارة إلى أنه هناك بعض الاختلاف النسبي في درجة تركيز هذه الأقاليم لكل بلد، حيث يتميز البلدان باقليم البحر المتوسط وذلك لكونهم بلدان مطلة على البحر الأبيض المتوسط، اقليم المناخي الصحراوي لكون كل بلد يملك مساحة معتبرة من الصحراء على إن تنوع هذه الأقليم المناخية في البلدين يساهم بشكل كبير تنوع المنتجات الفلاحية.

يبلغ المعدل السنوي للتساقطات المطرية في المغرب 29مليار م3[1]، ويقدر الحجم المتوسط السنوي من التساقطات المطرية في الجزائر بـ12,5 مليارم3، وقدر متوسط معدل الهطول المطري سنة 2012 كمايلي:

الجدول رقم(04-12): معدل الهطول السنوي للجزائر والمغرب سنة 2014

البلد/الحجم	أقل من 100ملم	100-300ملم	أكثر من 300ملم	اجمالي الهطول المطري
الجزائر	67.9	30.1	94.5	192.5
المغرب	92.2	34.1	86.7	150.0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: سهيلة مصطفى، **مرجع سابق**، ص 181.

يتبين من الجدول السابق أعلاه أن معدل الهطول المطري يأخذ معدلات متفاوتة بشكل كبير بين الجزائر والمغرب حيث يساوي في الجزائر إلى 192.5 ملم سنويا، والمغرب 150 ملم سنويا، حيث يرجع هذا الاختلاف إل درجة تركيز وتنوع الأقاليم المناخية في كل بلد وطول الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.

سادسا- حجم الطلب على الموارد المائية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب

عرف متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في الجزائر والمغرب منحنى تنازلي، حيث في الجزائر قدر سنة 2016 بـ287.4م3/للفرد/السنة، مايمثل 28.79%متوسط 1962[2]، ونلاحظ أن المغرب تتفوق على الجزائر من حيث نصيب الفرد من الموارد المائية والمحدد بـ 520م3 /للفرد/ السنة، بالرغم من انخفاضه مقارنة

[1] وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **الفلاحة بالأرقام 2018**، المملكة المغربية، ص10.

[2] طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، **الندرة المائية ومساعي تحقيق الأمن الغذائي الوطني: دراسة قياسية لاحتياجات الجزائر من الموارد المائية الوطنية لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة(2007-2017)**، الملتقى الدولي السابع حول"إقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة الوادي، 04و05 مارس، 2019، ص 109.

بالسنوات السابقة، ويفسر ذلك بمحدودية استجابة حجم العرض من الموارد المائية المتجددة للزيادة السكانية التي عرفها البلدين.

قدر نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر تحت خط الندرة المطلقة "لفالكينمارك"والمقدر بـ500م3/للفرد/السنة، وتحت عتبة منظمة الصحة العالمية والمقدرة بـ400م3/للفرد/السنة، وهو أقل بشكل كبيرعن المتوسط الاقليمي والعالمي المساويان لـ1100و5800م3/للفرد/السنة على الترتيب.[1]

يمكن على سبيل المقارنة بين ما تخصصه الجزائر والمغرب من موارد موجهة للاستخدام الفلاحي مع المتوسط العالمي ومؤشر الحد الأدنى "لفالكينماك" أن ندرج الجدول التالي:

– الجدول رقم (04-13): متوسط نصيب الفرد من اجمالي حجم الطلب على الموارد المائية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب سنة 2014

البـــــيان	نصيب الفرد(م3/السنة)	من اجمالي الاستخدمات%
الجزائر	127.40	59
المغرب	269.9	88
المتوسط العالمي	378.9	70
الحد الأدنى لفالكينمارك	400	/

المصدر: طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، **الندرة المائية ومساعي تحقيق الأمن الغذائي الوطني: دراسة قياسية لاحتياجات الجزائر من الموارد المائية الوطنية لانتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة(2007-2017)**، الملتقى الدولي السابع حول"اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، ، جامعة الوادي، **04و05** مارس، **2019**، ص117.

تمثل الفلاحة أهم مستخدم للموارد المائية في العالم بـ70% سنة 2014[2]، ونلاحظ من الجدول أن نسبة تخصيص الجزائر للموارد المائية في القطاع الفلاحي(59 %)ضعيفة مقارنة مع المغرب (88%) ومقارنة مع المتوسط العالم، يعود تراجع الاستخدام الفلاحي في الجزائر، إلى زيادة الاستخدام المنزلي المدفوع بالزيادة السكانية.في حين تبدو المغرب أقرب للمتوسط العالمي والحد الأدنى لفالكينمارك.

المطلب الثاني: الموارد البشرية

المورد البشري له دور مهم في القطاع الفلاحي، خاصة في الجزائر والمغرب، أين يعتمد على عنصر العمل أكثر من عنصر رأس المال، وبما أن الفلاحة تتركز في المناطق الريفية كان لا بد من تشجيع التنمية الريفية لتحقيق

[1] طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، **الندرة المائية ومساعي تحقيق الأمن الغذائي الوطني: دراسة قياسية لاحتياجات الجزائر من الموارد المائية الوطنية لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة(2007-2017)، مرجع سابق**، ص109

[2] نفس المرجع، ص109

نتائج مرضية في العمالة الفلاحية، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الهامة التي تحقق فرص الشغل لاسيما في المناطق الريفية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي.

الفرع الأول: تطور المجتمع الريفي في الجزائر والمغرب

تاريخيا وبحكم الطابع القبلي للمجتمعات في الجزائر والمغرب فقد كان الغالب عليها الطابع الريفي، ولكن الملاحظ هو تزايد النزوح الريفي نحو المدن خلال العقود الأخيرة، فقد تزايدت نسبة التحضر في البلدين، وهذا ماتشير إليه الأرقام المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04- 14): تطور المجتمع الريفي في الجزائر والمغرب 2000-2017 **الوحدة: ألف نسمة**

السنوات	الجزائر				المغرب			
	عدد السكان(1)	عدد السكان الريفيين(2)	نسبة النمو الريفي%	نسبة (2) من (1)%	عدد السكان(1)	عدد السكان الريفيين(2)	نسبة النمو الريفي%	نسبة (2) من (1)%
2000	30824.00	12852.00	/	41.69	28705.00	12865.00	/	44.81
2001	30836.00	12859.00	0.05	41.70	29170.00	12863.00	0.01-	44.09
2002	31046.80	12224.00	5.19-	39.37	29631.00	12859.00	0.03-	43.39
2003	31600.00	13000.00	5.96	41.13	29761.50	12844.00	0.11-	43.15
2004	32312.00	13825.22	5.96	42.78	29892.00	13428.00	4.34	44.92
2005	33156.00	13158.92	5.06-	39.68	30172.00	13417.00	0.08-	44.46
2006	33722.97	13320.77	1.21	39.50	30506.00	13427.00	0.07	44.01
2007	34400.00	11648.00	2.66	34.46	30841.00	13437.00	0.07	43.56
2008	34800.00	11608.00	0.32-	34.06	31117.00	13447.00	0.07	43.21
2009	35100.00	11853.00	2.02	34.06	31513.00	13457.00	0.07	42.70
2010	35661.31	11168.00	5.90-	32	31851.00	13462.00	0.03	42.26
2011	36414.29	10942.00	1.91-	29.8	32245.00	13443.00	0.14-	41.69
2012	37495.00	10942.00	0.05	29.2	32597.00	13439.00	0,02-	41.22
2013	38297.00	10953.00	0.04	28.6	32950.00	13437.00	0.01-	40.77
2014	39500.00	10991.00	0.35	28.1	33848.00	13498.00	0.45	39.87
2015	39963.00	10357.80	5.78-	25.92	34803.30	13516.00	0.13	38.83
2016	40606.00	10413.00	0.50	25.64	34947.00	13456.00	0.44-	38.5
2017	41200.00	10300.00	1.09 -	25	34996.16	13333.53	0.32	38.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر، اعداد مختلفة؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **دليل المستثمر الفلاحي في المغرب**، المغرب، 2018، ص6؛

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، المجلدات من24 إلى 37 للسنوات من 2004 إلى 2017 على التوالي.

من الجدول نلاحظ أن المجتمع في المغرب يبدو أكثر تريفا من المجتمع في الجزائر رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة من أجل فك العزلة عن هذه المناطق، في الجزائر كانت نسبة التحضر لاتتجاوز 30%سنة 1960لتصل إلى حوالي 60% سنة 2000، ثم إلى 75% سنة 2017، أما المغرب فقد قفزت نسبة التحضر فيها من 30%سنة 1960إلى أكثر من 50%سنة 2000، ثم إلى أكثر من 60% سنة 2017. كما نلاحظ أن نسبة النمو الريفي في بداية الألفية الثالثة كانت ضعيفة بسبب تردي الوضع الأمني في الجزائر لم تتجاوز 0.05%، إلا أن نسبة النمو عرفت تطورا في السنوات الموالية لتصل إلى 5.96% خلال سنتي 2003 و2004، ويرجع بالاساس إلى تحسن الوضع الأمني ونهاية برنامج الانعاش الاقتصادي، وما عرفه الريف الجزائر من تحسن من أجل الانطلاق في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بداية من سنة 2000، إلا أن نسبة النمو الريفي عرفت تذبذبا خلال العشر سنوات الأخيرة وعدم الاستقرار. لكن الملاحظ أن خلال فترة الدراسة 2000-2017 نسبة النمو الريفي عرفت انخفاضا وصل إلى (19.85- %) في الجزائر، وبالمقارنة مع المغرب خلال الفترة 2000-2017، نلاحظ أن نسبة النمو الريفي ارتفعت بنسبة نمو(3.63%) بالرغم من أن هذه الزيادة بوتيرة بطيئة، وعرفت تذبذبا خلال بعض السنوات، ولم تعرف نسبة النمو زيادة كبيرة خاصة خلال الفترة (2009-2017)، التي عرفت تبني استراتيجية مخطط المغرب الأخضر وقدرت نسبة النمو خلالها بـ 0.3%، وترجع أسباب النزوح الريفي في البلدين إلى عدة أسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية وادارية وأمنية وتركيز كل المؤسسات السياسية والادارية والأنشطة الاقتصادية في العواصم والمدن الكبرى.

إن الفلاحة دائما تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي، فكلما كان المجتمع الريفي يشعر بالأمان الاجتماعي كالرعاية كتوفير الاحتياجات الأساسية وتوفير فرص عمل مناسبة كخلق مصادر متنوعة للدخل، كلما تحقق استقرار الفلاحة وتمهد الطريق إلى تطويرها وتقدمها. والشكل الموالي يوضح لنا مدى استقرار سكان الريف في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017).

الشكل رقم (04-06): تطور سكان الريف في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2017

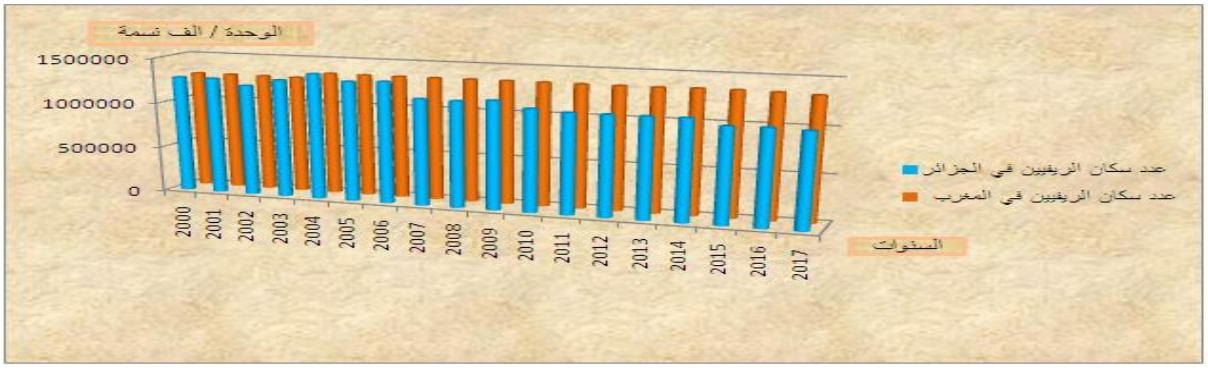

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

الفرع الثاني: اليد العاملة الفلاحية في الجزائر والمغرب (2000 – 2017)

بتطبيق البلدين للسياسات التنموية الفلاحية بهدف تحسين أوضاع الريف وزيادة فعالية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية عرفت القوة العاملة في الجزائر والمغرب تطورا ملحوظا وهو ما يوضحه الجدول الأتي :

الجدول رقم (04-15): تطور القوة العاملة الفلاحية مقارنة بالقوة العاملة الكلية في الجزائر والمغرب 2000 – 2017 **الوحدة " ألف عامل "**

السنوات	الجزائر				المغرب			
	القوة العاملة الكلية(1)	القوة العاملة الفلاحية(2)	معدل النمو %	نسبة (2) من (1) %	القوة العاملة الكلية(1)	الفوة العاملة الفلاحية(2)	معدل النمو %	نسبة (2) من (1)
2000	5726.00	873.00	/	15.25	9365.00	4420.00	/	47.19
2001	6229.00	1312.00	50.28	21.06	9330.00	4214.00	-4.66	45.16
2002	6653.00	1328.00	1.22	19.86	9488.00	4212.00	-0.04	44.39
2003	6684.00	1412.00	6.33	21.12	12668.0	4285.00	1.73	33.82
2004	7798.00	1617.00	14.52	20.74	12979.47	4296.00	0.26	33.09
2005	8044.00	1381.00	- 14.6	17.16	11459.00	4858.60	13.08	42.4
2006	8869.00	1609.63	16.55	18.14	11275.00	4630.00	-4.69	41.06
2007	8594.00	1170.00	-27.28	13.61	11389.00	4514.00	-2.5	39.63
2008	9146.00	1252.00	7.01	13.69	11158.00	4387.00	-2.81	39.31
2009	9472.00	1242.00	-0.80	13.11	11484.00	4371.00	-0.36	38.06
2010	9735.00	1136.00	-8.53	11.67	10404.00	4188.00	-4.18	40.25
2011	9599.00	1034.00	-8.98	10.77	10509.00	4179.00	-0.21	39.76
2012	10170.00	912.50	-11.80	8.97	10510.00	4119.00	-0.14	39.19
2013	10788.00	1141.90	25.11	10.58	10510.00	4119.00	0.00	39.19
2014	10239.00	899.60	-21.21	8.78	10646.00	4119.00	0.00	38,69
2015	10594.00	917.80	2.00	8.66	10697.00	4000.00	-2.88	37.39
2016	10845.00	865.00	-5.67	7.98	10613.00	4032.00	0.8	38.00
2017	10858.00	1102.00	27.40	10.14	10699.00	4074.18	1.04	38.08

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر؛
- التقرير السنوي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المغرب، 2017؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، المجلدات من24 إلى 37 للسنوات من 2004 إلى 2017 على التوالي.

الشكل رقم (04-07): تطور العمالة الفلاحية في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2017

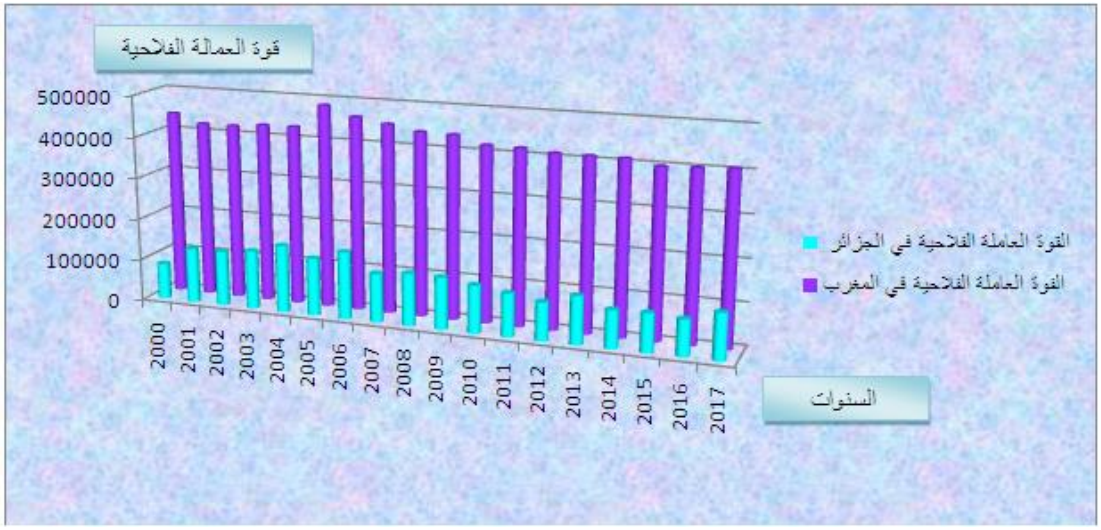

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوة العاملة الاجمالية يقابله تذبذب في القوة العاملة في القطاع الفلاحي بين الزيادة والنقصان في كل من الجزائر والمغرب، والملاحظ أن نسبة العمالة الفلاحية في المغرب أكبر منها في الجزائر، ويرجع ذلك كما ذكرنا سابقا أن المجتمع المغربي أكثر تريفا، حيث يصل عدد سكان الريف إلى حوالي 40% من مجموع السكان والذين في أغلبهم يمارسون النشاط الفلاحي، في حين أن السكان الريفيين في الجزائر لا يمثلون إلا 25% من مجموع السكان، كما يتبين من الجدول السابق أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي للجزائر والمغرب تعرف انخفاضا من سنة لأخرى، ففي الجزائر انتقلت نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي من 15.25سنة 2000 إلى 10.14% سنة 2017، وسجلت أدنى نسبة سنة 2016 بنسبة بلغت 7.98بـ 865 ألف عامل وبلغت أعلى نسبة سنة2004 بـ 21.74% من المجموع العمالة الكلية لتصل القوة العاملة الفلاحية إلى 1617 ألف عامل، ويرجع ذلك إلى بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا نهاية المخطط الوطني لدعم الانعاش الاقتصادي.

والقطاع الفلاحي المغربي هو الأخر سجل انخفاضا في نسبة التشغيل الفلاحي بنسبة (8.43-) حيث سجلت نسبة التشغيل الفلاحي 47.19سنة 2000 بما يقابل 4420 ألف عامل كأعلى نسبة مسجلة خلال الفترة (2000-2017)، إلى 38.08% بما يقابل 4074 ألف عامل، كما تمثل الفلاحة مصدر دخل لـ74.7% من السكان القرويين أي تقريبا حوالي 4مليون قروي، ويوفر حوالي 100 ألف منصب شغل في قطاع الصناعات الغذائية[1].

وتعود أسباب انخفاض العمالة الفلاحية في البلدين إلى زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات، وفي كونه قطاع غير مستقر وغير منظم فيما يخص الأجور والتأمين وغيرها، لهذا قد

[1] التقرير السنوي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المغرب، 2017.

لا تكون العمالة المصرح بها هي الحقيقية لأن الكثير من العمال غير مسجلين وهم فقط عمال موسمين، ويرتبط القطاع الفلاحي ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية، وبالتالي فإن العمل فيه يتميز بعدم الاستقرار مما يضطر العديد من العمال للبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أكثر استقرار كما هو مبين في الجدول (**04-16**) والذي يوضح بنية التشغيل حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر والمغرب لسنة 2017، حيث في الجزائر يهيمن عليه قطاع الخدمات بنسبة 59.1% يليه قطاع الصناعة، البناء والاشغال العمومية بـ30.8%، وتأتي الفلاحة أخيرا بنسبة 10.1%، بينما في المغرب يعد القطاع الفلاحي القطاع الثاني ويمثل نسبة مهمة من القوة العاملة تقدر بـ 38.8%، بعد قطاع الخدمات بنسبة 40.1% يليه قطاع الصناعة، البناء والاشغال العمومية 21.1%، كما أن دخل العامل في القطاع الفلاحي منخفض عن نظيره من القطاعات الأخرى مما يعمل على هروب وهجرة اليد العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية بحثا عن مستوى معيشي، من جهة أخرى يمكن ارجاع هذا الانخفاض في نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي بالنسبة للجزائر والمغرب إلى عزوف الشباب عن النشاط الفلاحي، ونقص الاهتمام بالقطاع الفلاحي وصعوبة العمل في هذا القطاع لضعف الامكانات والمؤهلات الفلاحية في البلدين. والجدول التالي يبين بنية التشغيل في الاقتصاد الوطني لكل من الجزائر والمغرب حسب كل قطاع.

الجدول (04-16): بنية التشغيل حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2017 (بالنسبة المئوية)

القطاع / البلد	الجزائر	المغرب
الفلاحة	10.1	38.8
الصناعة، البناءوالأشغال العمومية	30.8	21.1
الخدمات	59.1	40.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر، 2018، ص18؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **الفلاحة بالأرقام 2018**، المملكة المغربية، 2019، ص 10.

الشكل (04-08): بنية التشغيل حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2017

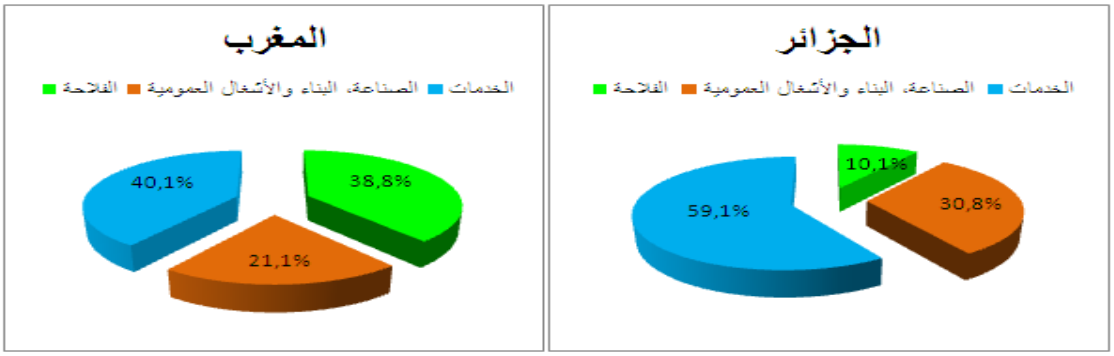

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الثالث: المؤشرات التقنية البحثية، والمالية للقطاع الفلاحي

تعبر المؤشرات التقنية عن درجة اعتماد الجزائر على الآلات الفلاحية، الأسمدة والمبيدات الحشرية...الخ في النشاط الفلاحي، أما المؤشرات البحثية فتعبر عن الأهمية التي توليها للقطاع الفلاحي معبرا عنها بحجم النفقات على البحوث الفلاحية إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، عدد الباحثين المتخصصين في الفلاحة، المعاهد والمراكز المتخصصة في البحوث الفلاحية...الخ

الفرع الأول: المؤشرات التقنية والبحثية

أولا-استخدام الآلات الفلاحية

تعتبر الآلات الفلاحية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الفلاحية بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب، مما يساعد على رفع الانتاجية للهكتار وجني المحصول في الوقت الأمثل لتحقيق أكبر عائد ممكن يعبر مؤشر الفلاحة الآلية عن عدد الآلات الفلاحية في مساحة الألف هكتار، وبالمقارنة بالمؤشر العالمي للفلاحة الآلية المقدر بـ20 آلة لكل ألف هكتار فإنه يمكننا التوصل إلى استنتاج درجة تقدم الجزائر والمغرب في مجال استخدام المكننة الفلاحية مقارنة ببقية دول العالم.

الجدول رقم (04-17): تطور مؤشر الآلية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)

البلد	مؤشر الآلية الفلاحية (آلة/ألف هكتار)	2000 - 2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	الجرارات جرار/ألف هكتار	12	12	12	11	11	12	12	12	13	13
	الحاصدات حاصدة/ألف هكتار	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1
المغرب	الجرارات جرار/ألف هكتار	4	5	6	6	7	6	6	6	6	6
	الحاصدات حاصدة/ألف هكتار	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القسم الخامس: مستلزمات الانتاج الزراعي والقروض، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، المجلدات من: 24 إلى 37 للسنوات من 2004 إلى 2017 على التوالي؛
- صندوق التنمية الفلاحية، المملكة المغربية، 2019، ص24.

إن درجة الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر والمغرب ضعيفة إذا ما قورنت مع المتوسط العالمي، إلا أن الجزائر تتفوق نسبيا في حيازة الآلات على المغرب خاصة فيما يتعلق بالجرارات 12جرار/ألف هكتار وهي ثابتة خلال فترة الدراسة (2000-2017)، بينما لم تتجاوز في المغرب 7جرارات /ألف هكتار وهي أعلى

نسبة خلال نفس الفترة، ونلاحظ نقص كبير في استعمال الحاصدات في البلدين من1جرار إلى2 /ألف هكتار في الجزائر وفي المغرب لم تتجاوز جرار /ألف هكتار، ويمكن أن نفسر الضعف في الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر والمغرب بضعف قدرة الفلاح على اقتناء هذه الآلات لغلاء أسعارها وهو يلجأ غالبا لكرائها في أوقات الحرث والحصاد، ما يتسبب بشكل عام في تأخر عملية الزرع والحصاد عن فتراتها المثلى وبالتالي تتأثر المردودية الفلاحية بشكل سلبي، نشير أن نوعية المكننة المتاحة من حيث كونها قديمة أم حديثة يمكن أن تؤثر سلبا على مردود الفلاح وعلى تأديته للعمليات الفلاحية في الوقت وبالكم المناسبين.

ثانيا-معدل استخدام الأسمدة في الفلاحة

تعتبر الأسمدة الفلاحية من أهم مقومات المردودية للفلاحية العالية، وهذا خاصة في الأراضي التي تعاني نقص من المغذيات الطبيعية للتربة والنبات، تعتبر معدل استخدمها إلى حد ما ن الوعي والكفاءة لدى الفلاحين من جهة وعن درجة تطوير والعملية الفلاحية من جهة ثانية، حيث يزداد استخدام الأسمدة في بعض الدول العربية على غرار مصر (370كغ /هكتار)، وعمان (310)، وينقص هذا المؤشر في بعض البلدان الأخرى، بينما يتراوح معدل استخدام الأسمدة في الجزائر والمغرب كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-18): معدل استخدام الاسمدة في الجزائر والمغرب (2000-2016) **الوحدة (كغ/هتار)**

		2000-2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	أسمدة آزوتية	626.38	900	900	900	900	900	900
	أسمدة فوسفاتية	529.19	800	800	800	800	800	800
المغرب	أسمدة آزوتية	407.72	407.72	486.1	486.1	486.1	486.1	486.1
	أسمدة فوسفاتية	2171.20	2171.20	2171.20	2098.32	2098.32	2098.32	2098.32

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القسم الخامس: مستلزمات الانتاج الزراعي والقروض، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، المجلدات من 24 إلى 37 للسنوات من 2004 إلى 2017 على التوالي؛

ونوضح متوسط حجم استخدام الأسمدة الفلاحية في الجزائر والمغرب للفترة (2002-2014) بالمقارنة مع المتوسطين العالمي والعربي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04-09): حجم استخدام الاسمدة الفلاحية (الآزوت والفوسفات) في الجزائر والمغرب مقارنة بالمتوسطين العالمي والعربي (2002-2014) الوحدة: كغ /هكتار

المصدر: زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال، **القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لامكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي**. مجلة مجاميع المعرفة، العدد 04، المركز الجامعي تندوف الجزائر، 2017، ص220.

يتضح من الشكل البياني رقم (04-09) أن متوسط حجم الأسمدة المستخدمة فلاحيا في الجزائر ضعيف جدا مقارنة مع المتوسطين العالمي والعربي وكذا بالمقارنة مع دول المغرب، يمكن ارجاع ضعف استخدامها لمجموعة من العوامل أهمها: ضعف تكوين الفلاحين، ضعف قدرتهم على شراء الاسمدة، عدم الحصول على الاسمدة المتأتية من الدعم الحكومي في أوقاتها ما يتسبب في عدم استغلالها، منع استخدام الأسمدة في المناطق التي تحتوي مياه جوفية كبيرة حفاظا عليها من التدهور، اختلاف نوع ومكونات التربة من منطقة الى أخرى.

ثالثا-الانفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي: يفيد حجم الانفاق على البحث العلمي الفلاحي بالاهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة أو بالمكانة التي يحتلها فيها، بحيث يشير عموما كبر حجم الانفاق ضعف الاهتمام به وتخلفه. يمكن أن نوضح حجم الانفاق على البحث العلمي الفلاحي، وعدد الباحثين المتخصصين في الفلاحة في الجزائر والمغرب

الجدول رقم (04-19): الانفاق على البحث العلمي الفلاحي وعدد الباحثيين الفلاحيين في الجزائر والمغرب لسنة 2012

البيان / الدولة	الانفاق على البحث العلمي الفلاحي		عدد الباحثيين الفلاحيين	
	المبالغ: مليون دولار الاسعار الجارية 2005	من اجمالي الناتج المحلي الفلاحي %	الاجمالي	متحصلين على الدكتوراه%
الجزائر	81.7	0.21	593.4	%32
المغرب	131.2	0.49	556.3	40%

المصدر: زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال، **القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لامكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 04، المركز الجامعي تندوف الجزائر، 2017، ص216.

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الانفاق على البحث العلمي الفلاحي في الجزائر ضعيفة مقارنة مع المغرب، وتحتوي الجزائر على العدد الأكبر من الباحثين مقارنة مع المغرب، لكن هذا العدد لا يعتبر كافيا إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم النشاط الفلاحي الفعلي والممكن في الجزائر مقارنة بالمغرب، كما أن نسبة الباحثين المتحصلين على الدكتوراه في المغرب أكبر من الجزائر، ما يدل على نقص في الكفاءات العلمية العالية القادرة على تنفيذ وادارة بحوث ذات جودة من جهة، والتواصل الفعال مع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بالنشاط بشكل عام من جهة ثانية، وتعتبر وضعية البحث العلمي الفلاحي في الجزائر والمغرب من أهم القيود التي لازالت الى اليوم تقف أمام عملية النهوض بالقطاع الفلاحي، حيث أن البحوث الفلاحية المتخصصة هي ذات طابع أكاديمي، بعيدة كل البعد عن الحل المشاكل الفعلية للقطاع، هذا خصوصا بسبب الفجوة الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام.

الفرع الثاني: الموارد المالية.

يعتبر التمويل الفلاحي أحد أهم الوسائل الأساسية لدعم الفلاحة والانتاج الفلاحي حيث لا يمكن اقامة فلاحة حديثة وكبيرة في غياب الرأس المال والتمويل، ولقد تطور حجم الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2017 كمايلي:

الجدول رقم (04-20): اعتمادات الاستثمار الفلاحي العمومي في الجزائر والمغرب (2000 – 2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الجزائر			المغرب		
	الاستثمار الفلاحي (1)	الاستثمارات الكلية (2)	نسبة(1) من (2) %	الاستثمار الفلاحي (1)	الاستثمارات الكلية (2)	نسبة(1) من (2) %
2000	578,14	3529,41	16.38	152,15	1909,51	7.96
2001	734,79	4779,96	15.37	187,08	1919,92	9.74
2002	1034,76	5876,00	17.6	232,74	1717,35	13.55
2003	1217,66	6556,80	18.57	176,91	2005,76	8.82
2004	1181,24	7051,07	16.75	197,15	2252,21	8.75
2005	1309,30	7540,89	17.36	188,68	2101,47	8.97
2006	3827,55	30574,06	12.51	194,54	2446,25	7.95
2007	3008,68	19420,83	15.5	209,03	3169,42	6.59
2008	4334,93	24168,31	17.93	572,29	5709,68	10.02
2009	5420,57	39101,05	13.86	541,32	5602,31	9.66
2010	4510,62	33647,85	13.40	655,59	6383,47	10.27
2011	5386,96	38145,50	14.12	807,17	6657,45	12.12
2012	3884,72	27650,55	14.04	906,15	6851,99	13.22

2013	1632,78	22825,65	7.15	967,97	5916,78	16.35
2014	2526,32	25450,60	9.92	822,25	5886,12	13.96
2015	3259,65	32553,63	10.01	747,05	5542,11	13.47
2016	2464,00	21848,18	11.27	841,53	6257,10	13.44
2017	1363,85	14571,94	9.35	909,54	6560,56	13.86

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على،

- قوانين المالية السنوية والتكميلية من 2000 إلى 2017، الجزائر؛
- القوانين المتعلقة بتصفية الميزانية عبر السنوات من 2001-2017، المملكة المغربية.

من خلال الجدول نلاحظ أن مخصصات الاستثمار الفلاحي في البلدين عرفت تطورا كبيرا ابتداء من سنة 2000، بالرغم من التذبذب الحاصل في قيمتها من سنة لأخرى، وهذا ما يعبر عن إرادة البلدين في دفع عجلة التنمية الفلاحية على الخصوص والتنمية الاقتصادية عامة. كما نلاحظ كبر حجم الاستثمار الفلاحي والاستثمارات الكلية في الجزائر مقارنة بالمغرب. وقدرت نسبة الاستثمار الفلاحي إلى الاستثمار الكلي في الجزائر13.94% متوسط للفترة (2000-2017)، بينما في المغرب لم تتجاوز هذه النسبة 10.30%.

يعود تطور الاستثمار الفلاحي في الجزائر ابتداء من سنة 2000 إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي رصدت لفائدته الدولة إمكانيات مالية ضخمة تشجيعا وتحفيزا للاستثمار، حيث انتقلت من 578.14 مليون دولار لتبلغ 5420.57 مليون دولار أعلى مستوى سنة 2009 أي مايعادل 9 مرات، وترجع الزيادة في الاستثمار الفلاحي إلى ارتفاع ايرادات الدولة من الجباية البترولية والتي تشكل المصدر الأساسي للايرادات العمومية، والشروع في تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وبلغت نسبة الاستثمار الفلاحي إلى الاستثمار الكلي 16.44% متوسط الفترة (2000-2008) مقارنة بمتوسط الفترة (2009-2017)، لتبدأ بالانخفاض تدريجيا لتصل إلى 11.46%، نتيجة لتراجع الاستثمارات الكلية بسبب هبوط أسعار النفط من 100 دولار/للبرميل سنة 2011 إلى أقل من 55 دولار/ للبرميل سنة 2014. وما نتج عنها من سياسات تهدف إلى تخفيض نفقات الاستثمار العمومي بشكل عام.

بالمقابل نلاحظ تطور الاستثمار الفلاحي في المغرب خلال الفترة (2000-2017)، حيث انتقل من 152.15 مليون دولار سنة 2000 إلى 967.97 مليون دولارسنة 2013 كأعلى قيمة له، أي تضاعف بأكثر من 6 مرات، ليبدأ بالانخفاض بداية من 2014.نتيجة التراجع في الاستثمارات الكلية.

قدرت نسبة الاستثمار الفلاحي إلى الاستثمار الكلي في المغرب 9.15% كمتوسط للفترة (2000-2008)، مقارنة بالفترة (2009-2017) حيث بلغت 12.94%، وتعبر الزيادة في حجم الاستثمار الفلاحي إلى الكلي على الأهمية التي توليها الدولة للقطاع الفلاحي ضمن أولويات التنمية الاقتصادية حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من الاستثمارات الهامة في اطار مخطط المغرب الأخضر.

المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب (2000-2017)

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تكوين الناتج الوطني المحلي، وكذا باعتباره المورد الرئيسي لدخل السكان الذين يزاولون نشاطاتهم به، والاستقرار في المناطق الريفية، والرفع من مستوى المعيشي لهم، مع تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة وفق الزيادة السكانية حاليا ومستقبلا، وهو ما يمثل الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة (2000-2017)

تختلف نسبة مساهمية القطاع الفلاحي في تكوين اجمالي الناتج المحلي وزيادته من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها لهذا القطاع ومدى تطوره، وتوفير الدخل بالنسبة للعديد من السكان، مما يؤثر على نصيب الفرد من هذا الدخل، والذي يعتبر من بين أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي.

الفرع الأول: مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر والمغرب(2000-2017)

توضح مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي الأهمية الاستراتيجية والتنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)، مع الأخذ سنة 2008 كسنة مرجعية لمقارنة نتائج تطور الفلاحي المحققة في البلدين، والتي جاءت تزامنا وتطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي مع تلك المحققة في اطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بالنسبة الجزائر، أما في المغرب فكانت بداية لانطلاق استراتيجية مخطط المغرب الأخضر واعتمدنا في ذلك، على مقارنة كل من مؤشرات تطور الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الناتج الفلاحي، مؤشر نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، وكذا مؤشر القيمة المضافة للقطاع الفلاحي المحققة في البلدين. والجدول التالي يبين مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2000-2017).

الجدول رقم(04-21): تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر والمغرب2000-2017

الوحدة: مليون دولار/ %

السنوات	الجزائر					المغرب				
	الناتج المحلي الاجماليPIB	معدل النمو PIB	الناتج المحلي الفلاحي PIBa	معدل النمو PIBa	PIBa / PIB %	الناتج المحلي الاجمالي PIB	معدل النمو PIB	الناتج المحلي الفلاحي PIBa	معدل النمو PIBa	PIBa / PIB %
2000	54400	/	4599	/	8.45	32903	/	3554	/	10.80
2001	54823	0.77	5488	19.33	10.01	33123	0.66	5238	47.38	15.81
2002	55914	1.99	5209	-5.08	9.31	37151	12.16	5875	12.16	15.81
2003	68011	21.63	6589	26.49	9.68	43813	17.93	8048	36.98	18.36
2004	84800	24.68	7784	18.13	9.17	50031	14.19	9037	12.28	18.06
2005	102835	21.36	7902	1.51	7.68	58956	17.83	7067	-21.82	11.98
2006	117288	14.05	8812	11.51	7.51	65899	11.77	7907	11.88	11.99
2007	134143	14.37	10105	14.67	7.53	69020.45	4.73	7696.19	-2.66	11.15
2008	170270	26.93	11195	-10.78	6.57	89072	29.05	11727	52.37	13.16
2009	137746	-19.1	12820	14.51	9.30	90515	1.62	13613	16.08	15.03
2010	161734.40	17.41	13644.41	6.43	8.43	83218	-8.06	11978.4	-12.0	14.39
2011	198769.10	22.89	16110.62	18.07	8.10	89836.64	7.95	12867.95	7.42	14.32
2012	207821.72	4.55	18334.02	13.80	8.82	88960.60	-0.97	11885.52	-7.63	13.36
2013	209415.56	0.76	20573.39	12.21	9.82	95167.26	6.97	14776.67	24.32	15.52
2014	213343	1.87	21966.60	6.77	10.29	110081.25	15.67	12828.44	13.18	11.65
2015	166894	-21.77	19718	-10.23	11.81	101187.08	-8.07	14956.52	16.58	14.78
2016	158401.88	-5.088	19476.73	-1.22	12.29	103642.20	2.42	12390.00	3.90	11.95
2017	170159.4	7.42	20870.1	-2.30	12.26	109714.30	5.85	13549.71	9.36	12.35

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018؛
- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، 2017؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **دليل المستثمر الفلاحي في المغرب**، المملكة المغربية، 2018، ص6؛

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم الأول: البيانات العامة، المجلدات من: 23 إلى 37 للسنوات من 2003 إلى 2017 على التوالي.

الشكل رقم (04-10): تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج الاجمالي في الجزائر والمغرب خلال الفترة(2000-2017)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2017 تختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الناتج الفلاحي من جهة وتطور الناتج الاجمالي من جهة أخرى، حيث يلاحظ أنها في تذبذب بين الزيادة والنقصان.في الجزائر نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي، مازالت ضعيفة مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الخام، ولا يعني تراجع الناتج الفلاحي تراجع في الانتاج بالضرورة، وإنما مرده للزيادة الكبيرة في القيمة المضافة لقطاع المحروقات خاصة مع ارتفاع أسعاره خلال بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من 140 دولار للبرميل، وعرف الناتج الفلاحي تطورا حيث انتقل من 4599 مليون دولار سنة 2000إلى 11195 مليون دولار سنة 2008، بمتوسط قدره 7520.33 مليون دولار خلال الفترة (2000-2008) وبنسبة نمو بلغت 143.42%، وهذا بفضل جملة الاصلاحات التي شهدها القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 بداية مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وكذلك بالاضافة إلى الدعم المقدم للقطاع الفلاحي في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ليستمر الارتفاع خلال الفترة(2009-2017)، حيث انتقل من 12820 مليون دولار إلى 20870.1 مليون دولار بمتوسط قدره 18168.20 مليون دولار بنسبة نمو 62.79%، أي تضاعفت القيمة بأكثر من مرتين لما كانت عليه خلال الفترة (2000-2008)، وشهدت سنة 2014 أعلى قيمة بـ 21966.60 مليون دولار، والسبب يعود إلى الاستثمارات الهامة التي عرفها القطاع الفلاحي في اطار

سياسة التجديد الفلاحي والريفي وبرنامج توطيد النمو(2010-2014)، والتي دفعت إلى زيادة الانتاج الفلاحي.

الشكل رقم (04-11): تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر والمغرب (2000-2017)

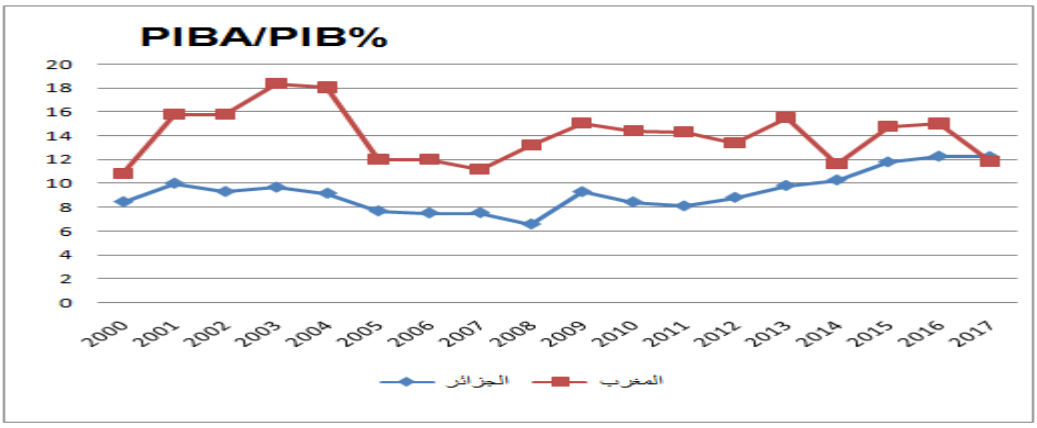

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

كما نلاحظ تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت أكبر نسبة لها سنة 2016 بـ 12.29%، ويرجع ذلك لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمعدل(5.088-)% من جهة، ويعزى هذا الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي في الانخفاض المستمر في أسعار البترول منذ سنة 2014، ومن جهة أخرى زيادة الناتج الفلاحي بفضل جملة الاصلاحات المذكورة سابقا.كما أن أزمة الغذاء العالمية سنة 2008 كان لها دور في التأثير على الناتج الفلاحي أين وصلت نسبة الناتج الفلاحي إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى 6.57% كأدنى نسبة لها.

بالمقابل نجد في المغرب أن نسبة الناتج الفلاحي إلى الناتج الاجمالي أكبر مقارنة بالجزائر، ويرجع ذلك لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع الجزائر، الذي يرتفع فيه الناتج المحلي الاجمالي بفضل مداخيل المواد الطاقو,ية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي، إلا أن الناتج الفلاحي في المغرب عرف نموا أعاد تموضع القطاع الفلاحي في قلب الاقتصاد كمحرك للنمو خلال الفترة 2000-2017، حيث انتقل من 3554 مليون دولار سنة 2000 إلى11727مليون دولار سنة 2008 بمتوسط قدره 7349.91 مليون دولار خلال الفترة (2000-2008)، بنسبة نمو بلغت 229.96%، وهذا بفضل سياسة الاستراتيجيات التي شهدتها هذه الفترة الموجهه للعالم القروي المتمثلة في استراتيجية التنمية القروية، ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2000-2004)، وأخيرا الاستراتيجية طويلة المدى لتنمية الفلاحة المغربية، لتكريس هدف الأمن الغذائي عوض الاكتفاء الذاتي، وهكذا إرتكز القانون التوجيهي الهادف لهذه الاستراتيجيات إلى عصرنة الفلاحة، كما بدأت تظهر بعض النتائج الملموسة لهذا التوجه الجديد، بالاضافة إلى أثر إنضمام المغرب إلى منظمة التجارة العالمية (**OMC**)، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتراوح متوسط نسبة مساهمة الناتج الفلاحي إلى الناتج الاجمالي

14.25%، لم يشهد الناتج الفلاحي تطورا كبيرا خلال الفترة (2009-2017). وعرف تذبذبا بين الزيادة والنقصان، بالرغم من مجموعة الاصلاحات القطاع الفلاحي التي عرفها في اطار مخطط المغرب الأخضر، وتراوح متوسط الناتج الفلاحي إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2009-2017 في حدود 14%، أي أن الناتج الفلاحي خلال هذه الفترة حافظ على نفس القيمة، حيث منذ انطلاقته سنة 2009 أعطى مخطط المغرب الأخضر أهمية كبرى للتنويع والتحول من الزراعات التقليدية، المتسمة بالهشاشة تجاه التقلبات المناخية وانعكاسات اتفاقيات التبادل الحر، نحو زراعات تنافسية وذات قيمة مضافة مرتفعة. وقد مكنت ترسانة التدابير هاته من زيادة الناتج الفلاحي.

ويشير نصيب الفرد من الناتج الفلاحي إلى المستوى الغذائي للبلد. ويعتمد على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، حيث تؤثر تغيراته السنوية بشكل كبير على الوضع الغذائي للفرد، فمثلا انخفاض الناتج المحلي ينتج عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الدخل الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي. ويمثل الناتج الاجمالي الفلاحي أحد أهم مكونات الناتج المحلي الاجمالي، ويعتبر من أهم مؤشرات معرفة الوضع الغذائي، فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، كما أن التغيرات الكبيرة في الناتج الفلاحي تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على القدرة المالية للدولة.[1]

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي في الجزائر والمغرب، عرف نموا من سنة لأخرى خلال الفترة (2000-2017)، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع في كميات الانتاج الفلاحي من جهة وارتفاع أسعار بعض المنتجات الفلاحية نتيجة تحرير الأسعار وتقليص الاستيراد، نظرا لتطبيق العديد من الاصلاحات الاقتصادية والاصلاحات التي مست القطاع الفلاحي بشكل مباشر.

فنجده متقاربا بالرغم من أن عدد سكان الجزائر أكثر من المغرب، مما يعني تفوق الجزائر على المغرب من ناحية الناتج الفلاحي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي خلال الفترة(2000-2008) في الجزائر 228.28 دولارللفرد، والمغرب بـ 248.24 دولار للفرد/السنة، أما خلال الفترة (2009-2017) بلغ متوسط نصيب الفرد 470.76 دولار للفرد في الجزائر، وبلغ في المغرب خلال نفس الفترة 412 دولار للفرد، والجدول التالي يبين تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2017).

[1] سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص239.

الجدول رقم(04 -22): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي في الجزائر والمغرب(2000-2017)

الوحدة: دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	145.20	177.27	167.78	208.51	240.90	238.33	261.31	293.75	321.70
المغرب	123.81	179.57	198.27	270.42	302.32	234.22	299.94	249.54	376.08
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	363.96	382.61	442.43	488.97	537.21	561.60	493.95	476.95	489.72
المغرب	431.98	376.08	399.07	380.92	448.46	373.81	429.74	457.80	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم الأول: البيانات العامة، المجلدات من23 إلى 37 للسنوات من 2003 إلى 2017 على التوالي.

الفرع الثاني: تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب خلال الفترة(2000-2017)

تظهر أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في القيمة المضافة ويمكن أن نوضح تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في البلدين كمايلي:

الجدول رقم: (04- 23): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الجزائر			المغرب		
	القيمة المضافة	معدل النمو %	القيمة المضافة من اجمالي الناتج المحلي %	القيمة المضافة	معدل النمو %	القيمة المضافة من اجمالي الناتج المحلي %
2000	4,60	/	8,4	4,62	/	11,88
2001	5,34	16.08	9,75	5,21	12.70	13,19
2002	5,24	-1.87	9,22	5,58	7.10	13,2
2003	6,66	27,09	9,81	7,25	29.92	13,92
2004	8,05	20.87	9,44	7,85	8.27	13,16
2005	7,94	-1.36	7,69	7,37	-6.11	11,82
2006	8,83	11.20	7,54	9,34	26.72	13,6
2007	10,22	15.74	7,57	8,59	-8.02	10,86
2008	11,26	10.17	6,59	11,06	28.75	11,96
2009	12,82	13.85	9,34	12,1	9.40	13,03
2010	13,65	6.47	8,47	12,07	-0.24	12,94
2011	16,22	18.82	8,11	13,3	10.19	13,12
2012	18,34	13.07	8,77	12,12	-8.87	12,33

13,39	17.98	14,3	9,85	12.64	20,66	**2013**
11,66	-10.20	12,84	10,29	6.43	21,99	**2014**
12,63	-0.46	12,78	11,58	-12.59	19,22	**2015**
12,00	-3.05	12,39	12,22	1.70	19,56	**2016**
12,36	9.44	13,56	11,95	2.24	20,00	**2017**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي:

-https: //data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ&view=chart
-https: //data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=MA&view=chart

الشكل رقم (04-12): تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر والمغرب (2000-2017)

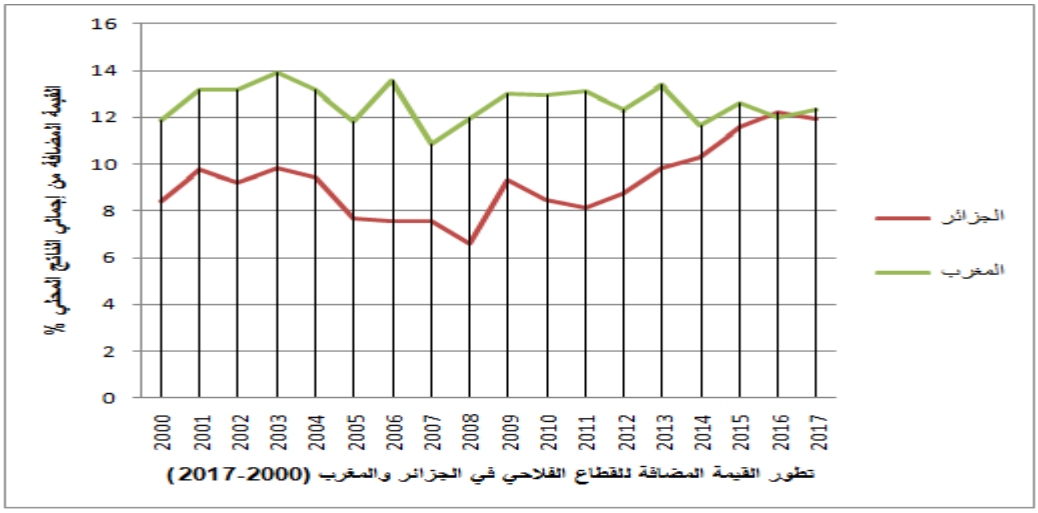

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة القيمة المضافة في الجزائر للقطاع الفلاحي في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2017)، لم تتجاوز 12% وهي نسبة ضعيفة بالرغم من أهمية القطاع ومكانته الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، ومقارنة بالمجهودات المبذولة من أجل النهوض بالقطاع وتفعيل مشاركته في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي 8.64% كمتوسط للفترة (2000-2008)، وعرفت هذه الفترة أزمة الغذاء العالمية سنة 2008 أين وصلت إلى 6.59%، ويرجع ذلك لعدم مواكبة الانتاج الفلاحي وأسعار المواد الفلاحية للتطور الحاصل في القيمة المضافة لبقية القطاعات خاصة قطاع المحروقات حيث عرفت أسعار البترول ارتفاع كبير خلال بداية الألفية الثالثة. وشهدت الفترة الموالية (2009-2017) ارتفاع نسبي في مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي، وبلغ متوسط هذه الفترة 10.06%. كما نلاحظ أن نسبة النمو للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي ارتفعت إلى 7.14% كمتوسط هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة (2000-2008)، التي بلغ فيها متوسط نمو القيمة المضافة

للقطاع الفلاحي 5.28%، ويرجع هذا الارتفاع لانخفاض أسعار البترول، وتكثيف جهود التنمية الفلاحية من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

وفي المغرب بلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة الفلاحية 4.94% خلال الفترة (2000-2008) مقارنة بالفترة (2009-2017) حيث بلغ 5.72%، ويبدو هذا الارتفاع ضعيف نسبيا، كمابلغت مساهمة القيمة المضافة الفلاحية في القيمة الناتج المحلي الاجمالي12.60% كمتوسط للفترة (2009-2017)، بالمقارنة مع الفترة (2000-2008) أين بلغت نسبة المساهمة 12.62%، أي أن هذه النسبة لم تعرف تطور كبير تقريبا بقيت ثابتة ويعود هذا للنقص الكبير في التساقطات المطرية، والذي أدى إلى تراجع انتاج الحبوب بما يقارب 70 %خلال 2016، وقد مكن الموسم الفلاحي الجيد لسنة 2017 من ارتفاع معدل نمو القيمة المضافة الفلاحية بمعدل 13.08% بعد الانخفاض بـ 12.48-% سنة 2016.وهذا بفضل المخطط الاستعجالي لمواجهة الجفاف الذي انطلق سنة 2016 بغلاف مالي قدره 4.5مليار درهم[1]، وكذا المخزون الاحتياطي من مياه السدود، مما أدى إلى الانخفاض النسبي للتأثير المناخي السلبي على القيمة المضافة. ومرده كذلك إلى ايجابيات مخطط المغرب الأخضر، فقد انعكس هذا الأخير على المجهود الاستثماري الهام المبذول من أجل تحديث القطاع وتعميم استعمال التقنيات الناجعة للسقي والأسمدة قصد الرفع من الانتاجية والتوجه نحو تنويع الانتاج الفلاحي ليشمل محاصيل ذات قيمة مضافة أعلى وأكثر مقاومة للنقص في التساقطات المطرية. والشكل الموالي يبين القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية مقارنة بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)

الشكل رقم (04-13): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة الاجمالية (2000-2017)

الشكل يمثل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة الاجمالية للجزائر

الشكل يمثل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة الاجمالية للمغرب

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (8)و(9).

[1] التقرير السنوي، مجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، 2017، ص32.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب

نستطيع تقويم الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب باستخدام مجموعة من المؤشرات ضمن محاوره الأربعة كما أشرنا من قبل. حاولنا في هذا العنصر أن نركز على أهم المؤشرات، التي يمكن أن تعطي لنا صورة دقيقة وموضوعية عن حالة الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب.

الفرع الأول: المتاح من الغذاء(الاتاحة)

يتمثل المتوفر من الغذاء في الكمية المتاحة منه في السوق بغرض استهلاكها(المتاح للاستهلاك)، وهذا بغض النظر عن مصدرها وطني أم أجنبي. يتكون الغذاء المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة من حجم الانتاج المحلي تنتقص منه الصادرات وتضاف له الواردات الموجهة للسوق الوطنية. تبرز امداد الأفراد بالغذاء بالاعتماد على الانتاج الوطني بشكل كلي (الأمن الغذائي المطلق) أو بمستويات مرتفعة منه الحالة المثلى للوفرة في الدولة، كونه يعتبر هامش أمان يحميها من التقلبات في الأسعار والانتاج في الأسواق الدولية[1].وتتحمل الفلاحة المسؤولية الأولى في توفير الغذاء للمواطن، وبهذا الصدد سنتناول تطور الانتاج النباتي والحيواني لكل من الجزائر والمغرب ونسبة مساهمته في المتاح من الغذاء للاستهلاك بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

أولا-الانتاج النباتي

يمكن توضيح المتاح من الغذاء من خلال تطور الانتاج النباتي والحيواني لكل من الجزائر والمغرب، ويتضمن هذا الجزء تطور انتاج السلع الغذائية الأساسية في البلدين خلال فترة الدراسة، بمقارنة الفترة التي سبقت أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008 وشملت تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر، وتطبيق مجموعة من الاستراتيجيات الهامة في المغرب، والفترة التي تلت أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، والتي عرفت تطبيق العديد من الاصلاحات في القطاع الفلاحي وهو ما تضمنته سياسة تجديد الفلاحي والريفي في الجزائر ومخطط المغرب الأخضر في المغرب.

يمكن توضيح تطور الانتاج النباتي والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب من خلال تحليل تطور كل من انتاج السلع الغذائية الرئيسية من خلال مايلي:

1-الحبوب: تمثل الحبوب مصدر الغذاء الأساسي في جميع البلدان العربية، وبذلك تعتبر الحبوب عنصرا استراتيجيا لكفالة الأمن الغذائي للسكان، ومن بين أنواع الحبوب، وتشمل الحبوب القمح والشعير والذرة والأرز، ويحتل القمح مكانة بارزة في الوجبة الغذائية للبلدان العربية على غرار الجزائر، والمغرب وفي غالب الأحيان يساهم بأكثر من 50% في الطاقة التي توفرها الوجبة الغذائية، وفيما يتعلق بالجانب الانتاجي تشكل زراعة حبوب القمح

[1] طويجيني زين العابدين، **الأمن الغذائي: إشكالية تقويمه ومؤشرات دالة عن حالته**، الملتقى الدولي الرابع، "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، يومي24و25 ماي، 2017، ص 6.

ومشتقاته أكثر من 50% من المساحة الكلية، من جهة أخرى يعتبر حجم الانتاج الصافي من الحبوب مؤشر حقيقي لقياس مردودية ومكانة القطاع الفلاحي لإقتصاد أي بلد.[1] وبذلك يمكن تحليل وتشخيص تطور انتاج الحبوب للجزائر والمغرب كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-24): تطور انتاج الحبوب والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	931.8	9296.57	24.74	75,26	1986.30	4308.14	46.11	53.89
2001	2657.5	9345.22	28.45	71.55	4593.10	9550.01	46.10	53.9
2002	1951.4	10561.91	18.49	81.51	5275.80	10232.71	51.56	48.44
2003	4264.4	11220.68	38.02	61.98	7959.20	12916.0	61.62	38.38
2004	4031.3	11019.06	36.60	63.4	8588.90	12599.93	68.17	31.83
2005	3525.0	11804.33	29.88	70.12	4269.63	9264.53	46.09	53.91
2006	4012.8	11281.58	35.61	64.39	9226.59	14221.49	64.88	35.12
2007	3601.9	10646.25	33.83	66.17	2495.70	8495.07	29.38	70.62
2008	1533.6	10581.41	16.09	83.91	5321.49	11320.86	47.01	52.99
2009	6127.7	13172.31	39.88	60.12	10451.80	14775.85	70.74	29.26
2010	4558.6	12477.73	36.53	63.64	7825.10	13215.15	59.21	40.79
2011	4250.0	11665.80	31.96	68.04	8621.64	14636.08	58.91	41.09
2012	5120.0	15041.30	34.2	65.8	5301.3	11996.8	44.2	55.8
2013	4910.0	12413.41	39.57	60.43	9863.00	14520.58	67.92	32.08
2014	3432.0	15865.7	21.65	78.35	9889.21	14542.61	68.00	32.00
2015	3755.5	17672.2	21.3	78.7	11679.9	17251.5	67.7	32.3
2016	3494.2	16379.2	18.0	82.0	3555.9	12848.0	27.7	72.3
2017	3475.0	/	/	/	9786.85	/	/	/

المصدر: من إعدد الطالبة بالاعتماد على:

-MADR, Statistique agricole (Superficies et productions), Série B, (2000-2015)

– وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛

[1] لخلف عثمان، **واقع ومساهمات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة تحليلية مقارنة لحالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2012)**، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 10.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، ، للسنوات من2002 إلى 2017. على التوالي.

من الجدول نلاحظ تفوق المغرب على الجزائر في انتاج الحبوب، ويعود ذلك إلى هيمنة الحبوب في المغرب بـ59 %من المساحة المزروعة المقدرة بـ8.7 مليون هكتار، أي على أكثر من نصف المساحة المزروعة، في المقابل هناك تراجع في مساحة الحبوب في الجزائر. وهي لاتتجاوز 22% من المساحة المزروعة المقدرة بـ8.5 مليون هكتار، بالاضافة إلى تفوق انتاجية الهكتار في المغرب مقارنة بالجزائر حيث بلغت سنة 2016 في المغرب 12391.30 كغ/هكتار وفي الجزائر9009.77كغ/هكتار. ويأتي القمح على رأس قائمة الحبوب ويحتل أكثر من نصف مساحة الحبوب في البلدين، لأنه مادة أساسية في غذاء المواطن في الجزائر والمغرب.كما نلاحظ تطور كمية الانتاج في البلدين، حيث ارتفع انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) بنسبة 272.9%، بفضل برامج والسياسات المطبقة في هذه الفترة، وارتفع متوسط الانتاج 4347 ألف طن خلال الفترة (2009-2017)، مقارنة بالفترة (2000-2008) حيث بلغ الانتاج 2945.43 ألف طن، ونلاحظ تراجع في الانتاج بنسبة43.47% خلال الفترة (2009-2017)، بسبب تراجع المساحة المخصصة للحبوب، والتقلبات المناخية من سنة لأخرى لاعتمادها على الهطول المطري من جهة ومن جهة ثانية إلى الزيادة السكانية في الجزائر مقارنة بالمغرب، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات وبالتالي إلى ارتفاع المتاح للاستهلاك خلال فترة الدراسة والذي يفسر بزيادة الاعتماد على تغطية النقص في الانتاج عن طريق الواردات، وبلغ متوسط واردات الجزائر 65.30% خلال للفترة 2000-2017، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 82% سنة 2016.

في المغرب وارتفع معدل نمو انتاج الحبوب بنسبة 392.71%، حيث انتقل من 1986.3 ألف طن سنة 2000 إلى 9786.85 ألف طن سنة 2017، وفيما يتعلق بتراجع انتاج الحبوب سنة 2016 فإنه يعود إلى النقص الكبير في التساقطات المطرية في المغرب، الأكثر حدة طيلة 30سنة.[1] والذي أدى إلى تراجع انتاج الحبوب بما يقرب من70% مقارنة بسنة2015، وفي المقابل بلغ متوسط واردات الحبوب في المغرب 48.73 % خلال الفترة 2000-2008 وبعد أزمة الغذاء العالمية وشروع المغرب في مخطط المغرب الأخضر تراجعت الواردات إلى 32% سنة 2014.

2- **البقوليات**: تستهلك الجزائر والمغرب كميات كبيرة من البقوليات خصوصا في فصل الشتاء، والجدول الموالي يبين كمية الانتاج والمتاح للاستهلاك من البقوليات في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2017.

[1] التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، 2016.ص 38.

الجدول رقم (04-25): تطور انتاج البقوليات والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب (2000-2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	21.9	130.11	16.80	83.2	79.90	150.39	53.13	46.87
2001	38.4	200.70	14.13	85.87	161.70	209.14	77.32	22.68
2002	43.5	207.31	21.00	79.00	236.50	272.14	86.90	13.1
2003	58.7	227.44	25.39	74.61	232.20	237.37	97.82	2.18
2004	58.0	215.59	26.96	73.04	209.47	213.20	98.25	1.75
2005	47.1	243.61	13.99	86.01	149.86	188.39	79.55	20.45
2006	44.7	206.02	21.39	78.61	332.10	360.15	92.21	7.79
2007	50.1	240.88	20.79	79.21	139.30	170.18	81.85	18.15
2008	40.2	227.12	17.69	82.31	189.70	220.58	86.00	14.00
2009	64.3	239.31	26.86	73.14	274.00	321.66	85.18	14.82
2010	72.3	247.34	29.24	70.76	282.30	289.39	97.55	2.45
2011	79.0	284.79	27.68	72.32	338.90	257.45	131.64	-31.64
2012	84.0	260.8	32.30	67.7	293.9	307.8	95.5	4.5
2013	95.83	281.72	34.02	65.98	292.40	306.01	95.55	4.45
2014	93.70	285.82	32.78	67.22	293.00	306.61	95.56	4.44
2015	87.4	338.3	31.7	68.3	351.1	358.0	98.1	1.9
2016	77.3	285.8	31.0	69.00	208.0	255.0	81.6	18.4
2017	82.0	/	/	/	174.4	/	/	/

المصدر: من إعدد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، ، للسنوات من2002 إلى 2017 على التوالي.

عرف انتاج البقوليات في البلدين تطورا، إلا أننا نلاحظ تفوق المغرب في انتاج البقوليات بأضعاف خلال الفترة (2000-2017)، بسبب تفوقها من حيث المساحة المخصصة لزراعة البقوليات مقارنة بالجزائر أكثر من أربعة أضعاف، وبلغت المساحة المخصصة للبقوليات في المغرب 382.010 ألف هكتار سنة 2016 وفي الجزائر 91.313 ألف هكتار، مع تفوق الجزائر من حيث انتاجية الهكتار، بـ969.356 كغ/هكتار سنة 2016 والمغرب بـ544.572كغ/هكتار خلال نفس السنة.[1] وانتقل انتاج البقوليات في الجزائر من 21.9 ألف طن إلى 82 ألف طن خلال الفترة (2000-2017) بمعدل نمو 274.4 %، وبلغ متوسط الانتاج

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات، المجلد 37، 2017.

44.73 ألف طن خلال الفترة (2000-2008)، و81.75ألف طن خلال الفترة (2009-2017)، كما نلاحظ تراجع الانتاج في سنة 2016 و2017 بسبب تقليص المساحة المخصصة للبقوليات وقلة التساقطات المطرية، أما في المغرب بلغ معدل النمو120.75% خلال الفترة (2000-2017)، حيث انتقل من 79.9ألف طن سنة 2000 إلى 174.4 ألف طن وعرف الكثير من التغيرات خلال فترة الدراسة، وقدر متوسط الانتاج 228.61 ألف طن خلال الفترة (2000-2008)، مقارنة بالفترة (2009-2017) حيث بلغ 316.32 ألف طن، ويعزى التراجع في الانتاج ابتداء من 2012 إلى تقليص انتاجها تدريجيا لصالح منتوجات أكثر مردودية.

ونلاحظ ارتفاع مستمر للمتاح للاستهلاك من البقوليات في البلدين، مع انخفاضه سنة 2016 في البلدين بسبب انخفاض الانتاج نتيجة التقلبات المناخية، كما نلاحظ نسبة التغطية بالواردات في الجزائر أكبر من المغرب بسبب الزيادة السكانية مقارنة بالمغرب ومانتج عنها من زيادة الطلب، حيث وبلغ متوسط التغطية بالواردات أكثر من 70 % خلال الفترة (2000-2017)، بينما في المغرب بلغ 7.5 %خلال نفس الفترة.

3-البطاطا: يمثل محصول البطاطا أحد أهم السلع المستهلكة في الجزائر والمغرب، خاصة لذوي الدخل المتوسط، وتعتبر الجزائر من الدول الرئيسية المنتجة للبطاطا، ويمثل منتوج البطاطا منتوج رئيسي فيها. ويوضح الجدول الكمية المنتجة للبلدين والمتاح للاستهلاك من البطاطا.

الجدول رقم(04-26): تطور انتاج البطاطا والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	1207.69	1209.29	99.87	0.13	1090.20	1084.70	100.51	-0.51
2001	967.23	1058.63	91.37	8.63	1154.60	1159.82	99.54	0.46
2002	1333.47	1508.57	88.39	11.61	1334.00	1332.09	100.17	-0.17
2003	1879.92	1980.84	94.91	5.09	1401.50	1418.33	98.81	1.19
2004	1896.20	2007.22	94.47	5.53	1481.80	1479.70	100.14	-0.14
2005	2156.55	2228.02	96.79	3.21	1478.50	1476.15	100.16	-0.16
2006	2180.96	2280.44	95.64	4.36	1569.10	1566.75	100.15	-0.15
2007	1506.86	1708.13	88.22	11.78	1560.00	1550.85	100.59	-0.59
2008	2171.06	2239.87	96.93	3.07	1536.50	1527.35	100.60	-0.60
2009	2636.06	2760.98	95.48	4.52	1629.00	1668.42	97.64	2.36
2010	3300.31	3425.23	96.35	3.65	1604.60	1609.40	99.70	0.3
2011	3862.19	3975.40	97.15	2.85	1577.40	1623.51	97.16	2.84
2012	4219.5	4375.80	96.4	3.6	1577.40	1627.60	101.8	-1.8

2013	4928.03	5002.13	98.52	1.48	1526.50	1527.67	99.92	0.08
2014	4673.52	4796.46	97.44	2.56	1814.35	1815.52	99.94	0.06
2015	4539.6	4692.6	96.7	3.3	1942.3	1964.00	98.9	1.4
2016	4782.7	4867.5	98.3	1.7	1759.7	1766.10	99.6	0.4
2017	4606.00	/	/	/	1490.0	/	/	/

المصدر: من إعدد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، للسنوات من2002 إلى 2017، على التوالي.

نلاحظ تفوق الجزائر على المغرب في انتاج البطاطا، وهذا بفضل تفوق الجزائر من ناحية المساحة المخصصة للبطاطا وكذلك ارتفاع انتاجية الهكتار مقارنة بالمغرب، وبفضل السياسات الاصلاح المطبقة في هذه الفترة التي عملت على زيادة المساحة المخصصة للبطاطا، حيث وصلت إلى 156.19 ألف هكتار سنة 2016 بعد ما كانت 92.58 ألف هكتار كمتوسط للفترة (2000-2008)، حيث ارتفع الانتاج في الجزائر بنسبة 281.4 % خلال الفترة (2000-2017)، وقدر متوسط الانتاجية في الجزائر21.41طن/هكتار خلال الفترة (2000-2008)، وارتفع إلى 30.61طن/هكتار سنة 2016، وفي المغرب ارتفع معدل الانتاج 36.67% خلال الفترة (2000-2017)، إلا أننا نلاحظ تذبذب في الانتاج، بسبب التغير في المساحة المخصصة للبطاطا بين الزيادة والنقصان حيث انتقلت من 60.78 ألف هكتار متوسط الفترة (2000-2008) إلى87.54 ألف هكتار متوسط الفترة (2009-2013) إلى 60.30ألف هكتار سنة 2016. أما الانتاجية فانتقلت من 25.16طن/هكتار متوسط الفترة (2000-20008). إلى 29.17طن/هكتار سنة 2016. وقدر متوسط الانتاج 1400ألف طن خلال الفترة(2000-2008)، وبلغ متوسط الانتاج 1657.91 ألف طن خلال الفترة (2009-2017).

كما نلاحظ تحقيق استقلالية في منتوج البطاطا والوصول للاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض في بعض السنوات للبلدين، حيث أن نسبة تغطية المتاح للاستهلاك في البلدين من الانتاج المحلي أكثر من الواردات، حيث بلغت نسبة التغطية من الانتاج المحلي 97% في الجزائر، وفي المغرب تجاوزت 99% مع تحقيق فائض في بعض السنوات.

4- **جملة الخضر والفواكه:** أما الخضر والفواكه فقد ارتفع معدل انتاجهما في الجزائر والمغرب، ويملك المغرب ميزات هامة مقارنة مع الجزائر مكنته من تنويع صادراته من الخضر والفواكه.وتساهم الجزائر بنسبة 21.78% من اجمالي انتاج الوطن العربي من الخضر، والمغرب بنسبة 6.10%، وبالنسبة للفواكه تساهم الجزائر بنسبة 14.3% والمغرب 10.4% من اجمالي انتاج الوطن العربي، فيمايلي نوضح انتاج الخضر والفواكه في البلدين والمتاح من الاستهلاك لكل منهما.

الجدول رقم(04-27)تطور انتاج جملة الخضر والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب (2000-2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	2200.45	2224.71	98.91	1.09	4225.00	3989.46	105.90	-5.90
2001	3386.58	3423.52	98.92	1.08	3508.80	3222.80	108.87	-8.87
2002	3862.20	3868.54	99.84	0.16	3879.50	3593.50	107.96	-7.96
2003	2837.50	2844.18	99.77	0.23	5384.80	5094.80	105.61	5.61
2004	3940.80	3993.21	98.69	1.31	6395.50	6213.71	102.93	-2.93
2005	4128.47	4143.36	99.64	0.36	4749.40	4404.99	107.82	-7.82
2006	3995.41	4025.18	99.26	0.74	5291.00	4946.59	106.96	-6.96
2007	5524.28	5536.93	99.77	0.23	4839.00	4051.12	119.45	-19.45
2008	6068.13	6084.88	99.72	0.28	5375.10	4586.05	117.21	-17.21
2009	7291.30	7316.87	99.65	0.35	5571.30	5029.30	110.78	-10.78
2010	8765.54	8791.11	99.71	0.29	5705.70	5007.18	113.95	-13.95
2011	9569.24	9594.81	99.73	0.27	5210.00	4524.69	115.15	-15.15
2012	10402.3	10438.9	99.60	0.4	6674.8	5946.60	112.2	-12.2
2013	11866.41	118797.60	99.74	0.26	4957.40	4120.23	120.32	-20.32
2014	12297.73	12322.15	99.80	0.2	4954.87	4117.70	120.33	-20.33
2015	13805.6	13865.1	99.6	0.4	5151.58	4283.88	120.26	-20.26
2016	14563.8	14626.9	99.6	0.4	5562.0	4542.7	122.4	-22.4
2017	12988.93	/	/	/	3792.91	/	/	/

المصدر: من إعدد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، للسنوات من2002 إلى 2017 على التوالي.

نلاحظ من الجدول ارتفاع انتاج الخضر في الجزائر مقارنة بالمغرب بفضل ارتفاع المساحة المخصصة للخضر، بمعدل نمو 490.40% وتراجع الانتاج في المغرب بنسبة 10.22% خلال الفترة (2000-2017)، مع أن متوسط انتاج الفترة (2000-2008) في المغرب يفوق الجزائر وهذا بفضل التفوق في الانتاجية حيث بلغ خلال هذه الفترة 25097كغ/هكتار بينما في الجزائر 14553كغ/هكتار، إلا أننا نلاحظ تفوق الجزائر خلال الفترات الموالية بسبب التوسع في المساحة المخصصة للخضر وارتفاع الانتاجية مقارنة بالمغرب، حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة من الخضر 280.72 ألف هكتار خلال (2000-2008)، لتصل إلى 527.42 ألف هكتار سنة

2016 بزيادة قدرت بـ87.88%، بينما شهدت المساحة المخصصة لزراعة الخضر في المغرب تذبذبا بين الزيادة والنقصان بنسب منخفضة، وتراجعت في السنوات 2008 و2009 و2010، لتعود للارتفاع مجددا حيث بلغت 235.68 ألف هكتار سنة 2016. وبلغت الانتاجية في الجزائر 25557.69كغ/هكتار سنة 2016، وفي المغرب 17812.08 كغ/هكتار.أما فيما يخص الفواكه فقد ارتفع انتاجها بنسبة 259.25% في الجزائر، أما المغرب 31.68% خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم(04-28): تطور انتاج جملة الفواكه والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب (2000-2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	1476.84	1463.30	100.93	-0.93	2930.10	2375.45	123.25	-23.25
2001	1774.93	1865.59	95.14	4.86	2741.20	2226.7	123.11	-23.11
2002	1930.61	2252.67	85.70	14.3	2842.30	2327.81	122.10	-22.10
2003	2694.73	2965.15	90.88	9.12	3427.50	2915.72	117.55	-17.55
2004	2633.73	2917.57	90.27	9.73	2800.90	2431.67	115.18	-15.18
2005	2432.07	2679.78	90.76	9.24	2953.70	2339.98	126.23	-26.23
2006	2791.14	3031.65	92.67	7.33	3105.40	2491.68	124.63	-24.63
2007	2216.12	2491.02	88.96	11.04	3410.90	2950.21	115.62	-15.62
2008	2653.51	2925.58	90.70	9.27	3521.63	3060.94	115.05	-15.05
2009	3037.01	3382.75	89.78	10.22	3720.10	3272.26	113.69	-13.69
2010	3350.13	3695.87	90.65	9.35	4764.00	4177.71	114.03	-14.03
2011	3708.31	4054.05	92.47	7.53	4688.90	4075.61	115.05	-15.05
2012	1585.7	2016.60	78.6	21.4	3844.0	3410.9	112.7	-12.7
2013	4231.63	4548.83	93.03	6.97	3892.80	3355.82	116.00	-16.00
2014	4205.10	4673.83	89.97	10.03	3792.65	3255.67	116.49	-16.49
2015	49628.4	5395.7	92.0	8.00	4395.3	3823.4	115.00	-15.00
2016	4802.4	5067.1	94.8	5.2	4011.6	3392.6	118.2	-18.00
2017	5305.62	/	/	/	3858.63	/	/	/

المصدر: من إعدد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، للسنوات من2002 إلى 2017 على التوالي.

نلاحظ من الجدولين السابقين أن المتاح للاستهلاك للخضر والفواكه يعتمد على الانتاج المحلي في البلدين بالرغم من زيادة الطلب الاستهلاكي منها إلا أن الانتاج منها تجاوز الطلب الاستهلاكي الغذائي، فالمغرب تحقق اكتفاء ذاتي وفائض للتصدير في الخضر والفواكه، بلغ الاكتفاء الذاتي 122.4% بالنسبة للخضر و118% بالنسبة للفواكه، في المقابل الجزائر وبالنظر لتفوقها في عدد السكان وزيادة الطلب الاستهلاكي مقارنة بالمغرب، تحقق اكتفاء ذاتي تجاوز 99 % في الخضر و90% بالنسبة للفواكه.

5-السكر: إن العجز الواضح في انتاج السكر في الجزائر، ومحدودية انتاجه في المغرب، واستهلاكه الواسع في البلدين جعل كمية المتاح للاستهلاك منه ترتفع وهذا مانوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-29): تطور انتاج السكر والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	الجزائر		المغرب			
	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني %	نسبة التغطية من الواردات %
2000	768.00	100	483.00	997.87	48.40	51.6
2001	893.66	100	494.96	965.53	51.26	48.74
2002	956.23	100	429.64	958.63	44.82	55.18
2003	871.08	100	478.40	985.12	48.56	51.44
2004	1027.57	100	467.36	1012.43	46.16	53.84
2005	915.80	100	460.00	1017.15	45.22	54.78
2006	977.80	100	376.28	933.43	40.31	59.69
2007	1121.86	100	414.00	1119.95	36.97	63.03
2008	1026.66	100	414.00	1119.95	36.97	63.03
2009	1120.58	100	409.40	1305.68	31.36	68.64
2010	1120.58	100	341.57	1072.26	31.86	68.64
2011	1233.89	100	368.00	1176.40	31.28	68.72
2012	1273.8	100	368.00	1288.0	28.60	71.4
2013	865.18	100	366.16	1207.04	30.43	69.66
2014	1335.56	100	372.60	1213.48	30.71	69.29
2015	1222.6	100	373.6	973.1	38.3	61.7
2016	1357.8	100	373.0	1083.4	41.3	58.7

المصدر: من إعدد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، ، للسنوات من2002 إلى 2017 على التوالي.

من خلال الجدول تعاني عجزا مزمنا في انتاج السكر في الجزائر وتعتمد على تلبية احتياجاتها على الواردات بنسبة 100%، كما نلاحظ ارتفاع المتاح للاستهلاك بنسبة 76.79% خلال الفترة (2000-2016)، بسبب زيادة الاستهلاك الناتج عن الزيادة في النمو السكاني، بينما نلاحظ في المغرب انتاج السكر متواضع، حيث تراجع انتاج السكر بنسبة22.77% من483 ألف طن سنة 2000 إلى373 ألف طن سنة 2016. وتعتمد على تغطية النقص في الانتاج من الواردات بنسبة 50% خلال الفترة (2000-2017).

6-الزيوت والدهون: على الرغم من زيادة انتاج محاصيل البذور الزيتية إلا انتاجيتها لا تتناسب مع المساحة المزروعة منها التي. الأمر الذي يضع مجموعة الزيوت ضمن المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة في كل من الجزائر والمغرب. ونبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-30): تطور انتاج الزيوت والدهون والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب (2000- 2016)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	76.14	171.18	44.48	55.52	118.27	497.71	23.76	76.24
2001	51.93	591.75	8.78	91.22	206.04	680.04	30.30	69.7
2002	49.83	594.42	8.38	91.62	143.60	674.38	22.18	77.82
2003	43.44	655.95	6.62	93.38	252.30	790.50	31.92	68.08
2004	104.22	132.98	78.37	21.3	164.55	607.41	27.09	72.91
2005	59.02	592.20	9.97	90.03	127.82	647.87	19.73	80.27
2006	50.26	709.83	7.08	92.97	137.42	657.47	20.90	79.1
2007	33.12	650.02	5.10	94.9	179.33	690.45	25.97	74.03
2008	42.03	677.26	6.21	93.79	221.06	732.18	30.19	69.81
2009	95.46	791.61	12.06	87.94	195.19	767.76	25.42	74.58
2010	45.18	741.33	6.09	93.91	414.43	911.38	45.47	54.53
2011	105.71	794.71	13.30	86.7	389.12	886.39	43.90	56.1
2012	63.1	792.2	8.00	92.00	278.2	777.9	35.80	64.2
2013	101.97	726.55	14.03	85.97	318.44	799.08	39.85	60.15
2014	70.01	871.51	8.03	91.77	324.20	804.85	40.28	59.72
2015	86.7	1122.4	7.7	92.3	271.6	794.8	34.2	65.8
2016	99.5	1147.2	8.7	91.3	317.8	869.0	36.6	63.4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، ، للسنوات من2002 إلى 2017 على التوالي.

بالرغم من تطور الانتاج في البلدين، إلا أن تطور المتاح للاستهلاك ارتفع باضعاف، في الجزائر انتاج الزيوت والدهون متذبذب من سنة إلى أخرى بين الزيادة والنقصان، حيث انتقل من 76.14 ألف طن سنة 2000 إلى 99.5 ألف طن سنة 2016 بمعدل نمو 30.68%، بينما انتقل المتاح للاستهلاك من 171.18 ألف طن إلى 1147.2 ألف طن بمعدل نمو تجاوز 570%، وعدم قدرة الانتاج المحلي على تغطية المتاح للاستهلاك، بسبب أن نمو الطلب الاستهلاكي تجاوز نمو الانتاج، حيث قدرت نسبة التغطية من الانتاج المحلي بـ8%، مماجعلها تعتمد على تلبية احتياجاتها على الواردات بنسبة تجاوزت 90%، وفي المغرب تعتبر جملة الزيوت من المنتجات التي لا تحقق فيها المغرب اكتفاء ذاتيا، مما جعل نسبة التغطية من الوردات تتجاوز 50%، بالرغم من ارتفاع الانتاج، حيث انتقل الانتاج من 118.27 ألف طن إلى317 ألف طن بنسبة نمو 168.70%، في حين بلغ معدل نمو المتاح من الاستهلاك 78.71 %حيث انتقل من 476.71ألف طن سنة 2000إلى869 ألف 2016.

ثانيا– الانتاج الحيواني

يلعب قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر والمغرب دورا مهما في الاقتصاد الوطني والقومي وتوفير الأمن الغذائي للأسر، حيث تشكل المنتجات الحيوانية مصدرا مهما للبروتين الحيواني والعناصر الغذائية التي يحتاجها الانسان، وتربي معظم تلك الثروة الحيوانية للبلدين في النظام الرعوي التقليدي ذي الانتاجية المتدنية من اللحوم والألبان، والذي تنخفض فيه الكفاءة التسويقية للحيوانات الحية ومنتجاتها، والجدول الموالي يبين لنا تطور أعداد الثروة الحيوانية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017):

الجدول رقم (04-31) تطور أعداد الثروة الحيوانية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: ألف رأس

السنوات	الجزائر					المغرب				
	الأبقار	الأغنام	الماعز	الإبل	الخيل	الأبقار	الأغنام	الماعز	الإبل	الخيل
2000	1595.00	17616.6	3027.7	234.22	42.5	2674.60	17299.70	5120.00	195.00	154.00
2001	1613.04	17298.8	3129.4	245.49	43.57	2647.00	17172.30	5133.40	180.00	153.50
2002	1510.77	17057.25	3280.54	249.69	46.43	2669.60	16335.50	5090.40	180.00	152.40
2003	1560.55	17502.8	3324.74	253.05	47.53	2689.00	16743.00	5208.00	180.00	158.00
2004	1613.7	18293.3	3450.6	273.14	44.59	2728.80	17026.00	5358.60	180.00	156.00
2005	1586.07	18909.11	3554.6	268.56	43.53	2722.00	16872.00	5332.00	178.00	159.00
2006	1607.9	19615.73	3754.6	286.67	43.53	2755.10	17259.70	5355.40	178.00	160.50
2007	1633.8	20154.9	3837.88	291.36	47.04	2781.10	16984.00	5283.80	180.00	151.10
2008	1640.73	19946.15	3751.36	395.08	45.28	2814.10	17077.70	5117.90	180.00	152.00
2009	1682.43	21404.58	3962.12	301.11	44.8	2791.00	17093.00	5283.70	180.00	154.00
2010	1747.7	22868.7	4287.3	313.99	43.65	2899.90	18030.00	5414.30	175.00	155.00
2011	1790.14	23989.33	4411.02	318.75	44.2	2949.00	18429.00	5505.00	180.00	156.00
2012	1843.93	25194.4	4594.5	340.14	46.23	3049.00	18438.25	5601.40	182.00	157.00
2013	1909.45	26572.9	4910.7	344.01	45.03	3173.00	18979.60	5869.70	180.00	157.00
2014	1918.32	27807.73	5129.83	348.14	42.01	3238.69	19230.84	6147.23	180.00	160.00
2015	2149.55	28111.77	5013.95	362.26	42.37	3291.05	18509.60	6231.39	180.00	162.00
2016	2081.31	28135.99	4934.7	379.09	44.99	3300.00	19870.00	5600.00	180.00	160.00
2017	1895.13	28393.6	5007.89	381.88	46.84	3456.00	20600.00	5986.00	180.00	160.00

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، للسنوات من2002 إلى 2017 على التوالي.

عرفت مدخلات الانتاج الحيواني تطور في البلدين، ونلاحظ من خلال الجدول تفوق المغرب من حيث عدد الأبقار والماعز والخيل على الجزائر بينما تتفوق الجزائر في عدد الأغنام والإبل خلال الفترة (2000-2017)، ارتفع عدد الأبقار في المغرب بنسبة 29.21% خلال الفترة (2000-2017)، من 2674.60 ألف رأس سنة 2000 إلى 3456 ألف رأس سنة 2017. والأغنام ارتفعت بنسبة 19.07%، حيث انتقلت من 17299.60 ألف رأس إلى 20600 ألف رأس. بينما لم يشهد عدد الماعز والخيل في المغرب تطورا كبيرا، حيث ارتفع عدد الماعز بنسبة16.9% من 5120 ألف رأس سنة 2000 إلى 5986 ألف رأس سنة 2017، والخيل بنسبة3.89%، وعرف عدد الإبل تراجع بنسبة(-7.69%)، وفي الجزائر نلاحظ ارتفاع عدد الأغنام والماعز والإبل والتي ارتفع عددها بأكثر من 60% خلال الفترة (2000-2017)، حيث أن الأغنام ارتفعت من 17616.6 ألف رأس إلى 28393.6 ألف رأس سنة 2017 بنسبة ارتفاع 61.18% والماعز ارتفع عددها بنسبة65% من 3027 ألف رأس سنة 2000إلى 5007.89 ألف رأس سنة 2017 أما الأبقار فلم يشهد تطورها الشيء الكبير حيث ارتفعت من 1595 ألف رأس سنة 2000 إلى 1895.13ألف رأس سنة 2017 بنسبة ارتفاع لم تتجاوز 18%.

1-**اللحوم الحمراء:** تمثل لحوم البقر، الأغنام والماعز والإبل أهم الفصائل المنتجة للحوم الحمراء في الجزائر والمغرب، والجدول الموالي يبين تطور انتاج اللحوم الحمراء في البلدين والمتاح للاستهلاك. وتعد الجزائر ثالث منتج للحوم الحمراء في الوطن العربي بنسبة 10.87%، وتأتي بعدها المغرب في المرتبة الرابعة بنسبة 9.06%.[1]

الجدول رقم (04-33): تطور انتاج اللحوم البيضاء والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب (2000-2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	198.13	198.79	99.7	0.3	250.00	251.26	99.50	0.5
2001	201.0	201.84	99.58	0.42	270.00	272.61	99.04	0.96
2002	150.70	151.71	99.38	0.62	300.00	302.39	99.21	0.79
2003	156.80	157.9	99.3	0.7	310.00	312.00	99.36	0.64
2004	170.0	171.40	99.17	0.83	340.00	341.68	99.51	0.49
2005	168.57	169.80	99.23	0.77	350.00	352.15	99.39	0.61
2006	145.30	145.28	100.1	-0.1	340.00	342.15	99.37	0.63
2007	260.58	260.58	100	00.00	370.00	370.33	99.91	0.09
2008	305.69	305.67	99.97	0.03	440.00	440.33	99.93	0.07

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017، ص 49.

0.26	99.74	431.12	430.00	0.16	99.84	209.34	209.29	**2009**
0.17	99.83	560.96	560.00	-0.25	100.25	281.63	282.07	**2010**
0.37	99.63	560.96	590.00	0.00	100	336.12	336.12	**2011**
0.1	99.9	620.5	620.00	-0.6	100.6	365.14	365.39	**2012**
0.21	99.79	661.42	660.00	0.00	100.15	418.11	418.40	**2013**
0.23	99.77	603.42	602.00	0.00	100	463.45	463.45	**2014**
2.6	97.4	737.6	718.5	0.01	100	505.20	505.20	**2015**
3.1	96.9	703.4	681.6	-0.3	100.3	508.47	510.8	**2016**
/	/	/	721.6	/	/	/	530.0	**2017**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، ، للسنوات من2002 إلى 2017. على التوالي.

نلاحظ من الجدول نمو انتاج اللحوم الحمراء في البلدين، مع تفوق الجزائر في الانتاج مقارنة بالمغرب خلال الفترة 2000-2017، إذ نجد في الجزائر ارتفع الانتاج بنسبة 116.5%، من 251.78ألف طن سنة 2000 إلى544 ألف طن سنة 2017، وبالنسبة للمغرب ارتفع الانتاج بنسبة 69.32% حيث انتقل من280.15 ألف طن سنة 2000 إلى 473.35سنة 2017، حيث عرفت الفترة (2009-2017) زيادة الانتاج في البلدين نتيجة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في هذه الفترة في الجزائر ومخطط المغرب الأخضر في المغرب خلال نفس الفترة.

ونلاحظ ارتفاع المتاح للاستهلاك من سنة لأخرى نتيجة تطور عدد السكان وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي، وتعتمد الجزائر والمغرب على تغطية المتاح للاستهلاك من الانتاج المحلي بتحقيق اكتفاء ذاتي تجاوز 86% في الجزائر وفي المغرب تجاوز 97% خلال الفترة 2000-2017.

2-اللحوم البيضاء: يعد استهلاك اللحوم البيضاء أوسع مقارنة باللحوم الحمراء. ويرجع ذلك أساسا إلى تناسب أسعار هذه الأخيرة مع القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر والمغرب، ويشمل هذا النوع بشكل كبير على طيور الدواجن، وتعد المغرب ثالث منتج للحوم البيضاء في الوطن العربي بعد مصر والسعودية بنسبة 15.82% من اجمالي انتاج الوطن العربي بينما تساهم الجزائر بنسبة 6.18%.[1]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017، ص 51.

الجدول رقم (04-33): تطور انتاج اللحوم البيضاء والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب (2000-2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	198.13	198.79	99.7	0.3	250.00	251.26	99.50	0.5
2001	201.0	201.84	99.58	0.42	270.00	272.61	99.04	0.96
2002	150.70	151.71	99.38	0.62	300.00	302.39	99.21	0.79
2003	156.80	157.9	99.3	0.7	310.00	312.00	99.36	0.64
2004	170.0	171.40	99.17	0.83	340.00	341.68	99.51	0.49
2005	168.57	169.80	99.23	0.77	350.00	352.15	99.39	0.61
2006	145.30	145.28	100.1	-0.1	340.00	342.15	99.37	0.63
2007	260.58	260.58	100	00.00	370.00	370.33	99.91	0.09
2008	305.69	305.67	99.97	0.03	440.00	440.33	99.93	0.07
2009	209.29	209.34	99.84	0.16	430.00	431.12	99.74	0.26
2010	282.07	281.63	100.25	-0.25	560.00	560.96	99.83	0.17
2011	336.12	336.12	100	0.00	590.00	560.96	99.63	0.37
2012	365.39	365.14	100.6	-0.6	620.00	620.5	99.9	0.1
2013	418.40	418.11	100.15	0.00	660.00	661.42	99.79	0.21
2014	463.45	463.45	100	0.00	602.00	603.42	99.77	0.23
2015	505.20	505.20	100	0.01	718.5	737.6	97.4	2.6
2016	510.8	508.47	100.3	-0.3	681.6	703.4	96.9	3.1
2017	530.0	/	/	/	721.6	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، ، للسنوات من2002 إلى 2017. على التوالي.

من الجدول نلاحظ ارتفاع مستويات الانتاج خلال الفترة 2000-2017، حيث انتقل انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر من 198.13 ألف طن سنة 2000 إلى 530 ألف طن سنة 2017 بنسبة 167%، وفي المغرب انتقل من 250 ألف طن سنة 2000 إلى 721.6 ألف طن سنة 2017 بنسبة 188.64%. وما يمكن استنتاجه هو أن انتاج اللحوم البيضاء تضاعف خلال فترة تطبيق سياسة تجديد الفلاحي والريفي، وتأتي هذه الزيادة كنتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة لتشجيع هذا النوع من الاستثمار، وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب

خلال فترة تطبيق مخطط المغرب الأخضر. بالنسبة للمتاح للاستهلاك تعتمد الجزائر على تغطيته من الانتاج المحلي بنسبة 100%، مع تجاوز الطلب الاستهلاكي من اللحوم البيضاء في بعض السنوات وتحقيق فائض.وتعتمد المغرب بنسبة تتجاوز 99% على تغطية المتاح من الاستهلاك على الانتاج المحلي.

4-الألبان ومنتجاتها: تسعي كل من الجزائر والمغرب إلي النهوض بقطاع الألبان ومنتجاتها بالاعتماد على النظم الحديثة للانتاج، وتعزيز الجهود الحالية فيما يختص بتطوير وتأهيل الانتاج في النظم الرعوية التقليدية التي تشكل النسبة الأكبر في تعداد الثروة الحيوانية. وتعد الجزائر ثالث منتج للألبان ومنتجاتها في الوطن العربي بعد مصر والسعودية، بينما تحتل المغرب المرتبة الخامسة.[1]

الجدول رقم (04 -34): تطور انتاج الألبان ومنتجاتها والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب (2000- 2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	1030.84	2839.65	36.30	63.7	1150.00	1557.98	73.81	26.19
2001	1544.00	3860.84	34.99	65.01	1100.00	1611.44	68.26	31.74
2002	1650.00	3761.76	43.86	56.14	1200.00	1711.44	70.12	29.88
2003	1580.00	3331.05	47.62	52.38	1250.00	1969.44	63.47	36.53
2004	1709.1	3782.20	45.19	54.81	1300.00	1919.07	67.74	32.26
2005	1682.11	4116.43	40.86	59.14	1420.00	1879.32	75.56	24.44
2006	1773.54	4235.15	41.88	58.12	1571.00	2030.32	77.38	22.62
2007	1851.18	5668.79	32.66	67.34	1660.00	2002.84	82.88	17.12
2008	1878.52	5714.18	32.87	67.13	1800.00	2142.84	84.00	16.00
2009	2377.64	5113.09	46.54	53.46	1960.00	2513.90	77.97	22.03
2010	2854.07	5589.52	51.06	48.94	2100.00	2513.53	83.55	16.45
2011	3165.66	3276.48	96.62	3.38	2500.00	3024.03	82.67	17.33
2012	3063.8	5937.4	51.6	48.4	2300.00	2743.5	83.8	16.2
2013	3400.57	5383.77	63.17	36.83	2300.00	2751.46	83.59	16.41
2014	3648.55	7227.59	50.48	49.52	2400.00	2851.46	84.17	15.83
2015	3895.0	4737.5	82.2	17.8	2538.00	2998.3	84.7	15.3
2016	3719.0	4616.5	80.6	19.4	2586.40	3144.8	82.2	17.8
2017	3700.00	/	/	/	2635.6	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017، ص 52.

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، للسنوات من2002 إلى 2017. على التوالي.

نلاحظ من الجدول ارتفاع انتاج البلدين من الألبان ومنتجاتها وكذلك ارتفاع المتاح للاستهلاك، حيث انتقل الانتاج من 1030.84 ألف طن سنة 2000 إلى 3700 الف طن سنة 2017 بنسبة 258.93 %، وبالرغم من زيادة الانتاج بثلاثة اضعاف إلا أن الجزائر مزالت تعتمد على تغطية المتاح للاستهلاك من الواردات نتيجة التزايد السكاني وزيادة الطلب الاستهلاكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية بالواردات 60% متوسط الفترة(2000-2008)، وتراجعت إلى 34.17% كمتوسط الفترة (2009-2016) بفضل زيادة الانتاج والاعتماد على تغطية الطلب الاستهلاكي بالانتاج المحلي، ويرجع ذلك للسياسات والتدابير المتخدة في هذا المجال في اطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وفي المغرب انتقل الانتاج من1150 ألف طن سنة 2000 إلى 2635.6ألف طن سنة 2017 بنسبة 129.18% خلال الفترة (2000-2017). كما تراجعت نسبة التغطية بالواردات من 26.30% كمتوسط الفترة (2000-2008)، إلى 17.68% كمتوسط للفترة (2009-2016). وقد مكنت المجهودات المهمة المبذولة لاستيراد السلالات المحسنة ونشر التقنيات المرتبطة بتربية المواشي والتتبع الصحي عبر حملات التلقيح وكذا محاربة الأوبئة الحيوانية مكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الحليب بمستويات مرتفعة تجاوزت 80%.

5-البيض: استنادا لتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2017، فإن المغرب تحتل المرتبة الثالثة والجزائر تحتل المرتبة الرابعة على المستوى العربي وذلك بنسبة 13.42%، والجزائر بنسبة 7% من انتاج الوطن العربي، وتعرف الجزائر والمغرب اكتفاء ذاتيا في انتاج البيض، والملاحظ أن الانتاج المحلي في الجزائر يغطي المتاح للاستهلاك بنسبة تجاوزت 99%، وفي المغرب تحقق اكتفاء ذاتي بنسبة 100% مع تسجيل فائض في الانتاج ابتداء من 2010، والجدول الموالي يبين مدى تطور انتاج البيض والمتاح للاستهلاك ونسبة التغطية في البلدين.

الجدول رقم(04-35): تطور انتاج البيض والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000- 2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	101.0	101.0	100	00.00	155.00	155.00	100	00.00
2001	108.0	108.0	100	00.00	160.00	160.00	100	00.00
2002	161.0	161.0	100	00.00	165.00	165.00	100	00.00
2003	165.0	165.0	100	00.00	150.00	150.00	100	00.00
2004	181.42	181.42	100	00.00	165.00	165.00	100	00.00
2005	172.25	172.82	99.67	0.33	150.00	150.00	100	00.00
2006	178.49	178.50	99.99	0.01	140.00	140.00	100	00.00
2007	195.69	195.78	99.95	0.05	190.00	190.00	100	00.00
2008	184.39	184.56	99.91	0.09	185.00	185.03	99.98	0.02
2009	193.56	194.06	99.74	0.26	185.00	185.07	99.96	0.04
2010	229.53	224.98	99.80	0.2	225.00	223.36	100.73	-0.73
2011	229.10	229.55	99.80	0.2	255.00	253.52	100.58	-0.53
2012	266.3	266.6	99.9	0.1	250.00	247.6	101.0	-1.0
2013	299.35	299.35	100	0.00	275.00	273.72	100.21	-0.21
2014	303.03	303.3	100	0.00	278.00	276.72	100.47	-0.47
2015	167.5	168.0	99.7	0.3	324.5	321.3	101.0	-1.0
2016	167.3	167.9	99.6	0.4	269.5	270.5	99.6	0.4
2017	132.98	/	/	/	254.83	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، للسنوات من2002 إلى 2017. على التوالي.

ثالثا-الانتاج السمكي: تحتل المغرب المرتبة الأولى مغاربيا في الانتاج السمكي والثانية عربيا بعد مصر، بينما تحتل الجزائر المرتبة الرابعة مغربيا والتاسعة عربيا.والجدول الموالي يبين تطور الانتاج السمكي في الجزائر والمغرب والمتاح للاستهلاك.

الجدول رقم (04-36): تطور الانتاج السمكي والمتاح للاستهلاك في الجزائر والمغرب (200-2017)

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %	الانتاج ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة التغطية من الانتاج الوطني%	نسبة التغطية من الواردات %
2000	102.25	107.37	95.23	4.77	913.34	619.08	147.53	-47.53
2001	102.25	106.32	96.17	3.83	1114.50	858.74	129.78	-29.78
2002	103.79	110.79	93.68	6.32	960.09	704.33	136.31	-36.31
2003	103.79	123.70	83.90	16.1	927.32	671.56	138.08	-38.08
2004	103.79	125.21	82.89	17.11	917.57	705.03	130.15	-30.15
2005	139.83	158.13	88.43	11.57	1024.45	732.83	139.79	-39.79
2006	157.31	169.39	92.87	7.13	881.16	589.54	149.47	-49.47
2007	148.84	164.69	90.38	9,62	878.34	500.39	175.53	-75.53
2008	142.04	157.12	90.40	9.6	1007.58	597.84	168.54	-68.54
2009	132.27	158.35	83.58	16.42	1160.90	689.40	168.39	-68.39
2010	132.12	153.97	84.51	15.49	1136.16	810.56	140.17	-40.17
2011	95.17	122.85	77.47	22.53	957.00	734.35	130.32	-30.32
2012	108.2	135.9	79.6	20.4	1164.9	841.7	138.4	-38.4
2013	104.05	127.41	81.67	18.33	1264.97	875.52	144.48	-44.48
2014	101.58	142.37	71.35	28.65	1369.12	998.48	137.12	-37.12
2015	105.2	136.5	77.1	22.9	1371.1	1237.5	110.8	-10.8
2016	102.1	132.6	77.0	23	1465.2	1293.6	113.3	-13.3
2017	104.5	/	/	/	1497.8	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنفية الريفية، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات، الجزائر؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجوعات الغذائية الرئيسية، المجلدات من 22 إلى 37، للسنوات من2002 إلى 2017. على التوالي.

من الجدول أن المغرب تتمتع باستقلالية تامة من حيث وفرة الانتاج بما يغطي الطلب الاستهلاكي ويحقق فائض للتصدير، حيث ارتفع الانتاج بنسبة 63.99% خلال الفترة (2000-2017)، حيث انتقل الانتاج

من 913.34 ألف طن إلى 1497.8 ألف طن سنة 2017، وتعتبر الجزائر من الدول التي تحقق الاكتفاء الذاتي بمستويات مرتفعة تجاوزت 80%، إلا أننا نلاحظ التراجع والتذبذب الحاصل في الانتاج السمكي في الجزائر، حيث نلاحظ أنه ارتفع 102.25 ألف طن سنة 2000 إلى 157ألف طن سنة 2006 بزيادة فاقت 53.84 %، ثم بعدها بدأ الانتاج في الانخفاض والتدهور إلى أن أصبح لا يتعدى 105ألف طن في السنوات الأخيرة وانخفض بنسبة 29% مقارنة بين سنتي 2007 و2017 وهذا رغم البرامج والجهود التي بذلتها الدولة، لذا يعتبر قطاع الصيد البحري في الجزائر مهمشا ويغلب عليه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية.

ومما سبق يمكن القول أن الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر والمغرب عرف العديد من التطورات خلال فترة الدراسة خاصة خلال الفترة (2009-2017) بعد أزمة الغذاء العالمية، ويأتي ذلك في اطار سعي هذه الدول لتطوير انتاج السلع الغذائية الأساسية وتعزيز القدرات التصديرية منها لمقابلة احتياجات الطلب الاستهلاكي المتزايدة التي تجاوزت معدل الانتاج، الذي يعزى إلى زيادة عدد السكان وتحسن المداخيل، عموما فإن ارتباط الانتاج النباتي بالهطول المطري من ناحية وتأثره بالتقلبات التي تشهدها السوق الدولية للغذاء من ناحية أخرى، جعل الانتاج الغذائي يعرف تذبذبات مستمرة من حيث كمية الانتاج والمساحة المخصصة له أو من حيث معدل الانتاجية. وعموما يظهر التباين الواضح بين الأوضاع الانتاجية والمتاح للاستهلاك في البلدين خاصة في المجموعات الأساسية الرئيسية وهي جملة الحبوب والسكر والزيوت وكذلك مجموعة الألبان ومشتقاتها والبقوليات، أين نجد أن المتاح للاستهلاك يتجاوز الأوضاع الانتاجية بالرغم من تحسن الانتاج خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للخضر والفواكه فرغم زيادة الطلب الاستهلاكي إلا أن الانتاج تجاوز الطلب الاستهلاكي الغذائي وتحقيق فائض موجه للتصدير في كلا البلدين.أما مجموعة البيض وجملة اللحوم الحمراء والبيضاء، فتحقق الجزائر والمغرب اكتفاء ذاتي.

بالنسبة للانتاج السمكي فقد تجاوز الانتاج في المغرب الطلب الاستهلاكي مع تحقيق فائض موجه للتصدير، بينما في الجزائر يغطي الانتاج حوالي 70% من المتاح للاستهلاك، ويعتمد على الواردات لتغطية الطلب الاستهلاكي.

وعليه فإن عنصر اتاحة الغذاء في كل من الجزائر والمغرب محقق سواء من امداد الأفراد بالغذاء بالاعتماد على الانتاج الوطني بشكل كلي (الأمن الغذائي المطلق) في بعض المنتجات كالخضر والفواكه واللحوم والبيض أو بمستويات مرتفعة منه الحالة المثلى للوفرة في منتجات كالحبوب والبقوليات والألبان ومنتجاتها، أو من عن طريق الاستيراد مثل جملة الزيوت والدهون، والسكر.

الفرع الثاني: القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء

تقاس امكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية (دخول الأفراد) وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ونمو الانتاج الغذائي والنمط الغذائي السائد

أولا- أسعار السلع الغذائية

أسعار السلع الغذائية وتقلباتها لها تأثير مباشر على امكانية اتاحة هذه السلع للمواطنين، وكذلك على قدرة المواطن على الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين وبخاصة الأسعار العالمية لسلع الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية. من خلال دراسة الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك الذي أصبح مؤشرا يعتمد عليه في قياس مستويات غلاء المعيشة ومستويات التضخم، وبالتالي مقدرة المواطنين في الحصول على الغذاء. والجدول يبين تطور المؤشر العام للاسعار الغذاء في الجزائر والمغرب مقارنة بالمؤشر العالمي خلال الفترة (2010-2017)

الجدول رقم (04-37): المؤشر العام للاسعار الغذاء في الجزائر والمغرب (2010-2017)

سنة الأساس 2010=100

الدولة	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	معدل التغير بين الفترة (2010-2015) وسنة2017 %
الجزائر	168.63	206.46	196.61	16.59
المغرب	118.95	126.77	126.78	6.58
المؤشر العالمي	195.3	161.5	174.6	-10.60

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنطمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، ص ص 70-71.

نلاحظ من الجدول البياني أن المؤشر العام لاسعار الغذاء في الجزائر شهد ارتفاعا بنسبة 16.59 %حيث ارتفع إلى 196.61% سنة 2017، مقارنة بمتوسط الفترة (2010-2015) أين كان 168.63%، بينما ارتفع في المغرب بنسبة 6.58%، انتقل من 118.95% متوسط الفترة (2010-2015) إلى 126.78% سنة 2017، وهذ الارتفاع أقل من الجزائر لأن المغرب تحقق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي فيما يخص السلع الغذائية الاساسية المتمثلة في الحبوب والبقوليات والزيوت والسكر. غير أننا نلاحظ تراجع المؤشر العام لاسعار الغذاء على المستوى العالمي إلى نحو174.6% في 2017 مقارنة بنحو 195.3% لمتوسط الفترة (2010-2015)، أي بنسبة انخفاض بلغت 10.60 %، وذلك بسبب تراجع الأرقام القياسية لأسعار الحبوب والسكر والزيوت واللحوم، وبالرغم من الانخفاض الذي عرفه المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية، لم يعرف نفس المنحى في البلدين، بل واصل ارتفاعه وفي الجزائر كان الارتفاع أكثر حدة من

المغرب (بنسبة أقل)، هذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول آليات تسعير السلع المستوردة من الخارج، وكذا المحلية في الجزائر والمغرب.

ثانيا- مستويات دخول الأفراد

تؤثر مداخيل الافراد بشكل مباشر على القدرة الاقتصادية للأفراد في الحصول على الغذاء، فنوعية وكمية الغذاء المكونة لسلة الغذاء تتأثر بمستويات الدخول بصفة أساسية.

الجدول رقم (04-38): نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (2009-2017)

الوحدة: دولار/فرد

الدولة	متوسط الفترة (2009-2015)	2016	2017	معدل التغير بين الفترة (2009-2015)وسنة2017 %
الجزائر	13180	14870	15050	14.19
المغرب	6814	7710	8063	18.32
المغرب العربي	10983.8	10656	11688.6	6.42
الوطن العربي	14965	16794	16998	13.59
العالم	14006	16190	16927	20.85

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017، ص72

من الجدول نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في الجزائر مقارنة بالمغرب بحوالي تقريبا الضعف، كما أن الجزائر أقرب إلى المستوى العربي بنسبة 11.46% والمستوى العالمي بنسبة 11.08% وتتفوق مغاربيا بنسبة 22.33% من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي لسنة 2017، في حين أن نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي بالمغرب ضعيف مقارنة بالجزائر، بالرغم من أنه ارتفع من 6814 دولار/للفرد لمتوسط الفترة (2009-2015) إلى 8063دولار/للفرد سنة 2017 بنسبة زيادة 18.32 %. لكنه بقى منخفض على المستوى المغاربي بنسبة 31.02% وعلى مستوى الوطن العربي بنسبة 52.56% وعلى المستوى العالمي بنسبة 52.37% لسنة 2017. مما يجعل القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء أكبر في الجزائر مقارنة بالمغرب. وبالمقارنة بين المؤشر العام لأسعار الغذاء ونصيب الفرد من الدخل القومي نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين ارتفاع المؤشر العام لأسعار الغذاء وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي لكلا البلدين، ما يعني أن أجور الأفراد تستجيب بالزيادة بشكل عام للارتفاع في أسعار السلع الغذائية.

ثالثا- النمو السكاني

يؤثر نمو السكان على امكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في الطلب على السلع الغذائية. ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع، فإن زيادة اعداد السكان تعني زيادة في الطلب، وبخاصة على السلع الغذائية

الرئيسية مثل: الحبوب، ومصادر الطاقة والبروتينات الحيوانية والنباتية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي صعوبة حصول المستهلك عليها.

الجدول رقم(04-39): تطور عدد السكان مقارنة بتطور مؤشر الانتاج الغذائي في الجزائر والمغرب (2000-2017)
100=2006-2004

السنوات	الجزائر				المغرب			
	عدد السكان ألف نسمة	نسبة النمو %	مؤشر انتاج الغذاء	نسبة النمو %	عدد السكان ألف نسمة	نسبة النمو %	مؤشر انتاج الغذاء	نسبة النمو %
2000	30824.00	/	66	/	28705.00	/	72	/
2001	30836.00	0.038	70,4	6.66	29170.00	1.61	77,3	7.36
2002	31046.80	0.68	73,9	4.97	29631.00	1.58	83,6	8.15
2003	31600.00	1.78	85,7	15.96	29761.50	0.44	96,3	15.19
2004	32312.00	2.25	94,8	10.61	29892.00	0.43	97	0.7
2005	33156.00	2.61	98.7	4.11	30172.00	0.93	93.2	-3.91
2006	33722.97	1.17	106.5	7.85	30506.00	1.10	109.8	17.83
2007	34400.00	2.00	95.2	-10.64	30841.00	1.09	92.8	-15.54
2008	34800.00	1.16	101.0	6.17	31117.00	0.89	102.5	10.46
2009	35100.00	0.86	122.2	20.94	31513.00	1.27	121.4	18.51
2010	35661.31	1.59	130.3	6.65	31851.00	1.07	125.1	3.01
2011	36414.29	2.11	144.1	10.60	32245.00	1.23	128.4	2.65
2012	37495.00	2.96	149.7	3.87	32597.00	1.09	123.1	-4.10
2013	38297.00	2.13	164.9	10.18	32950.00	1.08	127.8	3.79
2014	39500.00	3.14	142.5	-13.58	33848.00	2.72	131.6	2.97
2015	39963.00	1.17	151.0	5.96	34803.30	2.82	139.0	5.66
2016	40606.00	1.6	151.6	0.41	34947.00	0.41	118.5	-14.76

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر، اعداد مختلفة.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **دليل المستثمر الفلاحي في المغرب**، المغرب، 2018، ص6.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتب السنوية الاحصائية الزراعية العربية، المجلدات من24 إلى 37 للسنوات من 2004 إلى 2017 على التوالي.

نلاحظ أن عدد السكان في البلدين في زيادة مستمرة من جهة، قدرت نسبة نمو السكان في الجزائر بـ 31.73% وفي المغرب 21.74% خلال الفترة (2000-2017)، ومن جهة أخرى نلاحظ أن نسبة النمو في مؤشر انتاج الغذاء متذبذبة بين الزيادة والنقصان في البلدين، وذلك لاعتماد البلدين على الفلاحة المطرية

والظروف المناخية التي تتحكم في الانتاج، مما يؤثر على قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء خاصة من الانتاج المحلي، خاصة في ظل النمو السكاني المستمر وزيادة الطلب على الغذاء.

الفرع الثالث: الاستقرار(استقرار الأمن الغذائي في البلدين)

يقيس هذا المؤشر كفاءة امدادات الغذاء على المستوى القومي هذا من خلال تقويمه لكفاية الامدادات الغذائية على المستوى الوطني وخطر تعطلها، خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية من الخارج خاصة بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية ما يعرضها لخطر تعطل امداداتها الغذائية بسبب الأزمات السياسية (استخدام الغذاء ضدها كسلاح)، الاقتصادية (انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية أو ارتفاع أسعاره) أو المناخية (انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية بسبب الكوارث المناخية أو الطبيعية بشكل عام).[1] يمكن أن نوضح استقرار الأمن الغذائي للجزائر والمغرب من خلال مقارنة نسب التبعية للواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الغذائية من خلال مايلي:

أولا- الميزان التجاري الفلاحي

يعبر الميزان التجاري الفلاحي عن وضعية القطاع الفلاحي، وهو يمكن من توضيح الأداء الاقتصادي لهذا القطاع من خلال مقارنة حجم الصادرات والواردات الفلاحية وإن كان يحقق عجز أو فائض. والجدول الموالي يبين حجم الصادرات والواردات الفلاحية في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم (04-40): تطور الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر والمغرب (2000-2017) الوحدة: مليون دولار

السنوات	الجزائر			المغرب		
	الصادرات الفلاحية	الواردات الفلاحية	الرصيد	الصادرات الفلاحية	الواردات الفلاحية	الرصيد
2000	111	2 592	-2559	695	1 668	-973
2001	151	3 017	-2866	411	1 599	-1188
2002	127	2 951	-2824	854	1 589	-735
2003	135	3 561	-3426	896	1 979	-1083
2004	154	4 773	-4619	896	1 979	-1083
2005	164	3 922	-3827	1 358	2 303	-945
2006	165	4 677	-4512	1 415	2 395	-980
2007	181	6 077	-5896	1 418	3 182	-1764
2008	190	7 031	-6841	1 421	3 770	-2349
2009	209	7 252	-7043	1811	4 233	-2422
2010	134	6 223	-6089	1 962	4 175	-2213
2011	148	6 807	-6659	1 852	5 287	-3435

[1] طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، **الأمن الغذائي إشكالية تقويمية ومؤشرات دالة على حالته في الجزائر**، مرجع سابق، ص5.

2012	314	11 245	-10931	2 101	5 964	-3863
2013	399	11 934	-11535	2 472	5 272	-2800
2014	403	11 798	-11395	2 500	5 214	-2714
2015	407	11 210	-10803	2 570	4 220	-1650
2016	508	11 910	-11402	2 930	4 599	-1669
2017	538	12 032	-11494	3 121	4 720	-1599

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: -صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، اعداد مختلفة.

الشكل رقم (04-14): تطور الصادرات والواردات في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة(2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

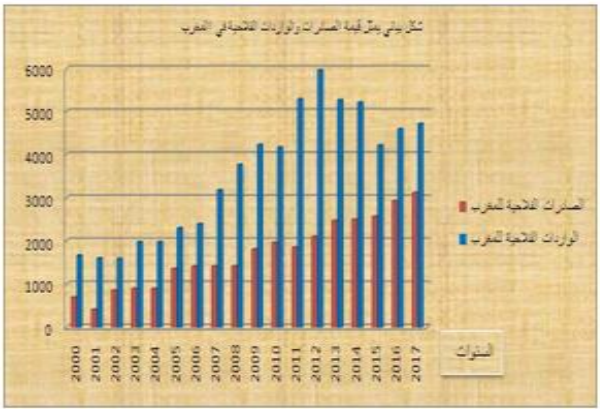

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أن الميزان التجاري الفلاحي في البلدين سجل عجزا في رصيده خلال الفترة (2000-2017)، إلا أن هذا العجز أكثر حدة في الجزائر مقارنة بالمغرب بسبب ضعف مساهمة الصادرات في تغطية وارداتها الضخمة، التي تقدر أكثر من مرتين بالنسبة للمغرب، وتعتبر نسبة تغطية الصادرات الفلاحية للواردات الفلاحية في الجزائر جد ضعيفة حيث بلغت 4.28% سنة 2000، و4.47% سنة 2017، بينما المغرب 41,66% سنة 2000، وتجاوزت نسبة التغطية في المغرب للنصف حيث وصلت إلى 66.12 % سنة 2017.نلاحظ أنه بالرغم من زيادة الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، حيث انتقلت من 111 مليون دولار سنة 2000 إلى 538 مليون دولار سنة 2017. بنسبة نمو قدرت بـ 384.68%، إلا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لم تعرف تطورا وشهدت تغيرا طفيفا، وهذا بسبب ارتفاع الواردات الفلاحية، حيث انتقلت من 2592 مليون دولار سنة 2000 إلى 12032 مليون دولار سنة 2017 بنسبة نمو 364.19%. في حين انتقلت الصادرات الفلاحية المغربية من 695 مليون دولار سنة 2000 إلى 3121 مليون دولار سنة 2017 بنسبة نمو 349.06%، مقارنة بالواردات أين بلغت نسبة النمو 182.97% حيث اتنقلت من 1668 مليون دولار سنة 2000 إلى 4720 مليون دولار سنة 2017. وتفسر الزيادة في قيمة

الواردات خاصة في الجزائر بارتفاع عدد السكان وتحسن مستويات معيشتهم وارتفاع فاتورة استراد السلع الغذائية بسبب ارتفاع الاسعار العالمية مابعد أزمة الغذاء العالمية سنة 2008.

ثانيا-الميزان التجاري الغذائي

تهدد التبعية الغذائية استقرار امدادات الأفراد من الغذاء ومنه أمنهم الغذائي، وذلك من خلال الاعتماد على الواردات لتغطية المتاح من الاستهلاك خاصة إذا كانت الصادرات الغذائية لاتغطي الواردات الغذائية. سنتناول في هذه الفقرة تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017).

1-الواردات الغذائية: لا يزال الانتاج الفلاحي في الجزائر والمغرب قاصرا على تلبية الطلب الغذائي المتزايد، ومازالت الواردات الغذائية تتزايد من سنة لأخرى، ويمثل الجدول تطور الواردات الغذائية بالنسبة للواردات الكلية في البلدين من 2000 إلى 2017:

الجدول رقم(04-41): تطور الواردات الغذائية في الجزائر والمغرب (2000-2017) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	الجزائر			المغرب		
	الواردات غذائية (1)	الواردات كلية (2)	نسبة (1) من (2)	الواردات غذائية (1)	الواردات كلية (2)	نسبة (1) من (2)
2000	2345	9345	25.09	1348.91	11511.4	11.71
2001	2570	9418	27.29	1374.96	11034.0	12.46
2002	3036	11967	25.37	1388.35	11833.3	11.73
2003	3062	12402	24.69	1198.56	14211.9	8.43
2004	3385	17954	18.85	1544.48	17808.1	8.67
2005	3922	20427	19.20	1735.26	20798.4	8.34
2006	3572	20681	17.27	1684.71	23938.7	7.03
2007	5244	27600	19.00	3190.62	31894.3	10.00
2008	7397	37993	19.47	4001.14	42068.6	9.51
2009	6058	39298	15.42	3009.1	32636.4	9.22
2010	5726	38885	14.73	3429.33	35655	9.61
2011	7827	47300	16.55	4737.11	41712	11.35
2012	9023	50376	17.91	4657.25	44946	10.36
2013	9572	54903	17.43	4043.45	48398	8.35
2014	11005	58330	18.87	4751.18	46548	10.20
2015	9329	51646	18.06	3447.36	38121	9.04
2016	8224	46727	17.60	4324.67	41698	10.37
2017	8438	46059	18.32	4145.27	45120	9.18

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي:

- : النقد العربي متوفر على الرابطصندوقhttps: //www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

- Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012, p, p 86,89

الشكل رقم (04-15): تطور الواردات الغذائية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)

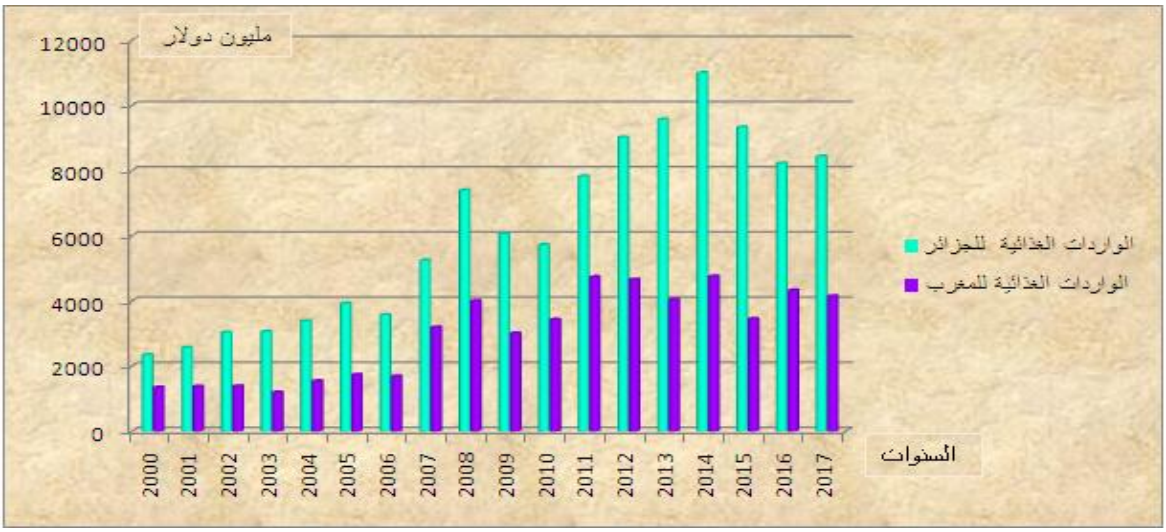

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات من المواد الغذائية في البلدين في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، حيث ارتفعت من 2345 مليون دولار سنة 2000إلى 8438 مليون دولار سنة 2017، أي ارتفعت بحوالي260%، وفي المغرب انتقلت الواردات الغذائية من 1348.91 مليون دولار إلى 4145.27 مليون دولار، أي ارتفعت بـ207.30%، وترجع الزيادة في الواردات الغذائية بالنسبة للبلدين إلى ارتفاع عدد السكان وعجز الانتاج المحلي على تغطية الطلب الاستهلاكي، بسبب الاعتماد الظروف المناخية التي تعرف تقلبات من سنة إلى أخرى (الفلاحة المطرية). ويعزى التراجع الذي عرفته قيمة الواردات الغذائية ابتداء من 2015 إلى التراجع في أسعار السلع الغذائية عالميا بعد الارتفاع الذس شهدته بعد أزمة الغذاء العالمية2008.

وتشكل الواردات الغذائية في الجزائر حوالي20% من الواردات الكلية خلال الفترة (2000-2017) وفي المغرب حوالي 10% من الواردات الكلية خلال نفس الفترة. إلا أننا نلاحظ أن واردات الجزائر الغذائية تقريبا ضعف الواردات الغذائية في المغرب، ويعود ذلك كما تطرقنا سابقا أن الانتاج النباتي والحيواني في المغرب أكبر من الجزائر خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية (الحبوب، البقوليات، السكر، الزيوت والدهون، الحليب ومشتقاته)، مما يجعلها تستورد كميات أقل من الجزائر، بالاضافة إلى ارتفاع عدد السكان في الجزائر مقارنة بالمغرب.

إن معظم واردات المواد الغذائية في الجزائر والمغرب تعتبر من المواد الاستراتيجية (الحبوب، البقوليات، السكر، الزيوت والدهون، الحليب ومشتقاته)، التي لا يمكن الاستغناء عن استهلاكها، وقد عرفت الكميات المستوردة من المواد الغذائية تذبذبا من سنة لأخرى بسبب تذبذب الانتاج الفلاحي الذي يتأثر بالتغيرات المناخية، لكنها تبقى تقريبا في نفس المستوى حيث عرفت الفترة (2000-2017) استيراد الجزائر 65% من الحبوب، 100 %من حاجياتها من السكر، و70% من البقوليات، و90% من الزيوت والدهون، وأكثر من 35% من حاجياتها من

الحليب ومشتقاته. في المقابل وخلال نفس الفترة تستورد المغرب أكثر من 35% من حاجياتها من الحبوب، و50% من السكر، وحوالي 8% من البقوليات، و50% من السكر، و50% من الزيوت والدهون، و20% من الحليب ومشتقاته. مما يجعل نسب التبعية للواردات الغذائية تشكل تهديدا لاستقرار الامدادات الغذائية ومنه استقرار الأمن الغذائي في البلدين، كما تستنزف الواردات الغذائية عملتها الصعبة بشكل كبير، خاصة في الجزائر بسبب ضعف تغطية صادراتها الغذائية لوارداتها الغذائية.

2-**الصادرات الغذائية** :تعتبر الصادرات الغذائية من أهم السبل لتقليص حجم الواردات الغذائية، ولتعرف على الصادرات في المغرب والجزائر نتطرق للجدول التالي :

الجدول رقم(04-42): تطور الصادرات الغذائية في الجزائر والمغرب (2000-2017) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	الجزائر			المغرب		
	الصادرات غذائية (1)	الصادرات كلية (2)	نسبة (1) من (2)	الصادرات غذائية (1)	الصادرات كلية (2)	نسبة (1) من (2)
2000	30	21651	0.14	1586.26	7418.7	21.38
2001	29	18125	0.16	1490.37	7116.7	20.94
2002	40	18182	0.22	1667.99	7838.7	21.27
2003	55	25000	0.22	1856.43	8761.6	21.18
2004	66	32217	0.20	1790.91	9911.7	18.06
2005	95	47500	0.20	2125.23	11197.3	18.97
2006	106	54741	0.19	2361.85	12730.7	18.55
2007	87	87000	0.10	2818.2	15321.9	18.37
2008	119	78590	0.15	3309.13	20094.8	16.46
2009	208	45189	0.46	2927.22	13973	20.94
2010	306	57090	0.54	3008.81	17899	16.80
2011	208	73439	0.28	3431.14	20402	16,81
2012	314	72620	0.43	3219.33	21428	15.02
2013	402	65823	0.61	3912.3	21982	17.79
2014	323	61172	0.53	4157.53	23888	17.40
2015	239	35138	0.68	5779.92	22330	25.88
2016	327	29698	1.10	5418.76	22835	23.73
2017	349	35132	0.99	7202.45	25641	28.08

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، اعداد مختلفة.

- النقد العربي متوفر على الرابطصندوق https: //www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database :
- Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964– 2011**, **statistiques de la balance des paiements 1992– 2011**, juin 2012, p, p 86,89

الشكل رقم (04-16): تطور الصادرات الغذائية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017)

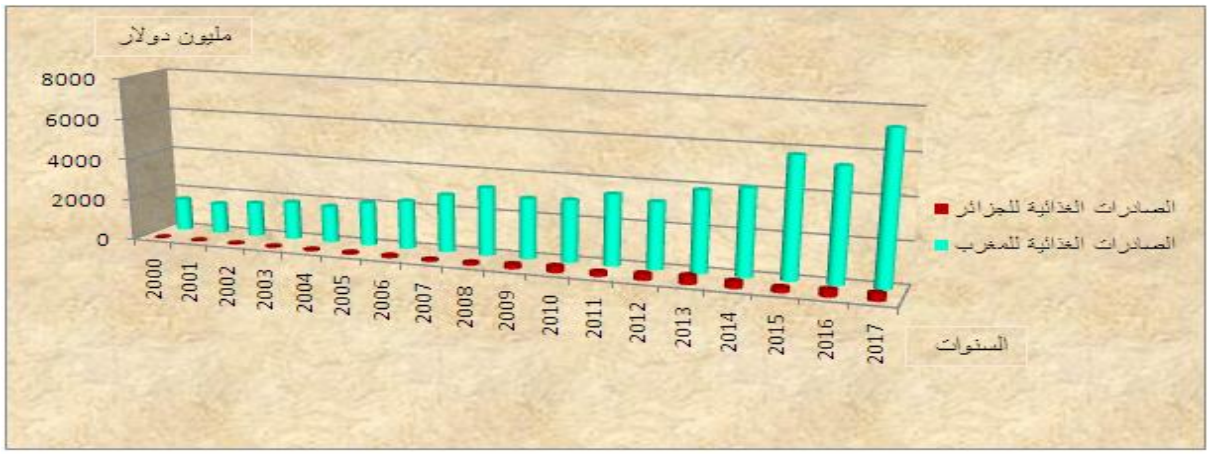

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ التفوق الكبير للمغرب في الصادرات الغذائية مقارنة بالجزائر التي تعرف صادراتها ضعف كبيرا.كما نلاحظ أن قيمة الصادرات من المواد الغذائية في الجزائر قد ارتفعت من 30مليون دولار سنة 2000إلى 349 مليون دولار سنة2017، أي تضاعفت بأكثر من 10مرات، وهو مؤشر ايجابي على تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الغذائية، لكن مقارنة بالصادرات الاجمالية فتبقى ضعيفة جدا ولاتتعدى 0.5% متوسط الفترة (2000-2017)، وفي المغرب ارتفعت الصادرات الغذائية من 1586.26 مليون دولار إلى 7202.45 مليون دولار سنة 2017، تضاعفت بأكثر من 4 مرات، وتمثل حوالي 20% من الصادرات الكلية متوسط الفترة (2000-2017). ويرجع تذبذب في الصادرات الغذائية يعود هذا إلى تذبذب أسعار السلع الغذائية. ويعود التفوق الكبير للصادرات الغذائية في المغرب لأنه يتمتع بامكانيات مؤكدة للانتاج والتصدير بفضل الجهود المبذولة لتحسن جودة الانتاج وتقييمه وتوحيده. بالاضافة إلى اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي التي فتحت المجال لتسويق المنتجات المغربية الغذائية، بالاضافة إلى روسيا. ومع ذلك لوحظت جهود التنويع نحو أمريكا الشمالية وكذلك إفريقيا في السنوات الأخيرة، كما استطاع كذلك من فرض علامة المغرب في الأسواق الدولية بحكم تنوع المنتوج وتعدد المستوردين والاعتراف بميزات الذوق من طرف المستوردين، ويرجع سبب تدني الصادرات الغذائية إلى زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية الأساسية، وغياب اطار مهني للمتعاملين في مجال تصدير المنتجات الفلاحية. وصعوبة دخول بعض الأسواق الدولية كالأسواق الأوروبية، والافتقار لوسائل التبريد والحفض والنقل التي تحافظ على سلامة هذه المنتوجات. بالاضافة إلى غياب سياسة تسويقية فعالة مدعومة من طرف الحكومة تهدف الى تصريف الفائض الذي تعرفه السوق المحلية في بعض المواسم الى الاسواق الدولية، وتوفير مخازن مكيفة للفلاحين من أجل تخزين منتجاتهم في حال الانخفاض الحاد في الأسعار نتيجة زيادة العرض على الطلب وتصريفها في حال استقرار السوق، وهذا ما يساهم في زيادة الكميات المصدرة

وتتمثل أهم الصادرات الغذائية في المغرب في المجموعات السلعية التالية هي الخضر الطازجة المجمدة والمعالجة الطماطم الطازجة، الفواكه الطازجة المجمدة والمعالجة بالاضافة إلى الحوامض ومعلبات الخضر، والأسماك وزيت الزيتون والتمور، بينما تتمثل الصادرات الغذائي في الجزائر في الخضر والفواكه وعلى رأسها التمور حيث تعتبر الجزائر المصدر الثاني للتمور في إفريقيا والمرتبة السادسة عالميا، بالاضافة إلى الحمضيات والكروم.

3-الميزان التجاري الغذائي في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017): فيما يلي تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم (04-43): الميزان التجاري الغذائي في الجزائر والمغرب (2000-2017) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	الجزائر				المغرب			
	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	رصيد الميزان	نسبة التغطية %	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	رصيد الميزان	نسبة التغطية %
2000	30	2345	-2315	0.012	1586.26	1348.91	+237.35	1.17
2001	29	2570	-2541	0.011	1490.37	1374.96	+115.41	1.08
2002	40	3036	-2996	0.013	1667.99	1388.35	+279.64	1.20
2003	55	3062	-3007	0.017	1856.43	1198.56	+657.87	1.54
2004	66	3385	-3319	0.019	1790.91	1544.48	+246.43	1.15
2005	95	3922	-3827	0.024	2125.23	1735.26	+389.97	1.22
2006	106	3572	-3466	0.029	2361.85	1684.71	+677.14	1.40
2007	87	5244	-5157	0.016	2818.2	3190.62	+372.42	0.88
2008	119	7397	-7278	0.016	3309.13	4001.14	-692.01	0.82
2009	208	6058	-5850	0.034	2927.22	3009.1	-81.88	0.97
2010	306	5726	-5420	0.053	3008.81	3429.33	-420.52	0.87
2011	208	7827	-7619	0.026	3431.14	4737.11	-1305.97	0.72
2012	314	9023	-8709	0.034	3219.33	4657.25	-1437.92	0.69
2013	402	9572	-9170	0.041	3912.3	4043.45	-131.15	0.96
2014	323	11005	-10682	0.029	4157.53	4751.18	-593.65	0.87
2015	239	9329	-9090	0.025	5779.92	3447.36	+2332.56	1.67
2016	327	8224	-7897	0.039	5418.76	4324.67	+1094.09	1.25
2017	349	8438	-8089	0.041	7202.45	4145.27	+3057.18	1.73

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة رقم (04-42)والجدول رقم (04-43)

يتضح من الجدول أعلاه أن وضع الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر جد متأزم ويسجل عجز مستمر من سنة لأخرى، حيث لم تتجاوز نسبة تغطية صادراتها الغذائية لوارداتها 2.9 %كمتوسط للفترة (2000-2017)، وبالمقارنة بالمغرب أين سجلت الصادرات الغذائية نسب تغطية عالية فاقت وارداتها، قدرت ب

112.16% في المتوسط الفترة (2000-2017). كما سجل الميزان التجاري الغذائي في المغرب عجزا من سنة 2008 إلى 2014، بسبب أزمة الغذاء العالمية وما صاحبها من ارتفاع أسعار الغذاء عالميا. إلا أنه بدأ في التراجع وسجل الميزان تحسنا ايجابيا بداية من سنة 2015، كما تراجع كذلك العجز في الجزائر لنفس السنة.

4-نصيب الجزائر والمغرب في الفجوة الغذائية **على المستوى المغربي والعربي:** بالرغم من تحسن الانتاج في البلدين خاصة خلال الفترة (2009-2017) مقارنة بالفترة (2000-2008)، التي شهد فيها البلدين مجموعة من البرامج والسياسات بهدف تحسين الانتاج والحد من التبعية الغذائية للخارج.إلا أن البلدين يعريفان فجوة غذائية خاصة في السلع الرئيسية والجدول التالي يبين مساهمة كل من الجزائر والمغرب في الفجوة الغذائية على مستوى المغرب العربي والوطن العربي خلال الفترة (2009-2017).

الجدول رقم (04-44): نسبة مساهمة الجزائر والمغرب في الفجوة الغذائية على مستوى الوطن العربي والمغرب العربي (2009-2017) **الوحدة: نسبة مئوية%**

البلد	الجزائر			المغرب		
السنوات	(2009-2015)	2016	2017	(2009-2015)	2016	2017
المغرب العربي	72.98	73.67	82.13	7.98	11.76	3.45
الوطن العربي	15.45	16.63	18.88	1.69	2.66	0.79

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017، ص81.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية مغاربيا وعربيا مرتفعة جدا. حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الفجوة الغذائية على المستويين المغاربي والعربي، وهي في ارتفاع من سنة إلى أخرى، بسبب النمو السكاني المتزايد وعجز الانتاج المحلي على تغطية الطلب، وسجلت 18.88% كنسبة مساهمة في الفجوة الغذائية العربية و82.13% في الفجوة الغذائية المغربية لسنة 2017، بينما نلاحظ أن نسبة مساهمة المغرب في الفجوة الغذائية العربية والمغربية منخفضة مقارنة بالجزائر وهي في تناقص من سنة إلى أخرى، حيث تساهم المغرب بنسبة 0.79% في الفجوة الغذائية العربية و3.45% في الفجوة الغذائية المغربية.

الفرع الرابع: استخدام الغذاء(الاستفادة من الغذاء)

يشمل استخدام الغذاء الجوانب المتعلقة بتوفر غذاء كمي ونوعي ملائم يستجيب للحاجات التغذوية للأفراد. ويمكن تناول ذلك بالاعتماد على مؤشر تطور عدد ناقصي التغذية، ومؤشر الجوع.ونصيب الفرد من السعرات الحرارية والدهون والبروتين.

أولا- نقص التغذية

يعرف نقص أو قصور التغذية بأنه الحالة التي يكون فيها الاستهلاك الغذائي المعتاد للفرد غير كاف لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية ونشطة وصحية[1]. وترتبط حالات نقص التغذية بالكثير من العوامل التي أثرت على الأوضاع التغذوية مثل ارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار. تزايدت ظاهرة الجوع ونقص التغذية نتيجة للتدهور البيئي وانتشار موجات الجفاف وزيادة التصحر. كما يرتبط انتشار نقص التغذية بشكل رئيس بتدني القدرة الشرائية للفرد في الحصول على وجبة غذائية تلبي حاجاته الغذائية المتوسطة وحتى الدنيا بالنسبة للفقراء. والجدول التالي يبين تطور نسبة الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية إلى اجمالي سكان في الجزائر والمغرب خلال الفترة (1990-2017)

الجدول رقم (04-45): تطور نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى اجمالي سكان في الجزائر والمغرب (1990-2017) **الوحدة: %**

الفترة / الدولة	1990-1992	2000-2002	2005-2007	2008-2010	2011-2013	2014-2016	2017
الجزائر	7.7	8.4	6.8	5.6	2.4	4.6	4.6
المغرب	7.1	6.6	5.5	5.2	5	3.5	3.5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، 2015، 2017
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017.

- **الشكل البياني رقم (04-17): تطور عدد ناقصي التغذية إلى اجمالي سكان في الجزائر والمغرب خلال الفترة (1990-2017)** **الوحدة: %**

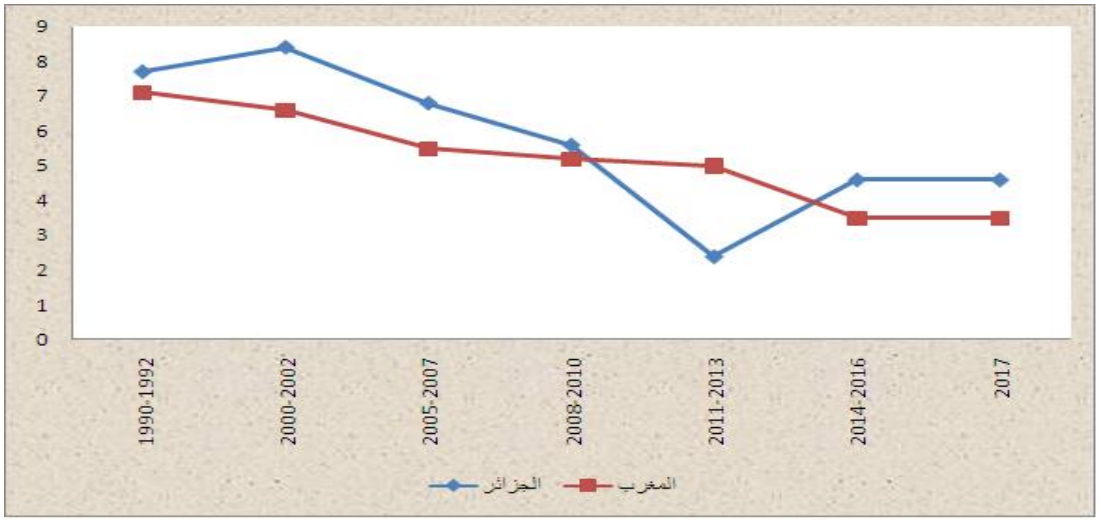

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، 2017، ص95

نلاحظ من الجدول والشكل البياني عدد ناقصي التغذية من اجمالي عدد السكان في الجزائر عرف ارتفاعا 7.7% كمتوسط للفترة (1990-1992) ليصل لأعلى مستوياته 8.4% خلال الفترة (2000-2002)، ويفسر ذلك بارتفاع أسعار الغذاء وضعف الانتاج بسبب الظروف الأمنية خلال سنوات التسعينيات، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض مع بداية الألفية الثالثة بسبب تحسن الوضع الأمني وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من 2005، ووصلت إلى 2.4% خلال الفترة (2011-2013)، لترتفع مجددا خلال الفترة (2014-2017) إلى 4.6%، ويعود ذلك ضعف المستوى المعيشي الغذائي الناتج عن انخفاض الاستثمارات الفلاحية بسبب تراجع اسعار المحروقات بداية من 2014.وبالمقارنة مع المغرب نلاحظ أن نسبة ناقصي التغذية خلال الفترة (1990-1992) قدرت بـ7.1%، إلا أنها بدأت في التراجع لتصل إلى 5 %متوسط الفترة (2011-2013) ثم إلى 3.5% متوسط الفترة (2014-2017) وهي أقل مقارنة بالجزائر (4.6%) وذلك لأن المستوى المعيشي الغذائي عرف تحسنا، وهذا بفضل الانجازات المحققة لمخطط المغرب الأخضر.

ثانيا– مؤشر الجوع

هو مؤشر مركب تم تحديد درجاته باستخدام ثلاثة معايير هي ناقص التغذية، ونسبة السكان ناقصي الوزن دون سن الخامسة، ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويتكون المؤشر من ست درجات تعرف بمستوى الجوع وهي: منخفض (4.9 أو أقل)، متوسط (5-9.9)، خطير (10-19.9)، مقلق (20-29.9)، ومقلق للغاية 30أو أكثر.[1]

من خلال ماسبق فإن مؤشر الجوع منخفض في البلدين، وأخذ في التراجع ليأخذ القيمة اقل من 5 في كل من الجزائر، والمغرب والجدول التالي يبين تطور مؤشر الجوع في الجزائر والمغرب خلال الفترة (1990-2014)

الجدول رقم (04-46): تطور مؤشر الجوع في الجزائر والمغرب (1990-2014) **الوحدة: (0-100)**

الفترة / الدولة	1990	2010	2011	2012	2014
الجزائر	6.4	<5	<5	<5	<5
المغرب	7.7	6	<5	<5	<5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، 2017، ص76
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014.

[1] المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، **مؤشر الجوع العالمي**، 2014.

من الجدول نلاحظ أن مؤشر الجوع في المغرب عرف تراجعا من 7.7 نقطة سنة1990 لأقل من 5 نقطة ابتداء من 2011، وفي الجزائر هو الآخر تراجع إلى أقل من 5 نقطة، ويرجع ذلك لتحسن المستوى المعيشي الغذائي في البلدين.

ثالثا- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والدهون والبروتين: إن مقدار مايحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية والدهون والبروتين، يعكس قدرا كبيرا من قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي للسكان وبنوعية جيدة، وكلما ارتفع مقدارها على المعدل العام الذي يتراوح في الأغلب بين (2500-3000) سعرة حرارية /اليوم[1]، والجدول التالي يبين متوسط نصيب الفرد من السعرارات الحرارية والدهون والبروتين في الجزاءر والمغرب خلال الفترة 2010-2014

الجدول رقم (04-47): متوسط نصيب الفرد من الطاقة والدهون والبروتين في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	الجزائر			المغرب		
	السعرات الحرارية كيلوكالوري/اليوم	الدهون غرام/اليوم	البروتين غرام/اليوم	السعرات الحرارية كيلوكالوري/اليوم	الدهون غرام/اليوم	البروتين غرام/اليوم
2010	3270	73	84	3244	74	88
2011	3362	75.9	86.5	3133.2	72.3	85.1
2012	3276.6	71.2	8.6	3175.9	63	73.7
2013	3270	60	79	3244	74	88
2014	3296	76.6	92	3334	65.2	95.6

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، اعداد مختلفة

من خلال الجدول يتراوح معدل السعرارات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في الجزائر والمغرب بين 3133.2 سعرة حرارية /اليوم كحد أدنى في المغرب سنة 2011 و3362 سعرة حرارية/اليوم كحد أقصى في الجزائر سنة 2011، وهي بذلك أعلى من المعدل المشار إليه سابقا. وبالمقارنة بين الجزائر والمغرب نجد أن نصيب الفرد من السعرات الحرارية متقارب، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الجزائر 3294.92 سعرة حرارية/اليوم، وفي المغرب 3226.22 سعرة حرارية/اليوم خلال الفترة (2010-2011).وبالاشارة إلى نصيب الفرد من الدهون والبروتين تبدو المستويات متقاربة في البلدين. إلا أن الأنماط الغذائية والعادات السائدة في اعداد وتناول الطعام تؤثر على هذه المستويات وكذلك طبيعة المجتمعات، فعادة يختلف نمط استهلاك الغذاء في المناطق

[1] حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، **الأمن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية**، مجلة أوروك، العدد الثالث، المجلد 10، 2017، ص 453.

الحضرية عنه في المناطق الريفية لعدة عوامل كالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي ونوع الأغذية المتوفرة، بالاضافة إلى اعتماد المجتمعات الريفية على الفلاحة أو الرعي كمصدر أساس للدخل. كما يحدد الموقع الجغرافي للمنطقة نمط استهلاك الغذاء فيها، فالدول المطلة على البحار غالبا ما يتناول سكانها المنتجات البحرية، في حين تعتمد المناطق التي لا تطل على البحار على المنتجات الحيوانية.

المبحث الثالث: تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب والحلول المقترحة

يواجه القطاع الفلاحي العديد من العراقيل، منها ماله صلة بالظروف الطبيعة وخاصة مها المناخية إذ يتميز المناخ في المغرب والجزائر بسيادة المناخ المتوسطي في الشمال، في حين المناخ لصحراوي يشمل معظم التساقطات التي تتناقص كلما اتجهنا نحو الشرق والجنوب، كما أنها تميز بعدم الانتظام لا في الزمان ولا في المكان مما يؤثر سلبا خاصة على الفلاحة البورية.

المطلب الأول: عوائق تطوير التنمية الفلاحية في الجزائر والمغرب

رغم الاجراءات المتخذة لاعطاء القطاع الفلاحي المكانة اللائقة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالمشاكل التي يتخبط فيها حالت دون النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي، وعدم تأهيليه وتنميته وجعله يساهم بفاعلية في الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي. وتتمثل أهم مشاكل القطاع الفلاحي فيما يلي

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية

عدم الاستغلال الأمثل لهذين الموردين انعكس سلبا على الانتاج والانتاجية وأصبحت عائقا أمام تطور الفلاحة:

أولا– مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية: وتتمثل في التغيرات التي تحدث للأراضي الفلاحية وتؤثر على قدرتها واستدامة عطائها[1]. حيث تقدر الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر بحوالي 43771755 هكتار، ولا تستغل منها إلا .8536468 هكتار، وتمثل 19.5% من المساحة الفلاحية الكلية، بينما في المغرب تقدر الأراضي الصالحة للفلاحة 39265400هكتار وتقدر المساحة المستغلة 8700000هكتار أي حوالي 22% من المساحة الصالحة للفلاحة.ومع توسع النشاط العمراني بطريقة عشوائية على حساب الأراضي لمختلف الأغراض أدى إلى تراجع وتآكل الأراضي الفلاحية؛[2]

ثانيا– المعوقات الطبيعية البنائية: هي المتضمنة أصلا مجال العمل الفلاحي وهي المعوقات المناخية، وتشكل التربة والماء والمناخ والغطاء النباتي والطبوغرافيا والجيولوجيا القاعدة الأساسية للموارد الأرضية. [3]ويعد التصحر من أخطر المشكلات التي تواجه الموارد الأرضية في العالم وينشأ نتيجة لتناقص كميات الأمطار في السنوات التي يتعاقب فيها الجفاف، وفقر الغطاء النباتي الذي يقلل من التبخر وبالتالي يقلل من هطول الأمطار كما أنه يعرض التربة إلى الانجراف ويقلل من خصوبتها، وانجراف التربة وتعريتها وتآكلها بفعل الرياح والسيول ونقلها من مواضعها إلى مواضع أخرى، وزحف الكثبان الرملية وطمرها للأراضي المنتجة المجاورة، كما أن الرياح المحملة بالرمال كثيرا ما

---

[1] فاتح حركاتي، **الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**، الطبعة الأولى، مؤسسة عالم الرياضة للنشر، الاسكندرية، 2015، ص ص195-197.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية**"، الخرطوم، جمهورية السودان، ديسمبر، 2007، ص45.

[3] ناصر عبييد ناصر، " **واقع الأمن الغذائي وأفاق تطوره** "مجلة جامعة دمشق، المجلد 14، العدد 2، 1998، ص 163

يترتب عليها أضرار كبيرة بالزراعات، كما تؤثر على صحة الحيوان والإنسان.[1] كما تعاني الموارد الأرضية من ظاهرة التملح وهي ارتفاع ملوحة التربة في الأراضي المروية ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المناخ الحار صيفا، ونتيجة لارتفاع مستوى ماء الأراضي وتركز الأملاح في سطح التربة، مما يؤدي إلى انخفاض مردود وحدة المساحة وتقلص الرقعة الفلاحية، ويغطي التصحر مساحة معتبرة من أرض الجزائر ما بين 70% و90% من المساحة الكلية للبلاد، وفي المغرب يغطي التصحر ما بين 50%و70% من المساحة الكلية.[2]ويهدد الانجراف المائي في المغرب12.5مليون هكتار من الأراضي الفلاحية والمراعي ويقدر حجم التربة المنقولة بحوالي 2000 طن/سنويا/كم2، كما تهدد الكثبان الرملية نحو 200 ألف هكتار في إقليم وزارات بالمغرب.[3] كذلك المشاكل التي يكون الإنسان المتسبب الرئيسي فيها منها (ازالة الغطاء النباتي، الرعي الجائر، التعرية، التبوير، التوسع العمراني والصناعي)؛

ثالثا- مشكل تنظيم العقار الفلاحي: حيث لا يمكن أبدا معالجة مشكلة الأمن الغذائي في أي بلد، ووضع سياسات ومخططات للتنمية الفلاحية في ظل مشكلة العقار الفلاحي الذي يعتبر أولوية للنهوض بالقطاع الفلاحي، حيث يعتبر غياب حقوق الحيازة والملكية مثبطا رئيسيا للإستثمارات الفلاحية وكذا تسهيل عملية التمويل.يواجه تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر جملة من العوائق والصعوبات وعلى رأس هذه المشاكل إشكالية تنظيم العقار الفلاحي بالرغم من أن الجزائر تملك إمكانيات كبيرة من العقار الفلاحي الذي يتميز بالتنوع والتموقع. وترجع جذور المشكل العقاري في الجزائر إلى فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، ومن بداية الاستقلال إلى يومنا هذا عرف العقار الفلاحي عدة أنماط من المزارع المسيرة ذاتيا، وبعد هذه المرحلة أصبح لدينا ثلاثة أنماط لتسيير العقار الفلاحي وهي :تعاونيات التسيير الذاتي، وتعاونيات الثورة الزراعية، والقطاع الخاص. وبموجب القانون87 - 19 المؤرخ في 1987/12/8 تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية. ولكن لوحظ اخلالا كبيرا بأحكام هذا القانون نتيجة لوضعية المستغلين المتميزة بعدم الاستقرار، ومن هذه الاخلالات التي أثرت على العقار الفلاحي ومن ثمّ على الاستثمار الفلاحي، منها:

الأراضي المهملة والبناءات غير المستغلة أو التي حُوِّلت إلى نشاط غير فلاحي؛

- المشاكل الداخلية بين أعضاء المستثمرة، والتي أدّت إلى تقسيمها أو كرائها؛
- تحويل الأراضي الخصبة إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير؛

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسات شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**"، الخرطوم، جمهورية السودان، ديسمبر، 2009، ص 117.

[2] محمود جميل الجندي، **أثر التوجيه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي- التصحر نموذجا"-**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 418، ديسمبر، 2013، ص 62.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسات شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**"، **مرجع سابق**، ص 118.

- غياب الادارة في الميدان وتراكم القضايا أمام المحاكم من أجل ابقاء حق الإستفادة أو الإيجارات التي أقدم أعضاء المستثمرة على إبرامها مع الخواص الذين يملكون أموالا من أجل تطوير الأرض، وظهور منازعات من أجل التعويض. تم إلغاء القانون السابق19/87 بموجب القانون رقم10 /03 المؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الدولة الخاصة، بحيث يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد.[1]

توزيع الحيازات في الجزائر يغلب عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التحول إلى الطاقات الانتاجية الواسعة، ومن جهتها تعاني المزارع الجماعية والكبيرة من قطاع الدولة والتي تشكل وحدات انتاجية كبرى تبعات مشاكل الادارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما يؤدي إلى ضعف انتاجيتها حتى وإن كانت تتوفر على تجهيزات فنية وتقنية عالية.[2]

وتتسم وضعية النظام العقار الفلاحي في المغرب بوجود بعض الأنظمة التي تقف حجر عثرة أمام الاستغلال الفلاحي للأراضي بشكل مكثف حيث تنقسم الأراضي من حيث نظامها العقاري إلى:

- **أراضي الملك الخاص**: تمثل 75%، هي في أفراد لهم حق التصرف والانتفاع بها؛
- **أرضي الجموع**: هي في ملك الجماعة أو القبلية وتمثل 18%، ويوجد هذا النظام بكثرة في المغرب الشرقي وحوض ملوية وغرب الريف، ما يعيق الاستثمار بهذه المناطق، فالفلاح لا يمكن أن يطور أو يجهز أرضا ليست في ملكه الخاص؛
- **أرضي الدولة**: هي أرضي لا مالك لها، تتكون في الغالب من الغابات والأراضي المسترجعة بعد الاستغلال، وتمثل3%، وقد قامت الدولة بتوزيع جزء منها على صغار الفلاحين، بينما يتم تسيير الجزء المتبقي من طرف شركات عمومية؛
- **أرضي الكيش** تنازلت عنها الدول لبعض القبائل مقابل الخدمة العسكرية؛
- **أرضي الأحباس**: هي أراضي تم منحها من طرف بعض الأشخاص لفائدة بعض الأعمال الخيرية أو الدينية. إن المعيقات العقارية المتسمة بالتوزيع غير العادل للأراضي، وتواجد الأنظمة المعرقلة للاستغلال

[1] زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائر وأهم الخيارات الممكنة لتطويره**، مجلة أبحاث إقتصادية وتجارية، العدد العاشر، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص ص 146-150.

[2] فاتح حركاتي، **مرجع سابق**، ص 195.

والحجم الصغير للأغلبية الساحقة من الاستغلاليات، نتج عنها زيادة عدد الفلاحين الصغار الذين يعلمون في ظروف قاسية لانتاج ما يسد بعض حاجياتهم فقط.

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية

يعتبر الجفاف من أهم المعوقات الطبيعية التي تواجه الفلاحة في الجزائر والمغرب، حيث تعاني كل منها من محدودية الموارد المائية، بسبب تأثيرات المناخ وضعف التساقطات وتفاوت مقاديرها من سنة لأخرى، وتتسم كفاءة استخدامها بالانخفاض، والافراط في استغلال المياه السطحية والجوفية وضعف تثمينها، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة المياه المستهلكة على حساب الأجيال القادمة، وقد ركزت السياسات على ادارة عرض الموارد المائية دون توجيه إهتمام مماثل لجانب الطلب عليها، مما نتج عنه انخفاض في كفاءة استخدام المياه، ونتج عن اهمال ترشيد الطلب إلى اهدار جزء كبير مما أضافته سياسة ادارة العرض إلى الموارد المائية.[1] وبالطبع سيكون لندرة المياه إلى جانب التسيير المنعدم الفعالية انعكاسات سلبية على التنمية الفلاحية المستدامة؛

الفرع الثالث: مشاكل ومعوقات تكنولوجية: وتتعلق بـ:

- مستلزمات الانتاج ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة وتتمثل في المعدات اللازمة من العتاد الفلاحي والبذور المحسنة والأسمدة والمبيدات.....الخ؛
- مشاكل الارشاد والبحث الفلاحي: يعتبر الارشاد الفلاحي بمثابة حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية المصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعين، فتتخذ مؤسسات الارشاد على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وتحديد المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب اللازمة للتعامل معها، وتتعلق أهم مشاكل الارشاد والبحث الفلاحي فيمايلي: [2]
- ضعف حلقات الربط أو انعدامها بين مؤسسات الارشاد والبحوث الزراعية ؛
- غياب الربط بين الارشاد الفلاحي وأجهزة البحث العلمي سواء في وزارة الفلاحة أومعاهد ومراكز الفلاحة من ناحية أخرى؛
- تدني مستوى البحث الفلاحي، حيث أن عدد الباحثين في القطاع الفلاحي قليل جدا مقارنة بالتعداد العام للباحثين في الجزائر ونسبة تمويله ضئيلة. عدم الاستقرار لادارة المعهد الوطني للبحث الزراعي تعد من أهم الأسباب في تفسير غياب سياسة واضحة للبحث المستقر والمستمر الذي يلعب دور المحفز للتنمية الفلاحية المستدامة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسات شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**"، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] فاتح حركاتي، **مرجع سابق**، ص202.

الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية: تتمثل في:

- ضعف العمالة الفلاحية بسبب انعدام الحوافز وانخفاض الانتاجية والدخل، حيث تتراوح العمالة الفلاحية 38% في المغرب و10.1% في الجزائر، بالنسبة لانتاجية العامل الفلاحي فيما بين الدول العربية، فهي منخفضة في معظمها إذ تتراوح في كل من المغرب والجزائر، ما بين 3077 دولار و7141 دولار.[1] ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة الفلاحة المطرية حيث تذبذب كميات الانتاج وانخفاض معدلاته نظرا لتحكم العوامل المناخية في ذلك، اضافة للسياسات الفلاحية الاستثمارية، ووفرة مدخلات الانتاج الفلاحي الحديث في أوساط الفلاحين؛
- نقص العمالة الفلاحية المدربة التي عادة ماتكون احدى أولويات لأي مشروع استثماري؛
- الهجرة الريفية بسبب انخفاض المستوى المعيشي في الفلاحة والريف وهذا مايجعل السكان ينتقلون إلى المدينة هربا من قساوة الحياة في الريف بالاضافة إلى اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية
- ضعف البرامج التدريبية التي لاتوفر التكوين اللازم بالنسبة للاطارات المتكونة لأن غالبا ماتكون غير معدة لمعالجة المشاكل العملية المعاشة واقعيا؛

مشاكل التسويق

- يعاني التسويق من تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق وعدم توافر الحد الأدنى في الشروط الفنية ونقص كبير في الخدمات التسويقية خاصة في الجزائر، هناك خلل واضح بين جهود تنمية الانتاج الفلاحي من جانب، وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الانتاج من جانب آخر، اذ تم الاهتمام بتنمية الانتاج دون أن يصاحب ذلك ضخ استثمارات ملائمة لتطوير تسويق وتصنيع هذا الانتاج، مما ينطوي على اهدار جزء كبير من الانتاج الفلاحي، وبالتالي تقليص الأثر التنموي لاستثمارات في هذا القطاع الانتاجي.[2]
- المشاكل الفنية: مازالت الجزائر بعيدة عن المستوى الفني المطلوب في الاعداد للتصدير، والافتقاد إلى أصول التقييد بالمواصفات الخاصة بالتصدير، في حين نجد أن المغرب عرفت تطورا ملحوظا في مجال التصدير؛
- مشاكل الخدمات التجارية: إن الخدمات التجارية كالنقل والتخزين والاتصالات والإعلام والمعلومات التجارية على الأسواق واحتياجاتها والأسعار؛
- ضعف التسيير الإداري للفلاحة؛

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "**قطاع الزراعة والمياه**"، 2017، ص 58.

[2] جمال صيام، محمد رضا حسن، **الدراسة القومية الشاملة حول توثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، المنظمة العربية للتنمية، الخرطوم، 2012

- ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل الفلاحة بسبب قلة المخصصات الاستثمارية التمولية المتاحة للقطاع الفلاحي وضعف الاستثمار الفلاحي الخاص والأجنبي؛
- ضعف الصناعات الغذائية بسبب غياب التكامل الزراعي والصناعي؛
- ضعف التنظيم والتأطير: يتميز القطاع بتنظيم معقد مع غياب شبه تام للتنظيمات التي تجمع المنتج والمصنع والمسوق، كما نلمس ضعف مساهمة الأبناك في تمثيل المشاريع الفلاحية، كما أن استغلال الأراضي يتم بشكل تقليدي مع اعتماد أنظمة غير ملائمة للتأطير.[1]

الفرع الخامس: مشاكل ومعوقات سياسية وإقتصادية

يعتبر المناخ السياسي السائد ذو تأثير مباشر وقوي على ترقية التنمية الفلاحية واستدامتها، فقد أثرت الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في التسعينات وبداية الألفية على الأداء العام للسياسات الفلاحية، كما ترتب عن التحول الجذري في طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان سائد منذ الاستقلال بروز مشاكل بعضها تنظيمية وبعضها تسييرية مست تكلفة السلع والمواد ومستلزمات القطاع نتيجة للتحرر الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية المتكاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب

إن مشكلة العجز الغذائي في البلدان النامية لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية[2] ،وإنما الاعتماد على الذات، فلقد آن الأوان لمواجهة المشكلة وتحديها، ولا يكون ذلك إلا بوضع وتنفيذ استراتيجية محكمة ترتكز في بنائها على:

الفرع الأول: الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي ومن ثم، فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الانتاج.[3]على الرغم من كثرة الضوابط الطبيعية للانتاج الفلاحي (والتي تفرض قيودا وحدودا عليه)، فإن الموارد البشرية التي تتمثل في الإنسان ذاته كمنتج ومستهلك تمثل مقوما آخراً هاما من مقومات الانتاج الفلاحي.فكما يقوم الانسان بتشكيل جميع الموارد والانتفاع بها، فإنه قد يقوم أيضا بتدميرها أو تخريبها عندما يستغلها بطريقة غير رشيدة. ولا تتمثل أهمية العامل البشري في بلد ما بكثرة عدده فقط، وإنَّما أيضا بحجم ما ينتجه من طيبات الحياة وما يستهلكه من موارد وبقدرته على اكتساب المهارات ومكانته بالنسبة للتقدم العلمي والتقني.

---

[1] فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص ص 204-209.

[2] مزلف سعاد، شليحي الطاهر، **نحو استراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 33، المجلد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جانفي 2018، ص 10.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2016، ص 1.

الفرع الثاني: دور البحث العلمي في تحقيق الأمن الغذائي[1]

ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الفلاحي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر والمغرب كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحضى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الفلاحية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار، يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية يعتمد عليها، لايجاد الطرق الفعالة والكفيلة بـ: [2]

- زيادة الانتاج الغذائي على نحو مستدام؛
- ضمان الامداد بأغذية صحية، مغذية، متاحة وبأسعار معقولة؛
- انتاج الغذاء على أقل المساحات وباستعمال أقل للمياه، الطاقة وغيرها من المدخلات؛
- الانتاج بأقل ضرر ممكن على البيئة.

أولا –إسهامات البحث العلمي :وتتمثل إسهامات البحث العلمي في المجالات الرئيسية التالية :

1- **تحسين الانتاج النباتي**: وذلك بتعزيز الانتاجية، مكافحة الآفات، والأمراض، والأعشاب الضارة، ودعم الاستخدام الفعال للمبيدات ومقاومة العوامل البيئية المجهدة من جفاف وملوحة وغيرها والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتطوير محاصيل تتكيف مع البيئات المستقبلية على ضوء التغيرات المناخية المرتقبة؛

2- **تحسين الثروة الحيوانية وانتاج الأسماك**: تعاني الثروة الحيوانية من عدة مشاكل تحول دون زيادة الانتاج ومنها نقص التغذية الكافية والمستديمة على مدار السنة والتربية على أسس علمية واقتصادية مدروسة، بالاضافة إلى محدودية الرعاية الصحية ونقص الكوادر الفنية اللازمة، ويمكن الحد من هذه المشاكل بتعزيز البحوث حول الصحة الحيوانية والتحسين الوراثي للسلالات، ومكافحة الأمراض المتوطنة، وكذا تطوير مصادر مستدامة لتغذية الحيوانات والأسماك المستزرعة؛

3- **تطوير الطرق الفلاحية**: وتشمل أساسا الحفاظ على بنية وخصوبة التربة والتقليل من المدخلات، بما ذلك الطاقة والأسمدة والمياه..إلخ؛

4- **جودة الأغذية وسلامتها**: وذلك بتحسين نوعية الأغذية وخلوها من العوامل الممرضة وكذا طرق التصنيع، والتعبئة والتخزين باستخدام قدر أقل من الطاقة.

[1] علة مراد، **مرجع سابق**، ص ص12-13

[2] نفس المرجع، ص13.

ثانيا- أولويات البحث العلمي: [1] أما عن الأولويات التي يمكن تبنيها في مجال البحث ذات الصلة بالأمن الغذائي فتتمثل في :

- العمل على انشاء برامج وطنية للبحث العلمي في مجال الأمن الغذائي، وذلك بإشراك ممثلين عن كل الفئات ذات الصلة، والعاملين في الجامعات ومعاهد البحوث والقطاعات الصناعية، والحكومة وكذا المؤسسات الممولة سواء الخاصة أو العامة، وتحديد البحوث ذات الأولوية، وكذا سبل وآجال تحقيقها؛
- تعزيز القدرة الوطنية من خلال انشاء وتجهيز المرافق الضرورية من مراكز بحث وبنوك الجينات..إلخ؛
- معالجة مشكلة نقص الكفاءات في مجالات الخبرة البحثية المتخصصة ذات الصلة بالأمن الغذائي؛
- بناء شراكات إقليمية ودولية والتمويل المشترك للبحوث ذات الصلة بالأمن الغذائي؛
- تبني أنجع السبل لتثمين نتائج البحوث وتوجهاتها إلى الواقع العملي وكذا توجيه البحث الأكاديمي ليتماشى مع احتياجات المستخدمين.

الفرع الثالث: تبني استراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة

إن أي استراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لا بد وأن تتخذ من التنمية الفلاحية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي، وإيجاد حل جذر ودائم لها.

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الفلاحية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في البلدين، هذا ما يجعل الخيارا الاستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستدامة. وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا بتحقيق الأهداف التالية:

- زيادة الانتاج الفلاحي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية؛
- تحسين أداء وفعالية القطاع الفلاحي ورفع الانتاجية الفلاحية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الفلاحية، والعمل على إتباع سياسة دعم مستلزمات الانتاج الفلاحي كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمعدات الفلاحية وغيرها، لأن تحرير أسعار هذه المستلزمات ورفع الدعم عنها سيكون سبب في رفع أسعارها وهذا سيساهم في زيادة الأعباء المالية على الفلاحين وبالتالي عدم قدرتهم على شراء الكميات الكافية من المواد الضرورية للتوسع في الانتاج الفلاحي ؛
- إتباع سياسة حماية المحاصيل المنتجه محليا من خلال فرض رسوم وضرائب على المحاصيل والمنتجات الغذائية المستوردة، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية والمغربية، وتمكين الانتاج الوطني من الاحلال محل الواردات الفلاحية التي تنهك الميزان التجاري؛

[1] علة مراد، **مرجع سابق**، ص13.

- إن التنمية الفلاحية المستدامة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأ نّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الفلاحي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الفلاحي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الفلاحية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الفلاحية العربية.[1]

الفرع الرابع: التنمية المستدامة للموارد المائية

تحقيق المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي، يتطلب زيادة مستمرة في موارد المياه وتحقيق الاستخدام الكفء والأمثل لها، وترشيد استخدام المياه في كافة المجالات وعلى رأسها الفلاحة، وترتكز التنمية المستدامة لموارد المياه على عدة أسس هي:

أولا– تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الأمطار :ويتم ذلك بالتوسع في اقامة السدود والخزانات؛

ثانيا– ترشيد استخدام مصادر المياه الجوفية وتطوير الاستثمار فيها وحفر الآبار :ويتضمن ذلك الاستغلال الأمثل لها في الفلاحة دون استنزاف، والمحافظة عليها من التلوث وتغذية الطبقات الحاملة للمياه الجوفية ورفع مستوى المياه في الآبار؛

ثالثا– التوسع في معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي والفلاحي والصناعي :وهي تعتبر مصدرًا من مصادر المياه للأغراض الفلاحية والصناعية وفي النظافة وغيرها؛

رابعا– زيادة الطاقة الانتاجية لمياه التحلية: فالأمن المائي يتطلب تأمين العرض الكافي من المياه لمواجهة احتياجات الاستهلاك منها؛

خامسا– تقليل الفاقد من المياه ومنع تسربها خلال عمليات التوزيع: ويعتمد ذلك على رفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه وتطويرها وصيانتها وتجديدها بشكل دائم؛

سادسا– ترشيد استهلاك المياه في الفلاحة والمجالات الأخرى: فمعالجة الفجوة المائية بين العرض والطلب لا يتم فقط من خلال زيادة العرض ومصادر المياه، وإنما أيضا من خلال ترشيد الاستهلاك، ومن الضروري ترشيد استهلاك المياه في قطاع الفلاحة وهو أكثر القطاعات استهلاكا للمياه، وهذا يتم من خلال التطوير الدائم لأساليب الري واستخدام أحدث التقنيات وتطوير هيكل الانتاج الفلاحي بالتركيز على انتاج المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية التي يقل معدل استهلاكها للمياه .ومما يفيد في ترشيد الاستهلاك من المياه وضع تسعيرة ملائمة للمياه واعتبارها موردًا اقتصاديًا.[2]

[1] رزيقة غراب، **مرجع سابق**، ص.5

[2] تواتي بن علي فاطمة، **العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العملية لحلها**، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص ص11-12

الفرع الخامس:ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي الفلاحي العربي

من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي العربي ما يعرف بالتوزيع غير المتكافئ للموارد الفلاحية والمالية العربية، فبعض الدول العربية تتوفر على موارد مالية إلا أن أراضيها الصالحة للفلاحة نادرة بينما تحظى أقطار أخرى بوفرة الأراضي الصالحة للفلاحة إلا أنها لا تتوفر على الموارد المالية الكفيلة باستغلال تلك الأراضي. لا يمكن للأهداف الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق ايجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الفلاحي العربي في المجالات التالية: [1]

أولا- الاستغلال الأمثل للموارد الفلاحية والمائية والبشرية والمالية المتاحة: عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط العمل العربي المشترك خاصّة في الميدان الفلاحي وخلق سوق عربية مشتركة. إن تنشيط العمل العربي المشترك في الميدان الفلاحي يمكن أن يتحقق من خلال :

- وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الفلاحية على المستوى القومي؛
- وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الفلاحية على المستوى القومي وتصنيفها وتتبع خصائصها؛
- اقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها زمانيا ومكانيا على المستويين القطري والقومي؛
- اقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الفلاحي، والنظر مثلا في اقامة بنك عربي للمعلومات الفلاحية وانشاء معهد عربي للتقانة الحيوية وهندسة الجينات؛
- تفعيل التكامل والتعاون المالي بوضع وتنفيذ وتطور الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الانتاج بين الأقطار العربية وكذلك تسهيل وتشجيع انتقال العمالة وفق الأسس مدروسة وتشجيع وانتقال واستثمار وحماية رؤوس الأموال العربية؛
- وضع وتنفيذ مشروعات لاقامة أو لتقوية واستكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الفلاحية؛
- رفع معدات الاكتفاء الذاتي خاصة من السلع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب، السكر، الزيوت لتخفيض حجم الاستيراد وتعزيز الوضع المالي؛
- الانتاج حسب مبدأ الميزة النسبية لتجنب هدر الموارد الاقتصادية والبشرية؛
- مواجهة تزايد أعباء الديون الخارجية والتي أصبحت عائقا للتنمية الاقتصادية؛
- مواجهة التكتلات الكبرى وبالأخص الاتحاد الأوربي باعتباره المورد الرئيسي للدول العربية والمعروف بوضعه لمواصفات مشددة تتعلق بالجودة والمعايير الصحية بالنسبة للسلع الفلاحية..الخ؛

[1] علة مراد، **مرجع سابق**، ص14.

- التخفيف من حدة البطالة بتشجيع الهجرة بين الدول الفائض من الأيدي العاملة إلى دول العجز؛
- نقل وتوطين التقنيات الحديثة وتحسين القوة التكنولوجية من خلال تبادل الخبرات والتجارب ونتائج البحوث بين الدول العربية؛
- مواجهة التضخم وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي للأفراد بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية؛
- تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الفلاحي واستقطاب استثمارات القطاع الخاص.

ثانيا- تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي: إن تطوير وتعميق التبادل التجاري مع العالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يقتضي إحداث تغير كبير في جميع جوانب الفلاحة العربية وتحديثها وهو ما يتطلب التركيز على الأمور التالية :

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية في الأسواق المحلية والعالمية وهذا ما يتطلب التحكم في كل ما من شأنه أن يزيد من فعالية وكفاية الانتاج الفلاحي كالتحكم في التكنولوجيا الفلاحية وتحديث وتطوير المؤسسات الخدمية ذات الصلة بالنشاط الفلاحي؛
- اقامة تكتل اقتصادي عربي للارتقاء بالاقتصاد العربي والمحافظة على مصالح الأقطار العربية في ضوء التكتلات العالمية وهذا يتطلب تعزيز التكامل العربي وخلق سوق عربية مشتركة وتفعيل المنطقة التجارية العربية الكبرى عن طريق تذليل العقبات التي تعترض سبيلها والمتجسدة أساسا في غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري بين الدول الأعضاء، فالشفافية والافصاح عن كافة الاجراءات الادارية والسياسية الاقتصادية والتجارية يشكل عنصر أساسيا في عملية تنفيذ المنطقة، وينتج عن عدم الإفصاح أو الاعلام والتعريف بهذه السياسات انعكاسات سلبية تؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة؛
- االتمييز في المعاملة الضريبية بين المنتج المحلي والمنتجات المستوردة من الدول العربية الأخرى؛
- القيود غير جمركية المطبقة في العديد من الدول العربية كالقيود الفنية والقيود الكمية والادارية والقيود النقدية.

الفرع السادس: تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء

ومن العوامل الهامة لتدعيم الأمن الغذائي تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب، وعلى رأسها القمح والأرز، ويتم تكوين هذا المخزون في ضوء تقدير الاحتياجات من الاستهلاك الحالي والمستقبلي، وتكوين هذا المخزون يكون عن طريق الانتاج المحلي والاستيراد وبالتعاون والتنسيق بين الدولة والقطاع الخاص للمشاركة في تكوين هذا المخزون، وقد أوصت منظمة الفاو FAO عند اقرارها هذا التوجه الدولي، بأنَّه يجب الأخذ بالاعتبارات المنصوص عليها.[1]

[1] تواتي بن علي فاطمة، **مرجع سابق**، ص 14

الفرع السابع: تفعيل دور التأمين الفلاحي

يلعب التأمين الفلاحي دورا رئيسيا في التنمية الفلاحية كونه أداة فعالة في ادارة المخاطر من خلال الحفاظ على الموارد الفلاحية والريفية وضمان الملاءة المالية للفلاح، وتوفير الأمان والاستقرار للفلاحة بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة.إن نسبة مساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين ضئيلة جدا في البلدين، ويرجع ذلك لنقص الثقافة التأمينية لدى الفلاح الجزائري وغياب سياسة تسويقية للمنتجات التأمينية بغية تشجيع الفلاح على الاقبال على هذا النوع من التأمين، وغياب المنافسة بين شركات التأمين فهو تقريبا حكرا على شركات التأمين العمومي، وعليه وجب تفعيل دور التأمين الفلاحي في دفع عجلة التنمية الفلاحية من خلال تقديم توليفة من المنتجات التأمينية للفلاحين قصد تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تحقيق التنمية الفلاحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا زيادة الدخل وتحسين معيشتهم.

خلاصة الفصل :

تعود الأزمة الفلاحية في الجزائر والمغرب الى فترة الاستعمارية التي إنجر عنها تشويه القطاع الفلاحي ورغم المحاولات والسياسات المتبعة لانعاش هذا القطاع إلا أنها لم تحقق نتائج المرجوة، بالاضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل في الجزائر والمغرب، إلى جانب تظافر جهود جميع أفراد المجتمع، تعبئة كاملة للموارد الاقتصادية المتاحة، المالية، المادية والتكنولوجية، اضافة إلى الموارد الطبيعية الكافية، والاستغلال الرشيد والفعال لها.

يملك القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب من الامكانيات الطبيعية والبشرية مما يجعل للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الوطني لكل منهما وتنميته ساهمت السياسات الفلاحية التي اتبعتها الجزائر والمغرب بداية من سنة 2000 في تطوير الأنشطة الفلاحية، زيادة حجم الاستثمارات وزيادة حجم الانتاج، حيث سجل الناتج المحلي الفلاحي ارتفاعا في السنوات الأخيرة ومع ذلك تعد مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة في البلدين، رغم المدخلات المادية المعتبرة للقطاع الفلاحي، إلا أن هناك محدودية في المساهمة القطاع الفلاحي في نمو الناتج الوطني الاجمالي، أي توجد استجابة ايجابية لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالمخصصات المالية المقدمة في إصلاحات القطاع الفلاحي في البلدين، كما تمثل الجهود المالية التي بذلتها الجزائر والمغرب مؤشرات دالة على الإرادة السياسية للنهوض بالقطاع الفلاحي، وتجلى ذلك بتجسيد العديد من الاستثمارات الهامة في البلدين، إلا أن أداءه التنموي مازال محدود، وهو مايتضح من خلال العجز الكبير في الميزان التجاري الفلاحي والتجاري الغذائي، بسب مجموعة من المعوقات وفي مقدمتها سيادة الفلاحة المطرية في أكثر من 80% من مساحة الأراضي الفلاحية، وحساسية القطاع للتغيرات المناخية. وتعود أهم أسباب ضعف تطور الموارد الفلاحية في الجزائر والمغرب للطبيعة المتصحرة لأغلب الأراضي، وتدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي وتلوث وتملح الأراضي المروية، وكذلك إلى الزحف العمراني، كما تعاني المراعي الطبيعية من التدهور بسبب غياب برامج جادة لتطويرها.

الخاتمة

تعتبر الفلاحة من أهم القطاعات في معظم الدول النامية، نظرا لدورها في التنمية الاقتصادية. لذلك فإن عملية التنمية في مثل هذه الدول تستوجب تحقيق فائض فلاحي يكفي لسد حاجيات السكان وتحقيق مساهمة فعالة في التكوين الرأسمالي لأغراض التنمية الاقتصادية. وتتمثل المهمة الرئيسة للفلاحة في أي بلد في توفير الغذاء للسكان الذي هو محرك الانسان. كما أن توفير الغذاء واستقراره من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي الذي هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لمواطنيه. وبما أن مسألة الأمن الغذائي مرتبطة بالأمن القومي فإن الاهتمام والنهوض بالتنمية الفلاحية أصبح ضمن أهم السياسات التنموية. ومما لاشك فيه فإن التنمية الفلاحية تشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إذ يعد القطاع الفلاحي أحد الأقطاب التي ترتكز عليها الدولة والدافع الأول للتنمية الاقتصادية وذلك عن طريق إعطاء دفع قوي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويعتبر أيضا حسب خبراء الاقتصاد من بين أهم القطاعات كونه أحد الموارد الهامة للدخل الوطني ويساهم في توفير احتياجات السكان من الغذاء وتوظيف اليد العاملة، وتغطية احتياجات التنمية المحلية التي تعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الفلاحية. فضلا عن مساهمته في تقليص الفاتورة الغذائية التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاديات النامية.

لقد اعتمدت معظم الدول سياسات وبرامج جديدة بهدف ترقية القطاع الفلاحي، من بينها الجزائر والمغرب. حيث ومنذ بداية الألفية الثالثة شرعت كل من الجزائر والمغرب في تركيز جهودهما وأعربتا بوضوح عن ارادتهما لإعطاء دور كبير للقطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية بإجراء اصلاحات تهدف إلى زيادة الانتاج والانتاجية الفلاحية، وتحسين ادارة الموارد الفلاحية. وبناء على ذلك، تم اتخاذ مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية على مدار عدة سنوات. فالجزائر تبنت منذ سنة 2000 تأهيل القطاع الفلاحي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وفي نهاية سنة 2008 اتخذت الجزائر استراتيجية جديدة للاستثمار الفلاحي تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ركزت فيها على ثلاثة محاور أساسية تعلقت بالتجديد الفلاحي، التجديد الريفي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

ومن جهة أخرى ركزت الخطة الخضراء في المغرب التي تم اعتمادها في سنة 2008 ونفذتها وكالة التنمية الفلاحية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي جاءت أهدافها أساسا لتعزيز الأمن الغذائي بالتركيز على الفلاحة ذات الأداء الجيد والقيمة المضافة العالية والدعم التضامني لصغار الفلاحين في المناطق الريفية المهمشة (المناطق الجبلية، الواحات، السهول، الهضاب، المناطق شبه القاحلة).

✓ أهم نتائج الدراسة

اعتمدت الجزائر والمغرب خلال العشرية الأخيرة على اجراء تحولات عميقة على القطاع الفلاحي من أجل النهوض به ومواكبة التغيرات الدولية والتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات. من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- القطاع الفلاحي من أبزر القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم. وهذا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي.كما يعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالفلاحة، وهي مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، فهي أداة لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي؛
- دور نمو القطاع الفلاحي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لأنه يفيد الفقراء أكثر من النمو في القطاعات غير الفلاحية خاصة في الدول القائمة على الفلاحة؛
- تعود الأزمة الفلاحية في الجزائر والمغرب الى فترة الاستعمارية التي انجر عنها تشويه القطاع الفلاحي ورغم المحاولات والسياسات المتبعة لإنعاش هذا القطاع إلا أنها لم تحقق نتائج المرجوة؛
- يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل في الجزائر والمغرب، إلى جانب تظافر جهود جميع أفراد المجتمع، تعبئة كاملة للموارد الاقتصادية المتاحة، المالية، المادية والتكنولوجية، إضافة إلى الموارد الطبيعية الكافية، والاستغلال الرشيد والفعال لها؛
- يعد القطاع الفلاحي المتطور والمنتج أساس تحقيق الأمن الغذائي بالبلدين، فهو يكفل تجسيد أعلى مستويات الركيزة الأولى له ممثلة في توفير الغذاء للأفراد وطنيا (تحقيق الاكتفاء الذاتي)، وهو دافع رئيس لنمو القطاعات الأخرى؛
- ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر، وخاصة قطاع المحروقات. أما في المغرب فقد عرف تطور الناتج الداخلي الفلاحي الخام منحى تصاعديا فالتعبئة النشيطة لكل الفاعلين حول استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، أعادت تموضع القطاع الفلاحي في قلب الاقتصاد كمحرك للنمو؛
- تحتل المغرب المرتبة الأولى مغاربيا والثانية في شمال إفريقيا بعد مصر في الانتاج النباتي، وعرفت الجزائر والمغرب تطورا في مختلف أنواع الانتاج النباتي والحيواني، الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية، خاصة خلال الفترة (2009-2017) بعد أزمة الغذاء العالمية؛
- بالنسبة للميزان التجاري الغذائي، نجد أن وضع الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر جد متأزم حيث لم تتجاوز نسبة تغطية صادراتها الغذائية لواردتها 2.9 %كمتوسط للفترة (2000-2017). وبالمقارنة بالمغرب أين سجلت الصادرات الغذائية نسب تغطية عالية فاقت وارداتها، قدرت بـ 112.16%. في المتوسط الفترة (2000-2017). ويعود التفوق الكبير للصادرات الغذائية في المغرب لأنه يتمتع بإمكانيات مؤكدة للإنتاج والتصدير بفضل الجهود المبذولة لتحسن جودة الانتاج وتقييمه وتوحيده. بالإضافة إلى اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي التي فتحت المجال لتسويق المنتجات المغربية الغذائية، بالإضافة إلى روسيا. ومع ذلك لوحظت جهود التنويع نحو أمريكا الشمالية وكذلك إفريقيا في السنوات

الأخيرة. كما استطاع كذلك من فرض علامة المغرب في الأسواق الدولية بحكم تنوع المنتوج وتعدد المستوردين والاعتراف بميزات الذوق من طرف المستوردين؛

- نسبة مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية مغاربيا وعربيا مرتفعة جدا. حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الفجوة الغذائية على المستويين المغاربي والعربي، وهي في ارتفاع من سنة إلى أخرى، بسب النمو السكاني المتزايد وعجز الانتاج المحلي على تغطية الطلب، وسجلت 18.88% كنسبة مساهمة في الفجوة الغذائية العربية و82.13% في الفجوة الغذائية المغربية لسنة 2017. بينما نلاحظ أن نسبة مساهمة المغرب في الفجوة الغذائية العربية والمغاربية منخفضة مقارنة بالجزائر. حيث تساهم المغرب بنسبة 0.79% في الفجوة الغذائية العربية و3.45% في الفجوة الغذائية المغاربية.

أما عن نتائج اختبار الفرضيات فيمكن ايجازها فيما يلي:

- ساهمت السياسات الفلاحية التي اتبعتها الجزائر والمغرب بداية من سنة 2000 في تطوير الأنشطة الفلاحية، زيادة حجم الاستثمارات وزيادة حجم الانتاج. حيث سجل الناتج المحلي الفلاحي ارتفاعا في السنوات الأخيرة ومع ذلك تعد مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة في البلدين. (**وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**)؛
- رغم المدخلات المادية المعتبرة للقطاع الفلاحي في البلدين، إلا أن هناك محدودية في المساهمة القطاع الفلاحي في نمو الناتج الوطني الاجمالي، أي توجد استجابة إيجابية لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالمخصصات المالية المقدمة في اصلاحات القطاع الفلاحي في البلدين، كما تمثل الجهود المالية التي بذلتها الجزائر والمغرب مؤشرات دالة على الادارة السياسية للبلدين للنهوض بالقطاع الفلاحي، وتجلى ذلك بتجسيد العديد من الاستثمارات الهامة في البلدين. (**وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية**)؛
- بالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في البلدين إلا أن أداءه التنموي مازال محدود، وهو ما يتضح من خلال العجز الكبير في الميزان التجاري الفلاحي والتجاري الغذائي، بسب مجوعة من المعوقات وفي مقدمتها سيادة الفلاحة المطرية في أكثر من 80% من مساحة الأراضي الفلاحية، وحساسية القطاع للتغيرات المناخية لاعتماده على الأمطار التي تتسم بمحدوديتها وعدم انتظام توزيعها، مما جعل الانتاج الفلاحي في البلدين يمتاز بالتقلب ومحدودية الموارد المائية، وما يرافقها من انخفاض في توفير المياه السطحية والجوفية، حيث يعتبر التساقط من أهم مصادر الري، وهذا ما يمثل خطرا على مستقبل الفلاحة النشاط الفلاحي في البلدين، بالإضافة إلى كون الفلاحة المطرية فلاحة تقليدية لا تعتمد على الأساليب الحديثة والتطور التقني، وضعف البنى الأساسية والمرافق والخدمات المساندة في المناطق الفلاحية والريفية، التي دفعت إلى تراجع عدد العمال الفلاحين واهمال الفلاح للنشاط الفلاحي (**وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**)؛

✓ **الاقتراحات** :

من أجل الوصول إلى الدور الفعال الذي تلعبه التنمية الفلاحية في تحقيق التتمية الاقتصادية، وضمان الأمن الغذائي في الجزائر والمغرب، نقترح الاجراءات التالية:

- العمل على تبني استراتيجية تهدف إلى استغلال المقومات الفلاحية في البلدين لاسيما استغلال الأراضي الصالحة للفلاحة، الوفرة المائية واليد العملة؛
- متابعة وتقييم المخططات التنموية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة؛
- وضع القطاع الفلاحي ضمن الأولويات التنموية؛
- ترشيد استهلاك الغذاء وبناء مخزون للطوارئ ومخزون استراتيجي، والتحكم في معدل انتاج الغذاء وضرورة توافقه مع معدل النمو السكاني؛
- تطوير البنية التحتية الفلاحية وتشجيع الاستثمارات الفلاحية، وبصفة خاصة في مجال الهياكل الأساسية الريفية، والبحث والتطوير والابتكار، تحسين بيئة الاستثمار فى القطاع الفلاحي؛
- الحوكمة في ادارة الموارد الطبيعية الفلاحية؛
- تشجيع البحث العلمي الفلاحي وتكوين يد عاملة مؤهلة للعمل في القطاع الفلاحي ومتحكمة في التكنولوجيا الحديثة؛
- تنظيم التجارة فى المنتجات الفلاحية على المستوى الوطني وتنفيذ سياسة أسعار ملائمة والاهتمام بسياسة الأسعار الفلاحية، وانتاج سياسة دعم سعر المنتج ورفع هذا السعر إلى ما يقارب الأسعار العالمية بحيث تكون بمستويات مشجعه للمنتج الفلاحي للاستمرار في العملية الفلاحية وزيادة الانتاجية؛
- عصرنة القطاع الفلاحي، والعمل على انتاج سياسة دعم مستلزمات الانتاج الفلاحي كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمعدات الفلاحية وغيرها، لان تحرير أسعار هذه المستلزمات ورفع الدعم عنها سيكون سبب في رفع أسعارها وهذا سيساهم في زيادة الأعباء المالية على الفلاحين وبالتالي عدم قدرتهم على شراء الكميات الكافية من المواد الضرورية للتوسع في الانتاج الفلاحي؛
- انتاج سياسة حماية المحاصيل المنتجه محليا من خلال فرض رسوم وضرائب على المحاصيل والمنتجات الغذائية المستوردة؛
- ضرورة إعداد وتبني استراتيجية مغاربية متكاملة لسد الفجوات الغذائية؛ وتنمية التعاون والتكامل المغاربي في مجال الاكتفاء الذاتي حيث يمكن القيام بأنشطة تسويقية للمنتجات الفلاحية من أجل تعميق التعاون العربي في مجال تجارة الغذاء.

✓ **آفاق البحث:**

رغم سعينا للإلمام بأهم جوانب الموضوع، إلا أن هذه الدراسة جزء يسير لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:

- دور القطاع الخاص في تطوير القطاع الفلاحي (دراسة حالة)؛
- اسهامات البحث العلمي في تحقيق الأمن الغذائي –نماذج مختارة–؛
- أهمية التكامل الاقتصادي الفلاحي العربي في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تفعيل دور التأمين الفلاحي في دفع عجلة التنمية الفلاحية؛
- استراتيجيات رفع قدرات الموارد المائية لضمان الأمن الغذائي– دراسة حالة–.

قائمة المراجع

أولا: المصادر

I. القرآن الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. إبراهيم أنيس عطية الصوالحي، محمد خلف الله وآخرون، **معجم الوسيط**، الطبعة الرابعة، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

2. إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية (دراسات اقتصادية)**، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2009.

3. ابن منظور، **لسان العرب**، الطبعة السادسة، دار صادر، 2003.

4. أحمد أبو اليزيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)**، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، مصر، 2003.

5. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، سلسلة كتب جامعية، القاهرة، مصر، 2014.

6. أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986.

7. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2011، عمان، الأردن.

8. إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية(نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية)**، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

9. اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

10. بربرة انجهام، **الاقتصاد والتنمية**، ترجمة حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ، 2010.

11. جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية (مفاهيم – نظريات – تطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012، الإسكندرية، مصر.

12. جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

13. جواد سعد العارف، **الإقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

14. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2006.

15. حمد عمر أبوعبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2009.

16. خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، **مدخل إلى علم الاقتصاد– التحليل الجزئي والكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،.

17. خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.

18. خلف بن سليمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999.

19. الخياط عبد العزيز، **إدارة العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المتقدمة، عمان، الأردن، 2004.

20. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013

21. رشيد حميران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2003.

22. رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، المكتبة الاكاديمية، مصر.

23. رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (103)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.

24. زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

25. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.

26. سليمان الرياشي، **الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

27. شوقي أحمد دنيا، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، 1979

28. صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، العدد 21، سبتمبر،.2003.

29. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، الأردن.

30. طيب داودي، **الاسترتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

31. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، **مقدمة ابن خلدون**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

32.عبد القادر محمد عبد القادر، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية (طبع – نشر– توزيع)، الإسكندرية، مصر، 2002/ 2003.

33.عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة (رؤية إسلامية)**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، 1999.

34.عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد، العراق، 1969.

35.عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية – مفهومها – نظرياتها – سياستها**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

36.عصام عمرو مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية (المنهج – النظرية – القياس)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

37.عصام فوزي، عدنان سليمان، **التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995.

38.علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

39.علي حاتم القرشي، **اقتصاديات التنمية** الطبعة الأولى، حوض الفرات، النجف، العراق، 2017.

40.علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

41.عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني في القطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

42.فاتح حركاتي، **الإكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مؤسسة عالم الرياضة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2015.

43.فاتح حركاتي، **الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**، الطبعة الأولى، مؤسسة عالم الرياضة للنشر، الاسكندرية، 2015.

44.فتح الله ولعو: **الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية**، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981.

45.فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع– عمان، وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع– إربد، الأردن، 2006.

46.قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

47. كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

48. كامل بكري، محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.

49. محمد باقر الصدر، **إقتصادنا**، دار التعارف للمطبوعات، سوريا، 1991.

50. محمد رفيق أمين حمدان، "**تطبيق نظام ونظرية الأمن الغذائي** "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

51. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

52. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** (**النظريات– الاستراتيجيات– التمويل**)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

53. محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1986.

54. محمد عبد المنعم عفر، **التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.

55. محمد عمار السعيد، **الأمن الغذائي بين (الواقع والمأمول) في المناطق المحررة ودوره في الأمن الاقتصادي**، المسار الاقتصادي، طوران للأبحاث والدراسات الاقتصادية، سوريا، 2017.

56. محمد ناصر الدِّين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، المجلد الأول، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1995.

57. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة – مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017.

58. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية** (**نظريات وسياسات وموضوعات**)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

59. مدحت أيوب، **بدائل التنمية العربية**، الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والافريقية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 2008.

60. منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر.

61. نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي**، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014.

62. هيئة الاستثمار، **دراسة جدوى إقتصادية أولية لمشروع إنتاج الأسمدة العضوية**، الأردن، 2017.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أعمر السعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق (دراسة تطبيقية بولاية الجلفة)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004 / 2005.

2. أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

3. بن تارزي خير الدين، **الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، قسم التاريخ والجغرافيا، تخصص: تهيئة إقليمية، بوزريعة، الجزائر، 2016 / 2017.

4. بن خزناجي أمينة، **دور التكامل الإقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012 / 2013.

5. بن لاغة محمد رضا، **انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000– 2010**، رسالة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013/2012.

6. بوخالفة علي، **إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014.

7. بوغدة نور الهدى، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014.

8. بويهي محمد، **القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

9. جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، أطروحة دكتوراه، شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016.

10. حاشي معمر الأزهر، **إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

11. ختام عارف حسن عماوي، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، تخصص الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.

12. دبار حمزة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي– دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)** –، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

13. زاوي بومدين، **التمويل البنكي – الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2015 /2016.

14. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقيييمية –**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005.

15. زويتر الطاهر، **إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة، جامعة الجزائر، 1997/1996.

16. سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007 / 2006.

17. سباش ليندة، **علاقة الأمن المائي وعلاقته بالتنمية الزراعية في الجزائر– دراسة الفترة 1995 إلى 2010–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، فرع: تنظيم سياحي وإداري، جامعة الجزائر، 2015.

18. سبكي وفاء، **النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري– دراسة قياسية لحالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، 2014.

19. سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدحل لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة ولاية قالمة)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014 /2015.

20. سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال والتجارة الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017/2016.

21.صدوقي زروق، **دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية–دراسة حالة ولاية البليدة**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 / 2007.

22.طالبي رياض، **دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراية حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017/2016.

23.عادل كدودة، **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة، محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ، 2018/2017.

24.عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 /2015.

25.عامر منصور أحمد، **سياسات الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990–2012**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015 / 2016.

26.عز الدين بن تركي، **تطور المنظومة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتحارة السلع الزراعية – أي سياسة زراعية في الجزائر**–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006.

27.عز الدين سمير، **إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

28.علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الاسلامية– حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013 / 2014.

29.عيسى بن ناصر، **اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في المجتمع القروي (دراسة ميدانية لعينة من شباب قرية فلاحيه بالجنوب الجزائري)**، رسالة ماجستير، تخصص تغيّر اجتماعي، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

30.عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

31.غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2012/2011.

32.فضيل ابراهيم مزاري، **السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من 1962-2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.

33.فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

34.قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2018/2017.

35.كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج**، رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005 /2006.

36.موري سمية، **أثرتقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2014/ 2015.

37.مولاي علي هواري، **الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015.

38.نعامة مباركة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الوطن العربي)**، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011.

39.نعامة مباركة، **دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي(الجزائر أنموذجا)**، أطروحة دكتوراه، تخصص:نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016 / 2017.

40. هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر(الفترة 2000 – 2006) نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر قائد، تلمسان، الجزائر، 2007/2006.

41. هيشر أحمد التيجاني:**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974– 2012**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر القائد، تلمسان، 2015/ 2016.

وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، تخصص:إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012

III. المجلات والدوريات:

1. إبراهيم أحمد سعيد، **أهمية الإستمارات في الأمن الغذائي العربي**، مجلة دمشق، المجلد 3، العدد 27، سوريا، 2011.

2. أبو بكر عبد الله سليمان، **الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 03، العراق، ماي 2009.

3. إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، **الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009.

4. إيمان شعابنة، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 16، جانفي 2017.

5. باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، 2003.

6. بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد13، جوان 2013.

7. بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، يسكرة، العدد 13، جوان 2013.

8. رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام (واقع وآفاق)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015.

9. زين العابدين طويجيني، نسيبة معقال، **القطاع الفلاحي في الجزائر:دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي.** مجلة مجاميع المعرفة، العدد 04، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2017.

10. زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائر وأهم الخيارات الممكنة لتطويره،** مجلة أبحاث إقتصادية وتجارية، العدد العاشر، جامعة سطيف، الجزائر،.2013

11. طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها،** مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 31، 2015.

12. الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي،** مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

13. عزت ملوك قناوي، **الأمن الغذائي العربي،** مجلة المؤتمر العاشر للإقتصادين الزراعين، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، القاهرة، يومي 25 و26 سبتمبر 2002.

14. لطرش ذهبية، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن المستدام،** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 15، 2015.

15. محمد محمد الشلش، **منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة،** مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 19، 2010.

16. المعهد العربي للتخطيط، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي،** جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التمية في الدول العربي، العدد 121، الكويت، جانفي 2015.

17. حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، **الأمن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية،** مجلة أوروك، العدد الثالث، المجلد 10، 2017.

18. مجذاب بدر عناد وآخرون، **تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول الإسلامية في مجال إنتاج الحبوب واللحوم،** مجلة الأندلس العلمية، المجلد (03)، العدد 06، 2011.

19. محمود جميل الجندي، **أثر التوجيه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي –التصحر نموذجا"–،** مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 418، ديسمبر، 2013.

20. مزلف سعاد، شليحي الطاهر، **نحو استراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر،** مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 33، المجلد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جانفي 2018.

IV. الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية

1. أحمد مصنوعة، " **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر..الواقع والمأمول** " ورقة بحثية، الملتقى التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

2. بركان يوسف، وسيلة بوقنشش، **الأمن المائي في الجزائر كأحد متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول حكومة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 27 و28 ماي، 2013.

3. بلعزوز بن علي وقومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر(دراسة قياسية)**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.

4. بلقلة ابراهيم، **الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية**، الملتقى الدولى التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

5. بن خليفة أحمد، حميداتو صالح، **القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لدعم الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول " **رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد ؟** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، يومي 22 و23 أكتوبر 2017.

6. بودلال علي، **أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر** ملتقى دولي حول: إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 09-10 مارس 2010.

7. ترقو محمد، **النمذجة القياسية والإتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020**، ورقة بحثية، الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23- 24نوفمبر، 2014.

8. تواتي بن علي فاطمة، **العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العملية لحلها**، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

9. جليد نور الدين، بركان أمينة، **واقع الفلاحة في المجتمع الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثالث حول" القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية "، يومي 28 / 29 مارس، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

10. جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000– 2015)**، مقال مقدم بمجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 12/12 / 2018.

11. حمداش عبد المجيد، **قراءة في السياسات الزراعية للجزائر ما بين 1962 – 2012**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثالث حول" القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية "، يومي 28 / 29 مارس، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

12. داودي الطيب، منصر نجاح، **القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.

13. رابح عرابة، حنان بن عوالي، **ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري**، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 13-14 ديسمبر، 2011.

14. سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر** .الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23- 24نوفمبر، 2014.

15. صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول" **الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية** "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجاج لخضر، باتنة، 2009 / 2010.

16. طويجيني زين العابدين، **الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة**، الملتقى الدولي التاسع حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر، 2014.

17. طويجيني زين العابدين، **الأمن الغذائي:إشكالية تقويمه ومؤشرات دالة عن حالته**، الملتقى الدولي الرابع، "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، يومي24و25 ماي، 2017.

18.طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، **الندرة المائية ومساعي تحقيق الأمن الغذائي الوطني:دراسة قياسية لاحتياجات الجزائر من الموارد المائية الوطنية لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة(2007-2017)**، الملتقى الدولي السابع حول"إقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، ، جامعة الوادي، **04و05** مارس، 2019.

19.عبد الواحد غرده، **مقومات تحقيق الأمن الغذائي في المنهج الإسلامي**، مداخلة مقدمة في الملتقى التاسع حول "**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

20. عبد اللطيف مصيطفي، بن سانية عبد الرحمان، "**انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي**"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ورهانات المستقبل 23، 2011/02/24، المركز الجامعي غرداية.

21. علة مراد، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر:قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى التاسع حول "**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

22. عماري تقي الدين، حمودة أم الخير، **التأمين الفلاحي كمحرك لعجلة التنمية الزراعية (دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة)**، الملتقى العلمي الوطني حول " دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يوم 10 مارس، 2018.

23.عميش عائشة، **واقع الأمن الغذائي مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية " دراسة حالة الجزائر "**، الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23- 24نوفمبر، 2014.

24.لبوخ فاطمة، لبوخ مريم، **التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الوطني حول " دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة يحي فارس، المدية، يوم 10 مارس 2018.

25.مراد كواشي، مريم بودودة، **الإستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر)**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول:التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، يومي 07 و08 مارس 2016.

26. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، " **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي** "، روما، إيطاليا، 17- 13 نوفمبر، 1996.

27. نور الدين قدوري، محمد لمين بن الطاهر، **برامج التنمية الريفية لتحقيق تنمية شاملة خارج قطاع المحروقات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، يومي 07 و08 مارس 2016.

28. نور الدين كروش، لجلط إبراهيم، **التمويل الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية الزراعية**، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول " **دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني** "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يوم 10 مارس، 2018.

29. هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006 – 2013، بين الإنجازات والعقبات**، المداخلة مقدمة في الملتقى التاسع حول "**استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

30. يوسفي محمد، **برامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول:التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي 07 و08 مارس 2016.

31. صيلع عبد الله، شلالي الطاهر حسام الدين، **التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية لتحقيق للأمن الغذائي في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول " دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة يحي فارس، المدية، يوم 10 مارس 2019.

32. لخلف عثمان، **واقع ومساهمات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة تحليلية مقارنة لحالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2012)**، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

V. النصوص التشريعية والتنظيمية:

1. الأمر رقم، 68-653 المؤرخ في 30سبتمبر1968 يتضمن التسيير الذاتي في الفلاحة، **الجريدة الرسمية**، العدد 15الصادر في 15 فبراير1969.

2. الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 المتعلق بالثورة الزراعية، الجريدة الرسمية، العدد 97، 1971.

3. الأمر رقم 72 – 23، المتضمن القانون الأساسي للتعاونيات.

4. الأمر 75 – 45 المؤرخ في 17 جوان 1957 المتضمن قانون الرعي.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 87–19** المؤرخ في 17ربيع الثاني 1408 الموافق لـ 08 ديسمبر، 1987. المتضمن قانون المستثمرات الفلاحية .الجريدة الرسمية رقم 50 (1987).

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 90–25** المؤرخ في 01 جمادى الأول 1411 الموافق لـ 18نوفمبر، 1990. المتضمن قانون التوجيه العقاري .الجريدة الرسمية رقم 49 (1990).

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 08–16** المؤرخ في 01شعبان 1429 الموافق لـ 03أوت 2008. المتضمن قانون التوجيه الفلاحي .الجريدة الرسمية رقم 46 (2008).

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 08–02** المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 جويلية، 2008. المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 42 (2008).

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قوانين المالية السنوية والتكميلية من 2000 إلى 2017.

10. المملكة المغربية، القوانين المتعلقة بتصفية الميزانية عبر السنوات من 2001-2017.

11. التعليمة الرئاسية رقم **14 المؤرخة في 1981/03/17** وكان التطبيق الرسمي لها في **1981/10/15** حسب المنشور الوزاري رقم 707.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم**98 -227 **المتعلق بنفقات التجهيز للدولة**، الجريدة الرسمية رقم (51) المؤرخ في 15 جويلية1998 ، المادة رقم(04).

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار وزاري مشترك** المؤرخ في 22 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 25 جوان 2000 يتضمن **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 071–302**، الجريدة الرسمية رقم 53 (2000).

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 13صفر 1424 الموافق لـ 15أفريل 2003 يتضمن **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 111–302**، الجريدة الرسمية رقم 36 (2003).

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 18جمادى الثاني 1426 الموافق لـ 25جويلية، 2005 يتضمن **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 067–302**، الجريدة الرسمية رقم 52 (2005).

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 18جمادى الثاني 1426 الموافق لـ 25جويلية، 2005 يتضمن **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 121–302**، الجريدة الرسمية رقم 52 (2005).

17.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 02 جمادى الثانية 1435الموافق ل 2أفريل، 2014 يتضمن **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 139-302**، الجريدة الرسمية رقم 30 (2014).

18.المملكة المغربية الجريدة الرسمية العدد 6126 القانون 58.12 المؤرخ في 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013).

VI. التقارير:

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، واشطن، أمريكا، 2008.

2. البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية**، جانفي 2009.

3. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، 2008.

4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المحور الثالث، "**قطاع الزراعة والمياه**"، 2017.

5. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، " **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي** "، روما، إيطاليا، 17- 13 نوفمبر، 1996.

6. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الأغذية والزراعة، **الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**، 2012.

19.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، 2010.

7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " **دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية**"، الخرطوم، جمهورية السودان، ديسمبر، 2007.

8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسات شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**"، الخرطوم، جمهورية السودان، ديسمبر، 2009.

9. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية، مكتب شمال إفريقيا، الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية، **التصنيع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في إفريقيا، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا(2012-2013)**، المغرب، 2014

10.التقرير السنوي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، 2017.

11.صندوق التنمية الفلاحية، المملكة المغربية، 2019، ص24.

12.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2010.

13.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2011.

14.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2012.

15.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2013.

16.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2014.

17.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2016.

18.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2017.

19.صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

20.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، 2015.

21.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، 2017.

22.المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، **مؤشر الجوع العالمي**، 2014.

20.محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة دورية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

21.وزارة الزراعة، **وثيقة السياسة الزراعية**، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني، 1995.

22.وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الاحصائيات الفلاحية ونظم المعلومات.الجزائر.

23.وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **الفلاحة بالأرقام 2018**، المملكة المغربية، 2019.

24.وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **دليل المستثمر الفلاحي في المغرب**، المغرب، 2018.

25.التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018.

26.التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، 2016.

27.التقرير السنوي، مجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، 2017.

VII. منشورات رسمية مختلفة:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي- الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والدربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الاثنين 28جويلية 2008.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي- عرض وآفاق، ماي، 2012.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات الفلاحية بالجزائر، 2010.

5. إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، أعداد مختلفة، الجزائر.

6. بيان مجلس الوزراء، بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج عمل الحكومة لسنة2001**، المرادية، الجزائر في 14سبتمبر2000 .

7. بيان مجلس الوزراء 2010/05/24، برنامج عمل الحكومة، المرادية، الجزائر.

8. صندوق التنمية الفلاحية، المساعدات المالية للدولة لتشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي، نشرة أفريل، 2012.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، **المخطط الوطني للتنمية الريفية** . 2000.

VIII. المواقع الالكترونية

1. موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية www.el-mouradia.dz.

2. استراتيجية التنمية الفلاحية، مخطط المغرب الأخضر، www.finances.gov.ma.

3. الهيئة الحكومية المكلفة بالتجارة الخارجية،المغرب، الموقع الرسمي: www.mcinet.gov.ma

4. القرض الفلاحي المغربي الموقع الرسمي https: //www.creditagricole.ma/fr

5. تقارير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية متوفرة على الموقع: www.un.org.

6. برنامج التنمية الخماسي 2014/2010، **بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24**، برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014، (على الخط) متوفر على www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm، اطلع عليه يوم 2017/03/20.

7. وزارة الفلاحة والصيد البحري المغرب، الدعامة الأولى للمغرب الأخضر، المغرب 2008، متوفر على الخط: http://www.agriculture.gov.ma/ar/pages/pilier-ii.

8. وكالة التنمية الفلاحية:https//www.ada.gov.ma .

9. وزارة الفلاحة والصيد البحري، استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، www.agriculture.gov.ma.

10. ويكيبيديا، الأسمدة، https://ar.m.wikipedia.org/wiki.

11. يوسف العبودي: السياسات القطاعية بالمغرب من الاستقلال إلى اليوم
.http://www.mghress.com/alalam/26494
www. bayanealyaoume.press.ma.12

ثالثا – المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les Livres :

1. Abdelhamid Brahimi, **L'économie Algérienne**. Edition Dahlab, Alger, **1991**.
2. Ahmed Silem, D.Jean-Marie Albertini, **lexique d'économie**. 6eme édition,
   dalloz, France, 1999.
3. Allain Samuelson, Les Grands Courant de pense Economique, OPU, Alger,1993.
4. Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David l. lindauer, **Economie du Développement**, 3 Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008.
5. Peter Hewitt et Philippe Aghion, **Endogenous Growth Theory**, Massachusetts, Institute of, Technology, Third Printing ,1999.
6. M.E. Benissad, **Economie de development de l 'Algérie**. OPU, Alger, **1982**.
7. Nadir Mohamed Tayeb , « L'agriculture dans la planification en Algérie, de 1967 à 1977 », OPU ,1982 , Alger.

II. Les Theses universitaires:

1. Bouammar Boualem. **le développement agricole dans les régions sahariennes, Etude de cas de la région deOuargla et de la région de Biskra (2006- 2008)**.thèse de doctorat. Université Ouargla.
2. Ouardia Anseur**. usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie**, Thèse de doctorat en Sciences del'information et de la communication, Université Lumière Lyon 2,2009

III. Les Documents de Travail, Articles, Revues :

1. Jacques Ould Aoudia **Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens**, Notes et documents n°28, Agence française de développement, Paris, France,2006.
2. Nadjib akesbi, **évolution et perspectives de l'agriculture marocaine**, rapport publié dans le cadre de l'initiative royale pour le développement humain, maroc.
3. Baci L. les reformes agraires en Algérie. In: Jouve A.-M. (ed.), Bouderbala N. (ed.). Politiques foncières et aménagement des structures agricoles dans les pays méditerranéens: à la mémoire de Pierre Coulomb.Montpellier: CIHEAM, 1999.
4. Griet den herdes ,**the roots of new ,green revolution**, food policy, volume15,issue 11, (november 2011).
5. R.john, **need for multidixiplinary research towards a second green revolution current opinion opinion,**volume 8,issue 03,(june 2005).

IV. Rapports officiels et publications:

1. programme de soutien a la relance économique a court et moyenne terme 2001/2004.
2. Le Programme CE- FAO « **Sécurité alimentaire: l'information pour l'action»** Financé par l'Union européenne et exécuté par l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) .
3. United Nations Environment Programme, **Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP)**, Repenser le développement rural en Méditerranée: Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables,.2008
4. United Nations ,**Morocco Environmental Performance Reviews** ,Series No:38 , 2014.

5. World Bank , **Maniging Urban Water Scarcity in Morocco** , 2017.Global Islamic Economy, State of the Global Islamic Economy Report
2015/2016.

6. Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012.

7. Ministère de l'Agriculture et du développement rural (MADR) **, "Evolution de la répartition générale des terres (2000-2015)"**, Algérie.

8. MADR, Statistique agricole (Superficies et productions), Série B, (2000-2015)

9. ONS , **L'Algérie en Quelques Chiffres** , édition 2001 -2018.

10. Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011**, juin 2012.

V. Site web:

1. https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ&view=chart.

2. https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=MA&view=chart.

3. https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database.

الملاحق

الملحق رقم(01):تـوزيع العمال في القطاع المسير ذاتيا

الموسم / عدد العمال	65 / 64	68 / 67	69 / 68	70 / 69
العمال الدائمون	134430	114620	132950	173770
العمال الموسميين	100000	119730	123510	102209
آخرون غير محدد	_ _ _	18210	13390	_ _ _
المجموع	234430	252560	269850	275979

المصدر : بويهي محمد ، **القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004/2003 ،ص 56

الملحق رقم (02): برنامج التجديد الفلاحي

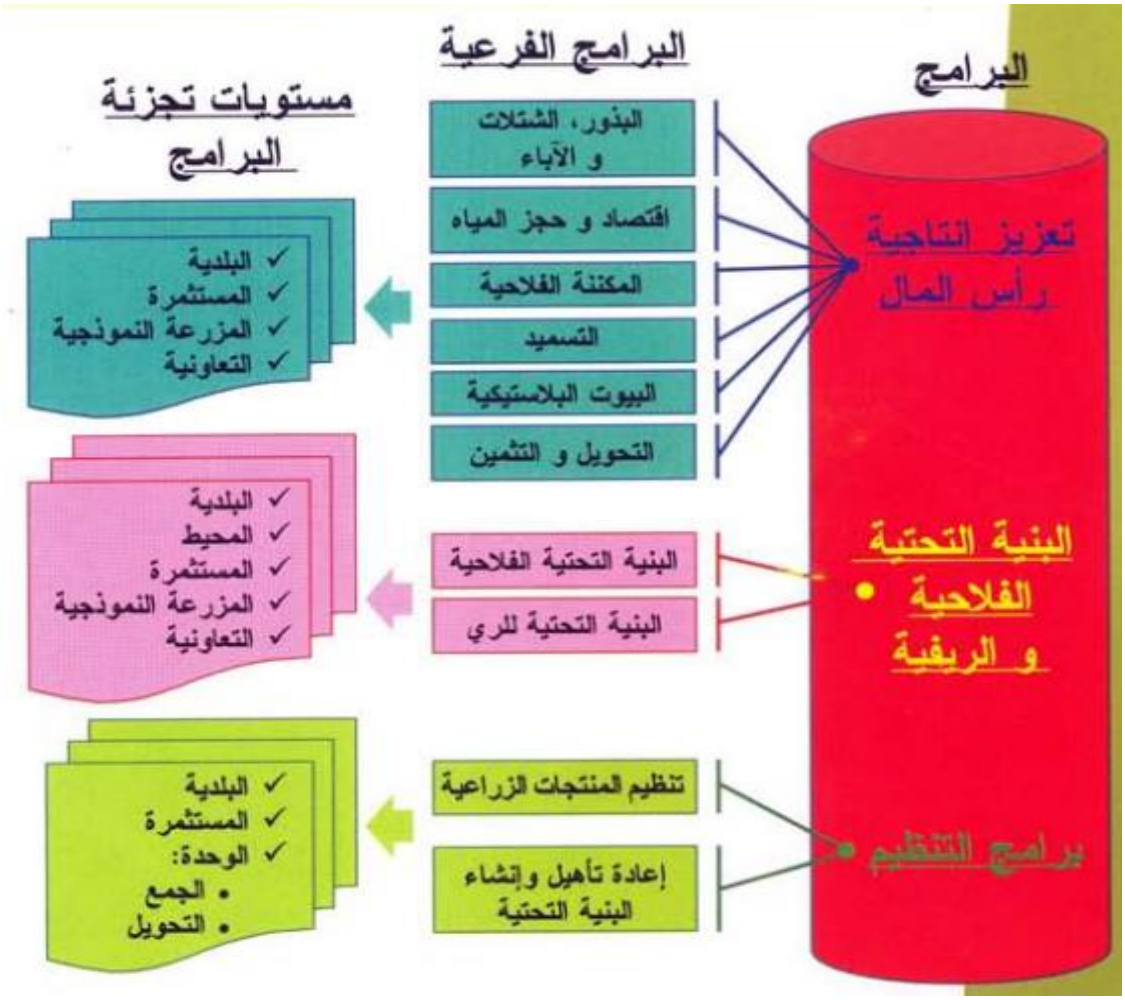

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التجديد الفلاحي والريفي، ص2

الملحق رقم (03): برنامج التجديد الريفي

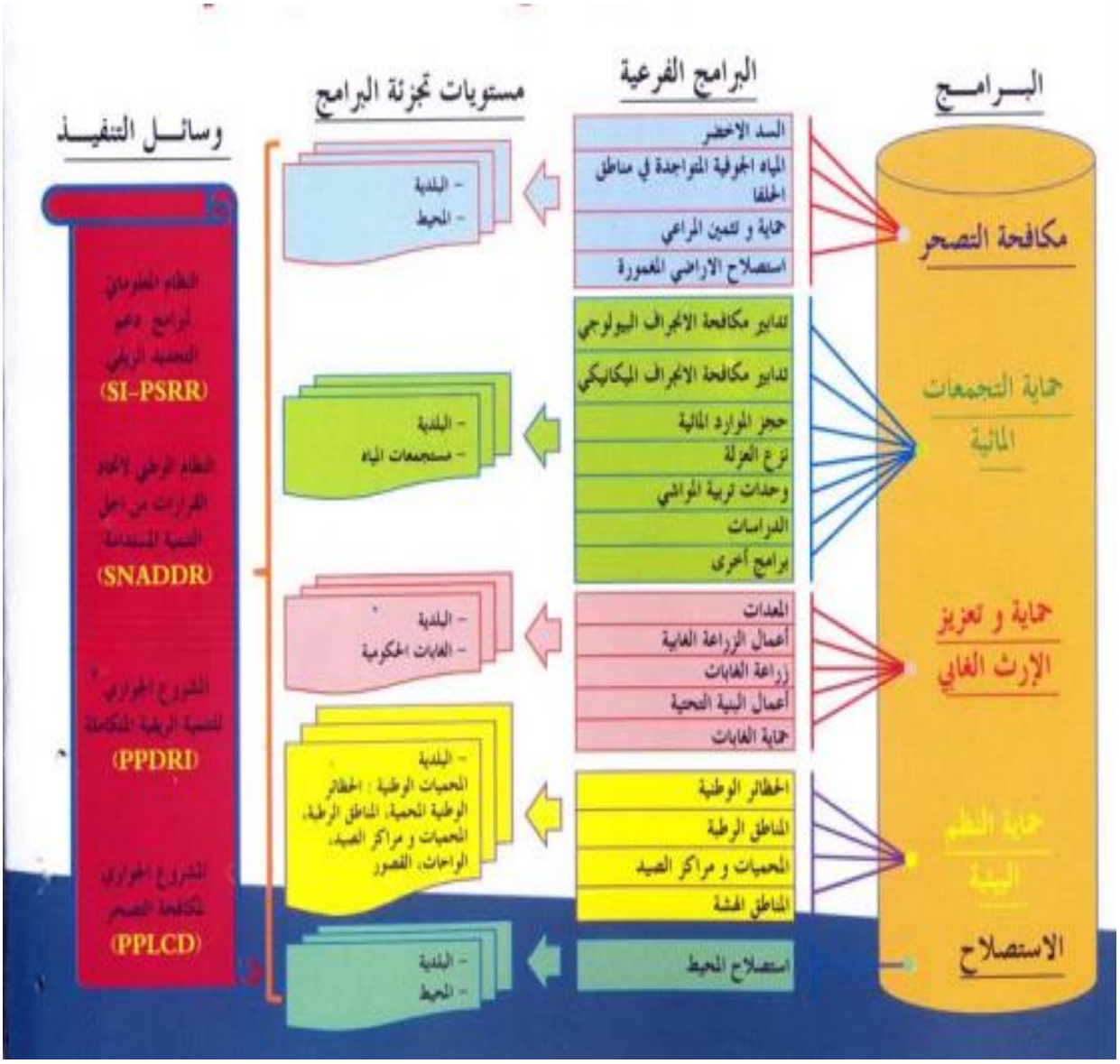

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التجديد الفلاحي والريفي ص 2

الملحق رقم (04): برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

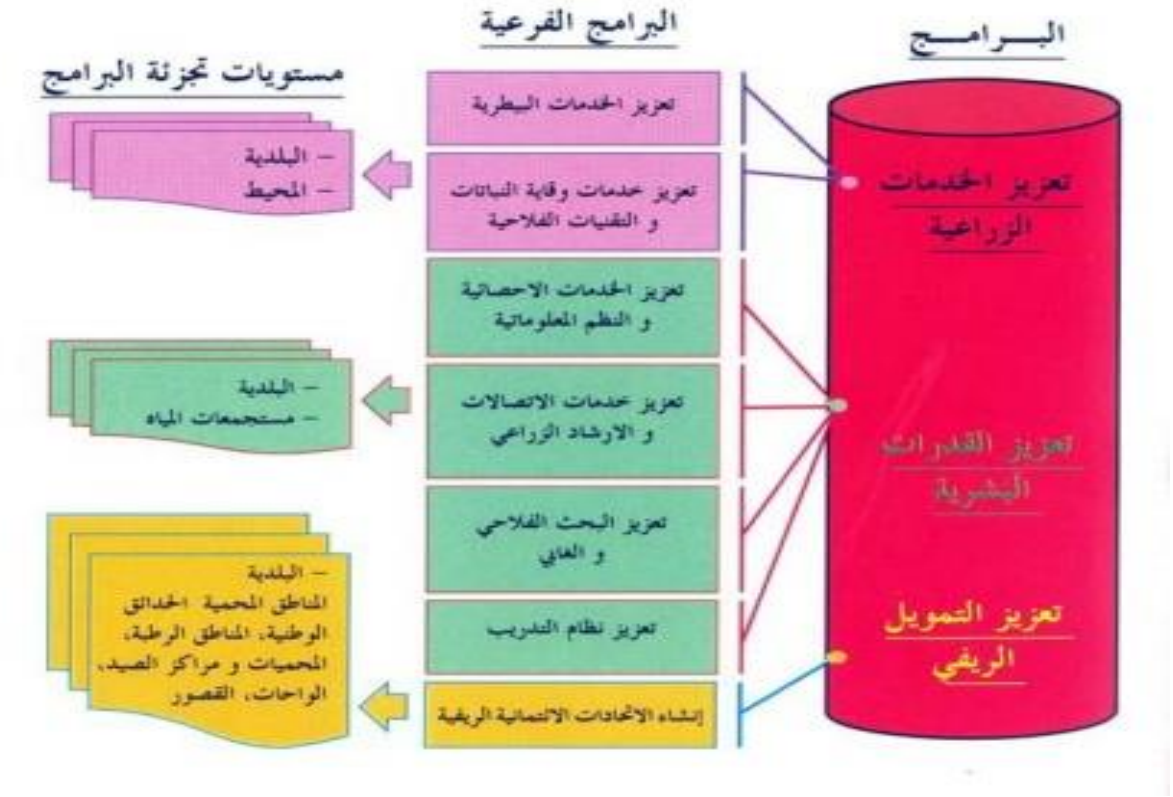

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التجديد الفلاحي والريفي،ص3

الملحق رقم (05): الميزانية المخصصة للبرنامج التجديد الفلاحي والريفي(مليار سنتيم)

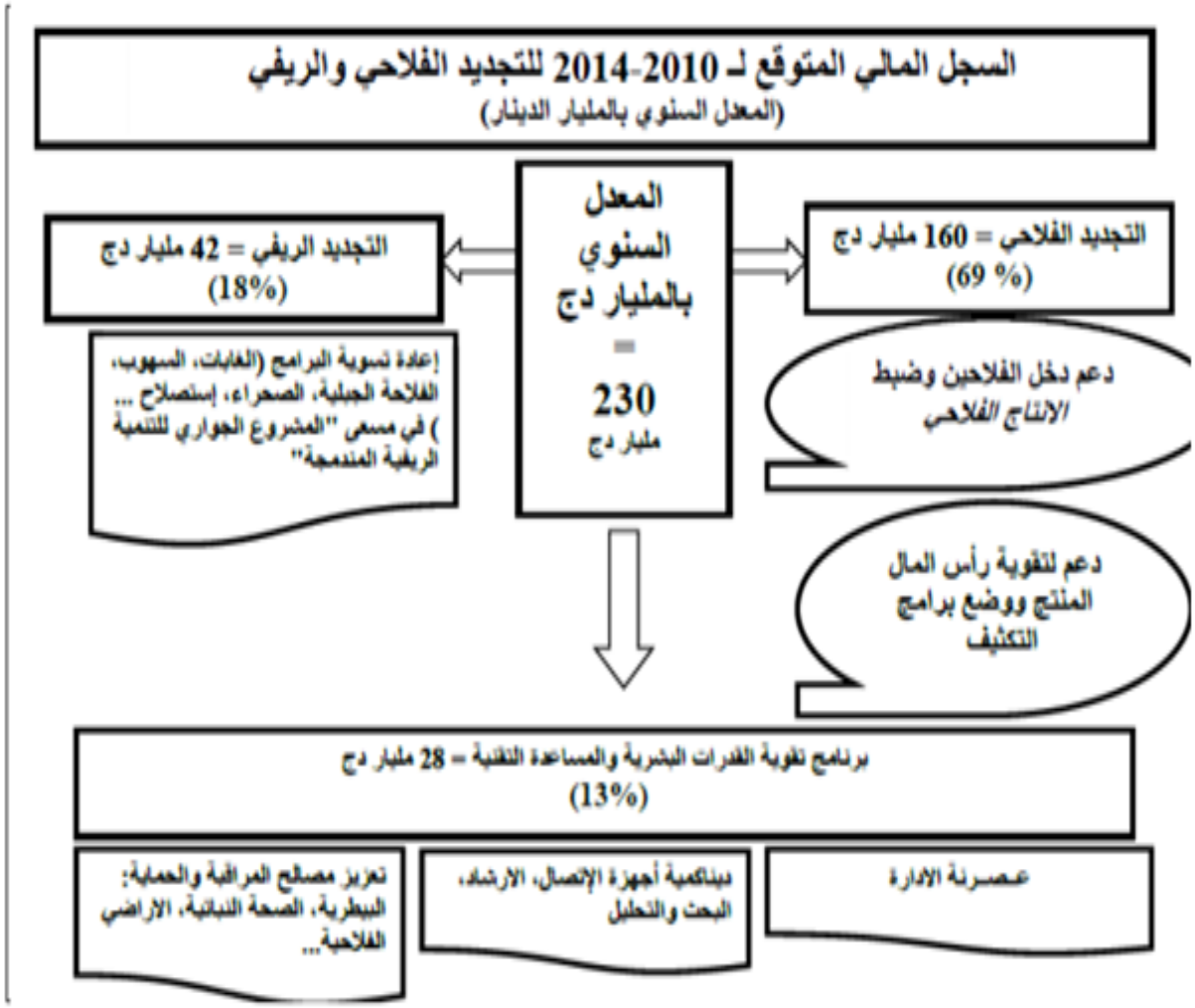

المصدر :وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التجديد الفلاحي والريفي،أسس التجديد الفلاحي والريفي،الجزائر،ص28

الملحق رقم (06) المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2000 – 2009

الوحدة:مليون دج

الصندوق	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
FPZPP	المخصصات	154,6	383,6	166,1	159,1	269,9	191,6	1066,1	508,8	1469,3	1172,6
	المدفوعات	0	357,8	163,1	22,9	260	185,4	714,8	508,8	716	753,3
	الرصيد	154,6	25,8	3,1	136,2	9,9	6,2	351,3	0	753,3	419,3
FLDDPS	المخصصات			500	2000	5660	5108	9068	10512,4	15512,4	15762,4
	المدفوعات			500	2000	5660	3200	3555,7	0	1000	2325
	الرصيد			0	0	0	1908	5512,3	10512,4	14512,4	13437,4
FDRMVTC	المخصصات	14000	10000	10000	2000,03	8840,24	13000,38	14280,65	13905,71	15270,39	16520,42
	المدفوعات	8000	0	10000	2000	8840	13000	6500	7934,4	1000	3750
	الرصيد	6000	10000	0	0,03	0,24	0,38	7780,65	5971,31	14270,39	12770,42
FNDIA	المخصصات							39335,3	24945,7	59254,2	58781,6
	المدفوعات							34000	6000	9465,9	9650
	الرصيد							5335,3	18945,7	49788,3	49131,6
FNRPA	المخصصات						8500	8500	8500	14500	12000
	المدفوعات						0	8500	6000	5500	9914,5
	الرصيد						8500	0	2500	9000	2085,5
المجموع	المخصصات	14154,6	10383,6	10666,1	4159,13	14770,14	26799,98	72250,05	58372,61	106006,29	104237,02
	المدفوعات	8000	357,8	10663,1	4022,9	14760	16385,4	53270,5	20443,2	17681,9	26392,8
	الرصيد	6154,6	10025,8	3	136,23	10,14	10414,58	18979,55	37929,41	88324,39	77844,22
	نسبة الاستهلاك	**56,52**	**3,45**	**99,97**	**96,72**	**99,93**	**61,14**	**73,73**	**35,02**	**16,68**	**25,32**

المصدر : جرفي زكريا، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 / 2018**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص93.

الملحق رقم(07): مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم (2009–2013)

الصناديق	رقم حساباتها	2009		2010		2011		2012		2013	
		مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات
FNDIA	067-302	58781.6	9650	64432.7	3529.5	67178.4	10634.3	76336.4	11891.9	93691.1	25061.5
FNRPA	121-302	12000	9914.5	13735.5	11701.8	19892.6	18658.7	21383.9	21383.9	40262	40022.8
FPZPP	071-302	1172.6	753.3	1783.4	700	2253.1	1500	1995.4	700	3994	1316.3
FLCDDPS	109-302	15762.4	2325	15687.3	500	24080.3	500	26615.3	7055.5	22238.6	7063
FLCDDPS-PSS	-109-302 001	407	0.00	407	00	407	00	407	00	432000	00
FLCDDPS-PSHP	-109-302 002	9508	1000	8508	1091.8	7416.3	1359.7	6056.4	00	6056.4	00
FDRMVTC	111-302	16520.4	3750	16000.4	12271.1	16272.4	6597.4	27778.2	1231.2	64944.7	15623.1
FRMVTC-PSS	-111-302 005	6962.4	447	6515.4	2055.8	4459.5	318.2	4141.3	1000	3141.3	00
FRMVTC-PSHP	-111-302 006	9646	2104.5	7541.53	369.3	3845.24	00	3846.2	1000	2846.2	269.7
FDRMVTC-DR-PSHP	-111-302 0007	5250	0.00	5250	00	5250	00	5250	00	5250	00
FSAEPEA	302-126	/	/	1250	00	1250	00	2688	00	12162	3247.8

المصدر: رياض طالبي، **دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوماقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، لجزائر، 2017/2016، ص152.

الملحق رقم (08): مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2017) الوحدة: مليون دج/%

السنوات	الفلاحة والصيد البحري		المحروقات		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		الخدمات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	346171	8,4	1664240	40,4	238459	5,8	292046	7,1	1582594	38,4
2001	412120	9,7	1448040	34,0	256245	6,0	358895	8,4	1785510	41,9
2002	417225	9,2	1522510	33,7	240529	5,3	3608,4	0,1	2338897,6	51,7
2003	515282	9,8	1918710	36,5	254646	4,8	33331,7	0,6	2530350,3	48,2
2004	580506	9,4	2374750	38,6	273061	4,4	41711,3	0,7	2880371,7	46,8
2005	581616	7,7	3359200	44,4	337169	4,5	564416	7,5	2719579	36,0
2006	641285	7,5	3890810	45,8	358340	4,2	674336	7,9	2936869	34,5
2007	708072	7,6	4099930	43,8	381475	4,1	825090	8,8	3338323	35,7
2008	727413	6,6	5014610	45,4	408866	3,7	956708	8,7	3936103	35,6
2009	931349	9,3	3122130	31,3	466407	4,7	1094820	11,0	4353314	43,7
2010	1015260	8,5	4198560	35,0	500577	4,2	1257430	10,5	5019773	41,9
2011	1183220	8,1	5261640	36,2	533608	3,7	1333270	9,2	6208062	42,8
2012	1421690	9,0	5231200	33,0	583311	3,7	1479440	9,3	7127359	45,0
2013	1640010	9,9	4987950	30,1	617175	3,7	1627450	9,8	7696715	46,5
2014	1772200	10,3	4680850	27,2	672033	3,9	1793990	10,4	8286027	48,2
2015	1935110	10,6	3160560	17,3	738604	4,0	1917170	10,5	10504056	57,5
2016	2140300	12,3	3054020	17,5	773032	4,4	2072900	11,9	9366548	53,8
2017	2281850	12,1	3686340	19,5	814154	4,3	2202810	11,7	9921446	52,5

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي:

- https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

الملحق رقم (09): مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في المغرب (2000-2017) الوحدة: مليون درهم /%

السنوات	الفلاحة والصيد البحري		المحروقات		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		الخدمات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	52241	13,3	8484	2,2	64063	16,3	17830	4,5	250763	63,7
2001	62677	14,7	8973	2,1	63360	14,9	20875	4,9	270517	63,4
2002	65457	14,7	8501	1,9	66276	14,9	21681	4,9	283511	63,6
2003	73933	15,5	7822	1,6	74026	15,5	24379	5,1	296861	62,2
2004	74131	14,7	8116	1,6	79585	15,8	28822	5,7	314361	62,2
2005	69565	13,2	8994	1,7	78650	14,9	31522	6,0	338948	64,2
2006	87482	15,2	10534	1,8	82498	14,3	32912	5,7	363918	63,0
2007	74928	12,2	13155	2,1	82915	13,5	37233	6,0	408023	66,2
2008	90690	13,2	45121	6,6	87959	12,8	38663	5,6	426410	61,9
2009	107050	14,6	16925	2,3	105088	14,3	45776	6,2	457610	62,5
2010	105534	13,8	29579	3,9	108049	14,1	47085	6,2	473783	62,0
2011	114866	14,3	41355	5,2	116298	14,5	47941	6,0	482147	60,1
2012	110575	13,4	40343	4,9	122386	14,8	50099	6,0	504766	60,9
2013	120228	13,6	30027	3,4	139296	15,7	50381	5,7	546758	61,7
2014	107905	11,9	22691	2,5	152599	16,9	53576	5,9	567751	62,8
2015	124759	12,9	22692	2,4	159425	16,5	54584	5,7	603665	62,5
2016	121556	12,0	20639	2,0	159864	15,8	57893	5,7	650198	64,4
2017	131623	12,4	24324	2,3	167330	15,8	59130	5,6	677723	63,9

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:صندوق النقد العربي:

- https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database